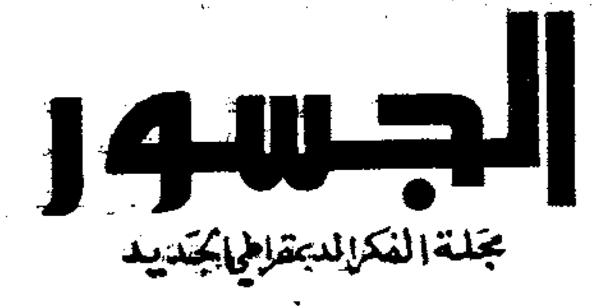


مجلة شهرية تصدر مؤقتا أربع مرات في السنة
العدد الخامس ـ السنة الثانية
خريف 1982

المدير المسؤول : عبد الحميد عقار

عنوان المراسلة :
عبد الحميد عقار
ص. ب. 4433 ، صومعة حسان
الرباط ـ المغرب

اشتراكات :
العادي 40 درهما
اشتراك التشجيع : غير محدود

رقم الايداع القانوني : 6/81
رقم ايداع التصريح : 15/80

مطبعة الاندلس :
499 شارع الفداء ـ الدار البيضاء

ترسل الاشتراكات في حوالة بريدية للعنوان التالي :
عبد الحميد عقار ، ص. ب. 4433 صومعة حسان ـ الرباط المغرب

او بـ :
الجسور . الحساب البريدي 47ـ670 ، الرباط .

الغلاف من انجاز الفنان القاسمي محمد

« ما هي الخدمات التي تنتظرها البروليتاريا من المثقفين ؟

أن يفككوا الايديولوجية البـــورجـــوازية .

أن يدرسوا الايديولوجية التي تحرك العالم .

أن يعملوا على تطوير النظرية .

وباختصــار :

كلما كان عليك أن تقول شيئاً ضع نفسك مباشرة وبصراحة في موقع طبقتك . وفي كل مسألة اتخذ موقفاً . »

برتولد برشت

※ لا ترد المقالات نشرت أم لم تنشــر .

※ المقالات تعبر عن رأي أصحابهــا .

الموضوعات :

تعززت الصحف والدوريات التقدمية في المغرب بصدور « المقدمة » تحت شعار مجلة للبحث والابداع والحوار الديمقراطي . وهي شهرية تصدر مؤقتا 6 مرات في السنة مديرها المسؤول : السيد بوعزاوي عبد الرحيم .

نحيي هذه المبادرة ونتمنى لها الاستمرار والتقدم .

الجسور

بمبادرة من جماعة من أساتذة التعليم الثانوي والتعليم العالي صدرت جريدة تربوية ـ ثقافية تحت اسم « الجامعة » . وهي موجهة لعموم مرشحي الباكالوريا المغربية . تصدر مرة كل اسبوعين . مديرها المسؤول : السيد مصطفى الصمناوي .

نحيي هذه المبادرة ونتمنى لها الاستمرار والتقدم .

الجسور

❋

بصدور العدد الخامس تبدا الجسور سنتها الثانية .

والجسور اذ تواصل صدورها ففي مرحلة تعرف فيها تحولات النضال الجماهيري العديد من العوائق ، مما يجعلها محجوزة عن أن تبلغ مداها التاريخي الكيفي . وواقع الحجز هذا يترجم جملة الشروط العامة التي تميز المجتمع المغربي راهنا :

وهكذا ففضلا عن اتجاه الطبقة السائدة نحو تكريس روابط التبعية للامبريالية الامريكية، فان القهر والاستبداد السياسي الذي يشكل احدى السمات العامة المميزة لمجتمعنا قد تعمق بموازاة توطيد صلات هذه التبعية . فقد تميزت السنوات الاخيرة بتصاعد هجمة القوى الرجعية على بعض الحريات التي انتزعتها الجماهير بنضالاتها وتضحياتها ، وبتعميق وتيرة الاستغلال الاقتصادي وضرب القدرة الشرائية للمواطنين . بيد أن ما يهمنا ايضا هو التاكيد على ان انعدام الديموقراطية وسيادة علاقات القهر والاستبداد تخترق مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، بل ان هذه العلاقات الاديموقراطية سائدة ليس فقط استنادا الى الواقع المادي الذي ترتكز عليه هيمنة الطبقة السائدة . وانما كذلك لكون هذه العلاقات والممارسات تاخذ بها وتعيد انتاجها فئات واسعة من الطبقات المسودة .

ان انعدام تقاليد ديموقراطية على صعيد السلطة السياسية يفرز علاقة قهرية مع المواطنين : فالتضييق المفروض على الحريات باستمرار الاعتقال السياسي والنقابي وبالمنع غير المعلن لعديد من المنظمات والجمعيات من ممارسة انشطتها ، وتهميش دور الجماهير على صعيد الراي والقرار بالتقنين الفعلي لاساليبه الاجهاز على الراي المعارض ، يكشف فعليا عن جانب من هذه العلاقة . وفي ظل هذه الاوضاع يفهم حقا دور « المسلسل الديموقراطي » بشكليه التمثيلي والاستشاري باعتباره « الاطار القانوني » الذي تحتمي به السلطة السياسية في هيكلة وترسيم اسس هذه العلاقة .

وبالمقابل فان غياب تقاليد ديموقراطية في التعامل داخل الحركة الديموقراطية والتقدمية ، يفرز علاوة على ضعف تنامي العلاقات النضالية داخلها : سيادة روح الانضباط الاعمى ، وانعدام المسؤولية ، والوقوع في دائرة التبرير للأوضاع القائمة ، مما يستتبع بالنتيجة اعادة انتاج التقاليد المخزنية في علاقة هذه الحركة بمناضليها وبفصائلها وبالجماهير عموما .

ومثل هذه العلاقات السائدة تقتضي خلاصات ودروسا نجمل بعضها على الشكل التالي :

❋ تجتاز الحركة الجماهيرية المغربية شروطا تاريخية تطبعها علاقات لا متكافئة بين مستوى نضالينها وتضحياتها وبين نوعية المكاسب المحصلة عبر تلك النضالات أولا ، وثانيا في صراعها ضد التحالف الطبقي السائد من اجل مطالبها الديموقراطية في التحرر من الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد السياسي . فميزان القوة لا زال لصالح التحالف السائد . وهذا الواقع اذا كانت العوامل الداخلية حاسمة في تكريسه وسيادته ، فانه مع ذلك يتغذى راهنا مما يشهده العالم العربي من حركة ارتداد معممة تسمح لليمين الرجعي باستكمال شروط هيمنته على المجتمعات العربية : بالاجهاز على قوى التحرر الاجتماعي وفي مقدمتها فصائل الحركة التقدمية العربية ، وعلى

نضالات الشعب العربي الفلسطيني ومعبره السياسي م. ت. ف. ، وبتوفير أسباب تكريس الهيمنة الامبريالية والامريكية منها اساسا على المنطقة العربية .

※ وهي أوضاع تترجم من جانب آخر واقع الإخفاق الذي تعاني منه « النخبة » السياسية والنقابية في حل تناقضاتها الذاتية ، وهي تناقضات طبيعية تحملها كل حركة تقدمية ، وليست الا انعكاسا لاختلاف مصالح الطبقات والفئات ذات المصلحة في التغيير ، وبالنتيجة الاخفاق في حل التناقضات الموضوعية وفي التقدم على طريق حل التناقض الرئيسي العام لصالح الحركـة الجماهيـريـة .

※ وفي تداخل هذه العوامل ما يفسر - نسبيا - واقع الركود الذي صار اليـه العمـل السياسي والنقابي غداة نضالات وأحداث 20 يونيو 1981 .

※ غير أن جملة هذه الخصائص والعوائق لا تشكل في حد ذاتها قدرا محتوما تتجه اليه نضالات الحركة الجماهيرية بالمغرب . فلحظات الجزر تتحول بفعل العديد من التراكمات والتجارب الى ظروف تاريخية للمراجعة ولطرح الاسئلة من جديد . فالهزة التي احدثتها انفجارات مارس 1965 وهزيمة يونيو 67 في الضمير والوجدان المغربيين - وتحديدا لدى الفئات الواسعة مـن النخبة السياسية والنقابية ومن الشبيبة المدرسية والجامعية - تلك الهزة تبدو الآن مضاعفة في اجواء نضالات وأحداث 20 يونيو 81 بمقدماتها ، والانعطافات التي تجتازها الثورة الفلسطينية غداة الحرب الاسرائيلية الفلسطينية اللبنانية الاخيرة (يونيو / غشت 82) : انها بالاضافة الى الضمير والوجدان تصيب الحس التاريخي سواء لدى النخبة أو لدى الجماهير . وهكذا صار العديد من المسلمات والمطلقات والعديد من اساليب العمل والتفكير والعلاقات موضع تساؤل ، وتساؤل نقدي ذاتي اساسا .

ضمن هذه الشروط تواصل الجسور صدورها بأفق المساهمة في تعميق التساؤل والمراجعة، عبر الحوار الديموقراطي والصراع الايجابي سياسيا وفكريا وايديولوجيا . وذلـك مـع الوعـي الضروري لمجمل السلبيات التي طبعت السنة الاولى من تجربتها ومنها :

- طغيان العمل الحرفي مما عاق انتظام ودورية الصدور .
- المبالغة نسبيا في القدرة الذاتية للمجلة على التحول الى بوتقة ينصهر فيها النقاش بشكل واسع حول القضايا الحيوية التي ظل الكثير منها في طي الكتمان .

والجسور اذ تسجل هذا الوعي تؤكد حرصها على مضاعفة الجهد من اجل تجـاوز هـذه السلبيات والتقدم على طريق انجاز الطموحات التي طرحتها منذ عددها الاول والتي تقتضي فيما تقتضيه الادراك الواعي لمختلف الآليات والقوانين التي تحكم الصيرورة التاريخية للمجتمع المغربي في اوضاعه الراهنة أو الماضية وفي تحولاته المستقبلية وذلك في ضوء ارتباطاته جهويا وقوميا ، وفي ضوء العلاقات الدولية التي يتفاعل معها . ومن هنا يأتي اختيار الجسور التركيز على المغرب كموضوع للبحث والترجمة باعتباره افقا للنضال وللصراع ، وتخصيص محـور دائـم لفلسطين ، وتقديم محاور تتناول القضايا الدولية ذات التأثير الايديولوجي والسياسي .

وتظل الجسور في ضوء ذلك منبرا منفتحا على كل الآراء التقدمية والديموقراطية .

الجـســور .

حــزب الاسـتـقـــلال

من « الطبقـة » الى « التحالـف الطبقـي »

ارشـاد حسـن

انعقد المؤتمر التاسع في أواخر صيف 1974 بعــد وفــاة الزعيم المرحوم علال الفاسي بحوالي أربعة شهور . ويذكر هذا لأن علال أثار قضية هامة قبل وفاته ، قضية الصحراء بالذات ، اولاها المؤتمر اهتماما خاصا ، فجعلها بدءا من بين الشعارات الاساسية ثم خصها بتحليل مفصل ، وأفرد لها توصية خاصة ، بل واصبحت منذ ذلك الوقت ركنا أساسيا في توجهه ، وعلامة خاصة على التقارب الذي حدث بموجبها مع الحكم فيما بعد . فهل يصح القول بأن قضية الصحراء ، منذ 1974 ، كانت مــن الأسباب القاضية بانفتاح آفاق العمل أمــام الحــزب خــارج المعارضة التقليديه بالتعادلية ؟ . وهل كان المؤتمر التاسع ، على ضوء ذلك ، مدخلا للمشاركة في الحكم ؟ وقبل هذا وذاك ، هل انتفت مبررات المعارضــة بالتعادليــة ، لــب المشــروع الاستقلالــي ؟ .

سوف لن يكون جوابنا شاملا ، وسنقتصــر ــ في هــذا الملحق ــ على تحليل ما نراه عاملا فاعلا في التطـور السياسي للحــزب .

مــعـادلـة الـتـســويـــة :

طرح علال الفاسي بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتقديم وثيقة الاستقلال (11 ينايــر 1970) ، باســم حــزب الاستقلال ، مطالب أساسية ومحددة ، نلخص في تقديرنا طبيعة التوجه الذي سار عليه الحزب قبل حلول موعد المؤتمر التاسع ، وهي بالاجمال : 1 ــ الارض لمن يحرثها . 2 ــ اشراك العمال في رأس المال وفي تسيير المؤسسات التجارية والصناعيــة . 3 ــ التعجيل باصدار قانون ينص على أن يبحــث في مصــادر ثروات من تولى مسؤولية سياسية أو ادارية منذ الاستقلال ،

وذلك للقضاء على الرشوة . 4 ـ لا يمكن أن يوجد حل للازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة ، الا باعادة توحيد الحركة الوطنية .

ويظهر أن الحزب ، بهذا ، بسط من جديد مضمون برامجه السابقة في شعارات مدققة ، تصلح للعمل ولتعبئة الرأي العام ، وتقدم له الحماية المعنوية ـ فوق ذلك ـ في وجه اهم التطورات السياسية التي أعقبت فترة انعقاد المؤتمر الثامن (1967) :

أ ـ ويبدو لنا أن شعار (الارض لمن يحرثها) أتى في معناه مطابقا لأمرين : 1 ـ اصرار حزب الاستقلال على معالجة المسالة الفلاحية ، بما لها من أهمية في تطور البلاد وبما دار حولها من صراع في المراحل الاولى من حياة استقلال 1956 انطلاقا مما بلوره حولها في برامجه ومواقفه ، بل وبما أولاه اياها من دراسات وقدم فيها من حلول (مشروع قانون الاصلاح الزراعي في البرلمان ـ 1964) ، واحيانا بما انجزه فيها ، ولو على نحو محدود ، في دائرة السياسة الحكومية من انجازات (عملية الحرث) .

غير أن سياسة النظام ، في المجال المذكور ، بدت متعارضة ، في هذا النطاق ، مع التوجهات الوطنية للحزب وخصوصا فيما يرجع لتوزيع الاراضي والزام الفلاحين باستغلالها وتمكينهم من تسيير أمورهم بأنفسهم ، وأساسا بشعاره « التوزيع العادل للدخل القومي » ، لأنها كانت تحد من توزيع الملكية العقارية الكبيرة بصورة رئيسية ، أو تفرض عليها قيودا تمنعها من التصرف المطلق في العمليات الكبرى لتوزيع الاراضي أو استعادتها أو شرائها أو حتى الاستيلاء عليها ، التي تمت على مراحل متباعدة بعد 1956 .

ولم يجن حزب الاستقلال من معارضته في هذا المجال سوى منافع ضئيلة ، رغم سيطرته الظاهرة في بعض المراحل على أكثر من جمعية أو اتحاد فلاحي ، ومن خلال ذلك على عدد لا يستهان به من الفلاحين الصغار والمتوسطين (1) ، ولهذا الامر جاء شعاره (الارض لمن يحرثها) لاحقا ، لرسم الفوارق الناجمة عن استحواذ الملاكين الكبار على الثروات الفلاحية الاساسية ، وفي ذات الآن لسياسة تطوير الفلاحة العصرية المخصصة للتصدير ، وما يرتبط بها من توجيه (السدود ، السوق الأوربية المشتركة .. الخ) ، في مقابل تفقير الفلاحين الصغار والمتوسطين وشل قدراتهم التعاونية . وقد سجل حزب الاستقلال ، على هذا وخصوصا في مؤتمره التاسع ، ما سماه « باستمرار تركيز ملكية أدوات الانتاج بين أيدي طبقة قليلة العدد ، سواء على نطاق الفلاحة حيث فوتت أراضي الاستعمار لاشخاص معينين ، ولم يتم تحقيق الاصلاح الفلاحي .. » ، وهي نتيجة أكثر من طبيعية ، تمخضت عن الفوارق المذكورة أعلاه .

أما الامر الثاني 2 ـ فيرتبط بما شهده العالم الفلاحي من انتفاضات

عنيفة (أولاد خليفة ، تسلطانت ، سطات ..) سقط فيها الفلاحون صرعى برصاص قوات الدولة ، كانت في الغالب الاعم احتجاجا على تفويت أراضيهم لملاكين عصريين بالقوة . وقد تحمس حزب الاستقلال لتلك الانتفاضات ، وحملت لافتاته في المؤتمر التاسع كلمات الوفاء « لشهداء الارض » ، وقاد من أجلها حملات صحفية متتالية .. الخ (2)، أبانت عن كثير من جوانب الاستغلال والاضطهاد اللذين يقوم بهما « المستعمرون والاقطاعيون » كما ردد الحزب مرارا .

ب ـ أما ما دعاه علال الفاسي « باشراك العمال في رأس المال وفي تسيير المؤسسات التجارية والصناعية .. » فكان شعارا موجها في الواقع ضد نفوذ الرأسمال الاجنبي ، الخاص والعام ، (عن طريق الدولة أو بدونها) في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية ، بما يركزه من تبعية شاملة ، تعيد باستمرار انتاج العلاقات الرأسمالية التبعية الاستغلالية ، وتفرض على العامل (قوة العمل) مضاعفات جمة ، تصيب حياته وأسرته ومستقبله ذاته . دون أن يغيب عن بالنا أن الحزب كان يريد من وراء ذلك أيضا التنديد بما اقامته سيطرة الرأسمال الاجنبي (بالقوانين المنظمة لذلك) من معوقات تنافسية ، واحيانا ذات طابع احتكاري في وجه الرأسمال المحلي (الوطني) المتوسط والصغير ، الذي لم يتطور منذ أمد بعيد الا في القطاعات الهامشية أو الضيقة للاقتصاد (صناعة النسيج ، وبعض الصناعات التحويلية الخفيفة ..) ، وقد عمل « الاتحاد العام للشغالين » (المنظمة النقابية التي أنشأها الحزب في بداية الستينات لمناوأة الاتحاد المغربي للشغل وكسر سلطته المطلقة على العمال بالشعار المذكور أعلاه ، فصار مطلبا لعدد كبير من تحركاته ، على ضعفها ومحدوديتها .

ج ـ على أن ما يثير الانتباه فيما ذكرنا آنفا من شعارات هو حديث علال الفاسي عن مسألة لم تكن محط اهتمام كبير من قبل، ونعني الرشوة ، رغم أثرها البين في الوقوف على الطبيعة البيروقراطية والسياسية للادارة المغربية بالخصوص . ومن الصحيح أن كفاح حزب الاستقلال من اجل تطوير الادارة المغربية وتعريبها وتنظيمها وفق « قوانين تتماشى مع مصالح المواطنين » لم يتوقف منذ 1956 ، رغم انه ارتبط بظروف الصراع حول الهيمنة الادارية وبمجالها الحيوي في السيطرة الاجتماعية والسياسية في البوادي والمدن . الا أن تجديد « تاريخ » الكفاح ذاك ، من خلال شعار له وقع دعائي رنان (« من أين لك هذا ؟ ») بدا في مطلع عقد السبعينات وكأنه محاولة لنبش أسرار البيروقراطية الادارية ، والكشف عن ملفات الاثراء الفاحش الذي حققته خلال مرحلة تميزت بغياب ما كان يسميه الحزب « بالرقابة الشعبية » وضعف الوازع الوطني واستمرار الهياكل الادارية

الموروثة من عهد الاستعمار . هذا بالاضافة الى التجاوزات واستغلال النفوذ وطرق العمل التي ما انفكت توسع شقة التباعد بين المواطنين و « ادارتهم » خصوصا اذا عرفنا أن المرحلة التي رفع فيها الحزب شعاره المذكور ، تميزت — على هذا الصعيد — بمحاكمات (بقطع النظر عن مغزاها السياسي) طالت وزراء واداريين مرموقين في سلك الدولة ، واجلت « حقيقة » ما طالب به الحزب، بل وكشفت عن الفساد الذي يخترق الادارة العمومية من الاعلى الى الاسفل، بجميع أشكاله كالرشوة والمحسوبية والزبائنية وسواها .

فلم يكن حزب الاستقلال على « حق » في اثارة الموضوع ، بما له من ابعاد سياسية واجتماعية فحسب ، بل وكان في ذلك على دراية بما تواريه الادارة ، كما تطورت بعد استقلال 1956 ، خلف نظام مهيكل ، مراتبي ، من المعاملات البيروقراطية والعلل البنيوية الضارة بالاقتصاد الوطني .. وكانت من هذه الزاوية تتسبب للحزب في مضايقات شتى ، لا مجال لذكرها هنا .

د — الشعار الرابع ، الاخير ، يربط ربطا قويا واساسيا ، بل وفي الربط من عناصر الحسم ما يثير الاستغراب كما سنرى ، بين قضيتين لم يكن بينهما أي تلازم في برنامج الحزب ولا في ممارسته السياسية ، نعني بذلك بين « حل الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة » وبين « اعادة توحيد الحركة الوطنية » . على أن نضيف بعد هذا أن المقصود « باعادة التوحيد » حصرا ، هو احياء ما انقطع من الروابط السياسية والايديولوجية أيضا ودمج الخطوات النضالية بين حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (مع ما يتبعهما من منظمات مهنية وعمالية وطلابية .. الخ) .

فمن الواضح ، كما تبين لنا في مكان آخر من هذا البحث ، ان النظام قام منذ 1963 بابعاد حزب الاستقلال عن المشاركة في صنع « مستقبل البلاد » ، وحاصر توجهاته الوطنية ، رغم حرصه الدائم على تقديم فروض الولاء والطاعة والدعم ، ثم اتبع ذلك باعلان حالة الاستثناء (1965) فطوق الحياة الدستورية وحد من فاعلية المعارضة الرسمية . فأضاف حزب الاستقلال الى التعادلية مطلب عودة المشروعية . ولم تتغير الوضعية بعد ذلك حتى بعد أن أعلن النظام عن دستور جديد في 1970 ، ثم ان حزب الاستقلال لم يغير موقفه من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية — كحزب تولد عنه — منذ أن تمت القطيعة — بمعانيها الشاملة — بينهما في 1959 . كل فريق تمنطق بترسانة من المفاهيم والتصورات والتقييمات ، وراح يكيل بها للفريق الآخر أشد حملات الهجوم والتعريض عنفا وإيلاما . ورغم أن ظروف الانتخابات التشريعية الاولى فرضت عليهما ، في التحليل والتصور ، مواقف متشابهة ، وجعلتهما معا في المعارضة قوة رئيسية ، الا أنها لم تحمل — في ذاتها — أي

موجب به» لاعادة التوحيد » (3) . زد على هذا أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقي على نهجه الثابت طوال عقد كامل ، يصنف حزب الاستقلال محافظا ويعتبر قيادته رجعية ، وينعت نفسه ، زيادة ، بكونه حامل مشعل حركة التحرر الوطني .. الخ . وهو يعني : أن **موقع** المعارضة لم يكن له أي دور في رسم الاتفاق أو الاختلاف بين الحزبين ، فكل واحد منهما يعمل بناء على تصوره وبرنامجه . هذا أولا . **وأن صراعهما الايديولوجي والسياسي** كان يتسم بالحدة والتواصل ، وكانت تناقضاته مبدئية في معظم الاحيان . وهذا ثانيا . **وأن الظروف السياسية** في بداية السبعينات لم تضف أي عنصر جديد الى ما تراكم منذ 1960 ، بمقدوره أن يكيف موقع المعارضة أو أن يلين طبيعة الصراع . وهذا ثالثا .

فكيف اذن توصل حزب الاستقلال الى صوغ شعار « اعادة التوحيد »، وما الداعي الى الربط بينه وبين « الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة ؟ » .

تراانا اذن نمهد بكل هذا للقول – بناء على تحليلنا للشعارات المذكورة كما طرحها علال الفاسي باسم الحزب – أن **التناقض الرئيسي** الذي حكم مرحلة ما بعد أواسط الستينات ، ونقصد بين النظام (بتحالفه الطبقي السائد الذي حددناه في مكان آخر ، وبين المعارضة البورجوازية بالقوى السياسية التي تمثلها والجماهير العريضة التي تلتف حولها . وكان حزب الاستقلال في هذه المعارضة رافدا وطنيا مؤثرا في النضال الديمقراطي ، ظل يفعل في ساحة الصراع ويعمل على استقطاب المواقف والآراء والمبادرات ، بل ويوجهها جميعا . وفي هذا ما يفسر لنا جزئيا ما انتهى اليه حزب الاستقلال ، الذي يهمنا ، قبل بداية السبعينات وبعدها .

لقد اقتضت استراتيجية المعارضة منه – ضمن سياسة الشد والجذب – بعد أن لم تجد شعاراته السابقة الداعية لتطبيق التعادلية واقرار المشروعية وما الى ذلك ، احداث نقلة اخرى تزيد من كشف ملامح التناقض المذكور فوق، انسجاما مع ثلاثة أحداث سياسية متصلة ، هي على التوالي :

أ – نمو المعارضة الجماهيرية العامة ، بعد أن ساد الاعتقاد لزمن معين أن الركود الذي منيت به بعد 1965 أصبح مزمنا ، أو أن الظروف السياسية نفسها بما خيم عليها من قمع وكبت ، تعطل نموها وتحد من تبلور العوامل الفاعلة في انطلاقتها . ولا نعني هنا بنمو المعارضة الجماهيرية ظهور تيارات سياسية حيوية بين الشباب (وهم النسبة الغالبة في المجتمع) تدعو الى التجديد وتناهض التراخي الذي مس الحياة الاجتماعية والسياسية بفتور ملحوظ ، سواء بفعل المعارضة الاصلاحية التي كانت تنتهجها الاحزاب الرسمية نفسها أو بغيرها من العوامل (القمع والمتابعة وخنق الحريات

الديمقراطية بالعموم) ، بل ـ زيادة ـ بظهور بوادر قوية لانطلاق حركـة النضال العمالي وتململ الطبقات الوسطى نفسهـا وخصـوصا في المـدن الرئيسيـة .

والحدث هذا كان هاما لانه كان يصور حالة مـن الـوعي الديمقراطـي « الجماعي » ، تختزن أهدافا لا مفر لاي كان ، من التعامل معها بما يلزم المقام من الجديـة والاهتمـام .

ب ـ وجود النظام في حالة من العزلة . فزيادة على نهجه الداخلي الذي اتسم بقمع المعارضة الحزبية والشعبية وملاحقة افرادها ، ووجود حالـة الاستثناء ، بالاضافة الى النتائج السلبية للخطط « التنموية » المتبعة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسواها ، على السواد الاعظم من الجماهير ، فانتهى كل ذلك وغيره الى حدوث انقلابين عسكريين متتاليين ، جسدا ذلك بأكثر مظاهر التجسيد جلاء .. كان النظام بالاجمال يعاني مـن صعوبات جمة في علاقاته الدولية ، رغم ما حظي به من دعـم أمريكـي ، ومن نافلـة القـول أن دستور يوليـوز 1970 الـذي أريـد بـه تحقيـق عدة أهداف في مضمار فك نطاق العزلة (بناء مؤسسات دستوريـة ولـو صورية ـ الغاء حالة الاستثناء ..) لم يوفق في الوصول الى ذلك ، لعـدة أسباب ، ومنها مقاطعة أحزاب المعارضة له ، الى درجة دفعت علال الفاسي للقول فيه في ندوة صحفية عقدها بالرباط « بأن المشروع الحالي ينظم الحكم التقليدي في اطار نص دستور ، ومن واجبنا أن نقول : لا لهذا المشروع .. » .

ج ـ أما الحدث الثالث ، فهو ظهور بعض الاختيارات السياسيـة التـي بدت وكأنها تتجه الى تأطير حركة الشبيبة وفق أهداف تتجاوز من بعيـد ما كانت تقوم عليه حركة المعارضة البورجوازية ، بل وتطعن فيها أو تحملها مسؤولية الفشل في انجاز ما كانت تصبو اليه الجماهير المغربية من تطور وتغيير . هذا اذا لم نذكر ميل بعض الحركات السياسية الى انتهاج أساليب جذرية في الصراع ، ومنها تفجير عمليات مسلحة هنا وهناك . ومحاكمـة (مراكش الكبرى) في صيف 1971 في هذا الصدد ـ التـي جمعـت بيـن مقاومين كبار سلخوا جزءا من حياتهم في الصراع ضد الاستعمار الفرنسي ، مع فلاحين معدمين وشباب مثقف ، وبعض الاطـر السياسيـة التقدميـة المدربة .. ـ كانت خير مثال يضرب لما نقـول .

فهذه الاحداث المتصلة ، بصرف النظر عن الاهمية التي يمكن أن تعطى لحدث منها دون الآخر (وقد أتينا بها للتدليل على نوعية المؤشرات التـي فعلت في الساحة السياسية ، فقط) صارت من الاحداث التي تأخذ بالاهتمام وتؤثر في التوجيهات ، وتفرض عليها أحيانا القبول باجراء تعديلات مهمة ، سواء لجهة احتوائها والسيطرة على ابعادها السياسية ، أو لجهة الاستفادة

منها في تصويب خطة العمل . وحزب الاستقلال كان على بينة من ذلك ، أو يهمه في الدرجة الاولى أن يبدو في اطار المعارضة البورجوازية ، حاملا للمشروع السياسي الوطني الموجه والمؤثر لحركة النضال العام في المجتمع، خصوصا وان غيره من أحزاب المعارضة كانت عاجزة عن القيام بهذا الدور لاسباب لا مجال لذكرها هنا .

والحال ، أن تغير الظروف السياسية بفعل ما ذكرنا سابقا ، قاد على صعيد المعارضة ، وفيها حزب الاستقلال ، كما على صعيد النظام وفيه تطوره ومستقبله بالذات ، الى صياغة **معادلة** ، جديدة : فاذا كان « فشل » حزب الاستقلال في الاقناع بعدالة مطالبه وخوفه من انحسار أهميته ، بسبب ذلك أو بغيره ، قد دفعه الى نقل مستوى الصراع ضد سياسة النظام الى مهمات وشعارات جديدة ، ومنها شعار « اعادة توحيد الحركة الوطنية » للتغلب على « الازمة الاقتصادية والاجتماعية .. ». وهو السبيل الجديد لاحداث مزيد من الضغط وتكتيل قوى المعارضة وتعميق العزلة .. الخ ، فان النظام نفسه ، لشعوره المسبق بالصعوبات التي يمكن له أن يعانيها من جراء ذلك ، وبسبب ـ وهذا هو الاساس ـ التناقضات الداخلية التي انفجرت في صلب مؤسساته من جهة ، وحدوث ما أظهر هذه التناقضات في بنية النظام ، وتفصيد الانقلاب العسكري الاول في صيف 1971 بما لذلك من دلالات تاريخية عميقة ، من جهة ثانية ،، أصبح في حاجة ماسة لاعادة ترتيب الوضعية على ضوء ما استجد فيها من عوامل التفجر ، وكانت كثيرة .

المعادلة هذه ، ويمكن التعبير عنها مبدئيا بضرورة **البحث عن التسوية** ، رغم اختلاف منطقها بين النظام والمعارضة (من جانب حزب الاستقلال) **كانت** من حاصل التناقض الرئيسي الذي أشرنا اليه ، **وطرحت** للتغلب عليه ، كما يلزم أن نشير الآن .

تكونت (الكتلة الوطنية) في يوليوز 1970 ، فحققت لحزب الاستقلال شعارا من شعاراته ، وطرح النظام مبدأ الحوار وطبقه بين أواخر 1971 وأوائل 1972 فكان له ما أراد . وهذا يعني ، في تحليلنا ، أن معادلة التسوية قامت على اعتبارات موضوعية عند هذا الطرف وذلك . ويمكن تلخيصها في كلمة واحدة : **ضرورة الاستمرار** . فكان لزاما لكي يكون هذا الاستمرار فعليا ، ولو على حساب الجماهير الكادحة التي لم يكن يعنيها ذلك كثيرا ، أن يبدأ مسلسل التعاطي مع القضايا التي فرضته ، ومنها على وجه التحديد تلك التي سماها حزب الاستقلال بتصحيح الاوضاع السياسية في الحكم والعودة الى الديمقراطية واقرار مؤسسات تمثيلية حقيقية واتخاذ اجراءات اقتصادية تمهد لتطبيق التعادلية ، وما شابه ذلك . الا أن انطراح قضية

الصحراء في صيف 1974 ـ ومن المرجح أنها كانت محط مشاورات من قبل ـ جعل ضرورة الاستمرار هاجسا ووفر عنصرا جديدا في الوضعية ، اندغمت بموجبه جميع القضايا المذكورة في قضية كبرى ، سميت في ابانها بالقضية الوطنية ، واصبحت لهذا الامر بمثابة مدخل ضروري لحقل جديد من التحالفات ، بالشعارات المناسبة لذلك (كالمسلسل الديمقراطي) و (المغرب الجديد) وسواهما ، كسب منها حزب الاستقلال ـ بتنازلات تثير التساؤل ـ في أكتوبر 1977 ثمرات بحثه الطويل عن المشاركة في الحكم ، عملا بما اقره الدستور الثالث (1972) من مقررات ، وهو الدستور الذي اعتبره الامين العام لحزب الاستقلال الاستاذ محمد بوستة في 1974 ـ لسوء المفارقات ـ « لا يكاد يختلف عن سابقه (أي دستور 1970 (4)) ولم يحقق أي هدف من الاهداف الديمقراطية التي كان الشعب يتطلع اليها ، وكان الحزب يعمل جاهدا لتحقيقها » (5) فكيف انتقل حزب الاستقلال من المعارضة الى المشاركة ؟

في البدء كانت المشاركة :

جرت الانتخابات الجماعية (على أساس دستور 1972) في 12 نوفمبر 1976 ، واعترف الامين العام محمد بوستة أمام المؤتمر العاشر (1978) بما شكلته نتائجها من « انتصار » ، لأنها أظهرت من جديد في رأيه « أن لحزب الاستقلال وجودا في مجموع الاقاليم » وأن « حزب الاستقلال يوجد على رأس الاحزاب من حيث عدد المستشارين الجماعيين (2184) » (6) ، بل وأنها كشفت ـ كما أضاف ـ « عن الهوية الاجتماعية للحزب (...) من فوزنا في المناطق المصنعة والعمالية مثل جرادة والمحمدية وعين السبع وبوكراع بالصحراء وأحياء العمال في كثير من المدن . » (7) .

وقد سجل الامين العام بنفسه ، رغم ذلك « جوانب سلبية أدانها الحزب في وقتها » وأشاد من جراء ذلك « باستماتة المناضلين الاستقلاليين » لاستهانتهم بالمصاعب التي تقف في وجه « الديمقراطية » ، في الوقت الذي كان فيه « خصوم الديمقراطية وجماعة الضغط التي كانت تعمل في الادارة لافراغ المسلسل الديمقراطي من محتواه . » (8) .

والشاهد عندنا ، بدءا ، أن الحزب قبل ـ رغم موقفه المناهض لدستور 1972 الذي اعتبره قبل أربع سنوات من تاريخ المؤتمر العاشر « لا يحقق أي هدف من أهداف الديمقراطية » ـ قبل ـ كما نقول ـ بالمشاركة في الانتخابات الجماعية ، وأقبل عليها ، زيادة ، بالرغم مما اتسمت به من « جوانب سلبية » ، أي ما يعني بصريح العبارة ، كما علمتنا التجربة المغربية ، اما الضغط أو التزييف أو الاهانة أو التجاوز للقانون ، أو ما على شاكلة ذلك .. فلنسجل هذا الشاهد بدءا .

وجرت انتخابات المجالس الاقليمية بتاريخ 25 يناير 1977 ، ولم يذكر الامين العام شيئا مما ناله فيها (الحزب) ، لان الظروف التي جرت فيها ـ على ما يبدو ـ كانت أقبح من سابقتها . ويمكن الاكتفاء بما سجله من « ضغط والتزييف الفاضح والمعاكسات والاهانات وتجاوز القانون وحرمان الناخبين » ، فيما كان منه ـ لخروقات تفقأ العين ، كهذه ـ الا أن قدم ، كما يقول « تقريرا واضحا أمام اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها يوم 12 فبراير 1977 عن التلاعب والتجاوز في استخدام السلطة الذي تم في مختلف الاقاليم » ، (9) . وهو ما دفع الحزب الى رفض نتائج انتخابات المجالس الاقليمية ، وأعلن في نفس الوقت رفضه للمشاركة في انتخابات مكاتب هذه المجالس .

والشاهد عندنا ، ثانية ، أن الحزب رغم ذلك ، قرر ـ متعللا بالرغبة في أن يخرج المغرب من عهد اللامؤسسات الى عهد المؤسسات ـ الاستمرار « في المحافظة على معنوية القاعدة المتحركة ، واعدادها » لخوض معركة الانتخابات التشريعية **رغم الظروف التي كنا نعرف انها غير مواتية لانتاج انتخابات نزيهة** » ، (10) (التشديد مني) . أي أنه ـ بكلامنا ـ استمر على نهجه في خوض غمار ما عرف وقتئذ بـ « المسلسل الديمقراطي » دون اعتبار منه لما يجري باسم ذلك من تجاوز يمس سمعة القانون الذي يحكمه في كل معركة ، والديمقراطية التي يتغنى بها في كل مناسبة . ومن غير أن يحملنا هذا على القول هنا بأن الحزب صار يزكي عدة أشياء لا تتفق وجوهر مطالبه السابقة في هذا المجال الخاص بالديمقراطية ، نثبت فقط أن الغاية من ايراد هذا الشاهد هو التدليل ، قصدا ، على وجود استعداد سياسي مبيت ـ تزينه دوافع سياسية وايديولوجية بالطبع ـ لتبرير أكثر من تحول ، كما سنرى ، طرأ على تصوره للعمل الديمقراطي ، وأصبح هاديا له في جميع خطواته العملية باتجاه التقرب من السلطة والعمل بجانبها .

وجرت الانتخابات التشريعية في يونيه 1977 ، وسارع الحزب الى تطويق « المجال الحيوي » الذي يؤطر العملية ، سواء داخل (مجلس ضمان سلامة الانتخابات) الذي تكون في هذه الاثناء لهذا الغرض ، أو بواسطة تقارير رفعها الى السلطات العليا في البلاد حول الاجواء التي مرت فيها الانتخابات السابقة ، وكذا بمقترحات محددة لضمان حد أدنى من « النزاهة » (كالمطالبة بحرية الصحافة وتجديد قوائم الناخبين ، واحداث ورقة الناخب ، وفتح باب التسجيل بعد أن أغلق ..) ، فتحقق له من ذلك شيء كثير . وربما كانت أصول « اللعبة » تقتضي ذلك لتجاوز بعض المنغصات التي (أساءت) يمكن أن تسيء الى التجربة في مختلف مراحلها . واستقر الحزب ، كما يظهر من تقرير الامين العام أمام المؤتمر العاشر ، على قناعته بأن

معركته « كانت في المستوى » و « حصل حزب الاستقلال على 51 مقعدا في مجلس النواب » (11) . بيد أن الممارسات التزييفية الفاضحة التي واكبت الانتخابات التشريعية ـ هذا مع الرغبة الخاصة التي أبداها الحزب « لانجاح المسلسل الديمقراطي وأخراج الحياة السياسية في البلاد من وضعها القديم الى وضع جديد » ـ أملت عليه (ونكاد نقول فرضت) أن يقول كلاما يتجه ، على طول الخط ، ضد التطمينات المسؤولة التي يلهي بها أنصاره ، وهم كثر ، بسياسة تقليدية ندعوها هنا سياسة **ولكن** . وهكذا سجل الحزب (على لسان الامين العام) « ما اتسمت (به) عملية الانتخاب (...) من ضغط وتزييف وتلاعب في كثير من الحالات (...) ولكن (...) وذكرها ولم يكن من المفاجيء أن يعلن بعد هذا ـ وهو اعلان معهود ـ ما وجده حزب الاستقلال « من مقاومة عنيفة من خصوم الديمقراطية والمندسين في الادارة من خصومه السياسيين الذين تالبوا ضده .. » (12) .

والشاهد عندنا ، ثالثا ، أن الحزب أصر اصرارا على مواصلة المعركة الانتخابية آملا وشاكيا ، متعللا وراجيا ، وهو لا يقصد من المواصلة ، كما نتبين من الكلام الذي قيل ، الا بلوغ الهدف الديمقراطي الذي يعلنه وينشده في نفس الوقت .

ثلاث تجارب متقاربة ، وستة مواقف متشابهة ، مسلسل ديمقراطي ، خصوم ، عهد قديم وعهد جديد .. الخ فماذا يعني كل هذا ؟

نشير أولا أن المقصود بالتجارب .. هو المعركة الانتخابية كاملة التي ابتدأت في أوائل نوفمبر 1976 ولم تنته الا في يونيه 1977 . مدة أقل من عام تواجهت فيها القوى السياسية الشرعية بحدة ورعونة ، على ضوء برامج وأهداف ، ولغة سياسية محددة ، تعبوية ، وحصرية ، لا تلتقي ، من منطلقات متباينة ، الا عند ضرورة اقرار الحياة الديمقراطية في البلاد . كل يتغيا منها تحقيق ما تصبوا اليه الجماهير من تقدم وازدهار ، كما يفهمها ، واذا كانت بعض القوى قد خاضت معركة الانتخابات **بالولاء** لطرف رئيسي في المعركة ألا وهو النظام ، ولم يكن لها من الدستور الذي نظم العملية ، أي موقف خاص ، فان بعضها الآخر ، ويعنينا من هذا البعض حزب الاستقلال بصورة خاصة ، أقام شعاراته ونظم صفوفه ، وربما صرف أموالا طائلة ، بالاستناد الى برامج متبلورة ، بل ولها أكثر من بعد تاريخي ، أي أنها ، تخصيصا ، كانت مدار وجودها السياسي في سابق عهدها بالنضال في اطار المعارضة ، وقادت على هديها ، معارك ديمقراطية لا يمكن التقليل من أهميتها بأي حال . والاهم من هذا أن الموقف من دستور 1972 ، بالاساس ، كان ركنا رئيسيا بحكم رفضها لمختلف المحاولات التي أقدم عليها النظام لاحداث بعض الانفراج في الوضع .

نكتفي بهذا ونشير ثانيا الى أن مواقف حزب الاستقلال خلال المعركة الانتخابية اتسمت **بالتبرير والتزكية** . فقد طعن في الانتخابات الجماعية ولكنه بررها بانتصاره ، وشهر بانتخابات المجالس الاقليمية ، ولم يبررها بأي انتصار ، ولكنه زكاها تزكية من يعلل نفسه ايديولوجيا بانتصار حاسم متوقع . ثم كانت الانتخابات التشريعية فأقام الحجة مجددا على التزييف الذي مرت فيه ، ولكنه ، كعادته ، اكتفى من الهزيمة التي منيت بها سياسته الداعية (للنزاهة) و (الديمقرطية)! ، بالانتصار الذي حققه بفوز ممثليه بـ 51 مقعدا في مجلس النواب . وهكذا . وقد يبدو للقارىء أن المواقف هذه ، وهي تنفي بعضها البعض ، هي من صميم المعركة الانتخابية ولا تنفصل عنها ، وربما يجب أن تفهم كذلك ، خصوصا وأن الحزب واعد أنصاره بالعمل « على تصحيح أوضاع المؤسسات » التي تمخضت عنها » بل واعتبر أن « تلك هي الخطوة التالية من خطوات نضالنا في سبيل الديمقراطية . » (13). الا أننا نخالف هذا في قولنا بان الحزب ، لاعتبارات سنذكرها لاحقا ، تبنى بعد المؤتمر التاسع (1974) سياسة خالفت جوهريا جميع ما أقره من قررات في جانبين رئيسيين من جوانب عمله ، وهما **الديمقراطية والتعادلية** . ونقول خالفهما بوعي تحديدا » وذلك للتكيف مع طبيعة المرحلة التي أعقبت 1974 ، وتميزت بصورة خاصة بما سميناه سابقا بالبحث عن التسوية أو ضرورة الاستمرار »

يظهر لنا من كل هذا ان حزب الاستقلال بمشاركته في المعركة الانتخابية ، بالصورة المتناقضة التي قدمنا بعض أوجهها ، تخلى جوهريا عن الاهداف التي التف به في المعارضة منذ 1963 ، فكيف يظهر لنا ذلك ؟ .

ليس من الضروري أن نتطرق لمختلف الجوانب التي ابانت عن هذه المسألة ، وسنقتصر على ذكر ما بعدها :

أ ـ انجاح المسلسل الديمقراطي :

أشرنا من قبل الى أن دستور يوليوز 1970 أنهى باعلانه مدة خمس سنوات من حالة الاستثناء » ويهمنا من هذه الاشارة أن نذكر أن موقف حزب الاستقلال من هذا الدستور ، ظل وفيا لروح الدستور الاول (1962) ، فأصبح هذا مرجعه في نقد ذاك والتشهير بالنواقص التي احتواها ، فجاء كما قال الامين العام محمد بوستة في المؤتمر التاسع « بعيدا كل البعد عن مطالب الشعب في عودة الديمقراطية الحقيقية الى البلاد » (14) ، بل وذهب الحزب أبعد من ذلك في نقده ، فاعتبره على لسان المرحوم علال الفاسي في ندوة صحفية عقدها في حينه « أن المسطرة التي اتبعت **غير عادية وتخرق** دستور 1962 ، ومشروع دستور 1970 **أنقص بكثير** مما أعطاه دستور 1962 ، جاء المشروع الحالي **ليفرغ الدستور من أهم محتوياته الايجابية** » (التشديد

مني) 4، وسنوردها بتفصيل . ولم يكتف الحزب بهذا الفقام ، وهو يومئذ في كتلة وطنية مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمقاطعة الاستفتاء عليه وكذا للانتخابات التشريعية التي نظمت بموجبه ، واعتبر في نفس الوقت أن هذه الانتخابات « مرت في جو من التزييف كانت من أسباب فشل المؤسسات التي نشأت عنه » .

ومعنى هذا أن الحزب كان على بينة من أمرين :

أ ـ أن **الديمقراطية** التي ينادي بها تهدف الى اقرار مؤسسات تمثيلية حقيقية . وهي التي في رأيه تمكن الشعب من حقوقه في مراقبة الحكم وتجعل من حقه المشاركة الفعالة في الاختيارات الاساسية الداخلية والخارجية ، حتى لا تظل البلاد نهبا للفوضى والرشوة واستغلال النفوذ والشطط في استعمال السلطة . ودستور 1970 لم يضمن من ذلك أي شيء ، لاعتبارين على الاقل ، أولهما أنه أعد في غيبة الهيئات السياسية ومنها حزب الاستقلال وخرق في اعتقادها لذلك ، كل امكانية « للرقابة الشعبية » ، وثانيهما لانه راجع كثيرا من النصوص التي احتواها الدستور الاول ، وكانت تحظى بتزكية تلك الهيئات ، بل وعملت بموجبها في برلمان 1963 وهي في المعارضة، مما كان يسقط كل حجة للطعن فيها .

ب ـ وأن الحزب كان موقنا الى أن الانفتاح الديمقراطي في المغرب يحتاج الى سند جماهيري ، ويحتاج في نفس الآن الى ضامن لهذا السند من الناحية السياسية والاجتماعية ، وكان يشعر أن كل معارضة يبديها على هذا المستوى ، خاصة وهو في المعارضة ، تبطل كل محاولة للانفتاح الديمقراطي ، أو تجعلها ، على الاقل ، غير شرعية اذا لم تحظ برضاه ويكون له فيها دور .

وقد بينت التجربة أن مقاطعة دستور 1970 ، بناء على ذلك ، كانت [illegible]
المعارضة ـ في تعطيل العمل به نهائيا . ومن الامور الدالة أن النظام وقف نفسه كثيرا للتعبير عن رأيه فيما أعد . والذي يهمنا تحديدا هو أن الحزب سوى تسعة عشر شهرا على المحاولة ، تعرض أثناءها لهزة عنيفة (الانقلاب العسكري الاول) حتى أعد دستورا ثالثا (فبراير 1972) مع تعديلات شكلية لا تمس جوهر ما اعترضت عليه المعارضة (15) . فلم يجهد حزب الاستقلال بنفسه على مهاوي السياسة التي اتبعها منذ ذلك الوقت، فلم تكد تمضي صرح قائلا عن دستور فبراير 1972 بأنه « لا يكاد يختلف عن سابقه ولم يحقق أي هدف من الاهداف الديمقراطية التي كان الشعب يتطلع اليها » . وزاد الامين العام في المؤتمر التاسع قائلا عن حق « **وهكذا وجد الحزب نفسه في نفس الموقف الذي كان فيه منذ عارض حالة الاستثناء ، وكان الضمير**

الوطني يفرض عليه ألا يزكي تجربة حكمت على نفسها مسبقا بالفشل ، وألا يشارك في وضع لا يتفق مع مبادىء الحزب وأفكاره ، (16) (التشديد منـي) .

وبذلك قرر عدم المشاركة في الاستفتاء على مشروع الدستور . ومما له كبير دلالة ان يستخلص الامين العام في النهاية بأن قرار الحزب هذا « لم يكن متفقا مع ضمير الشعب فحسب ، ولكنه كان متفقا مع الواقـع ، فقد فشلت التجربة مرة أخرى (...) وعادت البلاد الى شبه حالة استثناء . » (17) فهل يجب الاكتفاء بهذا لنتساءل بوضوح : ما الذي جعل الحـزب يتجاوز مواقفه المنسجمة هذه في قضية تمس اختيارا رئيسيا من اختياراته العامة ، ويقبل على المشاركة في المعركة الانتخابية بحماس وثقة ؟ ، ثم أن يساهم في المؤسسات التي تولدت عنها ؟ ، والاجدر بالملاحظة ، أن يصبح **حزبا سلطويا** ، **مواليا** ، ويقوم بوظيفة سياسية وايديولوجية لا تختلف في شيء عن الوظائف التي تقلدتها هيئات تبعية ، ذيلية في سابق التجربة المغربية ، وخصوصا في التضييق على المعارضة الشرعية وتسفيه دعاويها في المطالبة بالديمقراطية ؟ . هل نقول ، مبدئيا ، ان الحزب ارتد عن ديمقراطيته عند ما شارك في الانتخابات التي جرت دون أن يضطر النظام الى تغيير أي بند من البنود الدستورية المتنازع عليها ؟ ، وهل نقول كذلك أن الحـزب فسـخ عهوده السابقة في المعارضة ليعقد عهودا أخرى في السلطة ضد المعارضة ؟. أسئلة كثيرة تطرح ، وقضايا كثيرة تستحق البحث . غير أننا نفضـل البدء بابراز المسوغات التي عرضها حـزب الاستقلال لاقنـاع مناصريـه والرأي العام بتحوله المباغت ، دون أن نخفي مسبقا أن العملية ستكون من قبيل الحكم على خطاب سياسي يلفق التبريرات للتحول البورجوازي ، غير الديمقراطي ، الذي صار من العلامات البارزة على الموقف الرجعي الـذي استقر عليه الحزب منذ 1977 .

دخل حزب لاستقلال الى الحكومة التي تكونت في 10 أكتوبر 1977 ، بناء على ما سلف ، دخول المشاركين في حلف سياسي واسع تمخض عـن المعركة الانتخابية وعن التسويات التي ترتبت عنها . والدخول هذا يستحق التسجيل لانه يؤرخ ، في تطور الحزب لتحول لا بد من التدليل عليه بمؤشرين على الاقل . أولهما قبول الحزب بالمشاركة في السلطة بعد قرابة خمسـة عشر عاما من العزوف قضاها في المعارضة البورجوازية (من 4 يناير 1963 الى 9 أكتوبر 1977) . ويعني هذا بالنتيجة زوال كثير من الاسباب التي كانت تؤجل ذلك وتمنعه أو ترهنه بمشترطات معينة ، لا فرق . أما المؤشر الثاني ـ والمشاركة كانت من حاصله ـ فيدل على انخراط الحزب فيما سمي في لبانه بـ « المسلسل الديمقراطي » . **وهي صيغة ملتبسة** . **ويمكن أن تعني في**

بعض جوانبها ، وبصورة احتمالية ، اقدام النظام على تمهيد السبل أمام قيام الحياة السياسية في البلاد على أسس دستورية منظمة ، تضمن لمختلف القوى الاجتماعية تطورا طبيعيا في العمل والممارسة ، عملا بالقانون والدستور . وما من شك في أن المؤشر الثاني هو الذي يحدد ، بصورة طبيعية ، الاختيار « الجديد » الذي تبناه حزب الاستقلال للمشاركة في الحكومة . ذلك لان القبول بدستور 1972 كاساس لتنظيم الحملة الانتخابية والمساهمة فيها - وهو قبول يطمن من الناحية السياسية في القرارات الصادرة بشأنه عن الحزب - رفع تلقائيا كافة التعلات السياسية والايديولوجية التي كانت تحول دون ذلك . وهو ما عناه الامين العام عندما قال في المؤتمر العاشر : « واذا كنا قد قبلنا « نتائج الانتخابات **على علاتها** رغبة منا في انجاح عهد الديمقراطية ، **فقد كان لا بد للحزب** أن يقبل المشاركة في الحكومة التي نتجت عن الانتخابات التشريعية (18) (التشديد مني) . نقول ما عناه ، لان الامين العام ، تغافل على ما يبدو ، عن ذكر الاسباب الحقيقية التي فرضت العمل بدستور 1972 **اساسا** ، قبل العمل بنتائج الانتخابات التي نظمت بموجبه **ثانويا** . وبهذا المعنى أيضا يصبح القول بان حزب الاستقلال لم يسع الى الحكم من أجل الحكم ، ولكن لان له التزامات مع الشعب يريد أن يفي بها ، ولان له برنامجا يريد أن ينفذه عن طريق الجهاز التنفيذي (19) ، محض ادعاء لا يمكن أن تنطلي مخادعته على من يعرف أن من الالتزامات التي ارتضاها الحزب اختيارا في المؤتمر التاسع، اعلانه بان « **الضمير الوطني يفرض عليه الا يزكي تجربة حكمت على نفسها مسبقا بالفشل ، والا يشارك في وضع لا يتفق مع مبادىء الحزب وأفكاره ، ولا مع ما يتطلبه منه الشعب الذي وضع ثقته فيه** » (20) (التشديد مني) فأيهما نأخذ به حكما وفيصلا ؟ .

اننا نميل اذن الى القول بان حزب الاستقلال قبل المشاركة في الحكم بتنازل مبدئي فرضته ظروف ما بعد انعقاد المؤتمر التاسع وبروز كثير من المؤشرات على أن الوضع السياسي ، انطلاقا من تحول قضية الصحراء فيه الى **لاحم وطني** ، أصبح يفرض استراتيجية جديدة تنبني على فهم جديد للتناقض والمهام والمرحلة .

فقد تمكن النظام ، بناء على ما فرضته قضية الصحراء من تطورات من نقل مجال الصراع بينه وبين المعارضة البورجوازية **من الداخل الى الخارج** ، وأصبح الاعتقاد سائدا بان مجابهة الخصوم مهمة وطنية لا مناص من تكتيل الجهود - على اختلاف اتجاهاتها - حولها ، بل وصار من اللازم بناء جبهة داخلية تحمي كل توجه يروم التاثير السياسي والعسكري في مجريات الصراع بالمنطقة . ولعله من المناسب أن نذكر هنا أن حزب

الاستقلال ظل من أشد الهيئات السياسية تعلقا بمصير الصحراء ، وكانت في برامجه بعد الاستقلال مطلبا سياسيا ـ تاريخيا أظهر مما كانت عليه في برامج غيره من الاحزاب ، ناهيك عن الجهود التي بذلها المرحوم علال الفاسي في سبيلها ، فكان من الطبيعي ان يبرز التوجه الحزبي على هذا الصعيد بمظهر المنافح عن القضية الوطنية وأن يتطابق مع غيره من التوجهات المماثلة ، ومنها توجه النظام ، وأن يتحول ذلك في النهاية الى شعار مركزي يحكم العمل السياسي العام .

حقا لقد علل حزب الاستقلال ، على لسان الامين العام ، مشاركته في الحكومة « على أساس حد أدنى من برنامجنا تقدمنا به في وثيقة الى السيد الوزير الاول المعين (...) وقد قبلها لتكون أساسا لعمل الحكومة وتبناها جملة وتفصيلا » (21) . بيد أن هذا التعليل لا يمكن أن يقنع الملاحظ بمصداقية ما يقال في مثل هذه المناسبات ، لاعتبار واحد على الاقل ، وهو أن « عمل الحكومة » لا يمكنه ـ لطبيعة « الائتلاف » الذي قامت عليه ـ أن يتم بمقتضى البرنامج الاستقلالي حصرا ، والا عدت حكومة منه في العرف ، أو يفترض أن تكون الحكومة بدون برنامج ، وذلك مخالف للحقيقة ، أو ان تكون جميع الأطراف المشاركة فيها قد ارتضت البرنامج الاستقلالي وجعلته برنامجها ، وهو ما يلغي دورها ، ولم يكن ذلك وارد البتة . ومن الواضح بعد هذا اننا نتحاشى القول بأن سياسة النظام قبل دخول حزب الاستقلال الى الحكومة ، كانت تقوم على ثوابت واختيارات محددة ، ليس من السهل ان تتحول عن أهدافها بمجرد دخول هذا الطرف أو ذاك في نطاق التحالف .

ويجب ان يستفاد من هذا أن الشروط التي قدمها الحزب للمشاركة في الحكومة كانت شروطا مقررة ، فرضتها استراتيجية اقامة **تحالف وطني** مدروس ، يكون ضامنا للمساهمة في التغلب على ما سماه الامين العام نفسه « بالظروف الصعبة » (التي) تجتازها البلاد والتوتر الذي خلقته الجزائر في المنطقة من جراء استرجاع الصحراء » ، وأضاف « وقد نشأت عن هذه المشكلة ظروف مالية واقتصادية غير مواتية من جراء النفقات الباهظة التي تتحملها البلاد للدفاع عن كيانها (...) وفي مقدمة هذه الصعوبات ظروف التضخم المالي الذي يواكبه ارتفاع الاسعار » (22) .

ومن الثابت أن حزب الاستقلال لعب دورا لا يستهان به في التغلب على الظروف المذكورة ، اما بوجوده في وزارات تسهل ذلك بالخطوات المناسبة او بالاجواء التي ساهم في أيجادها وتميزت بتكثيف الدعاية السياسية والايديولوجية الرامية الى اقناع المواطنين بفضائل « المغرب الجديد » وما على شاكلته . وقد لخص الامين العام ذلك بقوله « واذا كنا لا نستطيع أن

نزعم أننا حققنا الكثير من برنامجنا ، فاننا بدانا في حل كثير من المشاكل ، وقام الوزراء الاستقلاليون بدراسة ميدانية شاملة للقطاعات التي يشرفون عليها وأعدوا برامج لاصلاح كثير من الاوضاع ولتنفيذ برامج الحزب في كثير من القضايا التي يعالجونها » (23) .

لقد قيل هذا الكلام بعد ان لم تمض على وجود الحزب في الحكومة سوى ستة أشهر . فهل يعقل أن يكون الحزب قد اتى بحلول ناجعة « لكثير من المشاكل » في هذه المدة الوجيزة وهو الذي طالب في المؤتمر العاشر (التوصية السياسية) بما يمكن اعتبار المطالبة به طعنا لا رحمة فيه في أسس مشاركته في الحكومة ، ومنها على سبيل المثال : تصفية التعفن من الادارات ـ فرض احترام القانون ـ تدعيم جو الانفراج لتتاح لمختلف الافراد والجماعات فرصة المساهمة في بناء البلاد ـ الاحترام لكل حقوق الانسان الاساسية ـ الغاء كل التعديلات المنافية لحرية الصحافة والجمعيات والتجمع المتخذة سنة 1973 .. الخ ، وغير ذلك كثير .

أتينا بهذا للقول بان المشاركة في الحكومة تمت في الاصل كالتزام سياسي من جانب حزب الاستقلال لدعم سياسة النظام ـ في دائرة ما سميناه بضرورة الاستمرار ـ في الميدانين السياسي والاقتصادي .. الخ الرامية الى تكييف واقع البلاد ، وربما على جميع المستويات ، لمواجهة الاعباء التي فرضتها قضية الصحراء (24) . ويفهم من هذا أن المشاركة في الحكومة كانت مشاركة سياسية قبل كلشى ، دون أن يعني أن الفئات البورجوازية المتحكمة في توجيه الحزب لم تر في ذلك فائدة كبرى ، تمكنها من استجماع قوتها للاستفادة من ظروف المشاركة في اطار استراتيجية عامة ، شاملة ، تمهد الطريق مستقبلا أمام قيام تحالف بورجوازي ـ كومبرادوري على أسس مصلحية متبادلة يصعب التحقق من ضوابطها في الوقت الحالي .

ب ـ ماذا بقي من التعادلية :

كانت التعادلية ، كما اكدنا مرارا ، لب المشروع الاستقلالي وجوهر المعارضة ، لانها تضمنت أهدافا طموحة ، استوت فيها أماني البورجوازية المتوسطة والفئات العاملة منها في حزب الاستقلال بشكل خاص ، وظلت منذ بداية السنوات الاولى من عقد الستينات بمثابة **مخرج ذاتي لأزمة التطور البورجوازي المستقل في المغرب . وذكر في المؤتمر** التاسع (1974) « أن هذه الوثيقة (يعني التعادلية) قد مر على ظهورها أكثر من II سنة ، ورغم أن الدولة قد اتبعت في سياستها طرقا ، كثيرا ما تتعارض مع الاختيارات التي تنص عليها عريضة التعادلية ، فان محتواها لا زال جاريا به العمل وقابلا للتطبيق » . وأخبر الامين العام محمد بوستة في تقريره المذهبي للمؤتمر أن آخر محادثات المرحوم علال الفاسي « مع الاخ عبد

الحفيظ القادري ومعي (يعني محمد بوستة) قبل مقابلة رئيس جمهورية رومانيا تتعلق بأعمال المؤتمر (يعني التاسع) والاختيارات الاساسية والضرورية التي يجب على الحزب أن يتخذها ، والسبل الناجعة التي عليه أن يسلكها لتحقيق أهدافه باسترجاع مناطق البلاد المغتصبة واقرار نظام ديمقراطي حق وجعل التعادلية أساسا ومنهاجا لتطور المغرب .. » (25) .
ويهمنا من هذا أن نقول أن حزب الاستقلال ظل وفيا لالتزاماته وشعاراته ومطالبه السابقة عشية انعقاد المؤتمر التاسع ، بل وإنعقد هذا ، فيما يعنينا تحت شعار « تحرير التراب وتحقيق الديمقراطية والتعادلية » ، وفيه ثبت الحزب بديله القائم على دمج شعارين متداخلين (الديمقراطية السياسية كسبيل لتنفيذ التعادلية الاقتصادية) ينتج عن تطبيق الاول توفر أسس صالحة لتحقيق الثاني .

والحال ان التعادلية الى هذه الفترة ، كانت تجسد في مطالبها الرئيسية والفرعية على السواء ، حدود التناقض القائم بين المطامح البورجوازية الوطنية ، التي صاغها حزب الاستقلال بخبرته الواقعية في ميدان الممارسة، وبين سياسة النظام الخاضعة لتوجهات رأسمالية تبعية ، لا تقيم وزنا لآفاق التطور البورجوازي المستقل ، بل وتمنع حدوثه في الواقع ، بفضل التسهيلات والدعم الذي منحته للرأسمال الاجنبي ، الخاص والعام . ولم يكن مقدرا لهذا التناقض أن يضعف أو يتغير تقاطبه ، الا بتحولات ملموسة تعدل « سياسة النظام ، باتجاه احتواء المد البورجوازي الوطني وترضية جزء من مطالبه الوطنية ، أو بقبول حزب الاستقلال نفسه لاختيارات جديدة تحد من غلواء تعادليته . غير أن أمرا من ذلك لم يكن قد توضح بالكامل في مرحلة 1974 ، رغم ان النظام كان قد شرع قبل هذا التاريخ (مارس 1973) سياسة لمغربة القطاع الاقتصادي ، وهيأ للرأسمال المغربي المحلي فرصة جديدة للانتعاش بفضلها . وهذا ــ مع غيره ــ هو الذي أعطى لاعمال المؤتمر التاسع أهميتها القصوى ، لأنها جددت محاور التناقض المذكور أعلاه ، وكشفت عن أبعاده الجديدة ، بما في ذلك البعد الذي نتج عن تطبيق سياسة المغربة ، اذ طالب الحزب باعادة النظر فيها ، بل واعتبر بعض عملياتها تؤدي « الى استمرار الهيمنة الاجنبية وتجميع القطاع الممغرب في يد أقلية محظوظة . » (26) .

ولعله من المفيد ، بهذا الصدد ، اجراء مقارنة مختصرة بين ما طالب به المؤتمر (على الاقل في التقرير المذهبي للامين العام) وبين ما أخذه على سياسة النظام في الميدان الاقتصادي ، أو ما كان يطالب به ضمنيا ، ففي ذلك ما يكشف عن جوانب التناقض المذكور ، ويضع أمامنا لوحة كاشفة ، ولو أنها جزئية ، بما ستعرفه سياسة الحزب ، في هذا المجال ، من تبدلات لاحقة .

فقد حصر الحزب « السياسة الاقتصادية والاجتماعية » للحكومات المتعاقبة منذ اثنتي عشرة سنة (أي منذ 1963) في الاختيارات التالية :

1 ـ اخـتـيـارات الـنـظـام :

ـ التشجيع على تركيز الملكية في يد أقلية ، والتخلي عن كل سياسة تهدف الى تحقيق عدالة إجتماعية حقيقية .
ـ تخلي الدولة عن قيامها بدورها الرئيسي في تصنيع البلاد ، والاعتماد على الرأسمال الخاص والاجنبي .
وهـو مـا قـاد الـى :
ـ استمرار تركيز ملكية أدوات الانتاج بين أيدي طبقة قليلة العدد (الفلاحة ، الصناعة ، الخدمات) .
ـ ازدياد البطالة وتفاحشها نتيجة لضعف الاستثمارات ولعدم تكوين الاطر المختصة وضعف الجهاز التعليمي .
ـ ضعف معدل النمو الاقتصادي .
ـ استمرار الطابع الاولي للاقتصاد ، واستمـرار تبعيتـه لبعـض الاقتصاديات الاجنبيـة .

2 ـ الخطوط الرئيسية للتعجيل بالتنمية ـ حزب الاستقلال :

ـ اعادة النظر في توزيع موارد الثروة والدخل ، وتوزيعه توزيعا تعادليا وعدم تجميع الثروة بين أيدي طبقة معينة .
ـ العمل على تقوية الانتاج الوطني بالاعتماد على التصنيع ، وتدخل الدولة في تحقيقه .
ـ وضع تخطيط عمل جماعي ، يجب أن يعبر عـن مطامـح الشعـب وأهـدافـه .

ورغم أن اختيارات الحزب جاءت مجملة في هذا السياق ، الا أنها تركز المحتوى الاقتصادي الخاص المميز للتعادلية ، في قضيتين هامتين همـا : توزيع موارد الثروة والدخل ، والتصنيع ودور الدولة في المجال الاقتصادي . وهذا ما يعطي للتعارض الذي نرمي الى ابرازه من خلال المقارنة ، مكانـة خاصة في تحديد الفوارق التي كانت تجعل الحـزب ثابتـا في معارضتـه ، وتجعل النظام في رأيه ـ من الجانب الآخر ـ مصرا على خوض تجربـة لا تنتفع منها الا الاقليـة .

زد على هذا أن البرنامج الذي صدر عن الحزب في المؤتمر التاسع ، استعاد في جزء كبير منه معظم المطالب التي نادى بها منذ 1963 ، ولم تعمل الظروف اللاحقة لهذا التاريخ ، الا على صقلها وتعديلهـا بمـا يتماشـى والتطورات التي تدرج فيها اقتصاد البلاد ، على ضوء الاهداف العامة التي كان النظام يجددها بالتصاميم المتتابعة (65 1967 / 68 ـ 1972 / 73 ـ

1977 .. الخ) ، وبالقوانين المنظمة لتثبيت الاختيارات الراسمالية التبعية (قانون الاستثمارات 69 ـ المغربة 73 ..) .

فالظاهر على هذا ان الحزب كان يتجدد وطنيا في اطار المعارضة ، بمقدار ما كان النظام يتجدد راسماليا في اطار التبعية ، ولم يكن هناك أي مؤشر خاص يحمل على الظن بانه يسعى الى عقد تحالف ما ، حتى عندما طرحت المغربة واعتبرها البعض دعوة للقيام بذلك . ومع ان الحزب أيضا كان يعتبر نفسه معارضة بناءة ، وظل بذلك على صلة وثقى بالنظام يحاول اقناعه بنجاعة الحلول الناظمة للتحول الراسمالي الوطني في البلاد ارتكازا على اختياراته الوطنية ، الا ان الازمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كابدها النظام طوال فترة مديدة ، وبصورة خاصة منذ بداية السبعينات ـ وكان حزب الاستقلال يتحينها ويأخذ بتاثيراتها من الناحية التاكتيكية لفرض ما يراه قابلا للفرض ـ لم تحمله على مد يد العون لحزب يختصر بطموحاته العامة أماني فئات اجتماعية مختلفة تصلح قاعدة ثابتة نسبيا للاستقرار السياسي في البلاد .

يستخلص من هذا التحليل اذن ان المعارضة البورجوازية تقوت في اطار التعادلية بعد السبعينات (ومع انعقاد المؤتمر التاسع بالذات) كما كان الشان بالنسبة لتطور التعادلية في اطار المعارضة البورجوازية بعد 1963 (ومع انعقاد المؤتمر السابع (1967) بالذات) . بيد أن الوقوف عند هذا قد يحمل القارىء على الاعتقاد بان **القطيعة** بين النظام والحزب أصبحت ثابتة . وذلك ليس هو الواقع ، بل ولا يمكن تصوره على هذا النحو باي حال ، لوجود مستويات أخرى تكسب العلاقة **الضمنية** ، بدلا من القطيعة ، مرونة فائقة على التكيف مع المتغيرات الظرفية .

اننا نمهد بهذا للافصاح عن رأي مفاده أن حزب الاستقلال عند ما أعلن في المؤتمر السابع (1967) عن ترابط مطلبين مترادفين ، هما الديمقراطية والتعادلية ، في برنامجه العام ، فاعتبر الاول سبيلا قويما لتنفيذ الثاني ، أقر في ذات الآن سياسة عامة ، أوضحت بجلاء ما يسعى اليه من أهداف ، وبالنتيجة ما يضع من تلك الاهداف في مقدمة عمله ونضاله . ومن المفهوم أن الترابط المذكور ، يضمر اختيارا نابعا من قناعة الحزب بأن الوصول الى الحكم (السلطة) هو أيضا لتطبيق برنامجه الاقتصادي والاجتماعي . ولهذا الامر شدد الحزب ، في اتصالاته ودعايته ، وخصوصا في الفترة التي أعقبت اعلان حالة الاستثناء ، على عودة المشروعية ، مبشرا بفضائل الحياة الدستورية السليمة الخ ، وهو بذلك لم يهمل المطالبة بالتعادلية ، وانما وضعها ـ لطابعها الاستراتيجي أيضا ـ بمنزلة النتيجة من السبب . وأصبح من المفهوم كذلك ان وقوع أي تغير يمهد الطريق أمام عودة الحياة الديمقراطية ، فعلا أو احتمالا ، سيكون بمثابة اختبار لدور الحزب ولاهدافه

في / ومن المعارضة :

غير أن بداية السبعينات وما تلاها ، أظهرت للعيان أن الاساء حالة الاستثناء ، وهو ما يعني ـ كما ادعى النظام ـ عودة الحياة الديمقراطية ، لم تدفع الحزب ، كما كان من المتوقع ، الى تزكية تجربة دستورية جديدة أعلنت بدستور 1970 ، كما لم تدفعه بعد ذلك بأقل من عامين الى المصادقة على دستور 1972 نفسه . وقد عللنا هذا ، في السابق ، بوجود الحزب في المعارضة ، مع أطراف أخرى ، واثقا من « شعبية » مطالبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولطبيعة التناقض القائم وقتذاك . والامر هذا أعطى لمطلبه في الديمقراطية بعدا شاملا ، أضاف للمشروعية التي ظل متمسكا بعودتها ، وجوب احترام منطوق الدستور الاول باعتباره المرجع الاعلى ، في نظر الحزب ، للديمقراطية في التجربة المغربية الخاصة ، الا أن الانقلاب الذي طرأ على الاوضاع السياسية الرسمية في البلاد ببروز قضية الصحراء في 1974 ، من حيث مثلت مركزا لاستقطاب الاهتمام الشعبي والحزبي على حد سواء ، أعطى لحزب الاستقلال ، فرصة جديدة لمراجعة حساباته التقليدية ، وخصوصا تلك التي كانت تجعل منه في المعارضة ـ كالديمقراطية على سبيل المثال ـ حزبا جماهيريا ووطنيا مؤثرا بصورة واضحة

والواقع أن حزب الاستقلال أدرك منذ الوهلة الاولى أن مرحلة جديدة قد أزفت ، وأن شروط المعارضة الرسمية ، كما احتمالات الوفاق الاستراتيجي مع النظام ، تملي عليه ـ فيما يعتبره قضية وطنية دافع عنها قبل الجميع بصلابة ، قرابة عقدين من الزمن ـ أن يكون في المقدمة ، وأن تكون مبادرته على هذا الصعيد أساسا لتحركه على الاصعدة الاخرى .

والحال أن حزب الاستقلال لم يتخل ـ كما لاحظنا في السابق ـ بناء على هذا عن **الشرط الديمقراطي** الذي كان يلوح به في المعارضة ، بل وعن **الشرط التعادلي** نفسه ، الذي كان بدوره لب المشروع الاستقلالي . والتخلي هذا كان **بالنتيجة** للصلة التي أوجدها الحزب منذ مؤتمره السابع ، كما بينا ، بين **اقرار الديمقراطية وتطبيق التعادلية** . واذا كان من الصحيح أن التعادلية هي في الاصل جملة أهداف اقتصادية استراتيجية لا يمكن قياس التخلي عنها ، أصلا أو بالنتيجة ، الا على مدى زمني معين ، خلافا للديمقراطية التي تنظم العلاقة السياسية في كل ظرف ، وأن قبول الحزب بتحمل قسط من المسؤولية في الحكومة يمكن أن ينعكس ايجابيا على مراميه التعادلية ، الا أن هدفنا من هذه الاشارة ، لا يقصد منه الا التذكير بأن تخلي الحزب عن التعادلية ـ في سياق تخليه الشامل عن أهم القضايا التي ناضل من أجلها قبل 1974 ، كان عنصرا من العناصر الاساسية التي نظمت علاقته بالنظام ابتدا من 1977 بصورة خاصة . ومن أوليات تنظيم هذه العلاقة

طمس التناقض . ولما كانت التعادلية هي **اساس التناقض** بين النظام ومطامح الفئات البورجوازية في حزب الاستقلال (في الميدان الاقتصادي بخاصة) فقد جرى الطمس بمصادقة الحزب على برنامج الحكومة الائتلافية التي شارك فيها في 1977 ، وهو برنامج لا يحمل من أهداف التعادلية الا بعض التطمينات الشكلية ، وكانت ضرورية لارضاء طرف ذيلي بمنافع المساهمة في السلطة في ذلك الوقت .

لقد تعهد البرنامج الحكومي في ميدان التربية والتعليم بتعميم التعليم وتحسين مردوديته واتمام التعريب وتشجيع رجال التعليم وأطره والاعتناء بالبحث العلمي ، واقرار توزيع محكم للمؤسسات المدرسية والجامعية ، والغاء الفوارق الموجودة بين الحواضر والبوادىء ، وتعرض البرنامج لميدان السكن فأشار الى ضرورة تجهيز الاراضي الصالحة للبنا والقضاء على مدن القصدير ، ومراجعة التشريعات المتعلقة بالاكرية وبالملكية العقارية . والاهم من هذا أنه أشار الى أن العدالة الاجتماعية هي الهدف الاسمى لعمل الحكومة في « كل ما سيتم انجازه من عمليات التجهيز الاقتصادي والاجتماعي » ، مع رفع معيشة السكان وتقريب شقة الفوارق بينهم .. هذا الى ذكر بعض الاصلاحات في القطاع الفلاحي ، وقضايا عامة تتعلق بالسياسة الخارجية .. الخ ، وكلها اجراءات عامة وشكلية لا تمس جوهر ما كان يطالب به الحزب في الميادين المذكورة أو في غيرها من الميادين . كما لا تمس جوهر ـ على نفس المستوى كما نرى ـ جوهر ما كانت تطبقه سياسة النظام في المجالات السالفة الذكر . ومهما يقال من أن مصادقة حزب الاستقلال على البرنامج الحكومي أملتها اعتبارات وقتية ـ تكتيكية ، تحكمت في وجوب مشاركته في السلطة بالدرجة الاولى ، وأن تنفيذ أو عدم تنفيذ ما يدعو له الحزب في سياسته من دعوات ، والتعادلية منها ، مسالة لا تتوقف على المشاركة بل على تعديلات كيفية في أحوال التناقض المستحكم في الاختيارات وفي البنيات الاقتصادية القائمة ذاتها . وهذا ما يحتاج الى وقت وضرورة واتفاق .. الخ ، الا أن هذا ـ وهو تبرير اذاعه الحزب للتغليط ـ لا يبين لنا كيف تمكن الحزب في ظرف وجيز ـ وهو الظرف الفاصل بين المؤتمرين (التاسع والعاشر) من تحوير كثير من أهدافه وتطويع بعضها لمقتضيات التحالف مع السلطة ، والاهم ، التنصل مما كان يسمها بالوطنية والتحررية. ولا يقلل من أهمية هذه الملاحظة أن يعود الحزب في المؤتمر العاشر (1978) للتذكير بالاهداف الاساسية للتعادلية ، وهي الاهداف التي سطرها منذ 1963 ، لان التذكير صدر من **موقع في السلطة لا في المعارضة ، أي من خلال تطبيق الحزب لسياسة النظام ، لا من خلال مطالبة النظام بتطبيق سياسة الحزب .**

الأصـل والتعـديـل :

يستفاد مما تقدم أن حزب الاستقلال انتقل الى المشاركة في الحكومة التي تألفت في أكتوبر 1977 بموجب تخليه عن ركنين هامين مـن أركـان معارضته التقليدية ، وهما الديمقراطية والتعادلية . ويبدو **للوهلة الاولى ان ذلك تم لفائدة ما أوجبته القضية الصحراوية من موجبات ، وعلى رأسهـا تكوين تحالف بورجوازي ـ كومبرادوري (شارك فيه حزب الاستقلال كتابع لا كند) للسيطرة على الجبهة الداخلية ـ كصراع طبقي ـ وللتغلـب علـى الجبهة الخارجية كنزاع اقليمي اذا جاز القول** . ولا سبيل أمامنا للاقتنـاع بموضوعية هذا الطرح ، كما نرى ، الا بذكر مجمل العناصر التي جعلت من الانتقال المذكور أعلاه تحولا كبيرا حتى لا نقول حاسما ، في تاريخ حـزب الاستقـلال .

وسنعمد ، بغية القيام بذلك من الناحية المنهجية ، الى اجراء مقارنة شاملة بين برنامج المؤتمر التاسع (1974) ، وهو آخر برنامج أعده الحزب أيام المعارضة ، وبين برنامج المؤتمر العاشر (1978) لانه أعد بعد أزيد من عام ونصف من حياة الحزب في السلطة .

	برنامج المؤتمر التاسع (الاصل)	صفحة	برنامج المؤتمر العاشر (التعديل)	صفحة
الديباجة	ان حزب الاستقلال بعد ما نظم الجماهير الشعبية وقوى فيها روح النضال ، خاض معركة التحرير حتى النصر بفضل وحدة الصف والاخلاص والتضحية والاستشهاد .	267	لقد أخذ حزب الاستقلال على عاتقه منذ تأسيسه تنظيم الجماهير الشعبية على أساس تقوية روح النضال من أجل خوض معركة التحرير ، وقد تحقق النصر بفضل وحدة الصف .. الخ .	60
	ويجدد الحزب كذلك اخلاصه لشعاره « مواطنون احرار ... »	267	ويجدد الحزب تعلقه بشعاره الخالد « مواطنون احرار ... »	60
	ويعلن عن برنامجه الذي يعكس اهتمامات المواطنين وآمالهم ..	268	ويعلن عن برنامجه الذي يعكس اهتمامات المواطنين وتطلعاتهم .	61
	ويعلن عن عزمه على الاستمرار في النضال في اطار نفس المبادىء (السابقة) .	268	حذفت نهائيا .	
	واول دعامة ترتكز عليها نهضة البلاد هي الاسلام ..	268	ان حزب الاستقلال يعتقد أن الدعامة الاساسية التي يقوم عليها كيان البلاد هي الاسلام .	61
	وحزب الاستقلال يعتقد ان هذه الوطنية ستجعل المغرب قادرا على القيام بدوره ..	269	والوطنية المنشودة وطنية متفتحة تجعل المغرب قادرا على القيام بدوره ..	61
	ولانه حزب ديمقراطي تسند فيه المسؤوليات لاعضائه الذين تؤهلهم لها الكفاءة وثقة جماهير الحزب .	269	وحزب الاستقلال حزب ديمقراطي ، والمسؤوليات فيه تسند لاعضائه العاملين الذين تؤهلهم الكفاءة وثقة القاعدة..	62
استكمال وحدة التراب الوطني	وحزب الاستقلال يعلن : ـ عن تمسك الشعب بالوحدة الترابية للوطن .. ـ ويتشبث بمبدأ عدم تفويت السيادة .. ـ ويسجل ان الوحدة السياسية لاقطار المغرب العربي لم تتحقق . ـ يجدد اعلان تمسك الشعب بجميع حقوقه الترابية . ـ يرفض مبدأ تقرير المصير .. سيوفن بفعالية الوسائل التالية لتحرير الصحراء (وذكرها)	270 271	حذفت تكلها وعوضت بـ : في الوقت الذي يؤكد فيه تمسكه بالوحدة الترابية الكاملة للبلاد وتحريرها ، يتعهد بان يعبىء كل الطاقات لاجل تشييد مغرب عربي موحد .	63

ان حزب الاستقلال تحقيقا لفكرتـه الاساسية في ان الاستقلال الوطني لا يتم الا بتحرير المواطن مـن جميـع انواع العبودية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وسدا للباب في وجه الدول الاستعمارية وحلفائها وعملائها التـي تتآمر على سيادة المغرب ووحدته وكيانه ، يختار ...	272	ان حزب الاستقلال ، تحقيقا لفكرته الاساسيـة في ان الاستقلال الوطني ، لا يتم الا بتحرير المواطن سياسيـا واقتصاديا واجتماعيا ، يختار ..	64
النظام الديمقراطي البرلماني الذي يتفق مـع تعاليـم الاسلام ، ويعتمد على ما يلي :	272	النظام الديمقراطي النيابي الذي يقوم على الاسـس التـاليـة ..	64
2 ـ السلطة التنفيذية تخول لحكومة تعتمد على الاغلبية البرلمانية ومنبثقة عنها ومسؤولة امام البرلمان ..	272	2 ـ السلطة التنفيذية تمارسها حكومة تعتمد على الاغلبية البـرلمـانيـة .	64
4 ـ تحقيق المشروعية واعادة السيادة للقانون الذي يصدر عن الارادة الشعبيـة ..	272	4 ـ تحقيق المشروعية وسيادة القانون ..	64
ويجب تمكين المجالس الجماعية من السلطة التقريرية والتنفيذية ، وتحريرها من سيطرة السلطة المحلية حتـى تستطيع القيام بدورها في تحقيق التنميـة ..	273	ويجب تمكين المجالس الجماعية من السلطـة التقريريـة والتنفيذية وتحريرها من الوصاية حتى تستطيع القيـام بـدورهـا ..	65
ولن تصان كرامة الانسان الا اذا تمتع بحرية العمل والتنقل والاقامة والسكنى والا اذا ضمنت له الدولة حرية المسكن والمراسلات والاحاديث الخاصة .	273	لذلك وجب ضمان حرية التنقل والاقامة وحرمة المسكـن والمراسلات والاحاديث الخاصة .	65
... وحرية المواطن في ممارسة الحق الوطني في الانتخابات والتـرشيـح	274	وحرية المواطن في ممارسة الحق الوطني في التصـويت والتـرشيـح .	66
لذلك فان الحزب يكافح من اجل الغاء كل القيود المفروضة بالقانون أو المفروضة عن طريق السلطة الادارية كالرقابة..	274	ولذلك فان الحزب يكافح من اجل الغاء كل القيود المفروضة بالقانون أو المفروضة عن طريق السلطة الادارية .	66
يتعين الغاء كل التعديلات التي أدخلت على ميثاق الحريات العامة الصادرة بتاريخ 15 نوفمبر 1958 والتي نتجت عنها سلسلة من المحاكمات والاعتقالات ذات الصبغـة السياسية التي يرفض الحزب مبدأها .	274	يتعين الغاء كل التعديلات التي ادخلت على ميثاق الحريات العامة الصادرة بتاريخ 15 نوفمبر 1958 .	66

ضمان حق التقاضي لكل المواطنين ، ولو كان ضد سلطة ادارية أو حكوميــة .	275	ضمان حق التقاضي لكـل المـواطـنيـن .	67
الاصل هو البراءة ، ولا ادانة بدون قانون .	275	الاصل هي البراءة ولا عقوبة بدون نص .	67
مراجعة التشريع حتى تكون القوانين مستمدة من الاسلام وصالحة للمغرب المستقل الذي يعمل على تشييد مجتمــع تعــادلـي .		مراجعة التشريع حتى تكون القوانين مستمدة من الاسلام وصالحة للمجتمع التعادلي .	67
اعادة النظر في نظام الوظيفة العمومية الموروث عن الحماية مع مراعاة الفعالية والجدوى والتبسيط .	275	اعادة النظر في نظام الوظيفة العموميــة المـوروث عــن الحماية ، مع تحسين الوضعية المادية والادبية للموظف ومــراعــاة الفعــاليــة .	67
استكـمال تعــريــب الادارة ومغــربتهــا .	276	استكمال تعريب الادارة والحياة العامة	68
ابعاد اجهزة الاعلام عن سيطرة التوجيه الاستعماري عــن طريق الافلام المستوردة .		ابعاد أجهزة الاعلام عن سيرة التوجيه الخاطىء المتمثل في الافــلام المستــوردة .	68
تحييد وسائل الإعلام باعتبارها اجهزة ينفق عليها الشعب، واتاحة الفرص المتكافئة لجميع المواطنين في استعمالها كوسيلة للتثقيــف .	277	ضمان الموضوعية لوسائل الاعــلام .	68
ولبلوغ هذه الغاية (ذكرها) يرى ان على الدولة ان تقوم بتغييرات جذرية ، وان تتخذ اجراءات جوهرية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .	278	ولبلوغ هذه الغاية ، فان الحزب يرى ان على الدولة ان تقوم بتغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.	70
2 ـ احداث تخطيط اقليمي ومؤسسات للنمــو الاقليمــي والسهر على التوزيع الاقليمي للمشاريع الاقتصادية .	279	احداث تخطيطات جهوية ومؤسسات مختصة لانجازها ضمن سياسة محكمة لاعداد التراب الوطني ، تضمن توازنا عادلا بين مختلف الاقاليم مع اعطاء الاسبقية لاقاليمنا الصحراوية المستــرجعـــة .	70

الاهـــداف	تكييف النظام الجبائي بالحد من ضغط الضرائب المباشرة ورفع الضرائب على فائض القيمة العقارية وعلى أرباح أسهم الشركات وتشخيص الضريبة الحضرية من اجل مراعاة الحالات العائلية والمالية للمواطنين ومراجعة الضريبة المفروضة على الاجور والضريبة الفلاحية والضريبة العامة على مداخيل الاشخاص .	279	اصلاح النظام الضريبي وكذلك الحد من ضغط الضرائب الغير المباشرة ورفع الضرائب على أرباح القيم المنقولة وأرباح أسهم وحصص الشركات ومراجعة الضريبة المفروضة على الاجور ، وذلك بالتخفيض لذوي الاجر المحدود وباصلاح شامل للضريبة الفلاحية ، تكون اكثر عدالة وباحداث ضريبة على الثروة .	71
الاختيارات الاساسية	... بالمراقبة الجدية على الاسعار ،، واحداث متاجر نموذجية للتجزئة تابعة للدولة وباسعار مقننة وبربط الاجور بمستوى الاسعار .	279	بالمراقبة الجدية على الاثمان ... واحداث متاجر نموذجية للتقسيط تابعة للدولة وباثمان مقننة وبربط الاجور بمستوى المعيشة .	71
	باعادة النظر في المغربة .. وبمراجعة بعض عمليات المغربة التي ادت الى استمرار الهيمنة الاجنبية .	279	حذفت .	
الصناعة	ثانيا ـ استغلال كل امكانيات احداث الصناعات الثقيلة باعتبار ما تجره من تصنيع لاحق وتشغيل وبالاخص استغلال مناجم الحديد والفوسفاط والمعادن الاخرى .	280	احداث الصناعات الثقيلة باعتبار ما تجره من تصنيع لاحق وتشغيل ... الخ .	72
	ولتحقيق هدف التصنيع يجب التاكيد على بعض الوسائل ..	281	وان اهداف التصنيع تتحقق باتخاذ التدابير ...	73
	مراجعة سياسة الاقراض بتقوية تدخلات البنك الوطني للانماء الاقتصادي ، وحث البنوك على تمويل النمو الصناعي .	281	مراجعة سياسة الاقراض بتقوية تدخلات البنك الوطني للانماء الاقتصادي ، وحث البنوك الاخرى على تمويل المشاريع الصناعية .	73
السياحة	الفقرة الثالثة حول السياحة وهي تتكون من 23 سطرا .		حذفت بكاملها ولم تعوض بشيء .	

التجارة الخارجية	وتحسين التجارة الخارجية لا يتاتى الا عن طريق تطوير الانتاج وتقوبته وتصنيعه .	282	وتحسين التجارة الخارجية لا يتاتى الا عن طريق مضاعفة الانتاج وبالتصنيع .	73
	تشجيع الصادرات بصفة عامة وتنويع اتجاه المبادلات للتخفيف من التبعية التجارية وخصوصا بالنسبة لبلدان السوق الاوربية المشتركة .	282	تشجيع الصادرات بصفة عامة والصادرات المصنعة بصفة خاصة وتنويع اتجاه المبادلات للتحرر من التبعية وخصوصا ازاء بلدان السوق الاوربية المشتركة .	73
	غير موجودة في الاصل .		العمل على تحقيق فكرة السوق العربية المشتركة والتفكير في خلق سوق اسلامية مشتركة .	73
تمويل التنمية	تمويل وانجاز التنمية يستلزم تعبئة جميع الموارد والطاقات التي تتوفر عليها البلاد .	283	تمويل مشروعات التنمية يستلزم تعبئة جميع الممكنات والطاقات التي تتوفر عليها البلاد .	74
	تاميم جميع المؤسسات المكلفة بتجميع الادخار والقرض والتمويل (البنوك وشركات التامين وشركات البيع الايجاري) .	283	تاميم جميع مؤسسات الادخار والقرض والتمويل (البنوك وشركات التامين وشركات البيع الايجاري) .	74
	محاربة المضاربة والحد من المعاملات المالية غير المنتجة وذلك بواسطة الضريبة .	283	محاربة المضاربة والمعاملات المالية غير المنتجة وذلك بواسطة الضريبة .	74
	اتباع سياسة تقشفية سواء على نطاق المالية العمومية أو على نطاق الاستهلاك الخاص .	283	اضيفت اليها = وعلى الادارة أن تحد من مصاريف التسيير ، وأن تتولى تصريف ميزانية التجهيز بالاسبقية اللائقة .	74
	غير موجودة في الاصل		وبالنسبة للاستهلاك فان اتخاذ سياسة تقشفية لا يجب أن يكون على حساب الطبقات الضعيفة .	74
	بالنسبة للمالية العمومية يتعين على الحكومة والادارة الحد من مصاريفها المدرجة في ميزانية التسيير وترشيد استعمال ميزانية التجهيز ، وبالنسبة للاستهلاك فان اتخاذ سياسة تقشفية يجب أن لا يكون على حساب طبقة متواضعة الدخل .	283	حذفت	

القسم	النص	الصفحة	النص	الصفحة
التمويـل	عدم الاعتماد على التمويل الخارجي لان ذلك رهن باهداف التنمية ولان امكانيات التمويل الداخلي لم تستنفذ . هذا زيادة على الاعباء التي تفرضها القروض خاصة اذا استعملت في التسيير او في تمويل مشاريع قليلة او عديمة المردود .	283 284	حـذفـت .	
	سيحقق الاهداف الاقتصادية ، بحيث ينمو الانتاج الى ان يتجاوز نمو عدد السكان .	284	ليحقق الهدف الاقتصادي عن طريق نمو الانتاج نموا يغطي الحاجيات التي يفرضها التزايد السكاني .	75
	سيحقق الاهداف الاجتماعية بايجاد الشغل وبالزيادة في الحد الادنى للدخل الفـردي .	284	سيحقق الهدف الاجتماعي بايجاد الشغل وبالزيادة في الدخـل الفـردي .	75
الاصلاح الزراعي	... الاراضي التي تسترجع بمقتضى تحديد الملكية على ان يراعى في التحديد الطاقة الانتاجية للارض وما يستلزمه استثمار فلاحي عصري منطقي .	285	الاراضي التي تسترجع بمقتضى تحديد الملكية على ان يراعى في التحديد الطاقة الانتاجية للارض وما يستلزمه استثمار فلاحي عصري محكم .	76
	عند انجاز التخطيطات للاراضي التي ستوزع ، يخصص ما يكفي لمباني الاستغلال ودور السكنى ولاحداث المرافق العمومية من مدارس ومستوصفات ومجمعات رياضية ، وبصفة عامة تجهيز مجموع البوادي بتلـك المؤسسـات الاجتماعية ومد قنوات الماء العذب وتعبيد طرق المواصلات وكل ذلك حسب برنامج محكم .	285 286	عند وضـع الدراسـات المتعلقة بتوزيع الاراضي وتجميعها يجب ان يدخل في الاعتبار بنـاء المساكـن والمـدارس والمستوصفات والملاعب وبصفة عامة تجهيـز مجمـوع البوادي بتلك المؤسسات الاجتماعية ومد قنوات المـاء العذب والانارة ووسائل المواصلات .	76
في الميدان العقاري وميدان التجهيز	توجيه جديد لسياسة الري بايقاف التجهيزات الثقيلة التي تستنزف امكانيات الدولة المالية بدون مردود وبالنهوض بتجهيز الاراضي الصالحة للري واستثمارها .	286	توجيـه جـديـد لسياسـة الـري .	76
	تشجيع خلق الوحدة الاستغلالية القائمة الذات ، اما في المزرعة الواحدة او في مجموعة منها وخاصة بتكاثف جهود المستفيدين من توزيع الاراضي وغيرهم من صغار الفلاحين في تعـاونيـات .	286	تشجيع خلق الوحدة الاستغلالية القائمة الـذات امـا في المزرعة الواحدة او في مجموعة منها تضم المستفيدين من توزيع الاراضي وغيرهم من صغار الفلاحين .	77

تحقيق التعادلية الاقتصادية والاجتماعية

في ميدان تنظيم الشغل

في ميدان توجيه الانتاج

تشجيع النظام التعاوني الصحيح ، ولا بد من توجيه التشريعات المتعلقة بالحركة التعاونية وصياغتها في قانون جديد يضمن كل الجوانب المتعلقة بها .	286	تشجيع النظام التعاوني الصحيح مع مراجعة التشريعات الخاصة به وتوحيدها .	77
مساعدة التعاونيات المكونة من عدة وحدات الانتاج ليتسنى انشاء مجموعات اقتصادية نشيطة قائمة الذات ومتعادلة .	286	حذفت .	
تشمل التعاونيات مختلف مراحل استغلال الارض وتربية الماشية وزراعة الاشجار ، وذلك في الخدمات ... والتموين ... والتسويق للمنتوجات ، ويكون تسييرها تسييرا ديمقراطيا بعيدا عن هيمنة الادارة .	286	تشمل التعاونيات مختلف مراحل الاستغلال الفلاحي وتربية الماشية والخدمات والتموين والتسويق ، ويكون تسييرها تسييرا ديمقراطيا بعيدا عن هيمنة الادارة .	77
اعادة النظر في الصندوق الوطني للقرض الفلاحي على اساس مبدا التعاضدية .	286	اعادة النظر في القانون الاساسي للصندوق الوطني للقرض الفلاحي لاجل اعطائه شكلا تعاونيا .	77
ضرورة اجراء دراسات مدققة لتكاليف جميع المنتوجات الفلاحية ليتسنى وضع سياسة مركزة لتوجيه الانتاج وتحديد الاثمان وتوزيع الاعانات المالية بطريقة منطقية وعادلة .	287	ضرورة اجراء دراسات مدققة لتكاليف جميع المنتوجات الفلاحية ليتسنى وضع سياسة موضوعية لتوجيه الانتاج وتحديد الاثمان وتقديم الاعانات المالية بطريقة معقولة .	77
لتحقيق الاكتفاء المحلي الذاتي فيما يخص المواد الغذائية من حبوب ودهنيات وسكر والبان .	287	لتحقيق الاكتفاء المحلي الذاتي فيما يخص المواد الغذائية الاساسية .	77
لتوسيع رقعة المزروعات القابلة لتحويل صناعي .	287	حذفت .	
انشاء صناعات التحويل لمنتوجات الفلاحة في محل الانتاج ذاته ، على ان يؤخذ في ذلك بمبدا التعاونيات .	287	انشاء صناعات التحويل لمنتوجات الفلاحة في محل الانتاج ذاته على ان يتم ذلك في اطار التعاونيات .	77
اعادة النظر في مكتب التسويق لوضع حد لسلطة الادارة المهيمنة عليه وليحل محلها الفلاحون المنظمون داخل التعاونيات وهيئات مهنية .	287	حذفت .	

تحقيق التعادلية الاقتصادية والاجتماعية

المجال	النص	ص	النص	ص
في الميدان الاجتماعي	أولا ـ توزيع الاراضي بالقسطاس والعدل والزام الفلاحين باستغلالها على شرط امدادهم بالمساعدة الفنية والمالية .	287	توزيع الاراضي توزيعا عادلا والزام الفلاحين باستغلالها بعد امدادهم بالمساعدة الفنية والمالية .	78
	ثانيا ـ تخطيط سياسة تضمن للمنتجين الفلاحين اسواقا لبيع انتاجهم باثمان مربحة .	287	ثانيا ـ تخطيط سياسة توجيهية تضمن للمنتجين الفلاحين اسواقا لبيع انتاجهم باثمان مربحـة .	78
	ثالثا ـ تمكين الفلاحين من تسيير امورهم بانفسهم ورفع حجـر الادارة عنهم .	287	تمكين الفلاحين من تسيير امورهم بانفسهم ورفع وصاية الادارة عنـهـم .	78
	ان التعادلية الاجتماعية ترمي الى تحرير الانسان من كل سيطرة حتى يعيش كريما .	288	ان التعادلية الاجتماعية ترمي الى تحرير الانسان وضمان كـرامتـه .	78
	توجيه العناية الكافية للتكوين الفكـري والبدني لكـل المواطنين وتوفير كل وسائل الترفيه لهم .	288	توجيه العناية الكافية للتكوين الفكري والبدني لكـل المواطنين وتوفير كل وسائل الترفيه لهم وحماية البيئة وتحسين ظروف كل المستوطنات البشرية .	78
	الاهتمام بالعائلة باعتبارها هي الحلقة الاساسية للمجتمع السليم وذلك بتثبيت دعـائمهـا .	288	الاهتمام بالعائلة باعتبارها هي الخلية الاساسية للمجتمع وذلك بتثبيت دعـائمهـا .	78
الشغل	ولبلوغ التعادلية يرى الحزب من اللازم الاهتمام بالشغل والتربية والتعليم والثقافة والصحة والسكن .	288	ولتحقيـق التعـادليـة الاجتمـاعيـة ... الخ .	78
	ولبلوغ هذا الهدف (أي ضمان الشغل للجميع) يجـب وضع تخطيطات اقتصادية واجتماعية لتشغيل المواطنين والقضاء على البطالة ويجب القضاء على البؤس .	288	ولبلوغ هذا الهدف (أي ضمان الشغل للجميع) يجب وضع تخطيطات اقتصادية واجتماعية لتشغيل المواطنين ، ويجب القضاء على البؤس .	79
التربية والثقافة	ضرورة العمل على رفع القدرة الشرائية للعمال وتطبيـق السلم المتحـرك لـلاجـور .	289	ضرورة العمل على تنمية القدرة الشرائية للعمال والموظفين.	79
	تحقيـق مبـدا التسييـر الـذاتـي .	289	حـذفـت .	
	يؤمن الحزب بضرورة تربية المواطن منـذ نشأتـه على التشبث بالعروبة والاسلام وعلى الوعي بحقوقه الوطنيـة وبحضارة بلاده وعلى تنمية المعرفة والثقافـة لتاهيلـه للعمـل المنتـج .	289	يومن الحزب بضرورة تربية المواطن (...) وعلى الوعي بحقوقه الوطنية وبحضارة بلاده . ـ البـاقـي حـذف ـ	79

القطاع	النص	الصفحة	النص	الصفحة
التربية والثقافة	محاربة الامية بالنسبة للمواطنين الذين لم يتمكنوا من التعليم المدرسي .	289	محاربة الامية . ـ الباقي حذف ـ	79
	احياء التراث العلمي والادبي والتاريخي وتاريخ الحركة الوطنية ، والعناية بالآثار والفنون الشعبية والمسرح الوطني .	290	احياء التراث الادبي والتاريخي ... الخ .	80
الصحة	ويجب اعطاء الاولوية الى وسائل الوقاية العمومية والوقاية من الاوبئة التي تعانيها الطبقات الشعبية (السل ، الامراض التناسلية والطفيلية والعقلية) .	292	ويجب اعطاء الاولوية الى وسائل الوقاية العمومية والوقاية من الاوبئة التي تعانيها الطبقات الشعبية .	82
السكنى	يعتبر الحزب ان السكن بمدن القصدير يمس بكرامة المواطن، علاوة على الاخطار الصحية والنفسية التي يتعرض لها المقيمون بها والمشاكل العائلية والاجتماعية التي تحدث بين سكانها .	293	يعتبر الحزب ان السكن حق لكل مواطن وان السكن بمدن القصدير يمس بكرامة المواطن ... الخ .	83
	لذلك يتعين خلق تعبئة وطنية شملة مع استعمال الراسمال البشري وممكنات الانعاش الوطني للقضاء عليها في مدة وجيزة .	293	لذلك يتعين خلق تعبئة وطنية شاملة مع استعمال الراسمال البشري وممكنات الانعاش الوطني والجماعات المحلية للقضاء عليها .	83
	توفير الاراضي الصالحة والكافية بعد مراجعة تصاميم المدن وجعل حد لسيطرة المضاربين العقاريين وذلك بوضع قانون يمنع الاستمرار في ملك الارض داخل المناطق الحضرية بعد مرور فترة معينة دون بناء .	293	حذفت بكاملها .	
	توحيد قوانين الاكرية وجعل حد لارتفاعها .	293	حذفت	
	غير موجودة في الاصل .		مراجعة قانون الاكرية بهدف الحد من الارتفاع المتزايد وكذا حماية المكترين من الافراغ التعسفي واتخاذ التدابير اللازمة من اجل جعل حد للمضاربة العقارية .	83

مسؤوليات الشباب	ان الحزب واع بأهمية الشباب كطاقة فكرية وجسمية تلعب دورا في تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا في تنظيم الجماهير الشعبية سياسيا .	294	ان الحزب واع بأهمية الشباب كطاقة فكرية وجسمية تلعب دوراً في تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا وفي تنظيم وتوعية الجماهير الشعبية .	84
	تخفيض سن الانتخاب الى 18 سنة وحق الترشيح الى 21 سنة .	295	تخفيض سن الانتخاب الى 18 سنة .	85
	اقرار ديمقراطية حق في ميدان الشباب ... الخ .	295	اقرار ديمقراطية في ميدان الشباب .. الخ .	85
	تاسيس مجلس اعلى للشباب يساهم في وضع الخطط المرتبطة بالشباب واعطاؤه حق المراقبة .	295	احياء مجلس اعلى للشباب يساهم في وضع الخطط المرتبطة بالشباب .. الخ .	85
	ضرورة العمل على تاسيس اتحاد لمنظمات شبيبة المغرب العربي ومنظمات الشباب في الوطن العربي للمساهمة في الوحدة المنشودة وللوقوف صفا واحدا في مواجهة الصهيونية والامبريالية .	296	ضرورة العمل على تاسيس اتحاد لمنظمات شبيبة المغرب العربي وتدعيم اتحاد الشباب العربي للمساهمة في الوحدة ... الخ .	86
توطيد المركز الدولي للمغرب	على المغرب أن يتحرر من جميع مخلفات الاستعمار ليتمكن من اتباع سياسة خارجية بعيدة عن كل تاثير خارجي ـ جلاء الجيوش الاجنبية عن البلاد وتصفية القواعد ذات الصبغة العسكرية والاستراتيجية ضرورة ملحة ولو كانت على صيغة مساعدة تقنية ـ ويجب ان تكون سياسة المغرب الخارجية متفقة مع الدور الذي لعبه في التاريخ وما ينتظر ان يقوم به في المستقبل باعتباره منفتحا على القارات الثلاث وعلى العالم العربي والاسلامي .	296	حذفت بكاملها .	
	غير موجودة في الاصل .		ان السياسة الخارجية للمغرب يجب ان تكون منسجمة مع موقعه الاستراتيجي العام ومع الدور الذي لعبه في التاريخ وكذا مع ما ينتظر ان يقوم به في المستقبل باعتباره منفتحا على القارات الثلاث ولكونه عضوا في مجموعة عدم الانحياز ومنتسبا للعالم العربي والاسلامي والافريقي .	87

ويتعين المحافظة على مبدا عدم الانحياز لكتلة او حلف	297	والحزب يتمسك بمبدا عدم الانحياز ويرى من الضروري تنسيق الجهود مع باقي دول العالم الثالث .	87
ويرى الحزب ضرورة ان يبدي المغرب تضامنه الفعال مع كل الشعوب التي ما زالت تكافح من اجل استقلالها .	297	ويرى الحزب ضروريا ان يبدي المغرب تضامنه الفعال مع كل الشعوب وحركات التحرير التي ما زالت تكافح من اجل استقلالها .	87
يساهم الحزب في تحرير فلسطين تحريرا كاملا ويرفض السماح بزرع اي كيان غريب عن الوطن العربي في قلب البلاد العربية .	298	حذفت بكاملها .	

أ ـ الاصل :

نعني بالاصل البرنامج الذي اقره المؤتمر التاسع (1974) لحزب الاستقلال بعد أربع عشرة سنة من استقلال 1956 ، وأقل من ذلك بثلاث سنوات على خروجه من الحكومة . وهو البرنامج ، في المظهر العام ، الذي « يلخص » ـ مع ما في التلخيص من تطوير يتماشى ومقتضيات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي ـ الاهداف التي بلورها حزب الاستقلال منذ مؤتمره الخامس (1960) ـ لانه كان مؤتمر البعث بعد الانشقاق ـ والتي ، نفسها ، تعود باصولها الى تراث سابق ، وخصوصا الى كتاب (النقد الذاتي ـ 1949) . وقد لخص الأمين العام محمد بوستة هذه الفكرة ، في المؤتمر العاشر ، بقوله « الاصول التي وضعها علال الفاسي للفكر الاستقلالي المتحرر من التبعية ، هي التي يستمد

منها الحزب ، وهو يضع مذهبه المتبلور في (التعادلية الاقتصادية والاجتماعية) ويخطط برامجه التي تمت مع نمو أفكاره ونمو حاجات البلاد منذ المؤتمر الخامس سنة 1960 الى اليوم . » (27) .

وقد استحق برنامج المؤتمر التاسع ان يكون اصلا ـ في تحليلنا ـ لانه :

1 ـ تتوج مسيرة الحزب في المعارضة . 2 ـ اصدق تعبير عن الاختيار البورجوازي الوطني في مرحلتين هامتين من مراحل تطور البورجوازية المتوسطة ، نعني مرحلة كونها مقموعة (1944 ـ 1956) ومرحلة كونها طامحة (1960 ـ 1974) .

ولذلك فهو **اصل** بالنسبة للتطور اللاحق . نعني بعد 1974 ، الذي اختاره الحزب في ظروف سياسية واجتماعية جديدة ، تميزت بما سميناه مرارا بالبحث عن التسوية او ضرورة الاستمرار . وقد اعتمدناه في المقارنة لاستجلاء مختلف العناصر الدالة على التحول العام الذي انتهى اليه الحزب. وتم من الناحية الشكلية على الاقل بالمشاركة في حكومة اكتوبر 1977 .

ان التحول الذي نقصد ـ وقد « مورس » بعد المؤتمر التاسع ببطء ، بطريقة فعلية ـ لا يمكن النظر اليه الا من خلال برنامج المؤتمر العاشر ، على صعيد الفكر السياسي ، وقد تكون المدة الزمنية ـ وهي لا تزيد عن أربع سنوات ـ الفاصلة بين المؤتمرين هامة في استخلاص الفوارق الدقيقة والعامة على صعيد الاختيارات والمهام والتوجيه ، غير اننا لا ناخذها بعين الاعتبار الا كمدة زمنية تراكمت فيها موجبات رسم استراتيجية جديدة لسياسة الحزب ، ظهرت معالمها الرئيسية في التخلي عن الشروط التي كانت تعرضها قيادته للفعل في الحياة السياسية للبلاد ، بصورة طبيعية وكاملة ، سواء بالمشاركة في الحكم او بالوجود في المعارضة الشرعية المكفولة بالقوانين الديمقراطية . ويبقى بعد هذا أن الذي يهم في رصد التحول هو السلوك السياسي الذي برر به الحزب انتقاله من طور المعارضة الى طور المشاركة . وهو السلوك الذي برز مع بروز القضية الصحراوية كقضية وطنية في الوضع السياسي ، وتحولها فيما بعد ، بتحول مختلف الشروط المحيطة بها في الداخل والخارج ، الى قاعدة سياسية حاسمة في تنظيم العلاقات السياسية على صعيد المجتمع وبين الهيئات المكونة لنسيجه في مختلف ميادين النشاط والعمل .

لقد ظهر التحول ، كسلوك سياسي ، اذن بعد المؤتمر التاسع ، الا انه لم ينكشف في البرنامج كاختيار طبقي الا في المؤتمر العاشر . وفي المقارنة التي أجريناها سابقا بين المؤتمرين ما بين لنا ذلك بوضوح كبير . ومع ذلك فالتحديد الدقيق لهذه القضية يفرض أن نورد فيما يلي جدولا كاشفا بذلك ، يسطر أمامنا ، من خلال ما حذف في المؤتمر العاشر ، القضايا الاساسية التي تترجم التحول المذكور في أجلى صوره .

المؤتمر 9 ـ الحزب ـ صفحة	الفقرة حول	موضوعها	عدد السطور
268	اعلان الحزب عن الاستمرار في النضال في اطار مبادىء معينة	المبادىء	2
271 ـ 270	حول استكمال وحدة التراب الوطني	الصحراء	29
274	حول ميثاق الحريات العامة	الحريات	3
279	اعادة النظر في المغربة	المغربة	3
282 ـ 281	السياحة	السياحة	28
283	المالية العمومية (تمويل التنمية)	التنمية	5
284 ـ 283	عدم الاعتماد على التمويل الخارجي	التنمية	
286	مساعدة التعاونيات	التعاونيات	3
287	توسيع رقعة المزروعات	الانتاج	1
287	اعادة النظر في مكتب التسويق	الانتاج	3
289	مبدا التسيير	التسيير	1
293	السكن	السكن	4
293	توحيد قوانين الاكرية	الكراء	1
296	مركز المغرب الدولي	الاستراتيجية	9
298	فلسطين	القومية	3

قد يكون في اثبات هذا الجدول ما يغنينا عن التحليل المفصل للموضوعات (المجالات) التي طالها الحذ ف. غير أن الاهتمام ببعضها ، ولو بالاشارة ، فيه ما يضفي على تحليلنا وضوحا أكبر . فاذا كان من الواضح أن الحزب حذف من برنامجه كل ما يتعلق بالقضية الصحراوية ، للخطوات التي تمت على هذا الصعيد بين 1974 و 1976 ، وهي معروفة ، وسبق له أن قدم بشأنها أكثر من مذكرة رسمية (6 يونيه 1974 ـ 26 غشت 1974 .. الخ) (28) ، الا أن حذف قضايا أخرى ترتبط بالحريات أو المغربة ... الخ ، لا يمكن تعليله الا بالمحاولة التي بذلها الحزب لتليين مواقفه من جهة ، خصوصا تلك التي بدا من خلالها وهو في المعارضة على درجة معينة من الحزم أو الأحتجاج أو الالحاح في المطالبة ، والسكوت عن أخرى، والوقوف ـ من جهة ثانية ـ على خط واحد مع النظام في محاولة متهافتة للمطابقة بين السياسة الحكومية والسياسة الحزبية . وينطبق نفس الشيء على كثير من البنود المتعلقة بالتعادلية والقواعد العسكرية وفلسطين وتضايا التبعية .. وعلى هذا ، **فوجود الحزب في السلطة** فرض عليه أن ينظر الى تراثه السياسي ، بما فيه من مواقف وقضايا ، **نظرة سلطوية** (وهي سلطة رمزية يمليها الموقع السياسي) . والنظرة هذه ، تبين في الاساس أن حزب الإستقلال أخضع لهيمنة الفئات البورجوازية المتحكمة في قيادته اخضاعا كاملا ، وأصبح لايديولوجيتها عليه تأثير مطلق لا يقاوم ، لان التحول الذي ندرسه أصاب هذه الفئات بالذات ، اذ جعلها في مكان تستطيع منه أن تلزم الحزب تبعا لمصالحها في محالفة النظام ، ما يجعل منه أداة طيعة في يدها .

غير أن الحذف لم يكن وحده هو الدليل الاكبر على وجود التحول أو سريانه في جسم الحزب ، بل هناك مظهر آخر سميناه في الجدول بالتعديل .

ب ـ التعديل :

والتعديل هذا يتألف من محورين ، محور ندعوه الاضافة ، وهو ما ألحق ببرنامج المؤتمر العاشر ، مقارنة مع البرنامج الصادر عن المؤتمر التاسع ، ومحور ثان ندعوه التحوير ، أي ما أصاب بعض مواد أو فقرات أو جمل أو حتى كلمات المؤتمر هذا .

1 ـ الاضافة . وهي في المجموع فقرات جزئية ألحقت ببرنامج المؤتمر التاسع ، وهي بالتالي من حاصل معايشة الحزب للاوضاع والتطورات التي جاءت في أعقابه ، ويمكن ابرازها في الجدول التالي :

المؤتمر 10 ـ الاضافة ـ صفحة	الفقرة حول	موضوعها	عدد السطور
73	السوق العربية المشتركة	التجارة الخارجية	2
74	الحد من مصاريف الادارة	التنمية	2
74	الاستهلاك	التنمية	2
83	مراجعة قانون الاكرية	السكن	3
86 ـ 87	حول مركز المغرب على الصعيد الدولي	الاستراتيجية	5

والتدقيق في هذا الجدول يبين لنا أن الاضافة ، عدا جزئيتها ، كانت شكلية ، لانها لم تتناول من القضايا الرئيسية التي كان يتطلع الحزب الى اقرارها (الديمقراطية ، التمادلية ...) أي شيء أما اذا قارناها بجدول الحذف ، فسيكون من المفيد أن نذكر ، بهذا الشأن ، ان الدوافع السياسية التي كانت تقود الحزب بتوجيه من الفئات البورجوازية المتحكمة في قيادته، نحو السلطة ـ ويمكن استنتاجها أيضا من جدول الحذف ـ كانت أكبر بكثير من « التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية » التي فرضت الاضافة، وكان من المفروض أن تعزز مواقف الحزب في المعارضة »

2 ـ التحوير : أما التحوير ، فيعني أن الحزب لم يكتف بما سلف ذكره ، بل جعل من نص برنامج المؤتمر العاشر حقلا رمزيا لعدد من العمليات

اللغوية ، تنطق بالليونة والاعتدال ، خلافا للتشدد الذي تميزت به في برنامج المؤتمر التاسع (أنظر جدول الحذف) ، ومما يضفي على هذه القضية معنى خاصا أن صياغة البرنامجين (9 و 10) تمت باشراف مقرر (عباس الفاسي) له مركز قيادي في صفوف الحزب (اللجنة التنفيذية) وعلى اطلاع كاف (أو من المفروض أن يكون كذلك) بمجمل القضايا المرتبطة بالحزب (داخليا وخارجيا) . وليس من المستبعد لذلك أن يكون دوره فيما تم من تحوير هاما ومؤثرا .

آفاق المشاركة ـ خلاصات :

لقد تجمنا من تطور حزب الاستقلال نحو السلطة بعد 1974 ما بدا لنا في ممارسته السياسية ، وايديولوجيته أيضا ، أنه يمثل مرتكزات رئيسية في التخلي عن المعارضة ، نعني الديمقراطية والتعادلية . واذا كررنا بأن هذين كانا من ثوابت مشروعه الوطني الرامي الى « بناء » نظام (مجتمع ؟) رأسمالي وطني متحرر من أوفاق التبعية السافرة ، يضمن حدا أدنى من التطور المستقل للبلاد ، تقوده ملكية دستورية محكومة بالقوانين الديمقراطية المنظمة للسلطة السياسية والأوضاع الاجتماعية .. الخ . وهو ما كان يسميه الحزب واهما بـ « مجتمع بدون طبقات » ، أمكننا أن نقول أن تراجع الحزب عن التقيد بهما (وهو ما أقدم عليه بدوافع شرحناها) يمثل في اعتقادنا مرحلة حاسمة في تحول البورجوازية المتوسطة والفئات المرتبطة منها بحزب الاستقلال عن مشروعها النهضوي ، وانخراطها في مسار جديد تقيده التبعية تجاه النظام القائم من أدنى المستويات الى أعلاها .

والحال أن فهم هذا التحول ، في اطار التجربة المغربية ، يقتضي منا ، في الواقع ، اعادة النظر في مسار سياسي عام ، قطعته البورجوازية المتوسطة المغربية على امتداد أربعة عقود من الزمن ، ومثل حزب الاستقلال عنصرا فاعلا (ومنفعلا) فيه ، وانتهى بها الى مرحلة يمكن تسميتها بمرحلة النمو البورجوازي المعاق .

أولا ـ هناك تشابه قوي بين المعارضة التي قادها حزب الاستقلال بين 1944 و 1956 للمشروع الاستعماري في البلاد ، وبين مثيلتها في المرحلة الاستقلالية بين 1963 و 1974 التي قادها ضدا على «المشروع الكومبرادوري» ورغم أن حزب الاستقلال في الطور الاول مثل القطب الحاوي لمطامح البورجوازية المتوسطة ولغيرها من الطبقات الوطنية العاملة من اجل الاستقلال ، فقادها ووجهها ، ولم يتمكن في الطور الثاني من احتواء المد الشعبي الوطني الذي فجره الاستقلال ، ولا تمكن من الانفراد وحده ـ أو بحصة كبيرة كما كان يامل ـ بزمام السلطة والادارة وما الى ذلك من مستلزمات التحكم السياسي ، بل تعرض للانشقاق زيادة ، وهمش

في حدود ، اضافة ـ فانه ـ مع ذلك ـ أنهى المعارضة في المرحلة الاولى **بالاستقلال** (على علاته) وأنهاها في المرحلة الثانية بالصحراء .

فهل يعني هذا شيئا ذا بال في تاريخ الحزب ، وفي المشروع الوطني البورجوازي الذي دافع عنه ذاته ؟ : لا نستطيع التفصيل كثيرا في هذا الموضوع ، وسنقتصر على ذكر ما يفيد خلاصاتنا .

ثانيا ـ فهو يعني **أن نمو البورجوازية المتوسطة في المغرب ، لم يتم في ظروف الاحتكار الشامل من قبل الاستعمار الفرنسي لمختلف مجالات العمل والحياة ، الا في ارتباط وثيق مع تطور نمط الانتاج الرأسمالي التبعي في المغرب** . ورغم أن المشروع الذي جاءت به هذه البورجوازية ، وترجمه حزب الاستقلال ، في خطوطه الكبرى ، بالنضال الدائب معارضة ؛ طرح في ابانه لتحقيق الاستقلال السياسي ، فلم يكن ذلك يعني ، بأي وجه ، استقلال المغرب عن النفوذ الرأسمالي بالمعنى العام ، ولا خروجه المطلق عن النفوذ الفرنسي حتى . بل ولم يكن ذلك من الدوافع التي حفزت البورجوازية المتوسطة ، ومعها حزب الاستقلال ، الى النضال الوطني . وهذا في تقديرنا ، يعني ان استقلال 1956 كان تسوية أكثر منه تحررا ، وكان في حقيقة الامر تحررا للبرجوازية المتوسطة ذاتها ـ التي تعنينا هنا ـ ولطبقات أخرى من ضائقة الهيمنة الاجنبية والفرنسية أساسا ، أكثر منه فرصة لانطلاق النمو البورجوازي الوطني على قاعدة غير قاعدة النمو الرأسمالي .

ثالثا ـ يسلمنا هذا الى القول بأن المشروع البورجوازي الوطني ، الذي نظر له حزب الاستقلال ودافع عنه ، **مشروع مندمج** ، أي لم يكن مستقلا في اختياراته وتصوراته لمستقبل تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي عن التصور الرأسمالي التبعي السائد . مع فارق أساسي ، لا جوهري ، وكان مرحليا ، وهو أن المشروع كما برز في مرحلته كان يريد **رأسمالية بدون رأسمال أجنبي** . وعلى وجه التحديد ، بدون رأسمال أجنبي احتكاري ، بشراكته لا بهيمنته ، وهذا ما سميناه في مختلف مراحل بحثنا بالمشروع الرأسمالي الوطني . ولم يكتب لهذا المشروع أن يبرز بمنطلقاته النظرية وأهدافه السياسية الا بعد الاستقلال ، أو بالتدقيق في المؤتمر الخامس عام 1960 . وهذا ما يفسر ، تبعا لذلك ، لماذا كان استقلال 1956 ، الذي اعتبرناه تسوية ، انتصارا في نظر الحزب ، وعنوان تحرر وطني ومدخلا طبيعيا لاحتلال المراكز التي كان يسيطر عليها الرأسماليون الاحتكاريون الاجانب ، والفرنسيون منهم بخاصة . (29) . ولم يكن الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفته السنوات الاولى من الاستقلال ، على هذا الصعيد ، الا لترتيب الاوضاع الطبقية وتحديد مجال الاستفادة ومشترطاتها،

أي تنظيم العلاقات الطبقية على أساس تحالفات مرحلية واستراتيجية تضمن التطور الطبيعي للبلاد ، وتنحي جانبا كل عوامل التفجر المحتملة ، وقد اقتضى هذا أن يقبل حزب الاستقلال ، بمشروعه ، دور التابع ، عند ما عجز عن تحقيق صفة الشريك الكامل ، وعند ما لم يتمكن من السيطرة التامة (الادارية والسياسية والاقتصادية) على الاوضاع من حوله كذلك . وعلى ذلك سار . . . .

لقد بدا التقاطب في مرحلة الاستقلال واضحا بين اختيارين أساسيين تمام الوضوح ، من غير أن نعدم وجود اختيارات أخرى ولكنها جزئية وملتبسة أو دون مستوى التبلور الكافي ، ونعني الاختيار الذي كان (أصبح) سائدا بالأوفاق الصادرة عن مشاورات ايكس ليبان ، وهو الاختيار الذي ركزه التحالف الكومبرادوري ـ الملاك عقاري ، والاختيار الآخر ، ذو طبيعة، تبلور في ماضي الحركة البورجوازية نفسها . وجسده حزب الاستقلال بصفة خاصة ، وهو الحزام الذي ضم الى جانب فئات مختلفة من البرجوازية المتوسطة في هذه المرحلة فئات اجتماعية أخرى من بورجوازية صغيرة وعمال وفلاحين .. الخ ، والتقاطب الذي نعنيه ، مثل للتناقض البارز الذي انكشف في المرحلة الاستقلالية وصار من العوامل الفاعلة في الصراع الاجتماعي . غير أن ما يجب قوله ، بهذا الصدد ، **أن التناقض هذا كان داخل بنية نمط الانتاج الراسمالي التبعي ومن خواصه المحلية في التجربة المغربية ، وهذا ما جعل حدوده تتسع وتتقلص تبعا لاتساع وتقلص التعارضات المرحلية .**

رابعا ـ ولم ينفرز حزب الاستقلال باختياره الا بعد انشقاق 1959 ، وهو ما يعني انفراز اختيارات أخرى عنه لا مجال للحديث عنها هنا . ومع ذلك فقد ظل التناقض المذكور أعلاه يؤثر في مواقف الحزب ويرسم سلوكه السياسي . الا أن العوامل الدافعة لتقاطبه ، كما تجلت بعد فترة وجيزة من عهد الاستقلال ، تقلصت بدرجة كبيرة بسبب التفاعلات الاجتماعية وما ارتبط بها من أحداث سياسية التي تولدت عن ظهور قوى اجتماعية جديدة لم تستفد كثيرا من تجربة الاستقلال نفسها ، وبسبب الدور المركزي الذي لعبه القصر في استيعاب القوى البورجوازية ، ومنها حزب الاستقلال ، لأهميتها السياسية والايديولوجية في تلطيف حدة الصراع الاجتماعي ، وكذا في عزل القوى الراديكالية او تهميشها .

خامسا ـ حقا لقد ظهرت البورجوازية المتوسطة أو الفئات المرتبطة منها بحزب الاستقلال بعد 1960 كحليف موثوق به في تدعيم النظام . الا أن ذلك لم يكن شاملا وتاما في جميع الاحوال . فحدود التناقض على مستوى الاختيار كانت أقوى وأصلب من أن يقضي عليها القيام بدور تاكتيكي أو

استراتيجي ، لا يسهل عملية النمو البورجوازي الوطني ـ داخل نمط الانتاج الرأسمالي التبعي القائم ـ الا في حدود ضيقة جدا . والحال أن انطلاق حزب الاستقلال بعد 1963 في المعارضة على أساس التعادلية ، كان من هذه الناحية دالا على شيئين اثنين : أ ـ تبرم الفئات البورجوازية المرتبطة بحزب الاستقلال من الحيف الذي لحق بمشروعها الوطني من جراء تخلي الدولة عن سياستها الاقتصادية « التوجيهية » (التصنيع وما يرتبط به ـ أي رأسمالية الدولة أيضا) والتزامها بسياسة « ليبرالية » بدأت « بتطوير مسؤولياتها ، ومعها الادارات العمومية ، في الاستثمار الشامل حتى أصبحت حصة القطاع العمومي (...) تمثل الاغلبية » (30) (الفلاحة وما يرتبط بها ـ أي توسيع وتوسع الرأسمالية الخاصة المحلية الاجنبية) . ب ـ المطالبة بتعديل حصة المساهمة البورجوازية الوطنية في الاقتصاد المحلي ، وتسهيل نشاط رأسمالها الخاص (بمساعدة الدولة) ، وبتحريره من المنافسة الاجنبية المطلقة .

والواقع أن المعارضة الاستقلالية على هذا ، اذا جردناها من مظاهرها « الحقوقية » (كالديمقراطية والمشروعية وما شابه)لم تكن سوى **تعبير عام عن أزمة خاصة** ، أي ما يفهم منه تعبيرها عن أزمة تطور المجتمع المغربي في ظل نمط الانتاج الرأسمالي التبعي السائد ، في ارتباطها بأزمة النمو البورجوازي الوطني الخاص نفسه .

سادسا ـ لم تكن الرجات السياسية والاقتصادية التي عرفها تاريخ تطور المجتمع المغربي منذ استقلال 1956 ، بتلاحق يثير الانتباه ـ بناء على ما ذكرنا ـ الا من حاصل أزمة التطور المشار اليه قبل حين ، ويعنينا أن نرى من ذلك :

1 ـ **على صعيد المؤسسات** ـ اذ لم يعرف المغرب أول تجربة دستورية كاملة (بالمعنى الحقوقي لا السياسي) الا في 1962 ، بعد وعود أخفت لزمن استمر أزيد من ست سنوات تماطل النظام في تشريع الحياة الديمقراطية في البلاد ، بمبررات تنقص في الواقع ـ دون أن تقال ـ من قدرة الشعب ، والهيئات الممثلة له ، على التصرف الحر بالحقوق الطبيعية التي كانت مدار كفاحه الوطني من قبل . ولا يقلل من قيمة هذه الملاحظة ما ظهر في الفترة المذكورة من تنظيمات (قانون الحريات العامة .. الخ) أو ما مورس فيها لفترة من أعمال « نيابية » (المجلس الاستشاري الوطني) .. لان هذه كانت في سبيل تركيز وجود الدولة وبناء سلطتها السياسية ـ الطبقية ، وضبط عملية التوازن الاجتماعي ، والبحث عن الشرعية ، أكثر مما كانت لفائدة تمكين الشعب من ممارسة حقوقه .

ثم ان تجربة الدستور الاول ، بصرف النظر عن مشتملاته ، لم ينظم

للحياة الديمقراطية الا لفترة قصيرة جدا ، وكانت فترة مغشوشة بشهادة حزب الاستقلال على الاقل . وانتهت باعلان حالة الاستثناء (7 يونيه 1965) التي لم ترفع نظريا الا بتعديل الدستور الاول ، أي اعلان الدستور الثاني (1970) ، فتولدت عنه مؤسسات « معدلة » لم ينتفع منها حتى النظام نفسه وكان حزب الاستقلال على صواب عند ما شبه الفترة التي وقع العمل فيها بهذا الدستور ضدا على ارادة الحركة الديمقراطية المعارضة ، بحالة استثناء معدلة (قياسا على الاولى) .

– فالظاهر على هذا أن المؤسسات التي قامت على أساس الدستور أو بدونه في العهد الاستقلالي ، لم تستقر رلم تستمر ، وكانت في كل مرحلة ضربا من ضروب البحث عن التوازن المفقود ، أو هي بالذات **لتأطير ازمة التطور المجتمعي وخلق ظروف مناسبة لتعطيل الحركات الاجتماعية الداعية للتغيير الديمقراطي .**

2 – على صعيد العلاقات السياسية – ويهمنا منها علاقة النظام ببعض القوى السياسية الرسمية المعارضة ، لأنها تعكس بصورة واضحة طبيعة التناقض الذي يفعل في أزمة التطور على الصعيد المذكور . فقد بدا الصراع منذ أوائل استقلال 1956 بين هذه القوى والسلطة القائمة وكأنه صراع بين **الاستبداد والديمقراطية** ، بقطع النظر عن مراحل الوفاق التي كان طابعها المهادنة ، واتسمت بالتردد أيضا . وأخذ الصراع المذكور من جانب القوى المعارضة طابع الدفاع عن الجماهير وخيض في الغالب باسمها أو بالنيابة عنها ، وعبر عن أمانيها في التحرر العام ، وهذا بالذات هو الذي أكسبه محتواه الديمقراطي . أما من جانب النظام فقد تميز بالتهميش والقمع ، وعلل « بمصلحة الشعب » في الاستقرار ، واتخذ بدوره طابع الدفاع عن وجود الدولة وسيادة القانون وما الى ذلك . وهذا ما يبين لنا كيف أن مراحل الوفاق المشار اليها قبل قليل ، غالبا ما كانت تقوم على تسوية ظرفية ، تضطر فيها القوى الشرعية المعارضة بما تدافع عنه ، الى القبول بشرعية النظام ، على أن يقوم هو بما يدافع عنه بالتنازل ، ولو تاكتيكيا أمام شرعية ما تمثله أو بعضه على الاقل . وهذا يعني أن مجال العلاقة السياسية بينهما لم يقنن في تجربة المغرب الحديث بموجب قوانين تحظى بتزكية من الطرفين ، بل بما يمكن تسميته بالبيعة والاصلاح تجاوزا (31) .

3 – على الصعيد الاقتصادي – والازمة على هذا الصعيد هي بالتحديد اللازم أزمة نمط الانتاج الرأسمالي التبعي ، كما تطور في المغرب بعد الاستقلال بجميع مظاهره المعروفة (التبعية المالية والتجارية (التفقير ، البطالة .. الخ). الا أنها أزمة متجددة ، وتتمتع بالقدرة الذاتية على احتواء متطلبات النمو الاقتصادي ، ولا تتسبب في **اختلال البنيات الاجتماعية المرتبطة بهذا النمو.**

وقد تنبهت القوى السياسية المعارضة ، منذ أمد بعيد ، لأوضاع الازمة هذه ، وكان شعارها الموحد للتغلب عليها قبل 1960 على الاقل هو **التصنيع** كقاعدة رئيسية « لاستراتيجية النمو الوطني المستقل » (ح. المالكي) ، ويذكر أنها أعدت لذلك برنامجا طموحا (60 ـ 1964) لم يعمل به . ولما خرج حزب الاستقلال ببرنامجه في التعادلية ، أصبح من المعتقد أن التبعية ـ وهي أساس الازمة ـ طالت بمنعكساتها أكثر من فئة بورجوازية . وكان ذلك في منتهى الدلالة على تعقد الأزمة .

سابعا ـ ذكرنا هذه الاصعدة ، وهناك غيرها ، للوصول الى خلاصة مفادها أن السمات العامة الكاشفة لأزمة التطور المجتمعي تركزت على امتداد أكثر من عقدين من الزمن في : **الاستبداد والقمع والتبعية** . لكل منها وظيفتها ومجالها ودلالتها ، وهذا ما أعطى لمشروع المعارضة الاستقلالية ، الذي يهمنا ، السمات الدالة ـ بدورها ـ على أزمة النمو البورجوازي الوطني الخاص ، وتمثلت في : **الدستورية (البرلمانية) والديمقراطية والتحرر** . وربما كانت فترة ما بعد سنة 1970 ـ بما عبرت عنه من أحداث على هذا المستوى وذلك وبعضها كان حاسما بالنسبة للنظام (المحاولتان الانقلابيتان) ، كما بالنسبة لحزب الاستقلال (التهميش !) ـ من أحد (بتشديد الدال) الفترات التي أوجبت اعادة النظر الفاحص في المسببات الدافعة للازمة في شموليتها، وهو ما أرخنا به، في مكان آخر من هذا البحث، لما نعرفه بالبحث عن التسوية أو ضرورة الاستمرار .

ثامنا ـ وفي الاعتقاد أن القضية الصحراوية كانت في مجال البحث عن التسوية بمثابة المخرج : أ ـ للنظام من عزلته (وهو مظهر آخر من مظاهر الازمة) في اطار خطة أوسع لبناء جبهة داخلية توسع من قاعدته الاجتماعية .. الخ وقد تم ذلك باجراءات اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة ، لا يتسع المجال لذكرها هنا . ب ـ ولحزب الاستقلال من هامشيته السياسية ، وهو ما ألزمه كما لاحظنا في السابق ، بالتخلي عن بعض مطالبه .

تاسعا ـ لقد أصبح من الواضح ، لما نكر ، أن النظام **لا يستطيع** الاستمرار السياسي الا « بتعديل » واقع الازمة وذلك باستيعاب أو تحييد أو استرضاء القوى الاجتماعية (السياسية) التي تستفيد منها في الضغط عليه بقوة وعنف أحيانا ، وأن حزب الاستقلال لا أمل له في التغلب على « أزمته الخاصة » (وهي أزمة معارضة ونمو بورجوازي معاق كذلك) الا بالمشاركة في السلطة أساسا ، ولو بضمانات أقل من مشترطاته ، لما للوجود في السلطة من مغانم ومكاسب .. الخ .

عاشرا ـ ومما يؤكد هذا أن المشاركة في السلطة أصبحت بالنسبة لحزب الاستقلال بعد خمس سنوات انقضت **قرارا واختيارا** ، والقرار ـ

الاختيار هذا ـ (32) يختلف في أبعاده ومحتواه وظروفه كذلك ـ من عدة وجوه ـ عن النهج الذي اتبعه الحزب بين 1956 و 1963 ، ويظهر لنا ذلك ـ في عناصره البارزة ـ على نحو ما يلي :

1 ـ أن الحزب في 1956 كان قد خرج لتوه من المرحلة الاستعمارية وهو في أظهر حالات قوته السياسية وسلطته الايديولوجية ، بالنظر لتاريخه الطويل في النضال الوطني وأيضا في قيادته وتوجيهه . وكان وقتها يتكلم باسم « الامة » ، بل وكان تنظيمه السياسي على صعيد المجتمع ، في البوادي جزئيا وفي الحواضر رئيسيا ، واسعا ومهيكلا وذا اثر ملموس في التنظيم والعمل . ثم ان العلاقة بالسلطة وقتها ـ بالنظر لشخص الملك الراحل من جهة ولدور القصر معا في مساندة الحركة الوطنية ـ كانت مطبوعة بالوئام ، زد على هذا أنه كان أكبر قوة ـ سياسية وطنية مؤثرة ، مهابة .

2 ـ أما قبل 1977 ، فقد تطور الحزب ، كما رأينا ، تطورا أحاديا . وبغض النظر عن الآثار التي خلفها الانشقاق الذي تعرض له في أواخر الخمسينات ، فانتقاله الى المعارضة كان ، بمعنيين مختلفين ، عنصر قوة من الوجهة السياسية ، وعامل ضعف في العلاقة بالسلطة ، وما كان بمقدور حزب الاستقلال أن يتطور ، كحزب جماهيري ، شرعي ، بورجوازي ، الا ضمن المؤسسات ، لا خارجها . وبذلك فحالة الاستثناء ، من هذه الناحية ، رغم أنها زادت من حدة معارضته ، قلصت نشاطه السياسي . يضاف الى هذا أن الحزب فقد كثيرا من جاذبيته الوطنية ، لا كما هو الشائع بظهور قوى راديكالية طموحة تتمتع ببرنامج تقدمي وتعلن عن نفسها كاستمرار « طبيعي » لحركة التحرير الوطني ، نافسته وراهنت على تجاوزه ،، بل لعاملين آخرين هما : طبيعة تكوينه البورجوازي من جهة ، وعلاقته بالسلطة ـ بما يعني مشاركته لها في كثير من السياسات التي جرت على الجماهير ويلات كثيرة ـ من جهة أخرى .

وبالجملة ، فالانتقال من **الوطنية** الى **التعادلية** ، الى **السلطة** ، هو بجميع المعاني الدالة على ذلك انتقال من الدفاع عن « الامة » إلى الدفاع عن « الطبقة » الى ـ أخيرا ـ « التحالف الطبقي » .

*

ألا يحق لنا ، بعد هذا ، أن نقول أن حزب الاستقلال منذ تكونه مر بثلاثة أطوار تنسجم مع تطور البورجوازية المتوسطة في المغرب بعامة ، ومع تطور الفئات المرتبطة منها بالحزب خاصة :

1 ـ الطور الوطني ، وخيض في عهد الاستعمار وتميز بالقمع السياسي والاقتصادي .. الخ .

2 ـ الطور التعادلي ، وتم في عهد الاستقلال ، ومن خواصه الطموح

السياسي والاقتصادي ؟

3 ـ الطور التبعي ، ويجري الآن في كنف السلطة ، ومن علائمه التبعية السياسية والاقتصادية .. الخ . ؟

ولعله من الواضح اننا نختزل بهذه الأطوار تجربة معقدة ، كشأن أي تجربة ممارسة ، جرت في خضم الصراع وكانت طرفا فاعلا فيه ، على أن الذي يهمنا هو ابراز **الأثر الدال** على تجربة الممارسة الحزبية ـ البورجوازية في تلك الاطوار .

ومن باب تقرير الممارس والمعاش أن نقول أن حزب الاستقلال يشارك حاليا في السلطة (من خلال الحكومة) من موقع **التابع** ، وهو بذلك يقوم بجميع الوظائف السياسية والايديولوجية التي تحددها (ترسمها ؟ تخططها ؟ تمليها ؟) له التبعية . وليس أدل على ذلك من قول جريدة (العلم) (33) في افتتاحية حددت بها « ممارسة السلطة » (وهو عنوانها) :

« ان بلادنا حين اختارت الملكية الدستورية ، أي التعامل على صعيد المؤسسات وفي ظل سيادة القانون .. انما اختارت الطريق الآمن نحو الاستقرار والوسيلة الكفيلة ـ تأكيدا ـ بايجاد التعبئة . ولكي نصون النفس الحماسي الذي خلقه المسلسل الديمقراطي ، علينا جميعا أن ندعم هذا المسلسل الديمقراطي ونطوره استمرارا للحاضر واحتياطا للمستقبل » .

ومن المناسب أن نصارح القارىء ـ أخيرا ـ بان الكلام هذا نشر على الملأ بعد التعديل الحكومي الذي جند معظم الوزارات « الاستقلالية في نونبر 1981 ، بأيام ، وبعد ـ لا أخرا ـ أقل من نصف العام عن الحوادث الدامية التي ذهب ضحيتها في البيضاء ـ حسبما اذاعته وزارة الداخلية ـ أزيد من ستين قتيلا ، لقاء المطالبة بالغاء الزيادات التي قررت في أثمان مواد التغذية ، أهذا هو الحاضر الذي يدعو (نا) الحزب لاستمراره دعما للمسلسل الديمقراطي ؟ ، أم هو المستقبل الذي يتحوط منه ؟ .

1982 ـ 4 ـ 23

هوامش واحالات :

(1) ذكر   في كتابه :
ان خلايا حزب الاستقلال في بداية عهد الاستقلال كانت تقوم بضمان الاتصال بين السلطات والشعب في البوادي والمدن . وفي ذلك ما فيه من تعبير عن السيطرة المذكورة . ثم انشقاق 1959 منح الحزب فرصة جديدة للوقوف على قوته من خلال (الاتحاد المغربي للفلاحة) الذي انحاز اليه واصبح لفترات طويلة لسان حال مطالبه في الميدان الفلاحي .

(2) راجع بالخصوص ما كتبه الاستاذ عباس برادة في كتابه : **في سبيل الوعي الاقتصادي** .

(3) سبق لمجلة (الاطلس المصورة) سنة 1964 في استجواب خاص مع علال الفاسي أن طرحت عليه السؤال التالي : « كان من المنتظر ان يقع اتحاد بينكم وبين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الانتخابات البرلمانية ، فهل كنتم ستحصلون على الاغلبية الساحقة لو تم ذلك ؟ ، فاجاب بقوله : « لست ادري ماذا كانت ستكون النتيجة لو اتحدنا ، لان الواقع قد كشف اننا حصلنا على الاغلبية ، ولكن الاعتراف بها لم يكن بيدنا . ومع ذلك فان توحيد الجهود بين الحركات الوطنية في الانتخابات وغيره شيء مفيد » ،، ولا يمكن تجاهل اثاره . وقد بذلنا ليلة الانتخابات كل جهودنا لتوحيد الصف ، ولكننا لم نجد الاستجابة الكافية من بعض اصدقائنا في الاحزاب الاخرى . » .

(4) وهو الدستور الذي قال عنه الحزب في 1970 بانه « خيب الآمال وكان بعيدا كل البعد عن مطالب الشعب في عودة الديمقراطية الحقيقية للبلاد ، وكان الموقف الطبيعي للحزب ان يعارض هذا الدستور .. » انظر : **المؤتمر التاسع العام لحزب الاستقلال** لجنة الثقافة والنشر (بدون ، ت) ص 31 .

(5) نفس المصدر ص. 32 .

(6) كان عدد الناخبين 6 524.245 ، المصوتون 4 331.568 ، الاصوات المعبر عنها : 4 072.210 ، النسبة المئوية 65،45 ٪ ، عدد المرشحين : 42.602 ، عدد الجماعات 830 (82 جماعة بلدية و 748 جماعة قروية) . وقد تقدم حزب الاستقلال بـ 7898 مرشحا ، وانتخب منهم 2184 بنسبة 16،34 ٪ .

(7) انظر : **المؤتمر العام العاشر لحزب الاستقلال** ـ المركز العام . مطبعة الرسالة 1978 الرباط ـ ص. 2 وما بعدها .

(8) نفسه ص ، 3 .

(9) نفسه ص. 4

(10) نفسه ص. 4 ايضا .

(11) نفسه ص. 5 .

(12) نفسه ص. 6 .

(13) نفس المصدر ص. 6 ايضا .

(14) انظر : المؤتمر العام التاسع ، مصدر مذكور ص 31 .

(15) انظر حول ذلك لمزيد من التوسع

(16) المؤتمر العام التاسع ، م. م ص. 32 وما بعدها .

(17) نفسه ص 33 .

(18) مصدر مذكور ص. 6

(19) نفسه ص. 7

(20) مصدر م. ص. 32 وما بعدها .

(21) المؤتمر العام العاشر ، م. م ص 7 .

(22) نفسه ص. 11 .

(23) نفسه ص. 12 .

(24) يمكن الاستدلال على ذلك ـ لسوء المفارقات ـ بما قاله الامين العام لحزب التقدم والاشتراكية الاستاذ علي يعته امام الدورة 14 للجنة المركزية للحزب عند ما صرح « حقيقة ان الاجماع الوطني متوفر مبدئيا حول القضية الوطنية المقدسة (...) ولكنه اجماع فقد النجاعة التي عرفتها سنوات 74 و 75 و 76 . تلك النجاعة التي اذهلت الخصوم والاصدقاء .. » البيان (جريدة) 10 ابريل 1982 ص. 8 .

(25) المؤتمر العام التاسـع . م. م ص 27 .

(26) نفسه ص. 279 (البرنامج الصادر عن الحزب) .

(27) المؤتمر العـام العـاشـر م. م. ص. 57

(28) يذكر ان الحزب لم يتحفظ على تقسيم الصحراء بين المغرب وموريطانيا في 1975 .. الخ

(29) قارن مع O. MARAIS : الذي يذكر بأن نهاية الحماية ادت الى استبدال جديد للادوار ، ذلك ان الطبقة القائدة المغربية (وهو يعني حزب الاستقلال) استـرجعت الرقابة على القطاع العصري الذي اوجدته الحماية بدون مساهمتها من قبل ، وأما التحول على الصعيد السياسي فكان تاما ، بحيث أصبحت معظم السلط بسرعـة ، بين ايدي البورجوازية بواسطة حزب الاستقلال » ، انظر :

La classe dirigente au Maroc, Revue Française de Science politique XIV, 4, Août 1964. P. 717.

(30) انـظـر :

Bilan de l'économie marocaine depuis l'indépendance A. AGOURRAM et A. BELAL. BESM xxxII, 116 (1970 ?) Rabat P. 14

(31) ذكر R. LE VAEU أن نص دستور 1962 في صيغته الاولى ـ ونحن نورد هذا كمثال فقط ـ لم يكن يتضمن تعبير « أمير المؤمنين » .. وقد اضيف على ما يظهر ـ والكلام للمؤلف ـ في معرض النقاش بطلب من الدكتور الخطيـب ودعمـه في ذلـك عـلال الفـاسـي .. انـظـر :

Islan et contrôle politique au Maroc, in Islan et politique au Maghreb. C.N.S.S. 1981 Paris P. 273

(32) انعقد المؤتمر الحادي عشر لحزب الاستقلال بالدار البيضاء أيام 23 ـ 24 ـ 25 ابريل 1982 ، وصادف أن كان يوم افتتاحه هو يوم انتهائنا من هذا البحث . ويهمنا من هذا أن نلفت نظر القارىء الى ان الخلاصات الاساسية ، المذكورة في الملحق هـذا ، بصورة خاصة ، لم يطرأ عليها أي تغيير ، بل ويمكن ان نجد في التقرير المذهبي الذي القاه الاستاذ محمد بوستة (العلم 24 ابريل 1982) ما يزيدها تأكيدا . واذا كنا لا نستطيع التفصيل في هذه القضية هنا ، فلا مناص من القول ـ اختصاراً ـ بأن حزب الاستقلال استقر بشكل نهائي على ما يبدو (بحكم الاختيار ـ القرار المذكور في صلب البحث) على دور « الخادم الامين » ، بل وهو ينتفع منه سياسيا ، زيادة على ذلك . والفكرة الاساسية في هذا هي أن وجود الحزب في الحكومـة ـ في ظـروف المرحلـة الـلاديمقراطيـة التـي نحياها مكرهين ـ يسير بمنطقه الى الاندماج في السلطة والقيام ـ كأي جهاز ـ بجميع وظائفها ، ويسير ، بمنطق مضاد في نفس الوقت ، الى الابتعاد تدريجيا عن كل ما مثله في سابق عهده . وواهم من يرى في توسع الحزب (6000 مؤتمر ـ 1982) غير ما رآه زعيمه التاريخي المرحوم علال الفاسي ، عند ما حذر الانصار من مغبة تحويل الحزب ـ وذلك في بداية الستينات ـ الى « مكتب للتوظيف » ! .

(33) ليوم 23 ـ 12 ـ 1981 (الافتتاحية ـ ص 1) بدون توقيع .

مــلاحظات في المسالة الزراعية ـ القســم الثاني

حسن السملالــي

ـ الفترة الثانية : 58ـ60 عملية الحــرث .

تمهيــــد :

ان اهمية عملية الحرث لا تكمــن في كونهــا أول خطــة ذات أهداف طموحة دشنت في السنوات الاولى للاستقلال ، بل لانها تمت بمبادرة من حكومة منسجمة الى حد ما ، حكومة بلافريج ذات الاغلبية الاستقلالية .

فعلى صعيد السلطة لا يوجد ، على ما يبدو ، ما يمنــع الحكومة من تطبيق برنامجها الاقتصادي، فالحركــة الوطنيــة أصبحت ولو نظريا على الاقل ، ممسكــة من خلال حزبهــا السائد بالجهاز التنفيذي .

اننا بتناولنا لمختلف المواقف من القضية الزراعيــة في علاقة مع محدودية دور الدولة . عبر مشاريعها الاقتصادية المؤثرة على أوضاع الفلاحين ، وبتحديدنا لمواقع النفــوذ في البادية واشكال مواجهتها لاي تحول يكون على حســاب مصالحها ، نكون قد ابرزنا السمات الاساسية للأوضاع في مجملها وآفاق تطورها خصوصا اذا ما وقفنا علــى التحــول الذي طرأ على تكون جهاز الدولة : مركزة شديــدة وسلطــة واسعة على الاعوان الاداريين .

فالجهاز الجديد خلق بالنسبة لاعوانه وموظفيه وضعا يمكن التحكم فيه على نطاق واسع ، هكذا وخلال السنتيــن الاوليتين أعيد تنظيم جهاز الدولة ، بل أعطيــت الاسبقيــة في وضع اطاراته على أي اجراء آخر ، في الوقت الذي فشلــت فيه اطارات جيش التحرير وحزب الاستقلال والمقاومــة في التحول الى عصب السلطة الجديدة ، بالتالي ومع غياب أي اجراء يقوض مواقع النفوذ الاقتصادي في البادية «أعيد انتــاج العلاقات السلطوية» في قالب لا يختلف في جوهره على ما عايشه الفلاحون .

تشكل عملية الحرث اذن ، اكبر واول محاولة للتاثير على اساليب الانتاج في البادية بعد اعلان الاستقلال ، وتعتبر كذالك في منطلقاتها والاهداف التي سعت الى تحقيقها بالاضافة الى حصيلتها ، حلقة تركزت حولها عدة مصالح ، ففشلها سيمهد للدخول الى وضع جديد تتضح فيه مواقف كل فريق وسيطرح لأول مرة ، على جدول المطالب ، قضية الاصلاح الزراعي في صيغة اكثر اتساعا ومرتبطة بمنظور متكامل ضمن مشروع انمائي واسع : **التصميم الخماسي الاول** . وابرز فشلها ايضا محدودية اي محاولة للتاثير على اساليب الانتاج وارتباط هذا بمضمون العلاقات الاجتماعية في البادية المغربية .

فعملية الحرث ستشكل العتبة ، ان صح التعبير ، التي ستتضح انطلاقا منها الابعاد الحقيقية للوضع في البادية ، وستكشف نتيجة فشلها نوعية المصالح التي تقف في وجه تغير هذا الوضع .

لقد كانت غاية عملية الحرث ، هي رفع الانتاج بتوسيع استعمال الاساليب الحديثة في الزراعة : التناوب في زراعة الحبوب والقطنيات لتقوية والاحتفاظ بالجودة والقدرات الانتاجية للأرض مع استعمال الآلات المكانيكية، الاسمدة والبذور المختارة على نطاق واسع .

من الناحية الانتاجية الصرف ، يعتبر استعمال هذه التقنيات ، وبشكل مكثف حلا مناسبا للاحتفاظ وتطوير الطاقة الانتاجية للأرض الزراعية وبالتالي فهي محاولة للتعرض للمشاكل البنيوية للفلاحة المغربية :

- الاستعمال المكثف للأرض :
- التجزئة المفرطة للملكية :
- تقلص الانتاجية وامكانية الحصول على اراضي زراعية اضافية :
- التقلبات الجوية وتاثيرها على الانتاج :

الا أن انجاز هذه العملية ـ ادخال الاساليب الحديثة على الاقل في بعض المناطق المختارة ـ مرهون في أذهان واضعي هذا البرنامج بالخدمات التي ستوفرها الدولة واشرافها على العملية مع ضرورة تخلي الفلاحين مؤقتا عن حدود ملكية أراضيهم لتوفير امكانية استعمال الاليات الحديثة على أحسن وجه .

فالمسألة تتلخص في كونها خطة لاصلاح النظام الزراعي المغربي ، أو على الاقل محاولة أولى لانجاز ذلك، كما وصفت هذه الخطة في منظور تراكمت عناصره من تجربة الاجهزة التقنية للدولة وبالخصوص من تجارب أجهزة التجديد القروي في فترة الحماية :

قبل أن نتطرق لعملية الحرث في تطورها وحصيلتها سنحاول كشف الاسس التي ارتكزت عليها نظرة عملية الحرث من خلال عرضنا لآراء (كولو).

حول النظام الزراعي المغربي والذي أشرف بجانب (جاك بيرك) على برنامج التجديد القروي في الفترة الاخيرة للحمايــة .

1) نظرية كولو :

ينطلق كولو من ضرورة التوفر لأي محصول زراعي جيــد على قــدر كاف من الماء للاستفادة من عناصر خصوبة الارض . الا أن سقوط الامطار في المغرب غير منتظم مما يستدعي في نظره انتهاج أساليب زراعية تساعـد تسرب المياه الى التربة ، وتخزينها في طبقاتها السفلى مع مباشرة الاعمال في وقت مناسب للاستفادة وبشكل جيد من الامطار المتوقعة في فصل الشتاء ، وبمعنــــى آخــر :

● القيام بأعمال الحرث قبل تساقط امطار الخريف لتقليص امكانية سيلها وتسهيل تسرب مياهها الى التربة وانجاز أعمال الزرع في اقصر مدة ممكنة للاسراع بوثيرة نمو البذور المزروعة .

● التمديد الدقيق ، ما أمكن لفترة زرع البذور لضيق مدة الفصــل الـرطـب .

وتعتمد هذه النظرة على المرتكزات التالية :

1) تساقط الامطار ليس منتظمـا .

2) ضيق المدة التي يتساقط فيها المطر .

3) الضرورة الملحة للتركيز على امطار فصل الشتاء ، فهي على الاقل يمكن التعويل عليها بغض النظر على أي بادرة تبرز في بداية موسم الحرث .

ثم يخلص كولو الى الشرط التالي : ضرورة التوفر على أدوات حرث قوية ومكثفة لانجاز هذه الاعمال بالسرعة والدقة المناسبة .

ويعتقد كولو بان غياب استعمال الجرار على نطـاق واســع يمكـن تعويضه باللجوء الى دواب حرث في حالة جيدة وبالعدد الكافــي فالفلاحــة المغربية قادرة في نظره وباستقلال على مستوى تطور التقنيــات والحــرف المحلية على التكيف مع متطلبات الشروط الطبيعية .

● العجز في قوة الجر عقدة النظام الزراعي التقليدي المغربي :

فالفلاح المغربي نظريا قادر ومن الناحية التقنية على تقويــة طاقــة الجر الحيواني ليضعها في مستوى متطلبــات عملــه ، لكنــه لا يفعل ذلــك ولا يخصص جزاء من أراضيه الزراعيــة لتغذية حيواناته وبالتالــي فهــو محكوم بهذا المنطق المشؤوم. اذ تواجه حيوانات الحرث الموسم الفلاحي وهي في أدنى مستوى من ناحية قدرتها، زيادة على ان الموسم يحل بعد فصل جاف وطويل، فلا يستطيع المزارع، في هذه الظروف، مباشرة أعماله قبل تساقط الامطـار الاولى لان الارض صلبتها حرارة الصيف ودكتها اقدام الماشية أثناء الرعي .

في هذه الشروط لا يمكن تهيء التربة قبل الامطر الاولى ، فتتساقط هذه الامطار لتجرف معها الاعشاب في الحقول مع ما خلفته الماشية من روث أثناء الرعي كان يمكن استغلا له كسماد اذا ما تم دمجه بالتربة أثناء الحرث .

بالاجمال يقع «غسل الحقول» وضياع عناصر خصوبتها بالاضافة الى تبديد المياه من دون أن تنسرب الى التربة .

وحيث لا يمكن القيام بأعمال الحرث قبل عودة أمطار الخريف يفقد الفلاح ، امكانية اختيار وبكل حرية وقت الزرع ، فلا يحدد الموسم الزراعي مثلا بفترة مواتية بالنسبة للزرع بل وبالاساس بالعودة الفورية لامطار الخريف . وينعكس ضعف الجر كذلك على وتيرة انجاز أعمال الحرث التي تتم ببطء كبير فيقع تمديدها على فترة طويلة ،

في ظل هذه الشروط تكون الحصيلة هي ضعف مردودية المحصول أو على الاصح اختلاف مستوى تلك المردودية من حقل الى آخر .

ويعالج الفلاح المغربي الذي لا تغيب عنه سلبية هذه الاوضاع الامر بتوسيع الزرع على مساحات كبيرة مع العمل على تخفيض التكاليف والى أقصى حد ، على كل وحدة من المساحات المستغلة ، لتبرز خاصية أساسية تتميز بها الفلاحة المغربية : اتجاه تضخم المساحة المزروعة .

● التقلب في الحجم السنوي للمساحة المزروعة :

يأخذ موعد عودة الامطار في فصل الخريف أهمية كبيرة ليصبح العنصر الحاسم والمميز لكل موسم فلاحي ، فالامطار المبكرة توفر امكانية اطالة أعمال الحرث ثلاثة أشهر أو أكثر وتتوسع حتى تشمل اراضي مخصصة أصلا لمزروعات الربيع .

ويغلب هنا جانب التجربة المباشرة للفلاح وجانب السرعة في الحرث لربح أكبر قدر ممكن من الاراضي واستعمالها على جانب الامتناع عن حرث جزء من الارض لمدة حتى تستريح .

● دائرة مغلقة من النواقص :

بما أن الحصيلة هي النقص في المحصول بالمقارنة مع المساحة التي وجب فلحها فمن الواضح وفي ظل هذه الشروط ، أن الفلاح غير قادر على ان يأخذ من محصوله المحدود الجزء الذي يجب أن يعود الى الحيوانات التي تشارك في الحرث فضعف طاقة الجر والتي كانت هي المنطلق في تحديدات الفلاحة التقليدية ، أصبحت هي نقطة الوصول في دائرة مغلقة من النواقص.

2) حصيلة عملية الحرث :

نستطيع ومن خلال نظرية كولو استيعاب المنظور الذي صيغت فيه أهداف عملية الحرث بالاضافة للعوائق التي كان يجب التغلب عليها لزيادة المحصول الزراعي .

ان نقطة الانطلاق في تفكير واضعي الخطة هي : قابلية الفلاحة المغربية للزيادة في الانتاج اذا تغيرت الاساليب الزراعية وتوفرت آلات حرث حديثة بالعدد الكافي. فزيادة طاقة الجر سيوفرها استعمال الجرار على نطاق واسع وسيتم انجاز اعمال الحرث في الوقت المناسب وبدون انتظار عودة الامطار الاولى كما سيمكن حفر التربة الى عمق 20 سنتمتر مما سيسهل تسرب المياه .

وتعتمد الخطة على تدخل كثيف لاجهزة الدولة عن طريق توفير الآليات وتركيز الجهود في المرحلة الاولى على بعض المناطق في اقليم الرباط وناحية الغرب ومجاط .

هذه المناطق تسود فيها الى حد ما ظروف مناسبة من ناحية جودة الارض والامطار الكافية الا ان المردودية بها غير مناسبة ، وتم تحديد هدفين اساسيين :

● الزيادة الفورية للانتاج الزراعي وانتاج الحبوب بشكل خاص ، باستعمال الجرار في الحقول التي تستغل بالاساليب التقليدية مع العمل على الوصول تدريجيا وفي ظرف خمس سنوات الى تغطية مليون هكتار .

● وفي نفس الوقت احداث بعض التقاليد داخل المجتمع القروي والتي ستهيء الانتقال الى اشكال من التنظيم التعاوني .

ولقد تضمن برنامج العملية :

● جمع الاراضي وتقسيمها قسمين قسم خاص بالحبوب (البكرية) وقسم خاص بالقطنيات مما يسهل استعمال الجرار بأثمان مناسبة .

● الى جانب الالتزام بالتناوب السوي بين زراعة الخريف والربيع : الحبوب والقطنيات وكانت هناك متطلبات لتخصيص مساحات للكلأ بما لا يقل على 5 ٪ من المساحة المزروعة .

لكن هذا التقسيم كان يكسر التوازن في الملكيات الصغيرة والتي وجد اصحابها أنهم ملزمون بتخصيص أراضيهم مرة كل سنتين لزراعة الربيع ، فيتعرضون من جراء هذا التناوب للحرمان من القمح أو الشعير أساس تغذيتهم . ولقد أوصت المصالح المختصة بهذا التناوب في الحملة الاولى لكن وقع التخلي عنه ، في ما بعد .

● ينتخب الفلاحون لجنة محلية للتسيير تهتم بادئ الامر ، برد الحدود الى نصابها بعد مرور الجرار ثم يتابع كل فلاح استغلال أرضه لفائدته الخاصة .

في هذا الموضوع جاء في بيان من ديوان وزير الفلاحة .

«اذا بلغنا الغاية في جعل اللجان المكلفة بالادارة ، نواة مسؤولة عن المؤسسة التعاونية فاننا نكون قد خطونا خطوة كبيرة تكون الحد الفاصل

بين النظام المعبر عنه بالوصاية الدائمة من الادارة على الفلاحين وبين النظام الجديد» ⁂

أما في خطاب الملك المعلن عن العملية فنجد «فمن الواجب ـ على الفلاحين الصغار ـ أن يلتقوا في جماعات تسعى للاتفاق مع المسؤولين في وزارتي ـ الفلاحة والداخلية ـ لايجاد الحلول الكفيلة لضمان هذا العمل الجماعي المفيد الذي نأمل ان يكون الخطوة الاولى في تأسيس نظام تعاوني مع صيانة الملكية الفردية » .

بالنسبة للجانب التعاوني في العملية نؤكد أن أجهزة وزارة الفلاحة قد تخلت شيئا فشيئا لصالح أعوان وأجهزة وزارة الداخلية في تعبئة وتاطير الفلاحين ⁂ !

يصحب العملية تقديم القروض والاسمدة والبذور ، كما شمل المشروع 150 الف هكتار . لقد تطلب هذا المجهود رفع ميزانية التجهيز لوزارة الفلاحة من 495 مليون فرنك الى مليارين ونصف ، خصص منها 1،3 مليار لاقتناء الآلات وبلغ ماوزع من قروض أربعة ملايير فرنك تسترد بعد سنتين .

في الوقت الذي حدد فيه الوصول الى تغطية 400 ألف هكتار سنة 1959 على أن يصل هذا الرقم الى مليون هكتار في ظرف خمس سنوات ، لم يتم تجاوز أفق 1958 حين وصلت المساحة التي شملتها العملية 290 ألف هكتار بل بدأ هذا الرقم في التقلص الى أن وصل الى حده الادنى : 94000 هكتار خلال موسم 61ـ1962 ⁂

كذلك ومقارنة بالمصاريف الاجمالية ، حصلت زيادة في المردودية خلال السنتين الاوليتين وتوازن في الموسم الثالث فتبين من استطلاعات تمت بين 1958 و 1960 ان هناك زيادة في الانتاجية بنسبة 60 ٪ في الهكتار الواحد خلال موسم 1958 وبنسبة 45 ٪ في موسم 59 ـ 1960 ، وبلغت التكاليف خلال ثلاث سنوات 4500 مليون فرنك كان من الواجب أن يسدد منها الفلاحون المستفيدون من العملية نسبة 40 ٪ لكن تسديد هذه النفقات واجهته صعوبات كبيرة فمجموع ما تم تحصيله لم يتعد نسبة 60 ٪ مما أوجب على الفلاحين دفعه ، بل كانت النسبة سنة 1960 أقل من 10 ٪ من تكاليف الاعمال ، وبالرغم من تغيير الطرق الاستدلالية لحساب النفقات المستحقة استمر مشكل التسديد قائما ، بل سجلت هذه النتيجة رفض الفلاحين المساهمة في تمويل العملية وبالتالي انخراطهم ضمن أهدافها .

لقد عمل كما يذكر ذلك تيانو على انخراط الفلاحين في السوق المالية مع احلال القمح محل الشعير وتوفير أعشاب الكلأمع حث بعض صغار الملاكين على استغلال أراضيهم بأنفسهم بدلا من كرائها للأعيان بأسعار زهيدة ⁂

ويعزو تيانو لهولاء الاعيان القيام بدعاية ضد عملية الحرث وتنفير صغار الفلاحين منها ، وقد نظمت في ناحية الغرب سنة 1959 عملية تولي بمقتضاها كبار الملاكين تسليف أدواتهم لصغار الملاكين باثمان أقل مما تحددها الدولة ودشن الملك حينئذ العملية الاولى والاخيرة التي تمت في هذا الاطار واشار لوكو الى تواطىء بعض رجال السلطة المحليين في هذه الفترة مع هؤلاء الاعيان .

وبالرغم من التحسن البارز في المردودية خلال الموسم الاول والثاني ، كشفت عملية الحرث صعوبة فرض التناوب السنوي على الزراعة المعيشية للفلاح والذي لا يتوفر الا على قطعة أرض جد صغيرة ، ولم يتم تنظيم الرعي على أسس أكثر تقدما بتوفير جزء من الاراضي لزراعة الكلاء بل استمرت ممارسة الرعي الواسع على الحقول بعد الحصاد .

وأظهرت عملية تجربة عملية الحرث صعوبة مساهمة الفلاحين في تحمل جزء من النفقات وهذا التصرف يبرز أن الزيادة المطلقة في الانتاج ليست بالضرورة مؤثرة على الزيادة في الدخل والا فستكون المساهمة في تحمل جزء من النفقات من النتائج المنطقية للزيادة في الانتاج الزراعي .

وتبين كذلك أن هناك تيارا داخل جهاز الدولة وفئة من اعيان البوادي، تعارض التدخل الكثيف لجهاز الدولة لمساعدة الفلاحين .

بالطبع لم تشمل عملية الحرث الا جزءا ضئيلا من الاراضي الزراعية لكن وعلى طريقة التجربة النموذجية ، كشفت هذه العملية طبيعة النظام الزراعي المغربي والعناصر الفاعلة في تشكله ، كذلك لم تتوجه العملية الا الى من يتوفر على قطعة أرض مع أن عدد سكان البادية والمشتغلين بالفلاحة بدون أن يملكوا أرضا زراعية بلغ مايقرب من 31 ٪ من مجموع الفلاحين ، فعلى هذا المستوي «وبحيادية» مطلقة توجهت العملية الى جانب واحد من مشاكل البادية وسعت الى التغيير على واجهة واحدة : الزيادة في الانتاج .

الزيادة في الانتاج :

من الناحية النظرية سيكون لارتفاع المداخيل النقدية المرتبطة بالزيادة في الانتاج والمترتبة على تكثيف الاعمال من أجل انتاج وافران تسرع بادماج الفلاحة التقليدية في مجال نقدي أوسع .

فهذه الزيادة ستتم عن طريق عقلنة الاعمال الزراعية وتحسين أساليب الرعي ، ومن المفروض أن يؤدي رفع الانتاج الى رفع الدخل حيث سيتم تجاوز الحاجيات المعيشية المباشرة ويوفر فائضا من أجل التسويق ، كما سيكون للزيادة في الانتاج دور في توسيع السوق الداخلية بما لزيادة دخل الفلاحين من تأثير على جميع المرافق الاقتصادية الاخرى !

لكن شيئا من هذا لم يحدث ولم يتوسع اشعاع عملية الحرث ليشمل

أراضي زراعية أخرى، فهذا الحل ، الزيادة في الانتاج وفي حدود عملية الحرث ، أظهر محدوديته ولم يتحول الى حافز يحث الفلاحين على استعمال الاساليب الزراعية الحديثة ، ولم يشكل عنصر التغير داخل المجتمع القروي فتبين ان طرق وأساليب الانتاج أكثر تعقيدا ولا يمكن حصرها في عملية الإنتاج المباشرة .

فالى أي حد يمكن اعتبار عنصر الزيادة في الانتاج حاسما في تغيير النظام الزراعي مع الاحتفاظ بنفس البنية الاقتصادية والاجتماعية في البادية، أو بمعنى آخر الى أي حد تؤثر علاقات الانتاج على عملية الانتاج نفسها ، وهل التركيز على التقنيات والاساليب الزراعية قادر بمفرده على تحرير الطاقات الانتاجية ؟

3) الزيادة في الانتاج ، هل هو حل ؟

سنركز في هذا الجزء على بعض الحقائق لكشف محدودية عامل أحوال الطقس وتقلباتها في التأثير على حجم المحصول الزراعي في محاولة للتقدم من أجل ابراز الاسس التي تعطي للنظام الزراعي التقليدي ملامحه المميزة .

● **عامل أحوال الطقس :**

ان تقلب الاحوال الطقسية يؤثر الى حد ما على نتيجة المحصول ، لكن لايمكن اعتبار هذه التقلبات هي المرجع الاساسي في تفسير سلوك الزارع المغربي ونوعية زراعته ، فهذا التفكير يقر ضمنيا بأن التغيرات الاساسية مرهونة باقتباس النمط والاساليب الاستغلالية الاستعمارية والتي تأكدت فاعليتها في الاماكن التي انتشرت فيها هذه الاستغلالات .

فمن الممكن أن تكون هناك علاقة بين حجم المساحة المزروعة أو مستوى المحصول الزراعي والعوامل الموثرة على نمو الاقتصاد ، الا أن غياب الدقة في التقديرات (بلغ خطأ التقديرات في بعض الاحيان ملايين القناطر من الحبوب !)، تكفي للتدليل على هشاشة أدوات القياس وقدرتها على اعطاء نظرة تقريبية على وتيرة نمو المحصول وتأثيراته في الوسط القروي .

ولا تمدنا نظرية سيادة عوامل الطقس على الوسط القروي بتفسير مقنع لقدرة الزارع المغربي والمعروف بالجمود في أساليبه العتيقة ، في الحصول في بعض الاحيان على مستوى عال في مردودية الارض وتطور كبير في الانتاج .

مع أن النقص فى انتشار أجهزة الارصاد وانعدام انتظام المراقبة تساعدان على ابراز العلاقة بين عدم استقرار أحوال الطقس ومستوى الانتاج ، استخلصت ، مع ذلك تعميمات متسرعة من معطيات ناقصة وأصبحت من « الحقائق » التي يصعب مناهضتها .

ثم ان كل المحاولات التي جرت للقيام عن طريق المعطيات التي توفرها ضريبة الترتيب بقياس تاثير الجفاف على المتغيرات في المساحة المزروعة

والمحصول لم تساعد على استخراج الاتجاهات العامة لتلك المتغيرات والمتأثرة بتفاقم أحوال الطقس .

لم تكن الادوات الاحصائية والى حدود التصميم الخماسي ، قادرة على اعطاء صورة تقريبية للأحوال في البوادي من ناحية المتغيرات في المساحة المزروعة ولا عن حجم المحصول الزراعي المرتقب .

ان الاساس الاحصائي والمرتكز بالدرجة الاولى على المعلومات التي توفرها ضريبة الترتيب لم يكن على درجة كبيرة من الدقة حتى يمكن اعتبار تلك المعلومات مرجعا لاجراء العمليات الضرورية لاستخلاص معلومات جدية عن مستوى تطور المساحة المزروعة ونسبة نمو المحصول . زيادة على ان التفاوت الحاصل في نسبة الرطوبة بين منطقة وأخرى يجعل لعامل تساقط الامطار تأثيرا متفاوتا على مستوى المحصول الزراعي ، فاذا كانت هناك مناطق تشكوا من عجز في املاطار فتوجد مناطق أخرى تؤثر فيها الامطار الغزيرة وفي مدة زمنية قصيرة على النمو السليم للمزروع ، لقد استخلص من الدراسات التي اجريت في هذا الموضوع أن **عامل أحوال الطقس يؤثر ايجابيا على نوع وكمية المحصول حين يكون سقوط المطر موزعا توزيعا منتظما خلال السنة وعلى جميع المناطق** (انظر مجلة جغرافية المغرب عدد رقم 16) .

«وحيث يتم اعطاء الطريقة التي نجحت بها الاستغلاليات الاجنبية كنموذج لتطوير فلاحة لا تتأثر كثيرا بتقلبات الطقس تغفل العوامل المساعدة في تشكيل المزارع الاجنبية ، لقد تكونت هذه المزارع على أخصب الاراضي وحصلت على سند قوي من طرف الادارة الاستعمارية عن طريق ضمان التسويق بشروط تفضيلية في الاسواق الفرنسية ، ودعم الاثمان بالنسبة لمنتجاتها المسوقة داخليا زيادة على تسهيلات بنكية متعددة الاشكال . وحتى في ظروف الفلاحة الاستعمارية في المغرب لم تتطور وتستمر الا الضيعات الكبيرة والمجهزة تجهيزا قادرا على المقاومة والتكيف مع ظروف السوق وتقلباته .

فلقد اندثرت تقريبا كل الاستغلالات العائلية الصغيرة وتعمق اتجاه تمركز الملكية بعد سنوات الازمة العامة ، فمن مجموع أراضي الاستغلالات الاجنبية في المغرب والتي تنتشر على أكثر من مليون هكتار ، **تشكل الضيعات التي تتجاوز مساحتها 50 هكتار ، في السنوات الاخيرة من الحماية نسبة 95 ٪ من مجموع الاراضي التي يملكها المعمرون الاجانب .**

ويظهر أن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب قد وصلت الى مداها قبل نهاية الحرب العالمية الثانية حيث بلغت ما يقرب من أربعة ملايين ونصف المليون من الهكتارات ، اما تقلص المساحة خلال موسمي 1945 و 1957 فيجب ارجاعها بقدر كبير الى عوامل تاريخية .

لقد كانت للمغرب أعلى نسبة من المجندين من بين مجموع بلدان شمال افريقيا بعد استئناف الحرب ، مما أثر على المساحة المزروعة ابتداء من سنة 1943 وتعمق هذا الاتجاه بجفاف 1945 ، كذلك أثرت أزمة الحماية واضطرابات السنوات الاولى للاستقلال على الاوضاع في البادية المغربية ، حيث بدأت المساحة المزروعة في التراجع الى أن وصل هذا النقص الى مستوى مليون هكتار سنة 1957 وهي سنة جفاف .

لكن وبالرغم من الجفاف الحاصل سنة 1961 لم تتاثر المساحة المزروعة بالمستوى الذي حصل سنتي 1945 و 1957 حيث لم يبلغ النقص الا 100000 هكتار ، لهذا فمن الصعب اعتبار عامل تقلص المساحة مرتبطا بتاثيرات الطقس .

ثم ان عنصر زيادة الضغط الديمغرافي يحد من تقلص المساحة المزروعة فبغض النظر عن طبيعة أحوال الطقس وتقلباتها يضطر الفلاحون لاستغلال أكبر قدر من الاراضي كل عام ممايؤثر بالطبع على نوعية المحصول وحجمه .

هذا بالرغم من أن ثلث الزيادة الديمغرافية في البادية انتقلت الى المدن بين 1936 و1956 .

نسبة الريع والزيادة في الانتاج :

بالاضافة لتأثير عوامل تاريخية وعنصر الضغط الديمغرافي ، تلعب الوضعية العقارية وتمركز الملكية دورا كبيرا في التاثير على شروط الانتاج .

ان توسع وتمركز الملكية في الوسط القروي غير مقرون بالتحسن في أساليب الاستغلال ، وهذا الوضع مرتبط بالنمط الاستغلالي السائد كما أبرزت ذلك تحقيقات تهييء التصميم الخماسي الاول فالاسلوب السائد في الملكية الكبيرة والتي لا تستغل بطرق حديثة هو نمط الاستغلال غير المباشر واستعمال نظام الخماسة على نطاق واسع مما يؤكد على أن المراهنة الاساسية في دورة الانتاج مرتبطة وبالدرجة الاولى بعنصر ملكية الارض .

في حالة الاستغلال الغير المباشر أو التغيبي يتنازل مالك الارض عن مباشرة استغلال أرضه مقابل حصة من المحصول أو ما يعادلها يوفرها له من يشتغل مباشرة بفلح الارض ، وهذا الشكل من الاستغلال لا يساعد على تطوير تقنيات العمل أو تحسين أدوات الانتاج .

وتتأكد كذلك اهمية ملكية الارض في كون الطلب المتزايد على الاراضي الزراعية يتاثر بعوامل الضغط الديمغرافي المتزايد وتمركز الملكية الشيء الذي يؤدي الى رفع نسبة الريع العقاري بشكل تصاعدي .

في ما يخص طرق الاستغلال تبين من خلال نتائج التحقيق المتعدد الاهداف الذي أجري في بداية الستينات أن طرق الاستغلال الغير المباشر تشمل 45 ٪ من مجموع الاراضي المزروعة وتنتشر طرق الاستغلال المباشر وبدرجة كبيرة في الملكيات الصغيرة ؛

ويمكن قياس تأثير الضغط الديمغرافي في علاقة مع نسبة الاراضي المزروعة ونتائجه على المردودية من خلال هذين الجدولين .

تطور استعمال الارض في منطقة دكالة

الفترة	مجموع الاراضي	المساحة المزروعة	اراضي مستريحة	مجموع السكان
1917	720.000	170.000	150.000	200.000
معدل : 1948/1941	720.000	404.000	25.000	310.000
1952	720.000	381.000	16.000	494.000

ان انخفاظ نسبة الاراضي المستريحة كل سنة قد أثر على مستوى المردودية في منطقة عبدة دكالة ، حيث انتقل هذا المستوي من 10 قنطارات في الهكتار الواحد بين 1916 و 1952 الى 6 قنطارات في الهكتار ، (انظر شمت 1970) ، (انظر : احصائيات الري 1961) .

وفي الجدول الثاني يبرز نمو المساحة المزروعة على حساب أراضي مستريحة وفي فترة زمنية قصيرة (1956–1960) .

نمو حجم المساحة الزراعية في ناحية البيضاء

بالهكتار	1956_1955	1960_1959
الاراضي المزروعة	1180.000	1213.000
الاراضي المستريحة	424.300	391.300
مجموع الاراضي	1604.00	1604.00

(انظر المجلة الاقتصادية عدد 116)

في النموذجين الاول والثاني نلاحظ أن ارتفاع حجم المساحة المزروعة ضمن مجموع الاراضي الصالحة للزراعة يتم على حساب النسبة السنوية للأراضي المستريحة ، وهذا التحول يبرز الحاجة الماسة وفي كل سنة لزيادة المساحة المزروعة لمواجهة الضغط الديمغرافي المتزايد ، الشيء الذي يؤثر سلبيا على مردودية الارض .

فالتقلص المستمر لحجم الاراضي المستريحة يؤثر على قدرة الاراضي المستغلة وبدون انقطاع في استرجاع قوتها وامكانيتها الانتاجية .

ان تاثير الضغط الديمغرافي ترافقه زيادة في حجم الاراضي المزروعة لكن بدون مراعاة الحدود الدنيا للمحافظة على القدرات الانتاجية للاراضي الزراعية . ويرافق زيادة الضغط الديمغرافي تقلص متزايد في امكانية الحصول على أراضي زراعية اضافية ، الشيء الذي يؤكد نظريا على ضرورة الانتقال الى اشكال أرقى للانتاج بادخال عناصر جديدة في عملية الانتاج كالسماد والبذور المنتقاة حتى يمكن تطوير الانتاجية أو على الاقل المحافظة على نسبة المردودية في مستواها العادي .

الا أن شروط الانتاج نفسه والمرتبط بتمركز الملكية وانتشار أشكال الاستغلال الغير المباشر مع انعكاساتها «الايجابية» في الأرتفاع المتصاعد لنسبة الريع العقاري لا تساعد على الانتقال وبشكل تلقائي لنموذج آخر في عملية الانتاج .

فبالاضافة لكون الضغط الديمغرافي يؤثر سلبيا على الانتاج في حالة انعدام أي تطور على مستوى تحسين المردودية فان تظافره مع عنصر تمركز الملكية وانتشار الاساليب الاستغلالية المباشرة يؤكد على أهمية ونسبة الريع العقارى ضمن النظام الزراعي المغربي .

ان مفهوم الريع العقاري يتعلق بنسبة الاقتطاع الراجعة لصاحب العقار بغض النظر عن نسبة الربح المتضمنة في خالص ثمن الانتاج فالريع بمفهومه العام يشكل نسبة تضاف الى ثمن الانتاج حتى يمكن تعويض المالك على حقوق ملكيته .

بذلك يشمل مفهوم الريع حتى اشكال الاستغلال المباشرة ويخص النسبة الراجعة لعنصر الملكية ضمن الانتاج العام .

وضمن هذا التحديد كشفت بعض الدراسات التطور المتصاعد لنسبة الريع في البادية المغربية نتيجة التقلص المتزايد في امكانية الحصول على أراضي زراعية اضافية يمكننا أخذ نظرة تقريبية عن هذا الوضع من خلال الجدول التالي والمتعلق بمنطقة قريبة من نهر سبو بناحية الغرب .

الفترة	نوع التربة الدهس	التـرس	الحمـري	الـرمل
1945/1935	3/1	4/1	4/1	4/1
1955/1945	3/1	3/1	3/1	4/1
1961/1955	2/1	3/1	3/1	3/1

يوضح هذا الجدول التصاعد المستمر في نسبة الريع العقاري بغض النظر عن نوعية التربة كما تأكد من خلال دراسة أخرى . ان هذه النسبة لم تكن وفي أقصى الاحوال والى حدود 1956 تتجاوز نصف المحصول ، الا أنها تتأثر بعوامل متغيرة كموقع المنطقة ونسبة تساقط الامطار بالاضافة الى نـوع التربـة .

ومن خلال دراسة لهذه النسبة ضمن أشكال الاستغلال الغير المباشرة وعلى مساحة تتجاوز بقليل ألف هكتار يستخلص (باسكون) هذه الارقام :

نماذج من نسبة الريع العقاري في منطقة الغرب

نسبة الريع	المساحـة بالهكتـار	النسبة المئوية
4/1	1،3	0،10
3/1	74،6	7،00
5/1	993،5	92،90
المجمـوع	1 069،4	100

(أنظر المجلة الاقتصادية والاجتماعية عدد 32/131)

يتضح من خلال هذه النماذج أن نسبة الريع في تصاعد مستمر بـل أصبحت تتصل الى مستوى نصف المحصول !

ومن خلال الارقام التي أوردها (السرغيني) في دراسة له حول الريع)المجلة الاقتصادية والاجتماعية عدد 132/131) وان كان قد وسع حساباته الى حدود تتجاوز الفترة التي نحن بصددها ، نتوصل الى النتيجة التالية :

بالنسبة للمساحات بين ٠،١ و٤،٩ هكتار يصل الريع حد 20،6 ٪ من مجموع المحصول اما على المساحات بين 5،0 هكتار الى 29،9 فان النسبـة تصل الى 53،9 ٪ من المحصول وبين 30 هكتار الى 100 فما فوق فان النسبة هي 24،8 ٪ .

في الاخير يمكننا القول **أن زيادة حصة نسبة الريع وتصاعدها المستمر لا تساعد على تطور اقتصاد منتج يعتمد على تطوير وسائل الانتاج والاعتناء الانتاجية ، بل ان كل ما يواجهنا هو أرضية خصبة لنمو جميـع أنـواع المضاربة واقتصادياتها ، وهذه الارضية تصل بجذورها الى الشروط التـي يتم فيها الانتاج في الزراعة التقليدية المغربية .**

4) الزراعة المعيشيـــة :

تأكد من خلال عملية الحرث ان عقلنة الاساليب الزراعية أو أساليب الرعي لا تجد طريقها **بسهولة الى الممارسة الفعلية وسلوك الفـلاح** اتجـ

زراعته وماشيته . فبالنسبة لاسلوب التناوب بين زراعتين أو تخصيص جزء من الاراضي لانتاج الكلاء تصرف الفلاح وكان الامر لن يغير شيئا من واقعه .

فكما سبق أن ذكرنا من الناحية التقنية الصرفة يمكن للتقنيات المقترحة أن تساعد على حل بعض المشاكل البنيوية للفلاحة المغربية : تقلص حجم المساحة المزروعة بالنسبة لمستوى الضغط الديمغرافي المتزايدوانخفاض المردودية بفعل الاستعمال المستمر والغير المنقطع للأراضي الزراعية ، بدون أن يرافق هذا أي تغير في الاساليب الزراعية : ادخال البذور المختارة واستعمال السماد على نطاق واسع .

فأسلوب التناوب بين زراعتين يمكن الارض من استرجاع قدر من قوتها بالرغم من الاستغلال المستمر باستبدال بين سنة وأخرى مزروعات الحبوب بالقطنيات مما يساعد على استرجاع الارض لعناصر الخصوبة ويحد من تناقص الانتاجية ، ومن زاوية مواجهة الضعف المستمر في انتاجية الارض يعتبر هذا حلا مناسبا ويوفر امكانية الحصول على انتاج وافر لمواجهة تاثيرات الضغط الديمغرافي .

كذلك وبتخصيص جزء من الارض لزراعة الكلاء ينتقل الفلاح المغربي الى تنظيم رعيه على أسس تختلف عن تلك التي مارس بها الرعي الى حد الان ، كما ستتوفر له امكانية تطوير الرعي ليصبح جزءا من اقتصاد قروي متوازن ، وقدرة أكبر على المزج بين تربية الماشية والاشتغال بالفلاحة ، الشيء الذي لا يتمكن من تحقيقه في شروط الزراعة التقليدية .

الا أن مصالح عملية الحرث عجزت عن تحقيق هذه التغييرات داخل الاستغلالات الصغيرة ، وبدا المزارع المغربي وكأنه غير قادر على استيعاب تقنيات عمل أكثر تطورا ، لكن هذا السلوك على ما يبدو راجع الى عاملين اثنين :

- تقلص مساحة الاستغلالات الصغيرة :
- تأثيرات الاقتصاد المعيشي .

ان الطابع السائد في الاستغلالات الصغيرة هو النقص الكبير في حجم الاراضي المتوفرة والمكونة حتى ان توفرت ، من قطع صغيرة جدا لا تتواجد في نفس الموقع .

كذلك وفي غالب الاحيان لايستطيع المالك الصغير استغلال أرضه اما لضعف امكانياته أو لاضطراره للعمل خارج أرضه للحصول على دخل اضافي .

ولقد تأكد أن الوحدة الاستغلالية للأقل من ثمانية هكتار لايمكنها في ظروف المردودية الحالية أن تلبي حاجيات عائلة مكونة من خمسة أفراد .

فعلى أساس مقياس الملكية تتشكل المساحات المتوفرة على أقل من

ثمانية هكتار نسبة 40،70 ٪ من مجموع الاراضي في السهول الساحلية (انظر التحقيق المتعدد الاهداف) ×

ويكون من يملك أقل من نصف هكتار نسبة 40 ٪ من العائلات المشتغلة بالفلاحة في حين يصل تمركز الاراضي من حصة 2 الى 6 هكتار الى مستوى 35 ٪ من المجموع ، وبالتالي هناك 40 ٪ من سكان البادية والمشتغلين بالفلاحة يملكون أقل من 10 ٪ من مجموع الاراضي الزراعية ! ،،،

ففي السهول الساحلية وحدها نجد أن الاراضي التى تنتشر عليها الزراعة المعيشية حسب المقاييس التي اوردناها تصل الى نسبة 40،7 ٪ من الاراضي الزراعية ، مع العلم أن عملية الحرث استهدفت أراضي تقع في نفس المناطق .

وحسب ما أورد (لوكوز) في دراسته عن منطقة الغرب نجد :

«أن هناك فارقا يفصل بين المالك لقطعة صغيرة جدا (أقل من ثلاثة هكتارات في البور وهكتار واحد في الاراضي المسقية) وبين من يملك ستة أو ثمانية هكتارات في البور وثلاثة الى أربعة في الاراضي المسقية .

في الحالة الاولى : لا يستطيع المالك الصغير أن يلبي حاجياته الدنيا من عمله الزراعي وأرضه فقط فبالاضافة للعجز العقاري يضاف النقص في ادوات العمل ، حيث لا يتوفر الفلاح في أغلب الاحيان على وسائل الحرث الكافية (زوجة حرث) او يشكو من نقص فيها ، ويحدث ان يتخلص من اعمال الحرث مباشرة فيساهم بقطعة ارضه في عملية التشريك ، وحتى أن اشتغل مباشرة بزراعة أرضه فذلك لن يكلفه الا جهدا متواضعا فيسعى للبحث عن عمل آخر يوفر له دخلا اضافيا : التجارة الصغيرة ، حرف الصناعة التقليدية او العمل الموسمي

في الحالة الثانية : نسبة 6 الى 8 هكتارات في البور وثلاثة الى اربعة في الاراضي المسقية ، وانطلاقا من الحاجيات المتواضعة للسكان يمكن القول ان الاوضاع المعيشية تتجه الى نوع من التوازن المعيشي من أعمال الزرع تضاف اليها في بعض الاحيان اضافة لا بأس بها من الرعي في مناطق البور أو مبيعات بعض المنتوجات في المناطق السقوية » .

فعلى نسبة 40 ٪ من الاراضي الزراعية لا يتحقق التوازن المعيشي في حده الادنى كما يقع على الوحدات التي تتجاوز مساحتها 6 هكتارات .

ان العنصر المتحكم في سلوك الفلاح ليس تقبله أورفضه لبعض التقنيات القادرة على الزيادة في الانتاج بل وبالاساس تشبثه بمصدر غذائه اليومي ، ولقد تبين لنا ان حجم ملكية الارض متحكم ، وبدرجة كبيرة، في هذا السلوك .

فلا يمكن التحدث عن أي تغير في الاساليب الزراعية اذا لم يتم تجاوز

تاثيرات الاقتصاد المعيشي على أوضاع الاغلبية الساحقة من سكان البادية والاقتصاد المعيشي مرتبط وبدرجة كبيرة بحجم الارض التي يتوفر عليها الفلاح الصغير .

فالمنطلق ليس في التوصية بانتهاج أساليب دون أخرى بل بتوفير الحد الادنى من الاراضي الزراعية حتى يتجاوز الفلاح تاثيرات تقلص حجم المساحة المزروعة على نمط عيشه اليومي .

فالتناوب على زراعتين او تخصيص جزء من الارض لزراعة الكلأ يؤدي مباشرة الى خلل اكبر في توازن معيشة الفلاح الشيء الذي لا يشجعه على تغيير نمط زراعته او أسلوب عمله .

الزيادة في الانتاج والتسويق :

ان التطبيق العملي لنتائج الزيادة في الانتاج بالنسبة للفلاح هو قدرة السوق على استيعاب هذه الزيادة في ظروف مناسبة . فكثيرا ما يتم

فكثيرا ما يتم الاقتطاع من فائض الانتاج ليس على مستوي عملية الانتاج والشروط التي تتم فيها بل على مستوى التسويق .

فحتى ان تمكن الفلاح من الزيادة في انتاجه فليس مضمونا أن تنعكس هذه الزيادة على مداخيله ، وقد يتمكن من تلبية بعض حاجياته الاساسية في شروط أفضل ، لكن وفي ظل انتشار العلاقات النقدية والبضاعية في البادية المغربية لن يكون للزيادة في المحصول اي تاثير اذا لم تتوفر شروط مناسبة لتسويق الفائض المحصّل .

وغالبا ما يحدث انهيار في الاثمان مباشرة بعد تحصيل منتوج وافر . فاذا بقي الفلاح خاضعا لآليات السوق وغير قادر على الامتناع عن تصريف منتوجه باثمان منخفضة لن يستفيد من الزيادة في محصوله .

لكن وكما ذكرنا يضطر الفلاح ـ 70 ٪ **من منتجي الحبوب يملكون ما بين نصف هكتار وهكتارين من الارض** ـ في ظروف انتشار العلاقات البضاعية وتعدد حاجياته الى تصريف منتوجه باثمان منخفضة جدا .

ولا تخضع تجارة الحبوب الى مراقبة كافية ، وحتى تحديد ودعم الاثمان رسميا في حد أدنى، لا تسانده الاجهزة المختصة بالوسائل الكفيلة لجمع المحصول واقتنائه بالاثمان المحددة .

فالمعروف عن هذه التجارة كثرة الوسطاء ليس بين مراكز التجميع الكبرى في المدن والبادية فقط ، بل على صعيد الاسواق في البادية نفسها .

لقد كان المعمرون الاجانب يتوفرون على نظام تعاوني حديث يساعد على تخزين المحصول وتصريفه بشكل يحافظ على استقرار الاثمان ولا يتاثر بقانون العرض والطلب ، وهذا التنظيم التعاوني مؤهل بامكانياته لمواجهة أي زيادة في المحصول ومنع اغراق السوق في شروط الوفرة .

بعد الاستقلال وقع تغيير هذ النظام بتكوين شركات تعاونية مهمتها اقتناء الحبوب بالاثمان المحددة رسميا الا أن هذه الشركات لم تتمكن من تغطية كل الاسواق ولا أن تؤثر على تجارة الحبوب .

لقد كان من المفروض في هذه الشركات أن تلتزم بشراء المحصول المعروض وأن تؤدي عنه الثمن المحدد حتى تتمكن من التأثير ومراقبة تجارة الحبوب بالمغرب .

لكن وبالاضافة الى عجزها في تغطية أغلب الاسواق أخضعت اقتناءها للحبوب لطرق معقدة لقياس جودة المحصول ونسبية نقاوته قبل تحديد الثمن الذي سيؤدي عنه .

ان هذا الاسلوب لا يسهل طرق التسويق ولا يوفر للفلاح امكانية الاستفادة من محصوله مباشرة الشيء الذي يدفع به الى أحضان التجارة الحرة مجردا من أي امكانية لمقاومة الاثمان التي تفرضها عليه .

فاذا كان النظام التعاوني أيام الحماية لا يهتم الا بمنتوجات المعمرين وتسويقها في أحسن الشروط مع ترك باقي الاسواق المغربية في قبضة التجارة الحرة فان الشركات التعاونية وبعد الاستقلال لم تغير من هذا الوضع بل تركت تجارة الحبوب على حالها معرضة لجميع أنواع **المضاربة التي تقتطع ، فائضا اضافيا توفره وفرة المحصول المعروض ، عبر قانون العرض والطلب .**

لهذا وفي ظروف الخضوع المطلق لآليات السوق الحرة لا يستطيع الفلاح وبعد حصوله على انتاج اضافي تنمية مداخله الا في حدود ضيقة جدا .

كذلك لا يؤثر عامل الطلب المتزايد على الحبوب وعجز الفلاحة المغربية عن تلبية حاجيات البلاد على استقرار الاثمان بحيث التجيء منذ السنوات الاولى للاستقلال لمواجهة هذا العجز الى استيراد الحبوب مما يساعد على عدم استقرار السوق وتعريضها لتقلبات اضافية .

خلاصة :

لقد حاولنا في هذا الجزء ابراز العوامل التي تواجه الزيادة في الانتاج من منظور عملية الحرث : نسبة الريع العقاري ـ انتشار الزراعة المعيشية وشروط التسويق وتم ابراز بعض مميزات النظام الزراعي التقليدي وتأثير قضية الارض على جميع مستوياته ، بل وارتباطها بمضمون اي تحول في البادية .

ولا يتوافق هذا العرض مع النظرة المتفائلة التي عبر عنها بن بركة عندما دشنت عملية الحرث :

«لقد تطلبت الثورة الفلاحية من أوربا قرنين وفي روسيا السوفياتية ثمانية ملايين من الانفس ونحن لانريد أن يطول بنا الامد مثل أوربا وأن لا ينبني على العنف الذي استعمله الغير ، اننا نريد من الفلاح المغربي أن

يدرك بنفسه مصلحته الخاصة والمصلحة الوطنية العليا ليحقق ثورته وبكل حرية وفي أقرب وقت (العلم 5ـ10ـ57) » ٭

لكن ليس العيب أن يحمل كل فكر جديد قدرا من الطموح فهنا تكمن قوته واصراره على اختراق المجهول ٭

لقد حملت السنوات الاولى بعد اعلان الاستقلال صراعا حول مضمون ومفهوم التنمية والتغير غطته لفترة المخططات المصبوغة بالعلمية والمقترحات المجردة حول الزيادة في الانتاج ، وادخال تقنيات حديثة لعلها تحل معضلة التنمية بدون المساس بالمقدسات وعلى رأسها مبدأ الملكية الخاصة للأرض

وحين استخلص في التصميم الخماسي الاول ما هو منطلق اي تغيير في البادية وضرورة اصلاح زراعي شامل مرفوق ببرنامج للتصنيع وتنظيم للسوق الداخلية وقع الاسراع بفك اسس الوفاق الوطني .

اما كيف تمكنت قوى متخلفة من الانفراد بالسلطة السياسية بعد 1960 وفرض توجهاتها على جميع المرافق فهذا له تفسيره في ماراكمته هذه القوى في الفترة الانتقالية 1956ـ1960 وما خسرته الحركة الوطنية في رهانها على المستقبل ٭

وفي هذا الموضوع يقول علال الفاسي والذي لا يمكن أن نحسبه على يسار بن بركة :

«**الواقع أن نقطة الانطلاق كانت هي استمرار البناء على الاسس التي وضعها الفرنسيون** لاجهزة الحكم والاقتصاد وذلك رغبة منا في كسب الوقت وعدم تحطيم العمل الفرنسي ...

وفي ميدان الاقتصاد ، كان يجب أن نخرج من اطار الاقتصاد المكمل للاقتصاد الفرنسي ... لقد عرفنا ممكنات الاقتصاد المغربي ، وعرفنا الحاجيات التي تتطلبها الامة ، ولكننا مشينا ببطء ، وعرقلنا كثيرا من المشروعات التي هي مفتاح كل عمل ايجابى في ميدان التصنيع أو التجهيز الفلاحي ٭

والخيبة الكبرى هي أن التجديد القروي لم يعمل على تحقيق اصلاح زراعي يخفف من وطأة البطالة ونقص الشغل في البادية ويزيد في انتاجنا وفي توفير ما يساعدنا على رسملة مشاريعنا الصناعية بل يمكنني أن أقول ان ما بذل من جهد لصالح الفلاح ليس شيئا كبيرا ، **وان البادية ظلت مهملة طيلة هذه المدة** الا بعض الاحيان التي كانت تحظى فيها ببعض المشروعات الناقصة فاذا أضيف الى ذلك استمرار **الاسلوب الذي سار عليه القواد في حكمهم علمنا ان الاستقلال ما يزال بعيدا عن تحقيق الحرية التي كافح من أجلها المواطنون** » .

(**سنوات الانطلاق الناقص** : حديث صحفي أدلى به علال الفاسي سنة 1966 وأعيد نشره في عدد العلم ليوم 21ـ2ـ1981 .

النظـام الجـديـد للحمايـة

ـ البر عيـاش
تعريب : توفيق الشاهد
نور الدين السعودي

1 ـ معاهدة 1912 وتطبيقهـا :

أ ـ بنـود المعـاهـدة :

كان من المفروض حسب منطوق المعاهدات المعقودة ، الدولية منها والاوفاق الثنائيـة ، أن تضمن وحـدة الدولـة الشريفية وسيادة السلطان .

فحسب اتفاق 6 أبريل 1904 مع انجلترا ، التزمت فرنسا بعدم تغيير شكل الحكومة المغربية . وباعلان 3 أكتوبر 1904 أكدت اسبانيا « التزامها بوحدة الدولة الشريفية تحت سيادة السلطان » . وقد قام عقد الجزيرة « على المبدأ المثلث لسيادة السلطان ووحدة دولته والحرية الاقتصادية بدون تمييز » .

غير أن هذه المبادىء القانونية ـ وكـانت ذات أهميـة كبرى لانها حافظت على شخصية المغرب ـ لم يقـع التقيـد بها . فقد قسم البلد عمليا الى ثلاثة اقسام المنطقة الفرنسية، المنطقة الاسبانية ، والمنطقة الدولية بطنجة ، وأرغم السلطان « بواسطة تفويض عام » على تسليم سلطاتـه الى **خليفـة** تطوان بالنسبة للمنطقة الاسبانية ، **وللمنـدوب** بالنسبـة لطنجة ، رغم أنه بقى نظريـا مصـدر جميـع السلطـات ، فان جميع صلاحياته سلبت منه لفائدة السلطات الاجنبية ، الفرنسية ، الاسبانية أو الدولية .

ان اهتمامنا في هذه الدراسة سينصب من الآن فصاعدا على المنطقة الفرنسية ، وذلك لان الحكومة الفرنسية هي التي وضعت حدا نهائيا ، بواسطة معاهدة فاس 1912 للاستقلال المغربي ، ولانها احتفظت بأكبر جزء من المملكـة ، وقامت ، بفضل السلطات التي حصلت عليها ، بتنفيذ الالتزامات التي التزمتها حيال اسبانيا والقوى الامبريالية الاخرى .

ورغم أن معاهدة 1912 قدمت «كاتفاق» بيـن «حكومـة الجمهورية الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة الشريفة» ، فهي فعل من جانب واحد ، تمكنت فرنسا بموجبه من فرض سلطاتها .

حقا ، لقد تم الاعتراف بوجود المغرب كهوية قانونية معترف بها ، لان الحكومة الفرنسية تظاهرت بالحفاظ على حكومة صاحب الجلالة الشريفة كمحاور لها ، ولانها لاتزمت بالمحافظة على المكانة الدينية واحترام الحظوة التقليدية للسلطان (المادة 1) ، ولانها اخذت على نفسها « تقديم دعم متواصل لصاحب الجلالة الشريفة ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يمس سكينة الاوضاع في دولته » (المادة 3) .

ان سيادة السلطان لم تؤكد بصراحة ، غير أنها ضمنت في بعض المقررات والصيغ . فقد وقع الحديث « عن عرشه ودولته » (م 3) ونصت المادة الرابعة على أن «الاجراءات الجديدة التي سيتطلبها النظام الجديد للحماية ، ستتخذ باقتراح من الحكومة الفرنسية وسوف يسنها صاحب الجلالة الشريفة أو السلطات التي قد يفوض لها السلطة ، وستطبق نفس المسطرة سواء بالنسبة للقوانين والتشريعات الجديدة أو لتعديل القوانين الموجودة سلفا » . وكانت هذه المادة الاخيرة أساسية ، لانها حددت في نهاية الامر ، النظام الجديد الذي خضع له المغرب غير انها اعترفت بالسلطان كمالك وحيد للسلطة التشريعية وكمالك مطلق يمثل الشعب المغربي .

غير أن هذه السيادة غير المعلنة جردت من أسانيدها الاساسية ، ونعني المبادرة والمسؤولية الحكومية وتسيير السياسة الخارجية وحماية الامن والدفاع عن حوزة التراب الوطني والتحكم الحر في الثروات الاقتصادية والمالية .

وستصبح الحكومة الفرنسية ، هي المسؤولة الفعلية على اقامة « نظام جديد يتضمن الاصلاحات الادارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والعسكرية » المادة الاولى) ، والتصرف «في الاحتلال العسكري للمناطق المغربية التي تراها ضرورية للحفاظ على الامن ، وحماية المبادلات التجارية» (المادة 2) ، وتنفيذ «كل عمل أمني ، على الارض وفي المياه المغربية» (المادة 2) ، و«تمثيل وحماية الرعايا والمصالح المغربية في الخارج » (المادة 6) .

أما المادة 7 و 8 المتعلقتان بالاقتصاد والمالية فانهما توضحان أهداف الحماية التي أرادت أن تجعل من المغرب صيدا محروسا للامبريالية الفرنسية . فقد ضمنت المادة السابعة «الحقوق الممنوحة لحاملي سندات القروض العمومية المغربية» ، وبموجب المادة الثامنة « فصاحب الجلالة الشريفة يحجم سواء ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، عن استدانة أي سلف عمومي أو خاص المستقبل ، وعن منح أي امتياز تحت أي شكل كان ، دون ترخيص من الحكومة الفرنسية » .

ب ــ التسيير ، والادارة المباشرة .

تلك كانت هي المقتضيات الاساسية لمعاهدة فاس (1) ، التي أقامت حماية الجمهورية الفرنسية على المغرب ، فكيف طبقت المعاهدة ؟

لقد عرض ليوطي ، أول مقيم عام ، في مختلف المناسبات مفهومه عن نظام الحماية (2)، فاعتبر (الحماية) « كحقيقة دائمة وليس كصيغة نظرية وانتقالية » (3) وقد بين للمجالس التمثيلية الفرنسية في المغرب عام 1919 ، بان النظام « الذي ضمنته المعاهدات الدلوية لا يتوقف على ارادة أي أحد منا، ولا تستطيع الحكومة الفرنسية تعديله » ، كما أنه عاد في المذكرة المؤرخة بـ 18 نوفنبر 1920 لتدقيق مفهومه عن الحماية قائلا «انها حماية بلد يحافظ على مؤسساته وحكومته ويدير نفسه بأجهزته الخاصة، تحت مراقبة قوة أوربية.. والذي يميز ويطبع هذا المفهوم هو صيغة المراقبة ، المتعارضة مع صيغة الادارة المباشرة ،، » ، ويجب أن ينتج عن هذا التطبيق للحماية انخفاض المصاريف العامة الى الحد الادنى .

لقد طور ليوطي دفاعه عن الحماية بصورة أكثر خصوصية ـ ضدا على المساندين للادارة المباشرة بواسطة التعلل بأغراض نفعية ـ في تقريره المؤرخ بـ 16 يونيه 1915 . فالحماية على حد قوله هي «النظام الوحيد» الذي يمنح «فرصة» لارتباط شعب خاضع بنا ، و «ايهامه بالاستقلال » ، واستعمال نفوذ قادته باشراكهم في الحكم « ان الحماية تملك المرونة الضرورية التي تسمح لنا باعطاء بلد ما حدا أعلى من التطور الاقتصادي ، لاجل القيام بالشؤون التجارية والصناعية » وينبغي أن يكون ذلك الشاغل الرئيسي «لكل مؤسسة كولونيالية» .

ولكن على الرغم من هذا النوع من الاهتمامات فقد سار هذا النظام تما كان عليه بطبيعته أن يسير ويتطور فانتصرت الادارة المباشرة في كل مكان ، وأصبح المغرب أرضا استعمارية محضة ، غير أنه تمت المحافظة على وهم الحماية للاستفادة من جميع الامتيازات التي يمنحها هذا النظام كالاقتصاد في الوسائل المستعملة ، المحافظة على المؤسسات القديمة رغما عن المغاربة ، وهي محافظة مفروضة يتم اللجوء اليها حسب الحالات من أجل اظهار الاحترام للعادات ، أو لالقاء مسؤولية الخروقات والتجاوزات التي تقوم بها سلطات الحماية على السلطات المسماة بالتقليدية ، أو من أجل الوصول الى النتيجة النهائية القائلة باستحالة تمكن شعب « على هذا القدر الكبير من التطور البطيء من تسيير شؤونه بنفسه .

2 ــ المخزن المركزي ــ السلطان :

لقد تمت المحافظة على السلطان بجميع المظاهر الخارجية والابهة التقليدية المغربية للسيادة الدينية والسياسية ، فاحتفظ بقصوره وبعدد

كبير من الموظفين تابعين له وحده ، وبحرسه الاسود تحت امرة الضباط الفرنسيين ، كما بقي اماما لخليفة وأميرا للمؤمنين ، وباسمه كانت تسن القوانين والظهائر وتمارس العدالة ، ولكنه لم يكن يحكم البته ، فهو يتلقى قائمة مدنية ، ولا يتحكم في توجيه السياسة الخارجية ولا في القوات العسكرية ، ولايملك مبادرة سن القوانين ، واذا كان قد احتفظ بحق تنصيب موظفي مخزنه ، فمسالة تعيينهم ، في جزء كبير منها ، لم تكن بيده ، وبما أن المغرب كان ملكية مطلقة بدون تمثيل وطني ، وكان السلطان مجردا من سلطاته التقليدية فقد أصبح البلد نفسه نتيجة ذلك محروما من حرية تقرير مصيره .

لقد خضع المخزن «المركزي» حسب المادة الاولى من المعاهدة ، « للاصلاح » ، فحذفت بعض الوزارات التقليدية (كما هو الحال بالنسبة لوزير البحر ، أمين الامناء ، العلاف ، وأحدثت وزارات جديدة (وزير الحبوس ، ومندوب الصدر الاعظم في التعليم) ، وأصبح الصدر الاعظم بمثابة وزير أول ، غير أن السلطان لم يكن يختار وزراءه ، اذ يفرضون عليه ، ولايمكن استبدالهم الا عندما يتقرر ذلك ! . ونفس الشيء فيما يتعلق بالاداريين المحليين ، أي القواد والباشوات ، فقد كان السلطان يختارهم ، لكل مركز ، من بين ثلاثة مرشحين يقدمون اليه من طرف الاقامة العامة .

ومع ذلك فقد احتفظ بحق سن الظهائر ، بمعنى المصادقة عليها ، وكذا بحق تولية وتنحية موظفيه ، وبقي السلطان يمارس هذه الحقوق ، وكلها سلبية ، بدون مشاكل الى حدود سنة 1944 ، غير أنه ابتداء من هذا التاريخ استطاع تفوق الشعور الوطني أن تقود السلطان سيدي محمد بن يوسف الى ممارسة سلطة النظر والفيتو فعليا ازاء مقترحات الاقامة العامة ، وهكذا قام برفض التوقيع على جملة من الظهائر كان يعتبرها ضد مصالح شعبه ، وأصبح يجادل في اختيار الموظفين وفي نقض القرارات التي كانت تطلب منه، بل أكثر من ذلك، قام السلطان بمظهر من الحرية بدا غريبا، من خلال البلاغات الصحفية وفي خطاب العرش ، باعلام شعبه يوم 18 نوفمبر ـ وهو يوم عيد العرش ـ برأيه في القضايا الراهنة ، وكان هذا الموقف كافيا لكي تقوم السلطات الفرنسية باتخاذ اجراء خطير (3) .

ففي يوم 20 غشت 1953 تم خلع محمد بن يوسف و «ابعاده» ، وجيء بالسلطان سيدي محمد بن عرفة (4) ، والغي كل ما تبقى من السيادة الداخلية للدولة المغربية . وهكذا تم ختم ظهيرين جردا السلطان من حق التدخل في تعيين أو اقالة موظفيه ، ومن حق دراسة أو رفض مقترحات الإقامة العامة ، وكان الظهير الاول الذي فرض على السلطان سيدي محمد بن

يوسف بتاريخ 13 غشت وهو محاصر بقصره خاصا باقامة مجلس مصغر (5) ويعطى « تفويضا عاما لصدرنا الاعظم من أجل اتخاذ ــ في مجلس مصغر ــ جميع الاجراءات التنظيمية أو الفردية التي تهم ادارة مملكتنا » (المادة الثانية) ، أما الظهير الثاني ، وقد وقع عليه سيدي محمد بن عرفة يوم 9 سبتمبر 1953 ، فقد فوض لمجلس الوزراء والمدراء ممارسة السلطة التشريعية ، ولم يترك للسلطان غير فيتو موقف (بضم الميم وكسر القاف) لمدة شهر .

لقد كشفت هذه الاحداث الدراماتيكية عن الطابع الحقيقي للحماية ، فالحكومة الشريفية لم تكن الا واجهة ، بينما كانت حقيقة السلطة في مكان آخر ، أي بين أيدي القوة المحتلة وممثلها المقيم العام .

3 ــ مؤسسات الحماية .

أ ــ المقيم العام ومصالح الاقامة .

تحددت صلاحيات وسلطات المقيم العام المنبثقة عن المادة الخامسة من معاهدة الحماية ، بمرسوم من رئيس الجمهورية بتاريخ 11 ماي 1912، وقد عدل بمرسومي 19 ماي 1917 و 20 يوليوز 1920 .

المقيم العام هو ممثل الدولة الحامية والممثل لكل سلطاتها في المملكة الشريفية. وكان المقيم العام يعين بواسطة مجلس الوزراء ويرتبط بوزير الشؤون الخارجية ويمثل القوة الحامية ، كما يتمتع بجميع السلطات في المملكة الشريفة ، أي أنه كا نبمثابة ملك مطلق ، ولم يكن السلطان يستطيع الاتصال بالقوى الاجنبية الا بواسطته ، باعتباره وزيرا للخارجية ، كما كان يسيطر على الجيش ويقدم الموظفين الشريفيين لمصادقة السلطان عليهم ، بل ويفرض وزراءه عليه ، ويتحكم في جميع المصالح الادارية كما يتكفل بتنفيذ اصلاح الدولة ، وله وحده حق اصدار القوانين ، بحيث لا يمكن أن تصبح سارية المفعول ــ بعد مصادقة السلطان عليها ــ الا بعد أن تنتشر من طرفه ، وفضلا عن هذا فقد كان يملك وحده صفة اتخاذ الاجراءات التي تهم الجالية الأوروبية .

ويساعد المفوض المقيم العام ، في ممارسة هذه الصلاحيات ، وزير مفوض ، منتدب في الاقامة العامة « يقوم بتعويضه في حالة الغياب أو حدوث عائق » والكاتب العام للحماية الذي كان دوره الرئيسي هو ضمان المركزية الادارية ، وتحت سلطته المباشرة كانت جميع المصالح المسماة مقيمية تقوم بوظيفتها بعد أن تنظمت مهماتها ــ بما في ذلك تعيين موظفيها ــ بنصوص فرنسية أو مقيمية. وكان عدد تلك المصالح ثلاثة : ادارة الشؤون الشريفية ، ادارة الداخلية ، ادارة المصالح الامنية .

اما ادارة الشؤون الشريفية فتقوم بمهمتين : مراقبة وزارات المخزن ، وضمان الاتصال بين الحكومة الشريفة والاقامة العامة ، ومستشار الحكومة الشريفة الذي يشرف عليها هو الذي يقدم للسلطان والصدر الاعظم ـ وذلك لحساب الاقامة العامة ـ مشاريع ظهائر وقرارات وزارية ـ كما يحضر في مجلس الوزراء ، أما ادارة الداخلية فكانت مكلفة بمراقبة السياسة العامة ، واليها كانت تتبع الادارة العامة للبلاد وكذا نشاط جميع السلطات المحلية أي نشاط المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الاهلية والباشوات والقواد والشيوخ ورؤساء المصالح البلدية، اما ادارة مصالح الامن فكانت مكلفة بالامن العام و «الحفاظ على النظام» ومراقبة الاشخاص والعقليات وقمع الحركات العمالية والوطنية المرسومة بـ «انهدامة» ، وابتزاز الاعترافات في أماكن البوليس أكثر من البحث عن الدلائل ، وكان ذلك من بين الانشطة الأكثر أهمية بالنسبة لمصالح البوليس. ولهذا ، فان الادارتين الاخيرتين كانتا تمثلان أساس السيطرة الفرنسية في المغرب ، ولم يتوقف دورهما عن التعاظم ، كما تزايد عدد العاملين فيهما باستمرار ، وفي نفس الوقت تزايدت الاعتمادات المخصصة لهما .

ب ـ المحاكم الفرنسية ، الظهائر القضائية :

كانت وظيفة العدالة الفرنسية في المغرب غير خاضعة في كليتها للسلطة الشريفية ، وقد تم الترخيص لاقامة جهاز كامل من المحاكم الفرنسية في السنوات الاولى من الحماية بواسطة الظهير ، وهكذا أنشئت محاكم الامن والمحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف ، غير أن القضاة كانوا فرنسيين وكانوا يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية وتابعين لوزارة العدل . وفي نفس اليوم الذي صدر فيه الظهير حول التنظيم القضائي بتاريخ 12 غشت 1913 ، نشرت تسعة ظهائر أخرى تشكل قانون المسطرة الجنائية والمدنية والالتزامات والعقود والتجارة ، أو قوانين تحدد الوضعية المدنية للفرنسيين والاجانب ، وقواعد للتسجيل العقاري .

ولم يكن الهدف من نشر هذه القوانين تجديد الانظمة القضائية والقانون المغربي ، لانها لم تكن تطبق الا من طرف المحاكم الفرنسية بالنسبة للفرنسيين والاجانب ، بل الهدف منها منح الاوروبيين ما كانوا يطالبون به من ضمانات لهم ولنشاطهم التجاري وثرواتهم (6) .

وكان ظهير التسجيل العقاري من بين الظهائر التي كان ينتظرها أولئك الذين حصلوا أثناء سنوات الاضطراب التي تلت احتلال وجدة ، والانزال في الدار البيضاء 1907 ـ بطرق مشكوك فيها ، على أملاك مدنية وقروية ، وكان نظام التسجيل ، وهو يستمد روحه من النظام الاسترالي (عقد طورانس) والذي طبق بنجاح في تونس ومدغشقر و (افريقيا

الغربية الفرنسية) يرتكز على مستند الملكية الذي يحمل الاسم والسعة والحدود وتصميم العقار والواجبات الواقعية المفروضة عليها ومختلف التحريات، وقد كتب هذا النص في الدفتر العقاري وأصبح يمثل عقدا بالحالة المدنية للاملاك العقارية .

وبمجرد ما أقيم ذلك ، بعد اجراءات معقدة لم ينجح المغاربة في فهمها في البداية ، ألغى العقد باقي العقود الاخرى ونسخ جميع الحقوق السابقة ، التي لم يشر اليها ، وأصبحت جميع الاعتراضات ترفع للمحاكم الفرنسية ، بمعنى أن نظام التسجيل سيجر الى الغاء الصفة الوطنية عن الارض سواء أكانت في ملك المغاربة أو الاوربيين .

ان التنظيم السريع للبنية القانونية العصرية كان أيضا ضرورة سياسية ، فقد كان من المطلوب الحصول على الغاء المحاكم القنصلية التي كان الاجانب والمغاربة المحميون يرتبطون بها ، وقد تنازلت معظم القوى الاجنبية عن هذه المحاكم بينما لم تتخل عنها بريطانيا الا في سنة 1937 . أما الولايات المتحدة التي احتفظت بها وحدها ، فقد اضطرت الى التخلي عن جزء منها بعد قرار محكمة لاهاي عام 1951 .

أما الرعايا المغاربة فكانوا يمثلون أمام المحاكم الفرنسية عندما يتعلق الامر بمخالفة لمراسيم الاقامة ، والتي كانت تمنح الصلاحية للمحاكم الفرنسية في جميع الشؤون المدنية أو التجارية ، حين يكون الامر متعلقا بالفرنسيين والخاضعين لرعايتها أو عندما ترتكب الجرائم ضد الفرنسيين أو الاجانب ، أما بالنسبة لباقي القضايا الاخرى فان الرعايا المغاربة كانوا تابعين للقضاء الشريفي المكون من الغرفة الجنائية للمحكمة العليا الشريفية بالنسبة للجرائم ، والقواد والباشوات بالنسبة للقضايا المدنية والجنائية ، القضاة في المناطق المعربة ، والمحاكم العرفية في بلاد البربر ، والمحاكم الحاخامية في كل ما يتعلق بالاسرة (الزواج ، الطلاق ، الوراثة ، الوصاية) وثروات اليهود .

جـ ــ المصالح «الشريفية ــ الجديدة» .

في الوقت الذي أقيمت فيه الاجهزة السياسية والقضائية والبوليسية الكفيلة بضمان السيطرة في المغرب ، أنشئت المصالح التقنية التي كانت مهمتها ضبط الثروات المغربية ووضع المصالح العصرية الضرورية لتطور نشاط المعمرين ، وقد أنشئت تلك المصالح بالتتابع ابتداء من 1912 ، وجمعت في ادارات كبرى كان عددها واسمها في الغالب متنوعا ، وعندما ازدادت أهمية بعض المصالح تحولت الى ادارة ، وقد تم اللجوء في بعض الاحيان الى اعادة جمع بعض الادارات من جديد ، وذلك خوفا من تشتت المصالح .

ومع ذلك فقد بلغ عدد الادارات تسعا : ادارة المالية ، والجمارك ، والاشغال العمومية ، والفلاحة والانتاج الصناعي و المعادن ، والبريد والتلغراف والتلفون ، والصحة العمومية والشغل والشؤون الاجتماعية ، وقد سميت هذه الادارات بـ « الادارات الشريفية الجديدة » ، لانها ـ علي العكس من مصالح الاقامة والعدالة الفرنسية ـ كانت مكونة ومنظمة بواسطة قرارات مغربية : ظهائر ومراسيم وزارية ، ولم يكن ذلك في الواقع سوى تحايل قانوني ، ذلك لان المديرين ومعظم الموظفين السامين كانوا من الفرنسيين ، كما أن المقيم تلقى بظهير 13 سبتمبر 1938 الخاص بتنظيم البلاد في زمن الحرب ، سلطة تنظيمية على جميع ادارات الحماية .

أما ادارة المالية والاشغال العمومية والفلاحة ، فقد كانت أقدم الادارات الموجودة وبقيت هي الاهم، فادارة المالية التي أقيمت ابتداء من شهر يوليوز 1912 ، أي بعد ثلاثة أشهر من توقيع معاهدة الحماية ، تنظمت بصفة نهائية سنة 1920 بظهير 14 يونيه ، وطبقت فيها المبادىء الاساسية للمحاسبات العمومية الفرنسية (7) ، وقد كلف الخازن العام ، المعين بمرسوم من رئيس الجمهورية باشراف من المقيم ، بالمحافظة «ليس فقط على العمليات المالية للمغرب ، بل وبجميع مايهم المتروبول في الحماية والجزائر والمستعمرات الاخرى أيضا،،» (8) .
وقد خضعت جميع المصالح المالية وجميع المحاسبات العمومية لمراقبة المفتش العام للمالية وديوان المحاسبة ، وعلى هذا النحو تم تطبيق المادة السابعة من معاهدة فاس التي حددت «اعادة تنظيم مالي ، يسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفية وجبي عائدات المملكة بانتظام ، وذلك باحترام الحقوق المكتسبة لحاملي أسهم السلفات العمومية المغربية» .
ولهذا فمراقبة الدين التي أنشئت من أجل ادارة الرهون المخصصة لقروض 1904 و 1910 ، لم يعد لها أي مبرر للبقاء ، فقد تخلت بالتدريج عن تنظيم الرهون التي تسلمتها من قبل : حقوق الابواب والاسواق عام 1916 ، العقارات الحكومية عام 1917 ، واختفت عام 1918 بعد أن تخلت عن ادارة الجمارك .

كان دور ادارة المالية هو اعداد الميزانية وحساب جميع الثروات التي تقدمها الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعائدات الجمارك والاملاك والاحتكارات والاستغلالات وكذا نفقات الخزينة الفرنسية والسلف ، وذلك من أجل استثمارها في مختلف قطاعات النشاط الاداري والاقتصادي بالبلاد ، غير أن القيام بدراسة مفصلة للميزانية والثروات المالية للحماية، يمكن أن يبين لنا ـ تدريجيا ـ بان دورها كان ، في العموم ، هو تمكين المجموعات المالية وأقلية محظوظة ، من المال الماخوذ من الشعب المغربي ، وكذلك من دافع الضرائب والمدخر الفرنسي (9) .

لقد كانت الاعتمادات المهمة تعود الى ادارة الاشغال العمومية ، وكان من صلاحياتها دراسة المشاريع وتنفيذ التجهيز الاساسي : انشاء الموانيء والطرق وخطوط السكك الحديدية والسدود ومحطات الكهرباء ، وقد وزعت ذلك بين الشركات الفرنسية الكبرى التي تولت تنفيذ الاعمال والموارد الموضوعة تحت تصرفها ، وسنرى فيما بعد أن ارتفاع الاستثمارات العمومية في المغرب منذ 1912 وصل الى أكثر من 600 مليار فرنك (بالسعر الحالي) . واستخدام الجزء الاكبر من هذا القدر كان مراقبا من طرف ادارة الاشغال العمومية ، ولهذا وجدنا الشركات الفرنسية المختصة، وشركة شنيدر في المقام الاول ، تهتم أكبر اهتمام بعمل هذه الادارة .

4 ـ السلطات والادارات المحليـة :

ونلاحظ هنا أيضا وجود موظف مخزني ، وبجانبه موظف فـرنسي ، يراقب ويمتلك السلطة الفعلية .

أ ـ البـاشـوات والقـواد :

ظلت القبائل وفرقها ودواويرها ، كما بقيت المدن بأحيائها ، اطارا لحياة المغاربة ، القواد يقودون القبائل والباشوات للمدن ، والى حدود غشت 1953 كانوا يعينون ويقالون من طرف السلطان باقتراح من الاقامة العامة ، أما بعد 1953 فأصبح الصدر الاعظم ـ بمعنى الاقامة العامة ـ هو الـذي يعينهم ويقيلهم في اطار المجلس المصغر المشار اليه آنفا .

وكانت للباشوات مرتبات تارة ، وكانوا في المراكز التي تحولت الى بلديات محاطين برؤساء المصالح البلدية ، وفي المدن الصغرى تحت سلطة المراقبين ، وكانت صلاحياتهم للظاهـرة كثيـرة ، فهـم يمثلون المخـزن المركزي ، وينشرون ويعملون على تطبيق الظهائـر والقـوانين ويديـرون المدن ويتخذون بعض القرارات الادارية ويمارسون القضاء مدنيا وجنائيا .

غير أن الاصلاح القضائي الذي تم عام 1944 أدخل بعض التعديلات على قضائهم المدني في بعض المدن الكبرى ، بحيث أضاف مبدأ الجماعية ، وأصبح الباشا ، أو من يمثله ، محاطا «بمساعدين» مغربيين ، بل وذهب ظهير 24 أكتوبر 1953 أبعد من ذلـك ، فحدد انشاء المحاكـم الابتدائيـة والمحاكم الاقليمية في استقـلال عن الباشـا .

أما في القضاء الجنائي فلم يقع أي تعديل ، اذ بقي الباشا هو القاضي الوحيد ، وكان بمقدوره أن يعاقب بالحبـس مـدة لا تتجـاوز السنتيـن ، أما الحكم في حدود ثلاثة أشهر فكان بدون استئناف ، وكـان هذا هـو العقاب الجاري به العمل بالنسبة للمناضليـن النقابييـن أو السياسييـن الذين كانت السلطات تتبرم ممن مواقفهم ، وكذا بالنسبة للعمـال الذيـن كانوا يتجرأون على الاحتجاج ضد التعسفات التي كانـوا يتعرضون لها

من طرف أرباب العمل أو الاداريين .

ولم يكن الموقوفون يتوفرون على أية ضمانات فردية ، وكان من المحرم عليهم خارج مدن الدارالبيضاء ، الرباط ، مكناس ، فاس ، وجدة ، مراكش تنصيب محامين للدفاع عنهم، وقد حظي هذا القضاء المرتجل ـ وهو يمارس من طرف الاداري ـ بدعم السلطات وأرباب العمل الفرنسيين ، لان الهدف منه ، كما كانوا يزعمون ، هو تزكية القضاء القائدي ، تمسكا بالتقاليد وعملا «بسيكولوجية الجماهير المسلمة» التي لم تكن تفرق بين أهلية القاضي والاداري ، وتعتبر كل سلطة لا تملك أية قدرة للفصل في الخصومات وفرض العقوبات ، سلطة ضعيفة (١٥) .

كانت محكمة الباشا ، بطبيعة الحال ، خاضعة للمراقبة وتقوم بوظيفتها بحضور كوميسير للحكومة يقوم بدور «النيابة العامة» (المادة 21). غير أن كوميسير الحكومة لم يكن قاضيا فرنسيا كما يمكن أن نعتقد ، بل رجل سلطة ، أي مراقبا مدنيا ، وهو الذي كان يقرر في القضايا الجنائية فتح التحقيق أو حفظ الشكايات ، كما يمارس مهام النيابة العامة ، ويمكن أن يقوم بالمتابعة باعتباره وكيلا للنيابة (المادة 23)، وهو الذي يكيف الوقائع في جميع الشؤون التي يصبح فيها الامن العام في خطر، وبامكانه أن يتدخل في كل دعوى مدنية وتجارية (المادة 22) ، وهكذا ، فقد كان كوميسير الحكومة ، هو الذي يدير عمليا جلسات المحكمة ويملي الاحكام في غالب الاحيان .

أما القواد فكانوا يقودون القبائل ، يساعدهم الشيوخ في الفرق والمقدمون في الدواوير ، بينما كانت سلطاتهم أكثر إتساعا وفعلية من سلطات الباشوات ، وهم يقومون ، مثلهم في ذلك مثل الباشوات ، بدور المنفذين لتعليمات السلطة المركزية ، انهم اداريون يملكون سلطات قانونية ويمارسون القضاء المدني والجنائي ، كانوا قضاة وحيدين ، ولم تكن مشاريع الاصلاح القضائي لتمسهم، ويساهمون بصورة نشيطة أيضا ، مع الشيوخ، في اقامة الترتيب ، الامر الذي كان يسمح لهم بمعرفة طبيعة وأهمية ثروات المواطنين ، وبقرارتهم ـ في التحليل الاخير ـ كان يرتبط ارتفاع قيمة ضرائب كل شخص، يسهرون على تنفيذ الخدمات الواجبة على أفراد قبائلهم، وهي خدمات محدودة نظريا ، ولكنها كانت تمتخض ، في الواقع ، عن ابتزام بسخرات متنوعة وتعسفية .

غير أن رواتبهم ، بالرغم من سعة وتنوع صلاحياتهم ، لم تكن مضمونة ولا كافية ، الامر الذي لم يكن بدون مخاطر بالنسبة للسكان ، ولعم تكن لهم رواتب قارة ، ويتلقون أجورا بضريبة اضافية (١٠ ٪) على ضريبة الترتيب المؤداة من طرف المغاربة : 6 ٪ كانت تصرف للقواد وعددهم 350 ، و 4 ٪ للشيوخ وكان عددهم حوالي 3.000 ، وفي 1951 مثلت الضريبة الاضافية

400 مليون ، الامر الذي أعطى لكل قائد مكافأة سنوية قدرها 685.000 فرنك ، ولكل شيخ 53.300 ف ؛

وقد طالب عدد من أعضاء الفرع المغربي في مجلس الحكومة ، في عدة مناسبات ، باعطاء رواتب لائقة ومحددة لهؤلاء الاشخاص ، تبعا لمهامهم ، غير أن ادارة المالية رفضت ذلك لاسباب تتعلق بالاقتصاد ، وهو اقتصاد ، كما لم يكن يخفى ذلك على أحد ، يكلف الفلاحين المغاربة غاليا .

كان القواد والشيوخ يختارون من الاسر الكبيرة المحلية المعروفة بولائها لنظام الحماية ، أو من بين الضباط المغاربة الذين خدموا في الجيش الفرنسي ، وبسرعة فائقة كانوا يتحولون الى ملاكين عقاريين كبار ، هذا اذا لم يكن قد سبق لاخدهم أن كان كذلك .

لم يكن هؤلاء الموظفون المخزنيون ، رغم أن الصدر الاعظم هو رئيسهم الطبيعي ، يتصلون به نهائيا ، بل كانوا تابعين لادارة الداخلية ، بل وكانوا ، هم أنفسهم في معظم نشاطهم ، محاطين دائما برجال المراقبة ، غير أن الدور الذي لعبوه في الحفاظ على الامن والطاعة ، مكنهم ، بالمقابل ، من حرية كبيرة في العمل والدعم المطلق للسلطات الفرنسية ولا جدال في أن هذه الفيودالية المخلصة من الباشوات والقواد كانت تمثل دعامة أساسية لنظام الحماية.

المخلصة من الباشوتا والقواد كانت تمثل دعامة أساسية لنظام الحماية .

وقد اقدم ليوطي عمدا ، بعد أن قدر النتائج الخطرة بالنسبة للمغاربة والفوائد بالنسبة للدولة الحامية ، على سن سياسة «القواد الكبار» مأخوذا في ذلك بمزاج السيد الكبير الذي كان يمثله (11) . وقد تابع خلفاؤه هذه السياسة ، وأصبحت خطيرة بصورة واضحة خلال السنوات الاخيرة من عهد الحماية .

لقد ظل هؤلاء القواد والباشوات والشيوخ ، بالرغم من قوتهم وثرواتهم ، وكلاء ينفذون أوامر المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الاهلية الذين كانوا يسيرون الشؤون المحلية .

ب ــ ضباط الشؤون الاهلية والمراقبون المدنيون :

غداة توقيع معاهدة فاس ، قسمت المناطق المغربية الخاضعة ، لاسباب عسكرية وتتعلق بالحكم ، الى نواح وفروع ومناطق ودوائر وملحقات ، تضم القبائل والمدن ، وقد ظلت هذه التقسيمات هياكل للادارة الفرنسية للمراقبة في المغرب، وكانت السيطرة في هذه التقسيمات في البداية للسلطات العسكرية ، غير أنها انتقلت في أغلبها الى المراقبين المدنيين ، وقد قسم المغرب ستة مناطق : ثلاث مناطق مدنية وهي الدار البيضاء والرباط ووجدة. وثلاث مناطق عسكرية وهي مكناس وفاس ومراكش، يضاف اليها قيادة أكادير ونواحيها التي كانت من الناحية التنظيمية على صورة اقليم ،

ومع ذلك فان عددا كبيرا من الدوائر في المناطق العسكرية كان يقودها المراقبون المدنيون :

كان ضباط الشؤون الاهلية يسيرون المناطق العسكرية ، وينتدبون بواسطة وزير الحربية باقتراح من المقيم العام . أما المراقبون المدنيون الذين أحدثت مناصبهم بمرسوم 31 يوليوز 1913 «فكانوا يعينون أو يقالون بمرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية باقتراح من وزير الشؤون الخارجية» (المادة 2، وهم «يخضعون لسلطة الكوميسير المقيم العام» (المادة 3) .

ولعلنا نقترب من الواقع عندما نقول بأن سلطتهم ، في حدود دوائرهم ، لم تكن تقل كثيرا عن سلطات المقيم العام ،فهم مثلة أشخاص مزدوجون ، يمثلون الدولة الحامية ولكنهم أيضا وكلاء مخزنيون عن طريق لعبة التفويضات الوزيرية ، ولم يكن يعزب عنهم أي شيء في الحياة العامة ، فهم يوحون للباشوات والقواد بالقرارات ويساعدونهم في دورهم القضائي ، ويقومون بتنسيق عمل المصالح الشريفية الجديدة في مناطقهم ، ويتولون أمور الفلاحة والري والصحة العمومية والنظافة والتموين ، ويسهرون على تزويد المعمرين الكبار والشركات المنجمية وشركات الاشغال الكبرى ، باليد العاملة ، وعلى حماية السير العادي للمؤسسات . ولهذا كانوا يتدخلون في نزاعات الشغل بمجرد وقوعها ويلجأون الى الاكراه والتهديد والحبس وتخويف العمال أو حل المنظمات العمالية .

وكان عليهم أن يعلموا رؤساءهم بأحوال المواطنين ، فهم مسؤولون عن حماية الامن وانجاز التحقيقات ، ويتوفرون على قوات البوليس : الكوم والمخازنية ولهم حق استدعاء قوات الجيش والتحكم فيها اذا كانوا يتوفرون على صلاحية قيادتها . كما هو الامر بالنسبة لضباط الشؤون الاهلية أو بالنسبة للجنرالات الذين يقودون الاقاليم ، وكان على القواد والشيوخ والمقدمين والفلاحين ، اذا ما اقتربوا منهم في الطرقات العامة أن يمتثلوا لهم ويلقوا عليهم بالتحية .

وبالجملة فان رؤساء المناطق كانوا أكثر قوة من غيرهم ، وهم يعينون من طرف المقيم العام وسلطتهم تشمل دوائر تختلف مساحتها بين 40 و 80 ألف كلم مربع ، كما أنهم أصبحوا على المستوى الاقليمي ، انطلاقا من دورهم كمخبرين سياسيين للمقيم العام ورؤساء للمراقبين المدنيين ورؤساء المصالح الشريفية الجديدة على شاكلة «العمال»، ويوجد تحت سلطتهم المباشرة «المراقب المدني» ورئيسه «المندوب في الشؤون المدنية» اللذين أحدثا سنة 1947 لمراقبة المدن القديمة المغربية الكبرى ، التي كانت مأهولة بالقرويين المهاجرين ، وقد قسمت هذه المدن القديمة الى قطاعات

تخضع لسلطة الخلفاء المغاربة ، يمثلون الباشا والمراقبين الفرنسيين .

أما المراقبون المدنيون وضباط الشؤون الاهلية فكانوا يوجدون في كل مكان ، في البوادي والمدن ، في مكاتب رؤساء الاقاليم ، وفي القيادة العامة كانت كثرتهم مفرطة ، وفي ادارة الداخلية ، وفي الادارة السياسية وفي مصالح الاعلام لدى المقيم العام .

وهم يعتبرون في غالبيتهم العظمى المختصين الوحيدين في المسائل المغربية ، ويعتقدون أنهم وحدهم يعرفون الشعب المغربي وما يليق به ، يتقبلون الانتقادات بطريقة جد سيئة ، ويتسامحون أقل مع محكوميهم الذين كانوا يبدون آراءهم أو يظهرون مواقفهم بطريقة أو بأخرى من السياسة المطبقة عليهم ، ذلك لانهم كانوا يعتقدون أن الشعب المغربي كشعب قاصر ، في حاجة الى وصايتهم الابوية لسنوات طويلة ، وكان المعمرون الكبار ورجال الاعمال يشاطرونهم هذا الراي لان الوصاية كانت هي الشرط الضروري للحفاظ على امتيازاتهم .

5 — غياب الحريات والمؤسسات التمثيلية :

كيف تمت معارضة السلطة الكلية للادارة المقيمية هذه ؟

في الوسط المغربي لا شيء ، أما في الوسط الفرنسي ، فيجب التمييز بين القانون والواقع :

أ — النظام البلدي :

لقد تم اضعاف أو الغاء المؤسسات الحرة التي عرفتها القبائل قبل الحماية ، وكان تعميم وتدعيم النظام القائدي بالقوة بعد 1912 قاتلا بالنسبة لجماعات القبائل ، ولم يفلح ظهير 21 نوفمبر 1916 في احيائها .

أما في المدن فقد أحدثت بعض المؤسسات التمثيلية في السنوات الاولى من الحماية ، وقد ظهر ذلك — وعبر عنه ليوطي غداة تعيينه مباشرة — بتمكين مدينة فاس من نظام خاص فقد تمتع السكان المسلمون والسكان اليهود ، كل على حدة ، بجمعيات تداولية أو مجالس ينتخب أعضاؤها من طرف أعيان المدينة (ظهير 2 سبتمبر 1912) ، ولم يمتد هذا النوع من التنظيم ، الذي كان ليوطي معجبا به ، الى باقي المدن الاخرى . بل ان المجالس نفسها — بعد اثنتين وعشرين سنة — ألغيت ، وخضعت فاس للنظام العام للبلديات .

لقد أحدث النظام البلدي في المغرب «بظهير بلدي مؤرخ بـ 8 أبريل 1917» وأصبحت المدن التي تحولت الى بلديات ، وعددها اليوم تسعة عشر ، تتمتع بشخصية مدنية ومعنوية ، وتولى الباشا ورئيس المصالح البلدية ادارتها ، وقامت لجنة بلدية ، أعضاؤها الفرنسيون والمغاربة

يعينون من طرف الاقامة ، بتقديم المشورة ، غير أن سلطة القرار كانت بيد الادارة باستثناء اللجنة البلدية بالدارالبيضاء التي كانت جمعية تداولية تقوم بمناقشة الميزانية وتحديد الايرادات والنفقات .

ب ـ مجلس الحكومة :

أحدث ليوطي غرفا استشارية فرنسية ثم مغربية (12) لتسهيل الدفاع وتمثيل المصالح المهنية ، وهي غرف الفلاحة والتجارة والصناعة ، وقد انتخب أعضاء الغرف الفرنسية منذ 1919 ، بينما تم تعيين الاعضاء المغاربة، الى أن تم انتخابهم بدورهم بالاقتراع المحدود ابتداء من 1947 .

وانطلاقا من ذلك ، انشأ ليوطي بقرار مقيمي بتاريخ 18 مارس 1919 مجلسا للحكومة يتكون من الرؤساء ونوابهم ، ينتخبون من الغرف الاستشارية الفرنسية «من أجل ضمان تعاون دائم ومضمون بين المعمرين والادارة» ، وقد خضع أسلوب التعيين وتشكيل المجلس الحكومي لتغيير وتوسيع مستمرين .

وفي أواسط سنة 1953 كان مجلس الحكومة متميزا بما يلي : لقد احتوي على فرعين منفصلين ، الفرع الفرنسي ويتالف من ثلاثة مجمعات، الاول للفلاحة والثاني للصناعة والتجارة وهما يضمان الرؤساء ونواب الرؤساء المنتخبين من الغرف الاستشارية ، أما الثالث فيتكون من ممثلين منتخبين بالاقتراع العام والمباشر من طرف الفرنسيين والفرنسيات البالغين سن الواحد والعشرين ، غير مسجلين في اللائحتين الانتخابيتين الاخيرتين .

أما الفرع المغربي فكان يضم بدوره ثلاثة مجمعات ، ممثلوا المصالح المختلفة معينين من طرف رؤساء الاقاليم ، اما المغاربة اليهود فمن طرف مجمع ديني لجماعات كل مدينة ، وكان الفرع المغربي هذا يمثل مجلسا خاصا بالمقيم العام ، وليس تنظيما للدولة الشريفية ، وهو يناقش مسائل الميزانية والاقتصاد والمسائل الاجتماعية في بعض المناسبات ، وفي المناقشات المفتوحة حول الميزانية العامة وميزانية مختلف المصالح ، يتدخل أعضاء المجلس من أجل التعبير عن رايهم نقدا او استفسارا ، وقد استحكمت الفوضى طويلا في هذه المناقشات ، غير أنه بذل جهد معين في السنوات الاخيرة للتخفيف من مناقشة جميع القضايا الصغرى التي كانت تدرس في اللجان الاقتصادية الاقليمية، كما ان الميزانية العامة وميزانية المصالح المختلفة كانت تدرس في لجنة ، فيما كانت تعرض الملاحظات أمام المجلس من طرف المقررين .

لم يكن النقاش متبوعا بالتصويت ، وينتهي بتدخل رئيس المصلحة التي يهمها الامر وأحد أعضاء الثالوث : المقيم العام ، مندوب الاقامة ،

الكاتب العام للحماية ، وذلك للتعبير عن موقف الحكومة والتأكيد على أن جميع الآراء المعبر عنها ستؤخذ بعين الاعتبار .

ولا يوجد في النصوص ما يعطي لفرعي المجلس سلطة التأثير على الادارة في اتخاذ قراراتها وقد ظهرت الادارة لذلك اكثر قوة في اللجان أو أثناء المشاورات ، حيث كان الاتفاق الاساسي يتم بين مصالح الاقامة والناطق باسم أوساط رجال الاعمال وكبار المعمرين ، أي رئيس فيدرالية غرف الفلاحة ، ورئيس غرفة التجارة والصناعة بالدار البيضاء ، ومندوبو المجمع الثالث بالدار البيضاء . أما الانتقادات الموجهة ضد الادارة فلم تكن تمس الا النقط الثانوية . ولذلك فان اجتماع المجلس لم يكن يقدم الا شيئا ضئيلا لاغلبية فرنسيي المغرب ، الامر الذي دفعهم للتبرم من الانتخابات ، ففي سنة 1950 تجاوز عدد المتغيبين في انتخابات المجمع الثالث 45 ٪ ، وارتفع الى 70 ٪ في الدار البيضاء وانتخب المندوبون بـ 3.500 صوت من بين 30 ألف مسجل .

غير أن المقيم العام عندما كان يعبر عن آراء أو يقرر اتخاذ اجراءات تقلق ممثلي كبار المعمرين ، كان هؤلاء يعبرون عن استيائهم بصورة غاضبة ، ولم يكن هناك شيء تخشاه حكومة الحماية لهذا الامر ، الا رفض عقد جلسة لاعضاء الفرع الفرنسي ولاعضاء المجمعين الاوليين بصورة خاصة ، وهو رفض ـ يعتبر بمثابة سحب الثقة من طرف المعمرين ـ تسبب أحيانا في اقالة المقيم العام .

أما بالنسبة للفرع المغربي فقد كان الأمر مختلفا ، فأشغاله تبدأ بعد نهاية أشغال الفرع الفرنسي ، فيستمع المندوبون الى ترجمة لخطاب الافتتاح الذي ألقاه المقيم العام أمام المندوبين الفرنسيين ، وكان على الآراء أن تعبر عن نفسها بقدر كبير من الاعتدال ، وذلك لان سلطة الاقامة لا يمكنها أن تتساهل مع الانتقادات المعارضة كثيرا ، ففي دسمبر 1951 تم طرد المقررين لبعض الميزانيات ـ وهم ممثلون منتخبون لغرف التجارة والصناعة المغربية ـ من قاعة الاجتماعات ، ثم حذفت أسماؤهم من لائحة أعضاء المجلس ، وذلك بسبب اعتراضهم على التأكيدات الرسمية المتعلقة بالنتائج الحسنة للحماية على أوضاع المغاربة . واذا كان التعبير عن نوع من المعارضة المعتدلة ممكنا بصورة نسبية بين 1936 و 1938، ثم بين 1945 و 1947 عندما كانت توجد القوى الاستعمارية محاصرة، في حدود معينة ، من طرف الحكومات الديمقراطية بفرنسا ، فقد أصبح الامر خلاف ذلك على عهد نظام فيشي ، ثم بعد 1948 ، عندما عينت الحكومة الفرنسية الجنرال جوان ثم غيوم بالتتالي كمقيمين عامين في المغرب .

ج ـ حالة الحصار والضمانات الفردية :

كانت السلطات العسكرية والمدنية تملك ترسانة من النصوص والقرارات المقيمية وأوامر الجنرال القائد الاعلى للجيوش بالمغرب، ظهائر، قرارات وزارية ، تسمح في كل وقت بالتقليص أو ابطال جميع الحريات الاساسية الخاصة والعمومية .

وقد عاش المغرب بعد الغزو تحت نظام حالة الطوريء ، اذ أعلنت في مجموع المنطقة الفرنسية من المملكة الشريفة بأمر صدر بتاريخ 2 غشت 1914 ، والغيت في المنطقة المدنية واحتفظ بها في المناطق المراقبة عسكريا بتاريخ 25 يوليوز 1924 واعيدت حالة الطوريء من جديد بالنسبة لمجموع المناطق بامر من المقيم القائد الاعلى لجيوش الاحتلال في المغرب، بتاريخ 1 سبتمبر 1939 ، ولم ترفع منذ ذلك الوقت ، فانتقلت السلطة التي كانت بيد السلطات المدنية من أجل حفظ الامن والسلام العاميين ، الى السلطات العسكرية ، وأصبح قضاء الحق العام بيد المحاكم العسكرية من أجل قمع الجرائم والجنح والمخالفات التي تهم الامن الداخلي والخارجي للدولة وأمن الجيش . وبهذا أصبحت سلطات الحماية تجهد نفسها دائما لاعطاء جميع القضايا التي كانت تلفقها ضد الجمعيات الوطنية المغربية ، طابع المس بالامن الداخلي والخارجي للدولة ، من أجل تطبيق العدالة العسكرية .

ولم تكن الحريات في جو كهذا تمثل اي شيء ، فلم تكن هناك ضمانات فردية بالنسبة للمغاربة ، ورجل السلطة ، المراقب المدني أو ضابط الشؤون الاهلية أو كوميسير الحكومة لدى المحكمة الشريفية هو الذي يأمر بالمتابعات والاعتقال وكان الباشا أو القائد ـ وهو رجل سلطة ، مصحوبا بموظف من الرقابة الفرنسية الذي سبق له أن أقر بالمتابعة ـ هو الذي يحاكم وينطق بالحكم ، ولم يكن للمتهم خارج محاكم الدارالبيضاء، فاس ، مراكش ، وجدة ، الرباط ، مكناس ، الحق في مؤازرة المحامين له . ويتعرض المغاربة بقرارات ادارية للاختطاف والاقامة الجبرية أو النفي ، وفي 1954 اختفى بعض المغاربة على اثر الحملات البوليسية ولم يتمكن أبناؤهم وزوجاتهم وآباؤهم من معرفة اخبارهم بعد ذلك أبدا ، واخيرا فلم يكن يسمح للسكان بالخروج من البلاد الا باذن من سلطات المراقبة .

أما الفرنسيون والاجانب التابعون للمحاكم الفرنسية ، فكانوا يستفيدون من الضمانات المسنونة بواسطة القوانين الفرنسية ، بل وكانوا يعرفون ، وهم في ذلك أكثر من فرنسي المتربول ، التزوير والتعسف اللذين أدخلا على اجراءات التحقيق ، وكان من الممكن أن يتعرضوا للطرد والعسف في حياتهم المهنية والعائلية بقرار من المقيم العام ، انطلاقا من

تقارير بوليسية غير مراقبة ، او ملفقة عمدا .

وأخيرا فان التنقل عبر البلاد بالنسبة للمغاربة وغير المغاربة لم يكن خاليا من الاجراءات . اذ توجد في المغرب الى هذا الوقت مناطق تدعى «غير مأمونة» لم يكن بمقدور اي احد الدخول اليها اذا لم يكن مزودا «بتصريح المرور» . كما ان الوصول الى بعض المراكز أو بعض المناطق ، كان يمنع عن بعض الاشخاص بمحض قرار من مدير الامن العام .

د ـ حريات التعبير والتنظيم والتجمع .

لقد ظلت هذه الحريات دوما محدودة ، وعرفت تقلبات عدة ، فقد نظمت الصحافة بظهير 27 أبريل 1917 ، اذا بامكان الصحف الفرنسية أن تصدر بدون ترخيص مسبق بواسطة كفالة قدرها من 3000 الى 6000 فرنك ـ وهو مبلغ مهم في ذلك الوقت ـ غير أنها لم تزد عن ذلك منذ ذلك الحين ـ وكذا باعلام مسبق يقدمه المدير الى السلطة القضائية ، وفي مقابل ذلك فان الجرائد المكتوبة بالعربية أو العبرية (ولو جزئيا) كانت تخضع لاذن مسبق يعطي بقرار وزيري ، وقابل للالغاء دوما (المادة 17 من ظهير 18 أكتوبر 1937) .

وقد عزز الظهير المنظم للصحافة بظهير 26 يوليوز 1939 ، الذي يمنع « المنشورات الهدامة » ، وبظهير 29 غشت 1939 ، الذي لم المراقبة العامة حول الاخبار . o

لقد حدد الظهير الاول في مادته الاولى (عدلت بتاريخ 15 يناير 1946) مايلي : «يمنع ادخال وسحب وتوزيع وعرض وبيع واذاعة المنشورات والنشرات وجميع الاوراق التي يكون من شأنها الاخلال بالنظام والهدوء والامن من طرف كل شخص في أي مكان وباي شكل كان» . وكانت العقوبات المفترضة في حالة المخالفة هي الحبس من ستة أشهر الى عامين ، وغرامة قدرها 1000 الى 10 الاف فرنك ، ومنع جميع حقوق المواطنة أو بعضها ، والحقوق المدنية والعائلية ، ومنع الاقامة من خمس سنوات على الاقل ، وعشر سنوات على الاكثر .

اما ظهير الرقابة على الاخبار فقد خول للكوميسير ، المقيم العام ، امر تحديد جميع الاجراءات التي يجب اتخاذها من أجل تنظيم الرقابة العامة للأخبار ، كيفما كانت طبيعتها وخصوصا المطبوعات المرسومة او المكتوبة الموجهة للنشر» . (المادة 1) ، وقد أنشأ القرار المقيمي الذي صدر في نفس اليوم ، أي 29 غشت 1939 ، المصلحة العامة للاعلام واقام الرقابة . وكانت مصالح الرقابة قاسية بين سنوات 48 ـ 1950 وصعبة جدا الى حدود 1945 قبل ذلك بينما تميزت بالاعتدال على امتداد 1946 1947 . وبفعل المراقبة ابيضت صحف المعارضة ، وصدر الامر بالمتابعة

المصحوبة بالتفتيش والاعتقال ، ومثلها صدرت أحكام المحاكم الفرنسية المختصة وجدها في هذا الشـأن .

ولما ظهر إن القضية المغربية سوف تطرح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ألغيت الرقابة بتاريخ 21 يوليوز 1951 ، بينمـا استمر ظهيـر 29 غشت 1939 حول مراقبة الأخبار ، وكان بمقدور المقيم أن يفرضها متى شاء . وفي نفس الوقت احتفظ قائد قوات المغرب والمقيم نفسه دائما بسلطة منع رواج المنشورات المطبوعة خارج المغرب وكذا الغاء أو منع نشر كـل صحيفة أو مطبوع صحفي دوري . وكل مخالفة للاجراءات المتخذة بهـذا الصدد كانت تعرض للحبس من ستة أشهر الى سنة وبغرامة قدرها من 1000 الى 10 آلاف فـرنـك

ان النصوص المنظمة لحريات التنظيم والاجتماع بقيت على الـدوام ذات طابع تحديدي، ولم يكن مسموحا بتأسيس أية جمعية أو تعديلها بدون اذن الكتابة العامة للحماية ، يعطي بتصريح مزدوج من لدن السلطة البلديـة وسلطة الرقابة ، غير أن ظهير 24 ديسمبر 1936 رخص بانشاء «النقابات أو الجمعيات المهنية للاشخاص .. بين الاوربيين الذين يزاولون نفس المهنة لمدة سنة على الاقل في المنطقة الفرنسية من مملكتنا ، وكذا بالنسبة للمهن المشابهة أو الوظائف التابعة» (المادة 2) ، وقد اباح هذا الظهير العمـل الشرعي للمنظمات العمالية المكونة سابقا ، والتي قام العمال الفرنسيون بتاسيسها رغم غياب التشريع ، وبما أن العمال المغاربة انخرطوا في هذه النقابات وكانوا يلتزمون بجانب رفاقهم الاوربييـن في جميـع الاعمـال المطلبية ، فان ظهير 24 يونيه 1938 (المنشور بالجريدة الرسمية عدد 1342 ليوم 15 يوليوز 1938) أعاد التذكير بأن ظهيـر 1936 لا يطبـق الا علـى الاوربيين . واوضح هذا الظهير بالمقابل بأن المغاربة الذين ينخرطون في نقابة ما ، كما بالنسبة للاوربيين الذين يعملون على ذلك يعاقبون بحبس مـن 5 أيـام الى ثلاثة شهـور ، وغرامـة قدرهـا من 5 الـى 3000 فرنـك (المادة 1 و 2) .

وعندما انحدرت حكومة «فيشي» بعد التحرير ، وانطـلاق القـوى الديمقراطية في افريقيا الشمالية وفي فرنسا ، وانبثـاق الحركـة الوطنيـة ونشاط الشغيلة المنضوين في الاتحاد العام لنقابات المغـرب ، اضطـرت سلطات الرقابة الى «تقبل» وجود المغاربة في المنظمات العمالية ، وأبطلت في سنة 1950 ظهير 24 يونيه 1938 دون أن تعطي للمغاربة ، مع ذلك ، الحق النقابي ، أما فيما بعد 7 ديسمبر 1952 ، فلم يعد بمستطاع العمال المغاربة الانخراط في النقابات ، ومن كان يضبط منهم حاملا لبطاقة نقابية ، أثناء الحملات الدورية لرجال الشرطة في الاحياء الشعبية ، كان يخضـع لاشـد أنواع العقاب .

ان ظهير 26 مارس 1914 قد أقر حق التجمع ، غير أن الحرب العالمية الاولى انفجرت بعد ذلك بشهور ، وأدى اعلان حالة الطوارىء الى تعطيله عمليا ، وقد حدد الامر العام الذي أصدره القائد العام لقوات المغرب يوم 14 مارس 1945 الممنوعات القديمة التالية :

المادة الاولى «تمنع جميع التظاهرات والتجمعات في الطريق العام .

المادة الثانية «لايمكن عقد اجتماع عمومي أو خاص بدون اذن مسبق ، ويعطى الاذن من طرف السلطة العسكرية بعد اعلان مكتوب من طرف السلطة المحلية للرقابة بناء على الشروط المحددة في المادة الرابعة.»» .

غير أن المادة الثامنة أوضحت بأن الترخيصات الدائمة للاجتماع يمكن أن تعطي للجمعيات أو التجمعات المكونة شرعيا ، وذات موضوع مهني خاص ، فني ، علمي أو رياضي . ورغم ما أصاب هذه المادة من تأويل ليبرالي في الاصل ، فانها كانت كباقي النصوص الاخرى المتعلقة بالحريات العامة تطبق بصرامة تقود الى الغاء حق التجمع. والى الحد من الحريات الاساسية ، فلم يسلم من نظام الكمامة سوى خاملي مبخرة الحماية .

6 ـ العهد الجديد :

في هذه الاجواء قرر المقيم العام تدشين «عهد جديد» ، وكانت علامة ذلك خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف ، كمسؤول ، في ظن الحماية، عن جمود مؤسساتها ، وأدخلت في الحال تعديلات مهمة على تنظيم المملكة الشريفية ، وكان خطاب الجنرال غيوم ، الذي كان وقتها مقيما عاما ، أمام مجلس الحكومة في ديسمبر 1953 ، بمثابة تحديد لها .

وكان أخطر تلك التعديلات ـ التي طبقت وحدها فوريا ـ هي التي قادت الى انفجار السيادة السلطانية ، لقد جرد السلطان ، الذي ظل قائدا روحيا ، مما بقي له من الصلاحيات الزمنية والقضائية لصالح المجلسين كما رأينا : المجلس المصغر ، ومجلس الوزراء والمدراء ، المعبر عن السلطة المقيمية . وهذا ما سماه الجنرال غيوم «وضع حد لنظام السلطة الشخصية» و «اعطاء الادارة الوسائل التنظيمية ، التي تحتاجها لضمان الوجود اليومي للبلاد» . (13) .

وقامت الاقامة العامة ، وهي سيدة الموقف ولا وجود لمن يعاكسها في السلطة التشريعية ، باملاء الظهائر على السلطان الجديد ، فجعلت للمغرب نظام السيادة المشتركة ، وهو اكتشاف قانوني معارض لروح معاهدة فاس وللالتزامات الدولية . وادعى المقيم العام بأن «هذه النصوص تضع الاسس للتطور الديمقراطي للمؤسسات ولتكوين المغاربة تكوينا مدنيا

في ارتباط وثيق مع الفرنسيين» ، وعلى هذا النحو تم انشاء جمعيات تمثيلية منتخبة في القبائل والمدن التي تحولت الى بلديات، وفي المراكز الصغيرة، وتتمتع هذه الجمعيات بسلطات تداولية ، ومكلفة بادارة ميزانياتهما الخاصة « ويعطى عدد مساو من المقاعد بالنسبة للاعضاء الفرنسيين وللاعضاء المغاربة في المدن الرئيسية للأقاليم ، اما في المدن الاخرى فان المقاعد توزع من طرف صدرنا الاعظم » (ظهير 18 سبتمبر 1952 المتعلق بالتنظيم البلدي (المادة 12) . ووضعت اللوائح الانتخابية من طرف لجنة تضم « الباشا أو القائد أو مندوبه ، وناخبان متعلمان معينان من طرف الباشا أو القائد . ومقدم الحي» .

وكان من المتوقع أيضا انشاء المجالس الاقليمية ، لتكون بمثابة «تقدم جديد نحو الاستقلال الذاتي الاقليمي في غاية الكمال المطلوب» . وأخيرا تم الاعتراف بمجلس الحكومة ، الذي كان الى هذا الوقت مجلسا خاصا بالمقيم العام ، وذلك بظهير «فأصبح مؤسسة من مؤسسات المملكة الشريفة» ووجهت دعوة للفرعين ــ وهما ينتخبان كليا ــ للتعاون بشكل أوثق .

في اكتوبر 1953 صدرت ظهائر أخرى تتعلق «بالاصلاح القضائي» ، وصدر القانون الجنائي المغربي وقانون المسطرة الجنائية ، كما حدد نظام العدالة المخزنية ووظيفتها ، وقد اعتبر الجنيرال غيوم «أن تطبيق هذه النصوص سيطبع العدالة المغربية بتقدم هام على طريق الفصل بين السلطات الادارية والقضائية ، وسيطور بصورة محسوسة الضمانات الممنوحة للمتقاضين» .

الا أنه من الضروري ، كما يظهر ، تقديم بعض التدقيقات في هذا المجال وبدون الدخول في تفاصيل النصوص يتبين لنا :

1 ــ أن «كوميسيري» الحكومة لدى المحكم الشريفية بقوا هم المراقبون المدنيون ، موظفوا السلطة الفرنسية .

2 ــ بالرغم من أن الفصل بين السلطات الادارية والقضائية تم بانشاء المحاكم الابتدائية والمحاكم الاقليمية التي تتالف من قضاة منتدبين ومستقلين عن الباشا ، فقد حافظ الباشوات والقواد على صلاحيات في الميدان الجنائي . ولعل التعديل الوحيد الذي حدث هو أن مدة عقوبة الحبس بدون استئناف خفضت من ثلاثة أشهر الى شهرين .

ان القانون الجنائي المغربي كان يمنح المتقاضين عددا معينا من الضمانات ، وخصوصا الحق في مؤازرة الدفاع ، غير أن هذه الضمانات كانت شكلية بصورة بحته ، فهي لم تكن تمنع حملات الاعتقال والاختطافات الواسعة ، وبالمقابل ، فقد قدم الجزء الثالث من القانون

الجنائي وخصوصا عنوانه الاول : الجرائم والجنح ضد الصالح العام ، احصاء دقيقا للجرائم والجنح ـ المذكورة في القانون الفرنسي ـ وخصوصا ضد الامن الداخلي للدولة (الفصل الاول) أو ضد السلم والامن العام (الفصل الثاني) .

ولم يقع تطبيق أي من هذه الاصلاحات المزعومة ما عدا اقامة بعض غرف المحكمة الشريفية العليا ، وحتى اذا ما افترضنا بأن الجمعيات الاقليمية والبلدية مارست عملها وتمت الانتخابات ، فان هناك عددا من الاسئلة تتبادر الى الذهن مثلها ، بأية طريقة ستنظم الانتخابات ؟ ، وما هي الضمانات التي كانت ستمنح للمرشحين المغاربة ؟ وفي اي حدود كان من الممكن للانتخابات أن تكون حرة ؟ ، وهل كان بمقدور الادارة ـ على قوتها ـ أن تقاوم محاولة فرض صنائعها ، وكيف يمكن الكلام عن تمهيد للحياة الديمقراطية عندما تصبح ممارسة الحريات مستحيلة ، وعندما تكون الامثلة المقدمة هي أمثلة العنف والارهاب البوليسي والتعاون الاوثق مع القوات الاجتماعية الاكثر تخلفا .

ان عجز نظام ، من هذا النوع ، عن تحمل أي شكل من أشكال المعارضة بان واضحا ـ ونحن لا نقدم هنا سوى الامثلة القريبة منا ـ في سنة 1944 بالغاء مجلس فاس ، وعام 1951 بطرد المندوبين المغاربة من مجلس الحكومة ، وعام 1952 بحل الجمعيات العمالية والغاء كل صحافة معارضة ومنع الاحزاب الوطنية ، وعام 1953 بخلع السلطان .

زد على ذلك أن الجماعات التي تحددت وظائفها بظهائر سبتمبر 1953 ، لم تكن لها سوى صلاحيات (اقتصادية) ، ولم يكن هناك أي مجال لمناقشة وضعية المغرب ، ذلك لان معاهدة فاس ـ كما صرح الجنرال غيوم ـ «ستظل هي ميثاق الحماية » (14) .

ولم يخطر ببال أحد عند اعداد تلك المشاريع في أي وقت ، أن الشعب المغربي كانت له كلمته فيما يجري حوله لانه ، في الواقع ، كان يريد الادلاء بكلمته ويريد فرض الاعتراف بطامحه الوطنية .

(*) الفصل الاول من القسم الثاني من كتاب : المغرب الصادر عن المطبوعات الاجتماعية باريز 1956 .

وقد ترجم الى العربية وسيصدر قريبا ضمن منشورات الجسور .

هـوامـش :

(1) ان معاهدة فاس تستعيد في موادها الاساسية معاهدة باردو (1881) ومعاهدة مرسي (1883) ، وهما المعاهدتان اللتان وضعتا حدا نهائيا للاستقلال التونسي .

(2) انظر حول مفاهيم ليوطي : تقنيت الاستعمار - باريز 1947 ومقال ج. دريش ليوطي ص 133 - 156 .

(3) تقرير 1914 .

(4) صرح الكاتب العام للدولة في الشؤون الخارجية السيد م . شومان ، في حديثه عن أحداث صيف 1953 وابعاد السلطان قائلا أمام لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية العمومية : «بتصرفنا ذلك كانت فرنسا منسجمة مع رسالة وفكر معاهدة 30 مارس 1912 التي التزمت بموجبها بحماية السلام في المملكة الشريفية وحماية الاسرة المالكة وضمان امن السلطان» (عن لوموند - 13 فبراير 1954 ص 3) ، غير أن خلع السلطان مثل خرقا متميزا لمعاهدة 1912 : التي اشترطت في المادة الثالثة بان «حكومة الجمهورية تلتزم بتقديم الدعم المتواصل لجلالته الشريفية ضد كل خطر يهدد شخصه او عرشه او يمس سكينة الاوضاع في دولته ، ونفس الدعم سيقدم لخلفه في العرش ولمن ياتي بعده» ، وقد أعفى كاتب الدولة نفسه من هذه الفقرة .

(5) كان المجلس المصغر يتالف من الصدر الاعظم رئيسا ، محاطا بوزيرين مساعدين ، ومن الكاتب العام للحماية ، ومستشار الحكومة الشريفية ومدير الداخلية .

(6) لقد تم تحضير هذه الظهائر القانونية بطلب من الجنرال ليوطي في رسالة بعث بها الى الحكومة الفرنسية يوم 19 مارس 1913 وتكونت لجنة من الفقهاء القانونيين المجتمعين بمقر وزارة العدل بباريز خلال اربعة وعشرين جلسة عقدت بين 7 ماي و 25 يونيه ، أقرت نصوص عشرة ظهائر هي كما يلي : ظهير حول التنظيم القضائي ودخل في حيز التنفيذ يوم 12 غشت 1913 ، 2 - ظهير حول المسطرة الجنائية ، 3 - ظهير حول المساعدة في المجال الجنائي ، 4 - ظهير حول المسطرة المدنية ، 5 - ظهير منظم للقواعد في المجال المدني الاداري والجنائي والعدلي ، 6 - ظهير حول المساعدة القضائية ، 7 - ظهير حول الوضع المدني للفرنسيين والاجانب 8 - ظهير بمثابة قانون للالتزامات والعقود ، 9 - ظهير بمثابة قانون للتجارة ، 10 - ظهير حول تسجيل العقارات .

(7) ظهير 9 يونيه 1917 .

(8) انظر ريفيير مصدر مذكور ج 1 ص 207 .

(9) ان مدراء المالية الماخوذون من (المفتشية العامة للمالية) كانوا يقومون فيما بعد بعمل بارز في القطاع الخاص ، فقد استقال م. فورمون عام 1950 ليصبح مديرا للشؤون المالية لـ بوساك ، واستقال خلفه م. لاميي بدوره عام 1954 ليصبح في ادارة بنك الاتحاد الباريزي ، وهو يشغل اليوم (1955) منصب المدير العام المساعد .

(10) انظر دي لوبادير مصدر مذكور ص 91 .

(11) انظر خطابه في الرؤساء الاعليين المجتمعين بفاس يوم 9 اكتوبر 1916 في كتاب : المغرب ، مصدر مذكور ص 9 .

(12) قرار مقيمي بتاريخ 29 يونيه 1913 و 1 يونيه 1919 .

(13) خطاب الجنرال غيوم في مجلس الحكومة ، دورة ديسمبر 1953 .

(14) الخطاب المذكور اعلاه ، ديسمبر 1953 .

الثقافة في حركة النضال الوطني الديمقراطي بالمغرب :
ـ مقدمات أولية ـ

حسين الفطواكي

1

تستقطب موضوعة الثقافة مختلف الخطابات الايديولوجية والسياسية سواء المرتبط منها بالسلطة أو المرتبط بالممارسة الثقافية للجماهير الشعبية .

قد يبدو هذا الامر طبيعيا بالنسبة الى السلطة بالنظر أهمية الثقافة ـ في وعي الطبقات المسيطرة ـ في عملية انتاج الشروط المادية لعلاقة الاستغلال والسيطرة الطبقيين مهما لتخذ طرح الثقافة من صيغ ديماغوجية ودعائية . لكن الامر يختلف بالنسبة الى بعض الكتابات التي تحاول أن تنطلق من المواقع الاجتماعية للجماهير الشعبية ... فهذه الكتابات لا تقف عند مجرد الطرح المبدئي لمسألة الثقافية ـ وان كانت هذه القضية في صياغتها الايديولوجية مثار خلاف ـ بل تحاول أن تجابه ـ أو هي في موقع مجابهة ـ مجموعة من القضايا النظرية والسياسية التي تطرحها الممارسة الثقافية والصراع الطبقي الايديولوجي في الاوضاع الراهنة ... فهي تهدف الى تحليل الممارسة الثقافية ولانتاج معرفة بقوانينها وتناقضاتها وكذا بتحولاتها الفعلية . وهذه العملية ـ هي في أساسها ـ نظرية ، وتطرح مجموعة من الاشكالات والقضايا على صعيد البحث العلمي وفي الاوضاع النظرية الراهنة .

قبل طرح بعض هذه القضايا ، نرى من الضروري ابداء مجموعة من الملاحظات حول ما أسميناه بالخطاب المرتبط بالسلطة :

ـ يعتبر هذ الخطاب مستندا ومرتكزا للممارسة الثقافية كمستوى نوعي للممارسة الايديولوجية للطبقات المسيطرة ، من حيث أنه ينتج شروط قبولها الايجابي كممارسة ثقافية «وطنية» تمثل مختلف للثقافات وتوحدها .

— انه — كأي خطاب ايديولوجي — يخفي مبادئه الخاصة ، من حيث أنه يقوم على مبدا السيطرة الايديولوجية كمظهر للسيطرة السياسية الطبقية . ومن حيث أنه يعبر عن السلطة الايديولوجية للطبقات المسيطرة سياسيا .

— يضفي هذا الخطاب على نفسه صفة الخطاب العلمي/التقني من حيث انه يرتبط بحقل «التخطيط الثقافي» . فيتحول الحديث عن الثقافة الى حديث عن مخططات ثقافية ، الى حديث عن سياسة ثقافية ، بما تطرحه هذه المسألة — في منطوق هذا الخطاب — من قضايا مالية وادارية وسياسية .

— ينطلق هذا الخطاب من شعار «الوحدة الثقافية» للأمة والشعب. انه ينفي مبدأ الصراع والتناقض في حقل الثقافة ، ويقبل بالتعدد ، لكن منظورا اليه ضمن وحدة محددة مرتكزة الى المصالح الايديولوجية والمادية الفعلية للتحالف الطبقي المسيطر .

— حين يبحث هذا الخطاب في موضوعة الثقافة ، فانه يحلل الاوضاع الثقافية بالشكل الذى تستفيد منه الطبقات المسيطرة في توجيه ممارستها الثقافية وتنظيم سيطرتها الايديولوجية على باقي الطبقات .، فهو لا يمكن اختزاله الى مجرد خطاب دعائي ديماغوجي ، بحكم ارتباطه الضروري بالمصالح الايديولوجية الفعلية للطبقات المسيطرة ، فالمشكلة لا تكمن — اذن — في أن هذا الخطاب غير مطابق للواقع الثقافي ، بل في كونه مرتبطا — وبشكل فعال — بهذا الواقع من حيث هو شرط لقيامة (انتاج القبول الايجابي) وتجدده . وهنا تصبح المشكلة هي في تحديد نوع هذا الارتباط بمختلف الممارسات الثقافية للطبقات الاجتماعية ، ففي الوقت الذي يمثل فيه مصالح الطبقات المسيطرة على المستوى الثقافي ويعبر عنها ، يحاول أن يظهر هذه المصالح وكأنها مصالح عامة لمختلف الطبقات والفئات داخل المجتمع .

— يقف هذا الخطاب عند حدود وصف دور الاجهزة الثقافية — بما هي أجهزة ايديولوجية للدولة — في بلورة الثقافة وتعميم قيمها ، لكنه لا يكشف عن نوع الارتباط بين الثقافي (1) والسياسي وضرورته الموضوعية، بحيث تظهر هذه العلاقة بين الثقافي — كمستوى نوعي من مستويات البنية الايديولوجية (2) — والسياسي ، في منطوق هذا الخطاب ، طبيعية ومحكومة بالضرورة التقنية كشرط للسير الفعلي للمؤسسات والاجهزة الثقافية باعتبار أنها تقوم على مبدا «الاستقلال الذاتي» عن حقل الصراعات الطبقية ، وبما أن الدولة هي الاخرى — في منطوق هذا الخطاب — تقوم على نفس المبدا (مبدأ «الاستقلال الذاتي») ، فان دورها هو في ضمان

«الوحدة الثقافية» كمظهر «للوحدة الاجتماعية والوطنية» . ولذلك تصبح السياسة الثقافية السائدة شرطا رئيسيا لتنظيم دور الدولة ومختلف الاجهزة الثقافية بتحديد وظائفها وأهدافها في الحقل الثقافي ، فيظهر الطابع النخبوي والتكنوقراطي لهذه السياسة مشروعا ــ من وجهة نظر المصالح الفعلية للطبقات المسيطرة ــ بل ضروريا ...، ورمزا للعقلانية (عقلانيتها) .

●

نهدف ضمن هذه الملاحظات الى التركيز على قضية مركزية ، وهي أن الخطاب المرتبط بالسلطة لا يهدف الى انتاج معرفة فعلية بالاوضاع الثقافية القائمة بما هي أوضاع ملموسة للصراع الطبقي الايديولوجي ، بل تنحصر وظيفته الاساسية في طمس العلاقات الفعلية التي تنظم الممارسات الثقافية وتحددها ، وهذه الوظيفة سياسية لانها شرط أساسي لاحكام العلاقة السلطوية في حقل الممارسة الثقافية واخضاع الممارسة الثقافية للجماهير الممارسة الثقافية للطبقات المسيطرة .

هذا الخطاب يعتبر عائقا أمام أي محاولة لانتاج معرفة علمية بالثقافة نظرا لهذا الموقع الذي يحتله في الحقل الثقافي بما يتيحه له من امكانات التعتيم والتضليل ، ومن ثم يصبح ضروريا وكشرط موضوعي مواجهة هذا الخطاب بهدم اسسه ومنطلقاته . وهذه العملية لا تتحقق فقط على المستوى الايديولوجي ، أي داخل الحقل الثقافي ، بل تستلزم أيضا صراعا سياسيا ضد السلطة الثقافية والسياسية . فعملية نقد الخطاب المرتبط بالسلطة هي ــ من هذه الزاوية ــ جزء من عملية النضال السياسي الطبقي ضد السياسة الثقافية السائدة بما هي تعبير عن السلطة السياسية للطبقات المسيطرة . غير أن مستويات هذا النضال تختلف من حيث المجال والوسائل والقضايا . وأزمنته تختلف أيضا في صيرورتها الموضوعية ...، والترابط بين العمليتين موضوعي ومحكوم بالترابط القائم بين المستويين البنيويين للبنية الاجتماعية : المستوى الايديولوجي والمستوى السياسي . غير أن هذا لا يعني أن الممارسة الثقافية ــ كمستوى نوعي للممارسة الايديولوجية ــ تهدف ، من مواقع الجماهير الشعبية ، الى تغيير علاقات السلطة السياسية . ان الممارسة الثقافية هذه تهدف الى تغيير علاقات السلطة الايديولوجية ، أي تهدف الى الاستيلاء على السلطة الثقافية ...، وهذه المسالة في صياغتها النظرية كانت موضوع خلاف (3) .

ان الوحدة الموضوعية للسلطة في المجتمع الرأسمالي التابع تجعل الترابط في حقل الممارسة الطبقية موضوعيا وضروريا : بين الممارسة السياسية والممارسة الايديولوجية/الثقافية ، من ثم يستحيل ــ ضمن

هذا المنظور ـ عزل النضال الثقافي للجماهير الشعبية عن نضالها السياسي العام ، ان الفصل بين الممارستين النضاليتين موضوعي ـ في المستوى الاخير ـ ضمن الوحدة العامة لحقل النضال الطبقي . لكنه لا يعني السقوط في النزعة المثالية الذاتية التي تطمس العلاقة الفعلية القائمة بين السلطة الثقافية والسلطة السياسية ،،، بين الاجهزة الثقافية (التعليمية ، الاعلامية ، الثقافية ، النقابية ، السياسية : البرجوازية والبرجوازية الصغيرة) وبين جهاز الدولة بين الاجهزة الثقافية وحقل الصراع الطبقي .

نعود الى ملاحظتنا الاساسية فنقول ان عملية انتاج معرفة علمية بالممارسة الثقافية عملية فكرية وسياسية محكومة بالاوضاع الراهنة للتناقضات الطبقية في الحقل السياسي والثقافي بين مختلف الممارسات الثقافية و الايديولوجية الطبقية فيه ،، والكتابة في الثقافة هي ـ بهذا المعنى ـ ضرورة سياسية في الممارسة السياسية للطبقات الاجتماعية . فمهما كانت الكتابات في أسسها ومنطلقاتها متناقضة ، فهي تبقى محكومة بالضرورة السياسية بما لها من فعل واثر مادي في الممارسة السياسية للطبقة (4) . فالخطاب المرتبط بالممارسة السياسية للطبقات المسيطرة (بالسلطة) مهما كانت أسسه ايديولوجية ، غير ـ علمية ، له أثر مادي ملموس في حقل الصراع الطبقي ، هو في تنظيم سلطة الطبقات السائدة في انجازها لمختلف مصالحها الاجتماعية .

قد تغيب هذه العلاقة في وعي المثقف بين كتاباته وحقل الصراع الطبقي مثلا ، لكن هذا لا يعني انتفاءها في الواقع الموضوعي (5) . هذا فضلا عن أنه في الممارسة الفعلية للطبقات لا تأخذ هذه العلاقة مظهرا واضحا ومباشرا وذلك بفعل ترابط معقد موضوعي لهذه الممارسات قائم في البنية الاجتماعية .

ان البحث العلمي في الثقافة هو بهذا المعنى كشف ونقض للمظاهر الخاطئة التي يأخذها هذا الارتباط في الوعي . فالبحث العلمي يهدف الى تصحيح الوعي . بالممارسة الثقافية للجماهير وتنظيم سلطتها الايديولوجية ضد السيطرة الطبقية الايديولوجية ،،، وهو بمثابة نقد جذري لمختلف الاوهام والنزعات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي تسيطر على المثقف وعلى الجماهير أيضا في الممارسة المادية الملموسة .

ان غياب معرفة علمية بالاوضاع الثقافية الراهنة ، وبالتالي ، بالتاريخ الفعلي للممارسات الثقافية الطبقية ، هو احدى مظاهر الصراع الطبقي وآثاره المادية ،،، ولا يمكن تفسيره فقط بغياب أو بانعدام مسؤولية المثقف في مجال الكتابة النقدية ، ولا بأزمة المنهج والانظمة المعرفية ،، الخ . فعملية انتاج معرفة علمية بالثقافة محكومة بالممارسة السياسية للطبقات

النقيض (الشعبية) ، أي بقدرتها على تنظيم سلطتها السياسية (6) .

ان مختلف الكتابات حول الثقافة ، والتي انطلقت من المواقع الاجتماعية للجماهير الشعبية ، كانت ـ ومنذ أزيد من ربع القرن ـ محكومة بدرجة هذه الاخيرة في تنظيم سلطتها السياسية .

2

في شعار : الثقافة الوطنية :

لقد تمت صياغة هذا الشعار انطلاقا من تصور محدد لعلاقة الثقافة بالنضال الوطني في المجتمع المغربي المستعمر (بفتح الميم) ان الاقرار بعلاقة الثقافة بهذا النضال كان في وعي مجموعة من المثقفين ـ الذين ارتبطوا بالحركة الوطنية وبالنضال السياسي العام للجماهير بما فيها «البرجوازية الوطنية» في هذه المرحلة ـ محكوما برد فعل مباشر ضد السياسة الثقافية للمستعمر . فقد كان الاهتمام بالثقافة قائما من موقع الاستجابة لضرورة مباشرة في النضال الوطني باعتبار فعل الثقافة السياسي في الجماهير ، وبالتالي ، في تنظيم استقلالها الايديولوجي ضد السيطرة الاستعمارية .

لم يكن البحث في الثقافة يقوم على تحليل دقيق لمختلف مظاهر السيطرة الامبريالية (السياسية والاقتصادية والايديولوجية) ولا في أثارها المادية في المجتمع وحركيته التاريخية ... كان يقوم فقط على وعي مرحلي بضرورة سياسية هي الاستقلال الوطني ، فكان شعار الثقافة الوطنية عنوان مرحلة من الصراع الايديولوجي/الثقافي ... رفع من أجل أهداف سياسية مباشرة وكان في طبيعته دعائيا وتحريضيا . فالثقافة الوطنية لا يمكن اعتبارها ـ من هذا المنظور ـ عنوانا لاشكالية نظرية علمية. انها موضوعة من موضوعات الصراع الطبقي الايديولوجي ـ وهذه الملاحظة يمكن أن تفسر لنا طبيعة مجموعة من الكتابات التي غطت هذه المرحلة .فليس غريبا أن تكون هذه الكتابات عبارة عن مقالات قصيرة . فسيطرة المقالة بشكل مركزي لها دلالتها في أنها تستجيب لموقف رد الفعل المباشر في أوضاع الصراع الثقافي . وهي في لغتها وفي بنيتها قابلة للتعميم وأكثر تداولا ... وزمنها النظري هو غير الزمن النظرى للبحث العلمي ، ان البحث العلمي لا يعني ـ بهذا المعنى أنه ينمو خارج الصراع الثقافي ، بل ان هذا البحث لا يقوم على مجرد رد الفعل المباشر ولا على مجرد الرغبة الذاتية للطبقات النقيض ، لانه مرهون بصيرورة صراعها وبتطور قدرتها الطبقية على تنظيم سلطتها السياسية .

ان البحث العلمي كان معاقا في هذه المرحلة نظريا ، بمعنى أن قدرة الطبقات النقيض وأساسا الطبقة العاملة كانت ضعيفة في بلورة ايديولوجيتها الثورية ، وبالتالي انتاج معرفة علمية بأوضاع الصراع الوطني الثقافي ،

فكان طبيعيا أن تكون «البرجوازية الوطنية» ـ في ظل ميزان القوى السياسي في هذه المرحلة ـ هي التي تؤطر الممارسات الثقافية للجماهير وتقودها ايديولوجيا وسياسيا .

نخلص من هذه الملاحظة الى القول بأن شعار «الثقافة الوطنية» كان شعارا مركزيا في ايديولوجية «البرجوازية الوطنية» من موقع تناقضها المميز (بفتح الياء وتشديدها) والنوعي مع البرجوازية الاحتكارية في مرحلة الاستعمار المباشر ـ الطور الكولونيالي للرأسمالية ـ وكانت المقالة أداة ايديولوجية في ممارستها الثقافية ، تتحكم ـ كشكل ـ في عملية انتاج المعرفة بالثقافة ...

ان الثقافة الوطنية ـ كموضوعة ـ وان كانت في صياغتها الايديولوجية مثار خلاف في الوضع الراهن ، كانت محكومة بالوعي السياسي العام «للبرجوازية الوطنية» ، وبالتالي ، كانت أحد عناصر ايديولوجية هذه الطبقة سواء في علاقتها بالجماهير أو علاقتها بالاستعمار ان هذا الشعار يعكس ـ اذن نوع العلاقة الايديولوجيةبين الجماهير (الطبقاتالجذرية) وبين«البرجوازية الوطنية» سواى في علاقتها بالجماهير (الطبقات الجذرية) وبين «البرجوازية الوطنية» .. فهذه الطبقات أخذت موقعا موحدا ضد الاستعمار تحت التأطير والقيادة الفعلية ـ السياسية والايديولوجية ـ «البرجوازية الوطنية» . أساس هذه الوحدة هو المصلحة المشتركة في التحرر السياسي من السيطرة الاستعمارية . لكن وعي هذا الهدف كان يقوم على أسس متناقضة (الشيء الذي تم التعبير عنه لاحقا في صيرورة النضال الوطني) استطاعت البورجوازية لجمها في نضالها المباشر وعبر عملية التاطير السياسي لمختلف الفئات والطبقات الوطنية . فقد استطاعت «البرجوازية الوطنية» أن توحد مختلف التناقضات الايديولوجية الثانوية داخل الشعب في شعار «الثقافة الوطنية» ، حيث أصبحت هذه الثقافة تتحدد انطلاقامن تناقضها الرئيسي بالثقافة الاجنبية الاستعمارية (7) . ان القول بأن هذه الثقافة أصبحت الشعار المركزي والموحد بالنسبة الى مختلف الطبقات والفئات المكونة للشعب ، لا يعني انتفاء التناقض في المتظورات الايديولوجية لمسألة الثقافة ، بقدر ما يدل على قدرة «البرجوازية الوطنية» على توحيد مختلف الطبقات الوطنية وجرها الى موقفها الطبقي من الاستعمار وسياسته الثقافية .

قلنا بأن هذه الثقافة تحددت انطلاقا من اعتبارات سياسية متعددة منها : لمكان الفعل الثقافي في العمل السياسي كنضال ضد الاستعمار ، وامكان الفعل الثقافي في الصيرورة السياسية للبرجوازية كقوة سياسية مهيمنة داخل الحركة الوطنية . اذن فوضع هذه الثقافة كان وضع مجابهة

للاستعمار من جهة والفكر الرجعي الغيبي ، المرتبط بالفئات الزراعية من البرجوازية الكولونيالية المعروفة خطأ بالاقطاع من جهة ثانية هذا الوضع عبر عنه - بشكل مبكر - مثقفو «البرجوازية الوطنية» في مختلف دعواتهم السياسية والايديولوجية حول التحديث والعقلنة والاصلاح الاجتماعي والديني . لقد كان وعيهم حادا بالتناقض مع الثقافة الرجعية الظلامية كثقافة عاجزة عن الفعل الايجابي في وضع التبعية للاجنبي . وجاء نقدهم مركزا حول قيمها ومضامينها (العجز ، التواكل ، الانتظارية ، الغيب ، القدرية) . لقد اعتبر هؤلاء المثقفون هذه الثقافة بمثابة علامة ومظهر للعجز السياسي لهذه الفئة الزراعية عن قيادة حركة الاصلاح الاجتماعي نظرا لمهادنة هذه الاخيرة للاستعمار (8) . وبالتالي ، كان رهانهم سياسيا على «البرجوازية الوطنية» المعادية للاستعمار والتي أخذت تطرح في حقل النضال الوطني - وبحدة - شعار «الاستقلال السياسي» غير أن هؤلاء المثقفين - وبحكم ارتباطهم الطبقي بالبرجوازية على مستوى الموقف السياسي و الايديولوجي - لم يستطعوا تحليل أزمة هذه الاخيرة في انجاز الشروط الذاتية للتحرر الوطني على مستوى القيادة السياسية والتأطير الايديولوجي للحركة الوطنية ، فظلوا متمسكين بمواقع هشة باعتبار الضعف السياسي لهذه البرجوازية وباعتبار التحولات الموضوعية للبنية الاجتماعية في مرحلة تكونها كبنية كولونيالية والتي أخذت تجعل من هذه « الطبقة » الاداة السياسية - في المستقبل القريب - في تأبيد أو المساهمة في تأبيد ، علاقات التبعية الكولونيالية مهما اتخذ تناقضها مع الاستعمار من حدة وصدامية في هذه المرحلة من تطور التناقضات الاجتماعية .

ان هذه المواقع تبدو قوية اذا ما قورنت بموقع الفئة الزراعية من البرجوازية الكولونيالية التي لم تكن تؤثر بشكل فعال في نضال الجماهير، والتي لم تستطع تبرير «تحالفها» المكشوف مع الاستعمار . غير ان موقع «البرجوازية الوطنية» كانت تبدو ضعيفة ازاء المواقع الفعلية للبرجوازية الاحتكارية الاستعمارية .. «فالبرجوازية الوطنية» - من موقع هيمنتها داخل الحركة الوطنية - كانت تصوغ شعاراتها على الواجهة الايديولوجية والثقافية باستناد الى الخطاب الايديولوجي للبرجوازية في الغرب . اذ انها في مجابهتها للثقافة الرجعية تنطلق من قيم التحديث والعقلنة والاصلاح كقيم مناقضة لما تحمله الثقافة الرجعية (السكونية ، اللاتاريخية ، الايمانية ، المغلقة ، التواكل .. الخ) ، انها كانت تنتقي القيم وفق موازين القوى وبالشكل الذي يتوافق مع مصلحتها السياسية ، فهي في مجابهتها للاستعمار تنتج مفاهيم وقيم الوطنية والتمايز القومي والثقافي (وكلها

مفهومة ومستوعبة بشكل خاص) . هذا الوضع سيخلق نوعا من التناقض في وعي مجموعة من المثقفين سيعبر عنه في صيرورة الصراع داخل اشكالات متعددة : أصالة/معاصرة ، التمايز الحضاري والثقافي : الخصوصية ، الثقافة القومية ،.. الخ .

ان استناد هذه «الطبقة» الى ايديولوجية البرجوازية في الغرب كان يعكس وضعها «كطبقة» عاجزة عن بلورة وعيها التاريخي المميز . وبالتالي، كان دليل العلاقة الفعلية القائمة بينها وبين البورجوازية الاحتكارية . لقد كانت هذه الاخيرة هي التي تصوغ القضايا السياسية والفكرية ، أو بعبارة أخرى ، هي التي تتحكم في صياغة هذه القضايا السياسية والفكرية (الاصالة ، التمايز الحضاري ، الثقافي ..) وبالتالي في نوع الادوات التي اعتمدتها البرجوازية في معالجتها (شكل التنظيم السياسي ، أشكال التعبير الايديولوجية والسياسية ..) ، فأغلبية مثقفي هذه المرحلة تمثلوا بعضا من الثقافة الحديثة (فلسفة الانور ، فلسفة التاريخ/السياسة/القانون ، الادب ،.) وكذا الحركات الفكرية في الشرق العربي المحمولة بالقيم السياسية الليبرالية ..، بالاضافة الى أن الثورة الوطنية البرجوازية ـ في جوهرها ـ تشكل نموذجا في وعي القيادة السياسية البرجوازية للحركة الوطنية ومثقفيها ... فكان طبيعيا ـ من هذه الزاوية ـ أن تنتقي «البرجوازية الوطنية» ـ في صراعها الايديولوجي ـ أدواتها من ايديولوجية الغرب .

هذه هي ـ باختصار ـ مجموعة من الاعتبارات التي تحكمت في صياغة الشعار وتحكمت في منظور البرجوازية للثقافة ، هناك اعتبارات اقتصادية أخرى كان لها فعل بالغ في هذا الوضع . «فالبرجوازية الوطنية» كان وجودها قائما على أساس عملية انتاج واعادة انتاج علاقات الانتاج الرأسمالية التبعية ، وهذه المسألة موضوع عدة تأويلات ، فالقول بوطنية هذه البرجوازية غالبا ما كانت تحكمه ـ داخل الادبيات السياسية للقوى الديمقراطية بما فيها تنظيمات اليسار ـ اعتبارات ايديولوجية تنطلق من الموقع السياسي الملموس الذي أخذته هذه الطبقة في مرحلة الاستعمار المباشر ، أي في مرحلة تكون البنية الاجتماعية كبنية كولونيالية . ان الموقع الملموس للبرجوازية لا يمكن أن يكشف جوهر العلاقة القائمة بينها وبين الاستعمار . ان هذا الموقع تعبير عن مستوى محدد من تطور التناقضات بين الاستعمار (الرأسمال الاحتكاري) وبين «البرجوازية الوطنية» («الرأسمال الوطني» الصناعي في نوعه) ، وأيضا عن مستوى معين من تطور التناقضات السياسية والايديولوجية بينها وبين الطبقات المستغلة (بفتح الغين) بشكل رئيسي ...

ان مفهوم الموقع الطبقي له دلالة نظرية بالغة في تحديد دور مختلف

التناقضات الطبقية في الاوضاع السياسية الملموسة (الراهنة) للصراع الطبقي ، وهو يختلف ، في وضعه النظري ، عن **مفهوم التحديد البنيوي الطبقي** (9) . «فالبرجوازية الوطنية» ـ في تحديدها البنيوي الطبقي ـ أي في موقعها الفعلي والموضوعي داخل **مسلسل الانتاج الاجتماعي** ، لم تكن تشكل طرفا رئيسيا في التناقض ، داخل العلاقة الكولونيالية ، مع الاستعمار فالرأسمال «الوطني» لم يكن موضوعا وهدفا للاستغلال من قبل الرأسمال الاحتكاري . ان التناقض ـ في مرحلة تكون البنية الاجتماعية وعبر صيرورتها التاريخية ـ هو أساسا بين الرأسمال والعمل المنتج ، أي بين البرجوازية الاحتكارية ومختلف البرجوازيات من جهة والطبقات المنتجة (الطبقة العاملة والفلاحين) من جهة ثانية . أي أن أساس التناقض قائم في بنية نظام الانتاج الكولونيالي الذي يجعل من وجود الرأسمال «الوطني» شكلا مميزا لاعادة انتاج الرأسمال الاحتكاري على الصعيد العالمي وأساسا داخل التشكيلات الاجتماعية التابعة .

ان هذا القول ينطلق من اعتبار أساسي هو استحالة قيام رأسمال مستقل عن الرأسمال الاحتكاري (١٥) باعتبار استحالة قيام انتاج مستقل وسوق وطنية رأسمالية مستقلة عن نظام الانتاج الرأسمالي بفعل العلاقة الكولونيالية التي تحدد انتاج هذه التشكيلات كانتاج تابع ، وتحدد «سوق» أو «أسواق» هذه التشكيلات «كأسواق» تابعة .

لقد تم ادراك الطابع «الوطني» لهذه الفئة الصناعية من البرجوازية الكولونيالية ـ انطلاقا من اعتبار هذه البرجوازية مرتبطة ـ عبر رأسمالها ـ «بالسوق الوطنية» كشرط لها لتحقيق تراكمها الرأسمالي ، وبالتالي من اعتبار كونها معادية للاستعمار كمنافس ومزاحم لها . غير أن هذا القول، وان كان يقر بالتناقض بين الرأسمال «الوطني» والرأسمال الاحتكاري ، يعجز عن تحديد أسسه الموضوعية ، وكذا طبيعته ، فيعطي للتناقض مظهرا رئيسيا هو ـ في واقعه المادي الفعلي ـ ليس كذلك (١١) . ان هذا القول ليس الا أثرا لايديولوجية هذه البرجوازية . من جهة أخرى ، أن التنقاض بين الرأسمال الكولونيالي والرأسمال الاحتكاري لا يمكن أن يفسر مجمل التناقضات الطبقية في صيرورة البنية الاجتماعية بالرغم من دور بالغ في تحديدها ، فالاوضاع السياسية الملموسة هي تكثيف وصهر معقد للتناقضات الطبقية ، تلعب فيها مختلف العوامل الداخلية والخارجية أدوارا بالغة .

ان «وطنية» البرجوازية ، بهذا المعنى لا تعدو أن تكون عنوان مرحلة سياسية للترابط المعقد في حقل النضال الوطني لمختلف التناقضات الطبقية .. فالبرجوازية أخذت موقعها في الصراع السياسي والايديولوجي

(12) ضد الاستعمار وجرت مختلف الفئات والطبقات اليه .. فهي لم تأخذ الموقع الطبقي للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في النضال الوطني ، فلقد كان قيام هذا الموقع مستحيلا بالنظر الى ميزان القوى السياسي ومستوى تطور الصراع الطبقي في هذه المرحلة .

هذه الملاحظات لها نتائج عديدة منها :

1) أن هذه الفئة من البرجوازية الكولونيالية عاجزة عن خلق ثقافة وطنية فعلية ، باعتبارها «طبقة» قائمة في وجودها ـ بالذات ـ على علاقات الانتاج الكولونيالية . هذه العلاقات ليست مجرد علاقات اقتصادية فقط ، بل تقوم على أسس ايديويلجية وسياسية أيضا . من ثمة يستحيل ـ في منطق الممارسة السياسية لهذه الفئة من البرجوازية الكولونيالية ـ انجاز أي استقلال فعلي سياسي وايديولوجي عن الاستعمار . فمصلحة هذه «الطبقة» «الوطنية» هي في اعادة انتاج علاقات الانتاج الراسمالية التبعية . وثقافتها «الوطنية» هي نفسها هذه الشروط السياسية والايديولوجية التي تتم فيها هذه العملية باعتبار الثقافة ـ هنا ـ مستوى بنيويا موضوعيا ضمن البنية الايديولوجية ، وممارسة طبقية موضوعية في هذه العملية .

2)طرح المسالة الثقافية تحكمت فيه الاوضاع السياسية الفعلية لهذه البرجوازية كبرجوازية متضررة من الرأسمال الاحتكاري (الاستعمار) ضمن موقعها المميز في نظام الانتاج الكولونيالي .

3) الطابع الوطني لهذه الثقافة كان وهما تخلقه ـ باستمرار ـ هذه «الطبقة» ، عبر ممارستها ، ليخفي الطابع الفعلي لهذه الثقافة كثقافة تقوم على علاقات الاستغلال ، وتتحول ـ في اعتقاد الطبقات المستغلة (بفتح الغاء) ـ الى ثقافة وطنية تمثل ـ وهما ـ مصالحها في التحرر الوطني من علاقة التبعية الكولونيالية .

4) عملية انتاج الوهم كانت ضرورية في الممارسة السياسية للبرجوازية وفي صيرورتها السياسية كقوة مهيمنة داخل الحركة الوطنية .

5) هذا الشعار يعكس الوضع المازقي لهذه البرجوازية بين موقعها الفعلي في علاقات الانتاج الراسمالية التبعية وبين موقعها السياسي داخل الحركة الوطنية (موقع القيادة) ، فقط في صيرورة موقعها الفعلي داخل تلك العلاقات الكولونيالية ـ التي هي نفسها صيرورة البنية الاجتماعية التبعية ـ تتأكد فرضية استحالة قيام ثقافة وطنية في ممارسة هذه «الطبقة». أي استحالة أن تكون ثقافة لها فعل تحويل البنية الاجتماعية بنقض علاقات الاستغلال والتبعيـــة .

في موضوعة العلاقة بين البعد الوطني والبعد الديمقرطي في الثقافة

يمكن القول بشكل عام أن هذه الموضوعة شكلت محور مجموعة من الكتابات في سياق التطور الموضوعي لنضال الحركة الوطنية ، وبعد التحولات الهامة التي عرفتها الساحة الثقافية بعد الاستقلال حين أخذت التناقضات السياسية داخل الحركة الوطنية مسارا نوعيا بفعل مجموعة من العوامل المعقدة .

لا نهدف في هذه المقالة القصيرة الى استقراء مختلف هذه التحولات ، كذلك لا نعتبر أن سرد الأحداث ضروري...)ان المنطق التجريبي يعطي للحدث في مظهره أهمية بالغة هي غير أهميته الفعلية ، فهذا المنطق يعجز عن تلمس حركية التاريخ مهما كانت قدرته على وصف هذه الحركية) ، ان ما نهدف اليه هو استخلاص آثار هذه التحولات على منطق ومسار الممارسات الثقافية للجماهير .. وحصرا ، في الصيغة الايديولوجية «الجديدة» التي أخذت تتحكم في طرح المسالة الثقافية بالنسبة الى القوى السياسية المرتبطة بحركة النضال الوطني للجماهير .

يمكن اعتبار مرحلة ما بعد الاستقلال بداية جديدة ونوعية للصراع الايديولوجي/الثقافي بحيث أن هذا الصراع ـ من موقع حركة الجماهير ـ أخذ ينطرح بأهداف جديدة ومن منطلقات سياسية طبقية أخرى .. ان هذه المرحلة ستشهد نمو وتجذر البرجوازية الصغيرة في الساحة السياسية وأساسا في علاقتها بالطبقة العاملة وبالفئات والطبقات المسحوقة . لقد أخذت البرجوازية الصغيرة تمارس نقدا خاصا لماضيها السياسي وتطرح أسئلة بصدد المرحلة «الجديدة» مرحلة ما بعد الاستقلال ، لم تكن لتتبلور في بداية نهوضها الوطني قبل الاستقلال .

ان الثقافة ـ في ممارسة هذه الطبقة ـ ستجد دلالتها في الممارسة السياسية المباشرة بمعنى أنها اخذت تبحث عن هويتها الايديولوجية في سياق الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية ـ لم تعد البرجوازية تشكل ـ في اعتقاد هذه الطبقة ـ القيادة الفعلية للحركة الوطنية ، باعتبار أساليب عملها ومنظوراتها الايديولوجية والسياسية للاستقلال ، وكذا في دخولها المكشوف في المساومة مع الاستعمار (معاهدة «ايكس ليبان») . ولذلك فقد أخذت تنطرح أسئلة سياسية جديدة في وعي هذه الطبقة ، في غياب الطبقة العاملة كقوة سياسية فاعلة وفي غياب أداتها السياسية المركزية .

ان التساؤل حول هويتها ليست له دلالة سياسية فحسب ، بل دلالة ثقافية فكرية أيضا . فالاجابة على أسئلة من نحن ؟ وعن صيرورة موقعها الفعلي داخل الحركة الوطنية ليست منحصرة فقط في النطاق السياسي .

أدركت هذه الطبقة ـ اذن ـ اهمية الثقافة في نضالها الايديولوجي من أجل ضرب هيمنة البرجوازية داخل الحركة الوطنية ، وكشرط أساسي لتكونهـا في قوة سياسية مستقلة وقادرة علـى قيادة الجماهير الشعبية المستغلة (بفتح الغين) في نضالها الوطني والديمقراطي .

ـد بدأت فئات البرجوازية الصغيرة ـ وأساسا المدينية منها ـ ـي اهميه التناقضات الايديولوجية بينها وبين البرجوزاية الكولونيالية ، وبالاخص بينها وبين الفئة الصناعية من تلك البرجوازية والتي كانت مهيمنة سياسيا داخل حركة النضال الوطني في عملية حفاظ على مواقعها الايديولوجية التقليدية في ذلك النضال ، طرحت فئات البرجوازية الصغيرة من جديد مفهوم الاستقلال والتحرير .. والقيادة السياسية والايديولوجية للتحرر الوطني ، الا أن وعيها بالتناقضات السياسية كان أكثر حدة من وعيها بالتناقضات الايديولوجية ، بحيث أن وعيها بهذه الاخيره لم يتم الا في سياق ممارسة سياسية طويلة ، وبعد التحولات السياسية النوعية التي سيعرفها مسلسل الصراع الطبقي في الستينات (13) . والنتائـج التي ستفضي اليها هذه التحولات في النصف الثاني من الستينات وبداية السبعينات على مستوى الصراع داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وداخل حزب التحرر والاشتراكية ، ثم بروز تنظيمات اليسار (14) .

ان ما يهمنا من هذه الاشارة هو أن موضوعة العلاقة بين الوطنـي والديمقراطي في الثقافة ، كما نجدها في أدبيات القوى السياسية البرجوازية الصغيرة ، قامت على نفس الاسس النظرية للشعار الذي رفعته البرجوازية (حزب الاستقلال) في مرحلة الاستعمار المباشر(15) . غير أنها حاولت أن تربطه بحركية النضال السياسي العام للجماهير الشعبية باعتبار المصالح المشتركة التي تربطها بالطبقة العاملة وأساسا بالفلاحين الفقراء «كفئـة تقليديةمكونة لها » ، أي للبرجوازية الصغيرة . فبرغـم تمايـز مواقعها السياسية والتنظيمية عن مواقع البرجوازية ظلت تنطلـق من المواقـع الايديولوجية لهذه الاخيرة ، ويتجلى ذلك ـ بشكل مكثف ـ في منظورها للاستقلال الوطني والحريات الديمقراطية وفي تصورها للسلطة السياسية ، وكذا في فهمها لعلاقة الترابط بين النضال الوطني والنضال الاجتماعي .

وفي الحقيقة ، ان البرجوازية استنفدت امكـان فعلهـا السياسـي الايجابي في الاوضاع السياسية بعد الاستقلال ، وتحديدا بعد الانشقاق الذي حصل في حزب الاستقلال (1959) ، بل وضعها هذا الواقع فيما يشبه العزلة عن تنظيمات الحركة الجماهيرية (16) . وقد استنفدت ذلك الامكان على الرغم من «المعارضة» التي أبدتها ازاء السلطة ، وعلى الرغم من تكتلها «الوطني» مع البرجوازية الصغيرة الذي كان ضروريا وفعالا في نظـر هذه الاخيـرة .

لم يكن عجزها الايديولوجي ـ عن الاجابة العلمية الدقيقة عن اشكالات المرحلة السياسية الحاسمة التي كانت تمر بها الحركة الجماهيرية في الستينات ـ محكوما باختيار ايديولوجي من قبلها (بكسر القاف وفتح الباء) بقدر ما كان يعكس قدرة البرجوازية الكولونيالية المسيطرة على التأثير على مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية الشعبية التي شكلت القاعدة الاجتماعية للحركة الوطنية .. هذه القدرة هي دعامة وشرط لا ستمرار هيمنتها السياسية بعد الاستقلال.

ان وعي البرجوازية الصغيرة باهمية الاستقلال الايديولوجي عن البرجوازية بكل فئاتها لم يتبلور الا في سياق تطور التناقضات السياسية داخل حركة النضال الوطني والديمقرطي (17) ، وبفعل عدة عوامل منها التطور الفعلي للايديولوجيا البرجوازية ذاتها التي لم تعد تشكل العلاقة الاساسية التي تعيش عبرها مختلف فئات الحركة الجماهيرية أوضاعها السياسية والاقتصادية .، فلقد أخذ الطابع الطبقي الضيق والانتهازي/الوصولي ينكشف للجماهير التي أخذت تقاوم وتمانع ضد مختلف الايديولوجيات المسيطرة حتى وان كانت وخصوصا الطبقات الاساسية فيها ـ مفتقدة لادوات ممارستها الايديولوجية ، وبالتالي حتى وان كانت في غير الموقع الذي يؤهلها لتنظيم وجودها الاجتماعي والسياسي المميز في اطار تنظيم سياسي (وايديولوجي) مستقل .

ان وصول الايديولوجيا البرجوازية «الوطنية» الى أفقها المسدود ، وأثر ايديولوجيا حركة التحرر الوطني العربية * في البرجوازية الصغيرة المغربية وفي التنظيم السياسي الجديد (ا. و. ق. ش) الذي يمثل كثيرا من مصالحها ، ستكون بعضا من العوامل التي أذكت الوعي بأهمية الصراع الايديولوجي الثقافي في حقل الصراع الطبقي ، وفي عملية التكون الطبقي في قوة سياسية مستقلة .

ان الترابط بين البعدين الوطني والديمقراطي في الثقافة أصبح مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عنوانا للطموح السياسي للبرجوازية الصغيرة في الهيمنة داخل الحركة الجماهيرية انطلاقا من ادراكها بأن انتصارات الحركة الجماهيرية تمر من قدرتها على الربط بين نضالها الوطني ونضالها الاجتماعي ، وبأن ادراكها هي ـ كطبقة ـ لهذا الربط يؤهلها لقيادة ذلك النضال . مع ذلك فان فهمها لهذا الربط بين الوطني والديمقراطي في الثقافة ـ والذي كان رهان تميزها واستقلالها الايديولوجي ـ لم يكن صحيحا الى الحد المطلوب لانجاز هذا الاستقلال الايديولوجي فقد ظلت تعتقد في الدور الوطني للثقافة البرجوازية ، بل ربما في السياسة البرجوازية ، والا ماذا تعني « الكتلة الوطنية» في العلاقة بين الاتحاد

الوطني للقوات الشعبية وبين حزب الاستقلال ؟ لقد ظلت قيم الشعب والامة والوطنية كما صاغتها البرجوازية من ثوابت هذه الثقافة ، ولم تمارس عليها قيم التحرير والديمقراطية التحويل الجذري الضروري .

ان هذا «التحالف الايديولوجي» المستتر والصريح سيطرح مجموعة من القضايا ـ بقدر ما يكثف مجموعة أخرى من القضايا ـ التي ستكون بعض أسس الصراع الحاد داخل أ.و.ق.ش وحزب التحرر والاشتراكية .

●

سيعرف هذا التداخل بين الوطني والديمقراطي في الثقافة تحولا محسوسا في أواخر الستينات وأوائل السبعينات مع شعار الثقافة الوطنية الديمقراطية (18) عند اليسار الجديد ، انطلاقا من تقدير اليسار لطبيعة الثورة كثورة وطنية ديمقراطية (19) ، ومن تقدير الثقافة الوطنية الديمقراطية في هذا النضال .

انطلقت فصائل اليسار ـ في قراءتها للتاريخ السياسي بالمغرب بعد الاستقلال ـ من ادانة سياسية صريحة للمواقف والممارسات الطبقية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وافلاسها في / وعجزها عن قيادة النضال الوطني الديمقراطي للجماهير الشعبية . ووجهت نقدا لا ذعا لمواقفها المتذبذبة ازاء النظام ، ولم تسلم من هذا النقد الممارسات الثقافية الفكرية للحركة التقدمية .

لقد اقرت هذه الفصائل بضرورة ربط الثقافة بالنضال الديمقراطي العام للجماهير الشعبية وبوعيها الديمقراطي المتنامي من أجل مجتمع متحرر وعادل . وكذلك بضرورة تغيير المؤسسات الثقافية والتعليمية السائدة بارساء أسس تعليم شعبي عربي ديمقراطي علماني وموحد (20) لقطع الطريق على الفكر الرجعي والامبريالي الذي يجد في هذه المؤسسات منفـذه .

ان مجموع هذه الشعارات ستعبر عن مرحلة متقدمة من تنامي الوعي الديمقراطي داخل الحركة الجماهيرية . ان التركيز على الاهداف السياسية المباشرة للنضال الايديولوجي لا يعود الى نزعة التسييس المفرطة كما يدعي البعض (21) ، بقدر ما يقوم ـ أي هذا التركيز ـ على تصور مادي تاريخي للعلاقة المعقدة القائمة ـ في حقل الصراع الاجتماعي ـ بين مختلف الممارسات الطبقية الايديولوجية والسياسية والاقتصادية . غير أن اعطاء الاولوية للصراع السياسي وللأهداف السياسية ظل شعارا عاما في أدبيات هذه الفصائل ، ولم يجد ترجمة ملموسة في ممارستها وذلك نظرا لعجزها الذاتي عن انجازه .

ان اقرارها (فصائل اليسار الماركسي) بأولوية الصراع الطبقي

السياسي ، كان محكوما برهانها السياسي الصريح على الطبقة العاملة ، غير أن هذا الرهان كان ينطلق من تقدير ذاتي لاوضاع الصراع الطبقي وللمواقع الطبقية الفعلية للطبقة العاملة فيه وليس من تقدير موضوعي علمي، فقد حاول اليسار أن يتمثل الفكر المادي التاريخي في سياق النضال ضد الفكر الرجعي المسيطر وضد الفكر الاصلاحي ... غير أن تمثله للفكر المادي التاريخي بقي في حدود ما هو عام وكوني في هذا الفكر ، وفي حدود القراءة السياسية (من نمط خاص) لتجارب الحركات العمالية وحركة التحرر الوطني العالمية دون القدرة على انتاج معرفة علمية - مادية تاريخية - بالبنية الاجتماعية المغربية وبالاوضاع الملموسة للصراع الطبقي فيها . الا أن هذه العملية (نقصد انتاج المعرفة العلمية) ليست ارادية ، أي لا تتحكم فيها مجرد الرغبة الذاتية والموقف المبدئي . بل هي عملية صراع سياسي معقدة وطويلة ... بمعنى أنها عملية تتحقق في صيرورة النضال السياسي للطبقة العاملة لذلك ، فانتاج هذه الثقافة ليس متوقفا فقط على الممارسة الايديولوجية للمثقفين ، بل يفترض الممارسة الثقافية لاوسع الفئات والطبقات المكونة للجماهير ، في الواقع الملموس وفي الصيرورة الفعلية لحركية الصراع الطبقي

لقد ربطت فصائل اليسار الشعار بالممارسة الايديولوجية للمثقفين في اطار المنظمات الجماهيرية الثقافية منها والنقابية . وبالغت في تقدير دور المثقف في عملية الصراع الثقافي انطلاقا من أوضاعه المميزة في الحقل الايديولوجي/الثقافي ضمن علاقات السيطرة الايديولوجية والسياسية . ان عملية الربط هذه تقوم على تصور محدد للمثقف في الصراع الاجتماعي وعلى قراءة محددة للتصور اللينيني للمسألة ...

ان الربط بين المستويين السياسي والثقافي ، لنضال الجماهير الشعبية الوطني الديمقراطي ، ليس قائما - في تصور هذه الفصائل - بشكل موضوعي ، بل مشروطا في قيامه بوجود أداة الممارسة السياسية التي هي القادرة على ربط الفكر الديمقراطي الثوري بالنضال السياسي للجماهير ، بمعنى آخر ، ان الجماهير الشعبية - وأساسا الطبقات المستغلة (بفتح الغين) - عاجزة «بمفردها» ، في سياق نضالها المستقل والمميز ، عن بلورة وانتاج فكرها الديمقراطي ، فهي مفتقدة لهذا الفكر ، وهي تمارس فقط بحسها الثوري الذي لا يقيها شر العفوية والنقابية الضيقة والفوضوية ... والاداة السياسية هي الشرط لنقل هذا الفكر وتعميمه . ولكن الاداة لا يمكن أن تبنى كذلك في ظل الاوضاع السياسية الموضوعية والذاتية القائمة . من ثمة يصبح المثقف (الثوري) هو الحل السحري لهذه الازمة . فهو في قدرته على تملك الفكر العلمي خارج وضع

الجهل والأمية المزري الذي تعيشه أوسع الجماهير الكادحة . وتحت وطأة احساسه بالذنب ((لصغر حجمه السياسي وأصله الاجتماعي البرجوازي ، أو وضعه كبرجوازي صغير) مفروض عليه أن يتبتلر وينتحز طبقيا ، ويضع حلا للمفارقة القائمة بين وعيه وممارسته بالتغلغل (التجذر) في الجماهير وتأطيرها فكريا وسياسيا .

ان ما يعجز عن رؤيته هذا المنطق هو النزعة اليسارية النظرية والارادوية التي تتجدد فيه ، فتغيب بداخله الحدود الفاصلة بين الممارسات الطبقية وحركية البنيات الاجتماعية من جهة ، وتتماثل لديه الاوضاع التاريخية برغم تميزها واختلافها وتعددها من جهة أخري .

ان أطروحة نقل الوعي من الخارج الى الطبقة العاملة مركزية في تصور الثقافة الوطنية الديمقراطية لدى حركة اليسار الجديد . فالثقافة الديمقراطية والفكر العلمي ـ منظورا اليه خارج حركية النضال الملموس للجماهير الشعبية وكمادة فكرية تكونها انتاجات وأدبيات الحركات العمالية العالمية وحركات التحرر الوطني ـ أخذ فكر النخبة المثقفة يتفاعل معها . غير أن التفاعل أو عملية التمثل لهذا الفكر لا تكثف في ذاتها حركية الصراع الايديولوجي العامة للجماهير ، وان كانت مظهرا من مظاهر هذه الحركة .

واذا كان اليسار قد أدرك أهمية النضال الايديولوجي في عملية الصراع الطبقي وفي تنظيم الممارسة السياسية للطبقة العاملة ، الا أن هذا الفعل المميز للثقافة في السياسة كان يجد اداته في تصور اليسار ، المثقف الثوري .. هذا القول في أساسه يقوم على قراءة محددة للأطروحة اللينينية بصدد المثقف الثوري وضرورة نقل الوعي من الخارج الى الطبقة العاملة :

- المثقف الطلائعي حامل بالضرورة لفكر الطبقة العاملة .
- الطبقة العاملة في نضالها السياسي في حاجة الى مثقفيها الطلائعيين.
- الممارسة الثقافية ممارسة فئة اجتماعية محددة : المثقفين .

ان أساس قبول لينين بهذه الاطروحة يقوم على تصوره لدور الحزب في تنظيم استقلال الطبقة العاملة ضد مختلف أشكال السيطرة الطبقية . وعلى قاعدته تمثل (بفتح الثاء وتشديدها) أطروحة كاوتسكي ضد نزعة تقديس العفوية لدى الطبقة العاملة ، واهمال الدور الايديولوجي للحزب (روزا لوكسمبورغ) وهي أطروحة سترد على النزعة التاريخية (أو التاريخانية) ليسار العشرينات (لوكاتش ، كورش) الذي انطلق من رفض أطروحة المثقف باعتبار الطبقة العاملة هي مثقف نفسها .

ان قبول لينين بهذه الاطروحة لا يدل على غياب تصور للايديولوجيا

المميزة للطبقة العاملة ، فالطبقة العاملة لها ايديولوجيتها بشكل مستقل وموضوعي (ما أشير اليه بالحس الثوري) . غير أن هذه الايديولوجيا كما هي في الواقع الفعلي دائما متصارعة ومتناقضة مع باقي الايديولوجيات وهدف لمحاولات الاحتواء والطمس والتشويه ؛ لذلك يصبح التنظيم الايديولوجي للطبقة العاملة مسألة أساسية ومركزية بالنسبة الى الحزب .

لقد جاء الاقرار بالعلاقة الضرورية القائمة بين النضال السياسي والايديولوجي للطبقة العاملة ، أيضا ، نتيجة قراءة محددة للتاريخ الفعلي وأساسا للثورة البرجوازية التي أدمجت فئة المثقفين في نضالها . وكان لهذه الاخيرة دور أساسي في تحقيق شروط هيمنتها الطبقية في مرحلة صعودها السياسي . ان هذه العلاقة التي قامت تاريخيا بين فئة المثقفين والبرجوازية هي من مصادر الوعي بضرورة حضور المثقف في النضال السياسي للطبقة العاملة (كل طبقة تنتج مثقفيها العضويين) ..

ان الفكر الماركسي لا تتحقق ثوريته الا في النضال السياسي الملموس للطبقة العاملة بما هو ايديولوجيتها وبما هو نتيجة أو أثر لمواقعها الفعلية في عملية الانتاج الاجتماعي . بهذا المعنى ، فالطبقات الاجتماعية لا توجد بشكل سابق على ايديولوجيتها ، كذلك ليست مشروطة في وجودها بوجود وعيها الطبقي ، ان قدرة الطبقة العاملة ـ مثلا ـ على تنظيم ممارستها الايديولوجية مشروطة دائما بأوضاع الصراع الطبقي الملموسة ، أي بالقدرة الكفاحية للطبقة العاملة في ضرب السيطرة الايديولوجية لعدوها الطبقي . وهذه العملية تاريخية ، معقدة ، تترابط فيها عدة مستويات من النضال العام للطبقة العاملة .،، هذا ما تعجز عن ادراكه النزعة الارادوية واليسارية النظرية التي تختزل من جهة الايديولوجيا ـ كبنية أو كمستوى محدد في البنية الاجتماعية ـ في الوعي السياسي للطبقات ، أو تجعل ـ من جهة أخرى ـ من الايديولوجيا شرطا سابقا على التنظيم السياسي للطبقات ، وتعطيها الدور المحدد (بكسر الدال الاولى وتشديدها) في توجيه الممارسة السياسية .

هذه النزعة تعجز ـ أيضا ـ عن تحديد العلاقة القائمة بين مختلف الايديولوجيات والطبقات الاجتماعية نظرا لتعقد هذه العلاقة من جهة ، ونظرا للتعتيم الذي تمارسه الايديولوجيا المسيطرة على اليسار نفسه ، بحيث أنها (نزعة اليسار النظرية الارادوية) لم تتلمس ـ وليس لها أن تتلمس ـ العلاقة بين الايديولوجيا السائدة (المسيطرة) والطبقات المسيطرة سياسيا الا في وضعها الصريح والمكشوف ، وبالتالي لم تتلمس العلاقة القائمة بين الطبقات السائدة والايديولوجيا المسيطرة لانها تختزل الايديولوجيا المسيطرة الى مجرد نظام فكري وليست ممارسة مادية

تتداخل فيهـا ـ عبر عملية صراع معقدة ـ مختلف الايديولوجيات . أما في ما يخص تحديد وضع إيديولوجيا الطبقات المسيطرة ، فغالبا ما تختزل هي الاخرى في الايديولوجيا المسيطرة ، فتتحول السيطرة الى سيطرة مطلقة لهذه الايديولوجيا على الجماهير .

أما في تحديد العلاقة بين الفكر الماركسي والنضال السياسي الملموس للطبقة العاملة ، فيمكن تلمس هذه العلاقة عبر مفهوم **الأثر الفعلي** . أي تأثير هذا الفكر بما هو ممارسة مادية في الاوضاع الملموسة للصراع الطبقي . فهذا الفكر مهما كانت أسسه ومنطلقاته النظرية ، ومهما كانت أهدافه له فعل مادي في الواقع . الا أن المشكلة ليست في تقرير هذا الامر ، بل في تحديد نوع هذا الفعل ودرجة فاعليته في الصراع ان حقل هذا الاثر الفعلي هو حقل الصراع السياسي وليس حقل الصراع الايديولوجي بمعنى أن أهدافه الموضوعية تتحدد في حقل الصراع الطبقي السياسي .

ان الفكر الماركسي لا يكتسي طابعه الثوري الا اذا تحول الى قوة مادية في وعي الجماهير أي الا اذا كان سندا لممارستها السياسية . وهذا التحول ظل معاقا في ممارسة اليسار الذي لم يستطع الربط بين ممارسته وممارسات الطبقة العاملة ، فكانت ممارساته مشدودة الى حقل النضال النقابي والنضال الايديولوجي الثقافي أكثر منه الى حقل النضال السياسي.

ان فكر الطبقة العاملة لا ينفصل عن نضالها السياسي ، انه تعبير ملموس عن أوضاع هذه الطبقة في أوضاع هذا الصراع . غير أن فعاليته في الصراع الطبقي ، وفي الحركية الفعلية للتاريخ تختلف حسب تطور مستوى الصراع الطبقي . ان هذه المسألة تبدو ـ في نظرنا ـ جد أساسية بحيث أن حركية الفكر بما هي جزء من حركية الواقع التاريخي العام ، اذا غابت عن الفكر قوانينها الموضوعية سقط في التأويل الذاتي التالي . فيصبح الفكر خارج شروطه المادية ، فالايديولوجيا ليست مبدأ وحدة البنية الاجتماعية وليست مبدأ انصهارها . ان البنية الاجتماعية محكومة بقانون تفاوت التطور كقانون موضوعي . كما أن للممارسة السياسية زمنها الخاص المتميز والمستقل بشكل نسبي ـ في حقل الممارسات الطبقية ـ عن الممارسة الايديولوجية .

نعني بهذا القول أن عدم تحليل العلاقة المعقدة بين مختلف الممارسات الطبقية ، وكذا الحدود الفاصلة بينها يقود الى نزعة اختزالية (حيث تختزل الجماهير الشعبية في القوى السياسية) ، والى التقدير الذاتي لاوضاع الصراع الطبقي ، وهو ما ينتج **الفوضوية النظرية** التي هي أثر للممارسة الايديولوجية المسيطرة .

يقودنا هذا التحليل الى مجموعة من الخلاصات :

ـ ان العلاقة القائمة بين المستوى الثقافي في النضال الوطني الديمقراطي والمستوى السياسي للجماهير الشعبية ، نظر اليها عبر الدور الفعلي للمثقف العضوي .

ـ ان الثقافة الوطنية الديمقراطية نظر اليها كايديولوجيا للنضال الوطني الديمقراطي وكنقض للثقافة المسيطرة .

ـ ان هذه الموضوعة تفترض الربط بين النضال الوطني والنضال الديمقراطي في عملية صراع موحدة عبر الاداة المركزية التنظيم .

ـ الثقافة الوطنية الديمقراطية تمثل الفكر المادي التاريخي بما هو ايديولوجيا النضال ضد الامبريالية ومن أجل التحرر .

●

ان بعض هذه الموضوعات يشكل أساس مجموعة من القراءات التي تبلورت في سياق صيرورة النضال الديمقراطي داخل الساحة الفكرية والسياسية بالمغرب .. فموضوعة المثقف العضوي ـ مثلا ـ هي نموذج لبعض هذه الموضوعات ، ان عدم الربط العلمي بين الايديولوجيا والممارسة السياسية بين الثقافة والنضال السياسي يقود الى منزلقات خطيرة فغالبا ما تأخذ الممارسة الثقافية/الايديولوجية ـ بالنسبة الى النزعة الارادية والنزعة التاريخية (التاريخانية) ـ مظهر الممارسة السياسية ، فيصبح النضال الايديولوجي العام هو ـ في حد ذاته ـ نضالا سياسيا وتتحول كل حركة فكرية رادكالية الى حركة سياسية ، وبذلك تتحول الاهداف الفعلية للصراع السياسي الى أهداف للممارسة الايديولوجية أو العكس . فالنضال ضد السيطرة الايديولوجية بما هو مظهر من مظاهر النضال ضد السيطرة السياسية السياسية لا يمكن أن يتحول الى **الهدف الرئيسي** النضال الطبقي للطبقة العاملة مهما كانت أهمية هذا النضال وفعاليته .

ان التاريخانية غالبا ما تجعل من هذا الهدف موضوعا رئيسيا للنضال الطبقي نتيجة لعدم التمييز بين **قانون تفاوت التطور** وقانون **الاستقلال النسبي** للممارسات الطبقية من جهة وللخلط الذي تسقط فيه في تحديدها للعلاقة بين مختلف ممارسات الصراع الطبقي من جهة أخرى .

نجد صدى هذه النزعة وآثارها بشكل بارز في موضوعة **الوعي الديمقراطي** كما صاغتها «أنوال» حيث تختلط مهمات النضال الايديولوجي بالنضال السياسي ، وحيث تختزل المهمات السياسية للجماهير في الاهداف الايديولوجية .

ان الوعي الديمقراطي ـ أيا كانت الاسس الفكرية التي يقوم عليها في أدبيات «أنوال» ـ هو ـ في التحليل الاخير ـ موضوع من موضوعات النضال الايديولوجي وهدف من أهدافه . غير أن هذا لا يعني اعطاءه الاولوية

كهدف. ان اعطاء الاولوية للأهداف الايديولوجية يقوم على تصور تاريخي خاطىء للعلاقة القائمة بين السلطة السياسية والسلطة الايديولوجية . بحيث يصبح من الممكن ـ ومن الضروري وكشرط أساسي ـ احتلال موقع الايديولوجيا المسيطرة ، بتعميم الوعي الديمقراطي كشرط سابق على عملية التنظيم السياسي وعلى الاستيلاء على السلطة السياسية . فضلا عن كون هذه الموضوعة تضع علاقة وهمية بين الايديولوجيا السائدة وايديولوجية الطبقة المسيطرة (22) . هذه النزعة تجعل من الايديولوجيا مبدأ تفسير البنية الاجتماعية ومبدأ تطورها ، فيصبح العامل الأيديولوجي أساسيا للقضاء على «التأخر التاريخي» وعلى أسباب الازمة السياسية للحركة الجماهيرية .

ان هذه المقدمات الاولية تهدف إلى مقاربة موضوعة الثقافة وأساسا ثقافة الجماهير عبر مجموعة من الشعارات الثقافية والايديولوجية التي عبرت كل منها عن مرحلة متميزة في نضال الجماهير الشعبية وصيرورة الصراع الاجتماعي العام . هدفنا منها اثارة النقاش حول قضايا أكثر من الاجابة عنها ... ذلك أن البحث في ثقافة حركة الجماهير ليست عملية ذهنية ولا مجرد ترف نظري ، انها جزء من عملية نضال هذه الجماهير في سبيل تنظيم ممارستها الايديولوجية والثقافية للتحرر من كامل مظاهر السيطرة الايديولوجية ، هذا البحث له زمنه الخاص والنوعي . وهو مرهون بنهوض فعلي لنضال الجماهير الوطني الديمقراطي ، ان أقصى ما تسمح به مقالة هو طرح أسئلة واشكالات في حدود ماتسمح به ـ أيضا ـ الممارسة الايديولوجية ذاتها في الاوضاع الراهنة .

ماي 1982

هـوامـش :

1) نقوم هنا بالتمييز النظري بين مفهوم الثقافي ومفهوم الممارسة الثقافية ، فالاول ينتمي الى حقل البنيات والثاني الى حقل الممارسة ، انظر في صدد التمييز بين هذين الحقلين : نيكوس بولانتزاس في : السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، ماسبيرو ، باريس 8.....19 ،

2) لا نقصد الايديولوجية حقل الصراع بين الايديولوجيات أو الممارسات الايديولوجية ، وانما مستوى نوعيا عاما يتضمن مجموعة من المستويات الخاصة به : الثقافي ، الحقوقي ، السياسي ، الاقتصادي ، النظري ،،

3) في هذا الصدد ، نشير الى الاطروحة التاريخانية التي تفترض ان الاستيلاء على السلطة الايديولوجية او الثقافية شرط للاستيلاء على السلطة السياسية ، انظر مايشبه هذا في : «الهزيمة والايديولوجيا المهزومة» لياسين الحافظ ، «العرب والفكر التاريخي» ، «ازمة المثقفين العرب» ، عبد الله العروي ، وتستمد هذه الاطروحة مصادرها النظرية والفكرية من كتابات غرامشي الاولى ، ومن كتابات جورج لوكاتش ،

4) ان أثر الممارسة الثقافية لطبقة ما في ممارستها السياسية واضح كما صاغه التصور التصور المادي التاريخي للعلاقة المميزة بين مختلف الممارسات الاجتماعية للطبقة : لهذه الطبقة : الحزب (انظر مهدي عامل «في التناقض» الطبعة الثالثة ، دار الفارابي فالممارسة الثقافية للطبقة أو الطبقات المسيطرة — مثلا تهدف الى اعادة انتاج علاقات الانتاج الاجتماعية بما يضمن استمرار السيطرة الطبقية ، ويتم تنظيم هذه الممارسة عبر مختلف الاجهزة الايديولوجية للدولة : (انظر : لوي التوسير ، «الايديولوجيا واجهزة الدولة الايديولوجية» دراسات عربية ، عدد 1973،10) ، اما الممارسة الثقافية للطبقة أو الطبقات النقيض ، فهي تهدف الى تنظيم الممارسة السياسية ، بيروت ، 1980 ، ص 3..... ،،

5) ان غياب هذه العلاقة في وعي المثقف هي أثر للممارسة الايديولوجية المسيطرة ،

6) نقصد بسلطتها السياسية لا امتلاكها لسلطة الدولة ، وانما تطور قدرتها الذاتية على الاستقلال السياسي عن هيمنة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، وهو شرط اساسي لا ستقلالها الايديولوجي ،

7) هذه الثنائية : وطني/أجنبي ، لاتقوم على تحليل علمي للعلاقات المختلفة التي تربط المجتمع بمختلف التشكيلات الاجتماعية داخل السلسلة الامبريالية ، وكذلك لا تحلل بدقة مختلف أنواع التناقضات الطبقية داخل هذه السلسلة ،، لقد كانت هذه الثنائية تجعل من الاجنبي طرفا بسيطا في العلاقة الكولونيالية ورئيسيا بشكل مطلق ،

8) قبل أن ترتد مؤقتا عن هذا القمع نتيجة احتداد التناقض بينها وبين الاستعمار والذي عبرت عنه اجراءات 1953 ،

9) راجع بصدد هذه المسحلة : نيكوس بولانتزاس في : «الطبقات الاجتماعية في الراسمالية اليوم «منشورات سوي ، باريس ، 1974 ، ص 12،11 ،

10) راجع مهدي عامل في كتابه «في نمط الانتاج الكولونيالي» الطبعة الثالثة ، دار الفارابي ، بيروت ، 1980 ، ص ، 285 الى ص 293 ،

تناقض : طابع رئيسي وطابع ثانوي ، وعلى ذلك ، فالتناقض بين الفئة الصناعية
11 من البرجوازية الكولونيالية وبين البرجوازية الاحتكارية ، من حيث هو في اساسه
11 تناقض ثانوي ، أخذ طابعه (وجهه) الرئيسي في تلك المرحلة ،

12) لذلك لايجب اختزال تحديدها البنيوي الطبقي — الذى يحتيها من موقعها الفعلي في عملية الانتاج الاجتماعي — الى موقفها الطبقي الذي يحتيها من الاوضاع الاجتماعية العامة ، وموقع مختلف ممارساتها في اطار هذه الاوضاع ، وهو (أي الاختزال) ماتسقط فيه الاطروحة التي تقول بوجود «برجوازية وطنية» ،

13) من أهم الاحداث السياسية بعد اقاله حكومة عبد الله ابراهيم : الضربات المتتالية التي وجهها النظام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في 63 ، والاتحاد الوطني لطلبة المغرب في 64 ، واثر ذلك على العلاقة بين الحزب والنظام ، ثم القمع الدموي للجماهير المتظاهرة بالبيضاء في 23 مارس 65 ، واعلان حالة الاستثناء في يونيو واختطاف واغتيال الشهيد المهدي بن بركة ،،الخ ،

14) من العوامل (الخارجية) الاخرى التي قادت الى هذه النتائج : الموقف التخاذلي الذي ابدته القيادات السياسية للحركة التقدمية ازاء أحداث 23 مارس 65 ، وماطرحه هذا الموقف من أسئلة حادة داخل قواعد الاحزاب السياسية اثر هزيمة يونيو 67 وظهور اليسار الفلسطيني ، ثم التحثير الذى مارسته الثورة الثاقية الصينية ،

15) سنعثر في النصف الثاني من الستينات على صياغة نظرية جديدة لشعار «الثقافة

16) في تحديد التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية ، يجب التمييز بين طابعين لكل الوطنية» من خلال مجلة «انفاس» بالفرنسية ،

17) من نتائج وصعيه العزلة هذه : لجوء حزب الاستقلال الى سياسة التقسيم داخل المنظمات الجماهيرية في أوائل الستينات ، وتحديدا داخل الحركة العمالية والحركة الطلابية في هذا الاطار حيث تم الاعلان عن تاسيس «الاتحاد العام للشغالين بالمغرب» ومايسمى بـ «الاتحاد العام لطلبة المغرب» ،

18) وتبقى الاختيار الثوري للشهيد المهدي بن بركة نموذج لهذه التحولات السياسية والايديولوجية داخل الحركة الوطنية ،

19) الايديولوجيا القومية ، خصوصا لدى الحركات السياسية «الوطنية» العربية : الناصرية نموذجا ،

18) جاء هذا الشعار في الممارسات الايديولوجية الثقافية لليسار في الصيغ التالية : «من ثقافة وطنية ديمقراطية» ، «من أجل ثقافة ديمقراطية وطنية» ، «من أجل ثقافة وطنية ديمقراطية شعبية» ،، بحسب الصيغ المختلفة التي اعطاها اليسار لمفهوم الثورة وسسمه التي على هذه الثقافة تمثيلها ،

19) من الوثائق الاولى التي يرد فيها هذا التعبير : مقال : حسن ناورى «موضوعات في الخط العام لنضال الطبقة العاملة المؤرخ بتاريخ 1967 والمنشور بانفاس (بالعربية) والبيان السياسي للمؤتمر الوطني 13 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب ،

20) جاءت هذه الصيغة في البيان السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الخامس عشر لا و،ط،م، من 12 الى 18 غشت 72 ،

21) مصطفى المسناوي ـ مثلا ـ في مداخلته التي شارك بها في ندوة «انوال» حول الثقافة ،

22) مثلا ، العلاقة التي يقيمها عبد الله العروي بين الثقافة القومية والبرجوازية الصغيرة ،

المثقف المغربي ومسألة التغيير

الغيلالي محمد

ان بحثنا هذا لا يستهدف عرضا شاملا لكل الاتجاهات الثقافية التي يعرفها المغرب ، ولا محاولة عقد مقارنة بينها . انما يقتصر عملنا على تتبع ورصد العلاقات الفارقة في التجربة الثقافية للاتحاد الاشتراكي والحركة الماركسية المغربية ، بهدف البحث عن معنى المثقف (الثوري) ، واستجلاء طبيعة نشاطه الثقافي ، لسبب أننا نفترض فيه امتلاك نظرة شمولية للمجتمع ، استمد صياغتها من معاينة الواقع ومعايشته ، مكونا بذلك عقيدة في التفكير وبرنامجا في التطبيق.

ولا يتم هذا الابتبيان آثار الوعي الثقافي وأهميته لدي الاتحاد الاشتراكي والحركة الماركسية المغربية ، وذلك من خلال زمان اجتماعي ومكان تاريخي وعينة نموذجية .

وتمهيدا لاستجلاء جوانب هذه التجربة الثقافية ارتأينا أن نعالج في القسم الاول مسألتين : أبعاد الوعي الثقافي ومضمون الخطاب الثقافي الماضوي .

أبعاد الوعي الثقافي

الثقافة هي علاقة اجتماعية ، مرتبطة عضويا بكل قوي الحياة التي تنتج تاريخ نمو المجتمع وتطوره المادي والفكري ، وليست مجموعة جاهزة من الافكار والعادات والمشاعر ... وهي من حيث كونها ذات أصول اجتماعية ، لايسعها الا أن تنبع في مختلف ميادينها من حاجة لمساهمة في حل التناقضات التي هي جوهر البناء الاجتماعي الذي نشأت فيه .

ان التعريف الذى يكاد يكون مهيمنا في أوساط الباحثين، هو الذي يحصر الثقافة في مظاهر التعبير الانساني ، والديانات أو الميثولوجيات بطقوسها ومعتقداتها ، ومظاهر الحياة الاجتماعية ، ومجموعة المكاسب «المعرفية» .

يقول الأستاذ عبد الله العروي « هذا التحديد هو تحديد

صوري أو شكلي ، لانه يقول كل ظاهرة في مجتمع انساني هي عنصر من عناصر الثقافة الانسانية ، لكن لايعطينا مضمونا أو هدفا للثقافة» (1)، وتصبح الثقافة بهذا المعنى ، هي مجموع الوسائل «الفكرية» والعملية التي تستعملها المجموعات الانسانية للتعبير عن شعورها ونظرتها الخاصة للحياة ،

وتجد هذه النظرة استجابة لدى أحد أعضاء الديوان السياسي لحزب (التقدم والاشتراكية) ، السيد اسماعيل العلوي ، الذي يعتبر الثقافة :

ــ هي تراث ورثناه عن الاجداد .

ــ مجموع السلوك الذي يكتسبه الانسان من تواجده داخل المجتمع .

ــ هي كل ما يصدر عن المرء من تصرفات (2) .

بهذا المفهوم تصبح الثقافة ، مفرغة من دلالتها التاريخية ، وأبعادها الايديولوجية ، مما يترتب عليه ، استعمال منطق الرمز والتأويل تجاه أية ظاهرة انسانية .

ويتغاضى تعريب اسماعيل العلوي عن :

أولا : الاساس المعرفي الذي يكون النشاطية الثقافية .

ثانيا : طبيعتها الايديولوجية وموقفها الطبقي نتيجة اعتبار الايديولوجيا فكرا طبقي المضمون والتوجه من جهة ، ومن جهة أخرى كون ثقافتنا يحكمها قانون يقضي بتغليب ايديولوجية الطبقة السائدة .

ماهي الوسائل التي تحدد لنا مفهوم المثقف ؟

وهل يمكننا العثور على مقياس يميز بصورة دقيقة ، كل النشاطات الثقافية المختلفة عن بقية النشاطات الاجتماعية والسياسية ؟

ان الخطأ المنهجي الاكثر شيوعيا ، هو حصر الثقافة في مجال النشاطات الفكرية والابداعية ، دون امتدادها في مجمل منظومة البنية الاجتماعية ، التي تجد فيها هذه النشاطات نفسها ، وقد صارت قوة فعالة .

يقول غرامشي : «ان المعيار الباطني يقوم على تقسيم المجتمع الى فئتين : الشغيلة اليدويين ، والشغيلة الفكريين ، لكن هذا المعيار تعسفي ، وذلك بقدر ما ينطوي كل عمل يدوي على حد أدنى من المعارف التقنية والنشاطات الفكرية ، وبقدر ما يتطلب كل عمل فكري حدا أدنى من المعالجات اليدوية ،،» (3) ، ان المثقف يتعين علينا تحديده وفقا للمكانة والوظيفة اللتين يشغلهما في مجمل العلاقات الاجتماعية . ومن ثم ، فانه ليس هنالك نشاط انساني يمكن استبعاد أي تدخل فكرى عنه .

الا أننا عندما نبحث في طبيعة التشكل الثقافي لدى عموم الجماهير الشعبية ، تتبين لنا سمات هذه الثقافة ، والمحتواة في :

1 ــ اللغة نفسها ، التي هي عبارة عن سلسلة من الافكار والمفاهيم المحددة ، وليست مجموعة من الكلمات القواعدية الخالية من المحتوى ،،

من الكلمات القواعدية الحالية من المحتوى ».

2 ـ طبيعة الرؤية المؤسسة على قاعدة التصور الديني / وما ينجم عنها في مجال الوعي الاخلاقي مثلا ، من أن الاوامر تبقى مرجعا خارج ذواتنا ، يضمنه حضور الله ووعوده وعقابه القبل .

3 ـ الامور التي تدخل ضمن اطار ما يسمى عادة بالتقاليد الشعبية : (فنون ، طقوس ، معتقدات الخ ..) لكن هذه الثقافة كنشاط فكري وصوفي أحيانا ، تتميز بالتفكك والارتجال في بنيتها وتوجهها ، حيث لا يحكم منطلقها التعبيري والفني والجمالي ، الوعي التاريخي ، ومن ثم فهي لاترتقى الى لحظة الاصطفاء النقدي ، التي هي نتاج عملية تاريخية كبرى ».

ان المعرفة التي يجهد الانسان للحصول عليها ، لتكون القاعدة الموجهة لثقافته ، هي بالضرورة تسلسل تاريخي متنام باستمرار .

لكن ليس هناك في الواقع شيء اسمه ثقافة واحدة ، فهناك ثقافات متباينة يجري الاختيار بينها باستمرار .

كيف يتم هذا الاختيار ؟ هل هو عبارة عن عملية فكرية بحته ، أم أنه أكثر تعقيدا ؟ وألا يحصل أن يقوم تناقض مابين واقع فكري ونظام سلوكي اجتماعي ؟ وأيهما عندئذ هو المفهوم الحقيقي للعالم : ذاك المؤكد منطقيا كواقع فكري ، أم ذاك الناتج عن النشاط الفعلي لكل انسان والمندمج في طريقة عمله ؟ ولان القيام بالعمل هو دوما قيام بعمل سياسي ، أفلا يمكن القول أن الثقافة الحقيقية هي جزء من سياسة الانسان .

ان محاولة حصر وتلمس البعد الثقافي للانسان الشعبي ، تلزمنا بتمحيص الوعي النظري الموجه لذلك البعد ، الذي قد يكون متناقضا تاريخيا مع عمله . ويمكننا التاكيد على أن له وعيين متناقضين ، احدهما متضمن في عمله ، وهو يربطه واقعيا بمحيطه الاجتماعي ، والاخر ظاهري ولفظي ورثه عن الماضي واكتسبه دون نقده .

ان (الوعي الظاهري) يرتبط بطبقة اجتماعية معينة ، ويؤثر في السلوك الاجتماعي والسياسي ، وفي اتجاه الارادة بشكل فعال نسبيا ، قد يصل الى حد يؤدي فيه تناقض الوعي ، الى المنع من القيام بأي عمل أو اتخاذ أي قرار ، والى حالة من السلبية السياسية .

وعنصر التجاوز لهذا النمط من الوعي ، يكمن في تاسيس وحدة ثقافية ، مطابقة لفهم معين للواقع ، ولو ضمن حدود مازالت ضيقة على المستوى النقدي ، أن هذا يعني تاريخيا خلق نخبة من المثقفين الثوريين .

فهل يعني هذا المنحى ، الاقرار بالاستقلالية التامة للفكر ؟

ليس للفكر حرية مطلقة في النهوض والتطور ، كما أن نشاطه في انتاج

المعرفة ، لم يتولد عن فعل الفرد كارادة ذاتية .

ان فعالية الفكر اكتسبت هويتها في اطار بنية فكرية عامة ، هي التي تنظم له امكانية التطور والانكماش معـا .

والبنية الفكرية هي بدورها تتخذ طابعا اجتماعيا وتاريخيا ، مسدودا الى واقع البنية الاجتماعية الشاملة .

غير أن أثر الواقع لا ينحصر في هذا النشاط النظري المنتج للمعرفة . ذلك أن الوجه النظري في الفكر يظل تاملا ان لم يتجسد في نشاطية اجتماعية وسياسية فعالـة .

ان صيرورة الفكر ، هي صيرورة اجتماعية ، لانهـا تجسـد وضعـا تاريخيا ، يكتسب لنفسه لحظة الوعي الطبقي ، فالطابع التغييري للانتـاج النظري ، يكمن في مقدرة انتاجه للمعرفة العلمية ، ولا يتم له ذلـك الا اذا تواجد في اطار بنية ايديولوجية تخص مطامح طبقة اجتماعية مستغلة ، ووظيفة المثقف هي ان يحقق التجانس لاعضاء الطبقة التي يرتبط بها عضويـا ، لوعي مصالحهم المتنافرة ، وذلك عن طريق :

أولا : تحليل البنية الاجتماعية ، أو تحليل الممارسة السياسية المستقلـة للطبقة العاملة مثلا ، قصد بلورة تصور منظم للعالم ، وما يقتضيه من مهام آنية وبعيدة المدى .

ثانيا : تعميم ذلك التصور ، حتى يتخذ طابعا كونيا ،،

الا أن الوظيفة التي يشغلها المثقف التقدمي ، تضعنا أمام اشكالات تاريخية معقدة ، منها : هل الحصيلة الفكرية والمعرفية للمثقف البرجوازي الصغير ، هي انتاج لموقفه الوسطي في علاقات الانتاج السائدة ؟

وهل نوعية ممارسته الثقافية ، خاضعة لايديولوجية البرجوازيـة الصغيرة عمومـا ؟

يعتقد البعض ان البرجوازية الصغيرة قد مثلت في تجربتها التاريخية ، عناصر التخلف والامية والحضارية ، التي تشد قطاعا عريضا من المثقفين ، نحو التراث بأكبر معانيه سلبية وجمودا ، أوصوب (الغرب) بوعي مجزأ وانتقـائـي .

العنصر البارز في كلتا الحالتين هو الابقاء علـى واقـع التجريـد ، وغياب البعد التاريخي ،

فهل هذا هو الموقف النهائي (القدري) للمثقفين البرجوازيين الصغار ؟

تستلزم منا الضرورة التاريخيـة ، استيعـاب الوقائـع والحقائـق استيعابا تاريخيا ، لا كمطلقات ذهنية متعالية تعتمد بعض الصفات التي استخلصها ماركس من سلوك الطبقة البرجوازية الصغيرة ، فحصل تعميمها كشرط ملزم لكل نظرة وتحليل ،

«اننا نتصور تجنبا لصعوبة العمل النقدي ، ان البرجوازية الصغيرة (نواة) هيجيلية ، اذا ازحنا عنها بعض قشورها ظهر (جوهرها) واضحا ، كما هو جوهرها التاريخي» (4) .

ان المعرفة العلمية للواقع ، لاتتم من خلال التقيد بمعلومات جاهـزة أو آراء موضوعة قبليا، وانما بفعل وعي نقدي، تاريخي، يضع واقع البرجوازية الصغيرة موضع التمثل التاريخي داخل بنية علاقات انتاج محددة .

وينتج عن خاصية العلاقة بين الذات والموضوع ، أو بين الوعي والمادة ،

أ ـ ان الوعي لم يظهر الا في مرحلة معينة من مراحل تطور المادة .

ب ـ ان الوعي ، من حيث النشوء والمحتوى والدور ، هو أكمل انعكاس للعالم الخارجي .

جـ ـ الوعي والانسان هما نتاج العمل ، على حد سواء .

د ـ ان الوعي يعكس المادة كبنيات ذهنية توجد داخل علاقات متميزة وهذا الانعكاس يتمثل في حركية مستمرة ومتجددة .

وتستطيع الايديولوجيا أن تقوم بالدور الوسيط والرابط ، بشكـل فعال أو زائف ، بين الفكرة والمادة ، وهي نتيجة هذا الموقع تقوم بعمليـن على صعيدين مختلفيـن :

1 ـ انها تخلق المسافة فيما بين الفكر ، كتحليل ، وبين المنطلق الذاتي للطبقـة .

2 ـ انها تعيد انتاج خصائص الطبقة للابقاء عليها ولمنـع ذوبانهـا في الصراع السياسي ـ الاجتماعي الذي هو أيضا صراع ايديولوجـي صراع بين ايديولوجيات متعددة .

ولذلك يمكننا أن نستنتج أن خصائـص فكـر طبقـي مـا ، ليسـت هي ذاتها خصائص الوضعية المادية للطبقة المعنية (البرجوازية الصغيرة)، وانما هي حركة هذه الخصائص داخل بنية انتاج ملموسـة (5)» «بهـذا ، فان خصائص فكر البرجوازية الصغري هي مجموع الصفات المتناقضة التي تنتج عن ممارسات الفئات الانتاجية المكونة لهذه الطبقة ، في شروط زمان ما ومكان مـا .

هناك مقولة ذائعة الصيت ، ولكنها أكثر اشكالا ، تنفي دور المثقف في عملية التغيير ، وتعتبر أنه لايمكن انجاز نقد نظري للمجتمع بأقصى قدر من الفعالية التاريخية ، الا اذا كان حصيلة جهد الجماهيرالجماعي .

«وليس في قدرة المنظرين ، حتى ولو كانت نواياهم الخفيـة ، هـي أن يلعبوا دور الانبياء القدماء متوجين بتاج هيبتهم ، أن يحركوا قاطـرة التاريخ بعزائمهم وتمائمهم (6)» .

ومن ثم تنحصر مهمة المثقف ، في أجلي معانيها ومقاصدها ، في تقديم

تحليل يتميز بالانتظام المنطقي والمتعالي عن المعاش والمقال ،، كما يترجم الرغبة في التغيير الذي يعتمل في نفوس الملايين من الجماهير .

وبذلك لاتتجاوز مهمته هذا الموقع النظري المرتبك ،، اذ ان الجماهير الثورية وحدها تشرع في تقرير مصيرها بوعي واستقلال ، وفي بناء سلطتها عبر احتلال أماكن العمل وتسييرها ذاتيا .

ويؤكد أصحاب هذا (الاتجاه) ، أنه في سيرورة هذا الوضع تنمحي الفوارق في الوعي بين المثقفين الثوريين والعمال الطليعيين والبروليتارية الثورية ، ذلك أن الوعي يتسارع بوتائر عالية ، ويصبح العمال بعيدي النظر ، يتلمسون الطريق السليم الذي ينطوي على تحررهم الشامل

والصيغة النظرية التي تناهضها المنظومة الفكرية لاصحاب هذا (الاتجاه) ، هي ما كتبه لينين في (ما العمل) مسترشدا بكلمات كاوتسكي :

«ولد العلم الاشتراكي من النظريات الفلسفية ، التاريخية والاقتصادية التي بلورها الممثلون المتعلمون للطبقات السائدة ، بلورها المثقفون .

ان مؤسسي الاشتراكية العلمية ماركس وانجلز نفسيهما ،من حيث وضعهما الاجتماعي ، مثقفون برجوازيون .

كذلك في روسيا فان المذهب النظري للاشتراكية الدمقراطية ظهر ظهورا مستقلا تماما عن النمو العفوي للطبقة العاملة ، لقد كانت النظرية الاشتراكية في روسيا نتيجة طبيعية ، محتومة ، محتومة لتطور الفكر عند المثقفين الثوريين الاشتراكيين».

ان الوعي الطبقي في نظر أصحاب هذا الاتجاه لايمكن أن يحمل الى الطبقة الثورية من خارجها ، بل لايمكن أن تصل اليه الا من خلال نشاطها التاريخي نفسه .

وقناعة لينين بعجز البروليتارية الروسية (المتخلفة) عن الارتفاع الى وعي مهامها التاريخية ، بدون ادخال الوعي الاشتراكي اليها ، من خارجها تعد نقيصة أصلية ملازمة لجوهر البروليتاريا في المنظور اللينيني .

وقد انتهى أصحاب هذا (الاتجاه) الى محاولة اظهار عجز نتيجتين متلازمتين :

ـ فصل الوعي العمالي الثوري عن سيرورة الفعل الاجتماعي والحاقه بحزب المثقفين .

ـ تمثيلية الحزب المباشرة ، للطبقة العاملة .

ويتاسس نقدنا لهذا (الاتجاه) ، على البحث في معنى وحدة الحزب والجماهير ،، وفي الواقع نحن نواجه هنا فعل حركتين متحدتين جدليا .

ـ حركة تنبني على تأسيس تصور جديد للعالم ، وتباشر عملية الاصلاح الثقافي .

ـ حركة تحرص على تفهم مشاغل الجماهير الشعبية ، وتفسر مشكلاتها ، ومتطلباتها الاجتماعية والسياسية .

والمحصلة ، هو أن وحدة الحزب والجماهير ، هي قيد السيرورة التي تشترط في حالة تكوينها مايلي :

1 ـ الوعي الاجتماعي :

ان النشاط الخلاق لوعي الانسان ، لايمكن أن يفسر الا بخصائص النشاط العملي الانساني كنشاط خالق للعملية التاريخية .

فالواقع الاجتماعي لايحدد فقط خصائص الوعي الاجتماعي ، وانما يحدد أيضا بنيته .

ان متطلبات العمل الاجتماعي ذات طابع مزدوج ، فبما ان الناس يفعلون فعلا هادفا في الطبيعة أو في الحياة الاجتماعية ، لذا تظهر لديهم الحاجة الى المعرفة الموضوعية بخصائص الواقع وقوانينه .

ولكي يتخذ هذا العمل صبغة التحقق والفعل ، لابد من توافر اشكال معينة من التنظيمات والعلاقات المنظمة .

وفي تطور الوعي الاجتماعي لابد من التمييز بين اتجاهين يرتبط أحدهما بالاخر :

الاول : الاتجاه المعرفي المشروط بالمتطلبات الواقعية لعمل الانسان الاجتماعي .

الثاني : الاتجاه الايديولوجي المشروط بمتطلبات الحفاظ على العلاقات الاجتماعية القائمة أو تغييرها .

تتحدد الايديولوجيا بالسمات التالية :

1 ـ أنها تنطلق من الواقع «لكنه» واقع جزئي محدود .

2 ـ تعكس الواقع مع بعض التشويه ، من خلال تصورات مسبقة ، تخيرتها الطبقة المسيطرة وسلمت بها .

3 ـ تدعي لنفسها الكلية ، فتحمل كلية مجردة ، لاواقعية وخيالية وتمتد الايديولوجيا الى ما يتجاوزها ، باعتبارها طريقة عمل تنطلق من الواقع لتفسره ، وتعقده ، فتؤول الى مذاهب نظرية وفلسفية وسياسية وحقوقية ، تتسم كلها بسمة واحدة مشتركة هي تخلفها عن حركة التاريخ .

4 ـ للايديولوجيا طابع مزدوج ، فهي من ناحية نظرية عامة مجردة ، وهي من ناحية أخري تمثل مصالح معينة محددة ، خاصة ، محاولة الاجابة عن جميع ما يطرح من الاسئلة والمشاكل .

5 ـ طالما أن الايديولوجيا قد انبعثت من الواقع ، واستندت اليه ، فانها ليست خطا كليا .

ويجدر بنا أن نميز بين الايديولوجيا وبين الوهم ، مع العلم أن يوسع الايديولوجيا أن تتضمن أوهاما ، وأن تستخدم أكاذيب محضة (في النزاعات السياسية) .

6 ـ تشتمل الايديولوجيا تجريدات غير عملية ، كما أنها ترتد على الممارسات العلمية .

ان الايديولوجيا تمنح الفرد معنى (أي مغزي واتجاها) طالما أن غرضها هو الاقناع ، وهي تبدو اذانظر اليها من خارجها ، كأنها مذهب متناسق الاجزاء ، فالفرد يمنح ذاته للايديولوجيا ، لاعتقاد أنه سيجد هذه الذات فيها ، لكنه يضيع بدلا من أن يتحقق .

ومن هنا تبرز السمات الاجتماعية التي تتسم بها الايديولوجيا ، فهي ، من بعض جوانبها تضطلع بالواقع ، واقع العجز مثلا ، وتحرص على تأويلات معينة لهذا الوجه ، تعزله عن غيره من الوجوه ، حتى يؤدي الشعور به شعورا واعيا الى مناهضة كل تقدم وتغيير ، كما تستطيع أن تتسرب الى الواقع الحي ، رغم أنها جزئية ، فتقدم بالتالي نظرة خاصة للعالم والحياة ، صورة وهمية تتحول الى سلاح فعال في الصراع الطبقي . ان الوعي الاجتماعي ليس مجرد منظومة ايديولوجية ، ومعارف علمية متراكمة ، وانما هو أيضا وعي الجماهير ، يتولد من خلال ممارستهم لنشاطهم العملي اليومي ، وسيرورة وعي الذات ، لاتتم الا بتشكيل كتلة اجتماعية ، ثقافية توحد مجموع الجماهير الشعبية .

2 ـ نشاط الناس والتوجيه المنظم :

لقد لاحظ هيجل كيف أنه يتحقق شيء ما ، لم يكن في الحسبان ، في أفعال الناس الذين تقودهم في كل تصرف جزئي مصالحهم وغاياتهم الشخصية ، شيء ما غير متعلق بارادة الناس أنفسهم ، انه يعتبر سير التاريخ تحقيقا للفكرة المطلقة .

لكن نشاط الناس تحدده القوانين الموضوعية لواقعهم الاجتماعي ، وهو يؤلف شكل تحقيق تلك القوانين بصورة لا تتعلق بادراكهم أو عدم ادراكهم لها . وهذه القوانين هي التي تحدد الامكانيات الحقيقية لنشاط الناس ،

أولا : ان الرغبات والمقاصد وحدها ، لاتكفي لتحقيق الاهداف ، فمن أجل ذلك لابد من ظروف مادية مهيأة .

ثانيا : أما الاهداف ذاتها التي يضعها الناس نصب أعينهم ، ونوازعهم تحددها ظروف الحياة نفسها .

ثالثا : من أجل النشاط وبلوغ الاهداف الموضوعية لابد من وسائل ، ذلك أن تكوين ارادة جماعية توحد مجموع الجماهير الشعبية ، يتطلب

علاقة صحيحة بين الحركات النضالية ، وبين النشاط المنظم .

ان الاهمية الكبري للنشاط المنظم ، تتطلب الاعتراف بالميل الوعيي بوصفه نقطة انطلاق لاصلاح ثقافي وأخلاقي ، ولتكوين ارادة جماعية ، وهذا قمين بتطوير العناصر الخلقية الواعية ، والارادية المتضمنة في نواة الحس السليم» .

واذا كان البعض يقف موقفا معارضا تجاه هذا المنحى ، فانه يستسلم بصورة نهائية لنزوة «اللاعقلاني» أو «الاعتباطي» (بالمعنى البرغسوني عن «الاندفاعة الحيوية») .

وأمام اصرارنا على طليعية المثقفين الثوريين ودورهم الفعال ، تعترضنا أطروحة الاستاذ عبد الله العروي ، الذي يرى أن مهمة المثقفين العرب ، لاتنحصر في الاستيلاء على السلطة السياسية ، وانما في السيطرة على المجال الثقافي .

حيث أن سبيل الاخفاق السياسي هو اهمال المعركة الايديولوجية ، التي تستوجب منا أن نضعها على رأس جدول الاعمال لانها أصبحت من العوائق الرئيسية لمنطق الثورة .

يقول العروي : «في الواقع كلمة دعوة (أو كلمة اقناع) لا تطلق على النتيجة العملية ، أي ايصال فكرة الى ذهن الغير ، بل على طريق خاصة في المناقشة والاستدلال ، ان الدعوة الايديولوجية أو بعبارة أصح النقد الايديولوجي ، هو اظهار ضرورة اللجوء الى الماركسية كمتطلب ذهني عمومي ، غير مجسد بعد في تحليلات عينية ، لابد اذا من تسبيق طريقة المناظرة والاستدراج المبنية على المنفعة الانية ، أي اثبات صلاحية الماركسية على أسس عمومية ، مصلحية أدوية لاعلى براهين منطقية تطبيقية ، عينية (7)» .

ويضيف العروي أن لينين نفسه ، قد مر بمرحلة النقد الايديولوجي لوعيه بضرورته الملحة .

والجلي في منطق عبد الله العروي هذا ، أنه قد وضع حدا فاصلا بين العملية الثقافية والنشاط السياسي ، الشيء الذي من شأنه أن يحجب عنا المضمون الطبقي لهذه العملية الثقافية ، وأن يجعلها نشاطا ذهنيا خالصا متعاليا عن الشرط الاجتماعي الذي نشأت فيه .

ذلك أن النشاط الثقافي هو جزء من النشاط السياسي الكلي ، حيث أن التأثير الفعال الذي ترغب في تحقيقه وانجازه العملية الثقافية ، هو عملية تحرر الكل الاجتماعي ، ولا يمكن فصل تلك عن هذه .

وحركة الكل الاجتماعي في الواقع الاجتماعي المغربي ، هي حركة تحرر اجتماعي وسياسي ، فكيف تستطيع مجابهة ومناهضة الثقافة السائدة ؟

هل بالاستعانة بالمناقشة والاستدلال ؟

ان عملية هيمنة الثقافة وسيادتها ، هي عملية صراع ايديولوجي ، الذي هو شكل محدد من الصراع الاجتماعي نفسه .

لكن الصراع هذا ، ليس مجرد حركة فكرية تتم على صعيد واحد ، وبحرية ظاهرية ، تتحدد فيها الافكار كأنها كائنات قائمة بذاتها ، بمعزل عن وجودها الاجتماعي .

ان التناقض ليس قائما بين الايديولوجيات ، بل هو قائم ، فيما بين ممارسات ايديولوجية طبقية تربطها علاقة تفاوت وسيطرة في ذات الان . والسيطرة في مجال هذه الممارسات هي بشكل عام لايديولوجية الطبقة السائدة ، التي تهدف تأمين الشروط الضرورية لتأبيد علاقات الانتاج القائمة .

فعملية المجابهة للممارسة الثقافية السائدة ، تلتحم بشكل أو باخر بطبيعة الفعل الاجتماعي والسياسي ، ومن موقع الطبقة النقيض .

لذا يمكن القول أن التوحد الجدلي بين النشاط الثقافي والممارسة السياسية المنظمة هو الشكل التاريخي المحدد للسيادة الثقافية ، أي لصيرورتها التاريخية ، فيه تتملك الواقع أو تستعيد تملكه .

والالية الداخلية لفعالية الثقافية تكمن في :

- عملية انتاج هذه الثقافة بأدوات محددة هي : المفاهيم النظرية التي تسعى الى تملك معرفي للواقع الاجتماعي التاريخى ، ضدا على البنية الثقافية القائمة .
- موضوع المعرفة في هذه العملية من الانتاج ، هو حركة التحرر الاجتماعي والسياسي .

ان القيمة التاريخية لثقافة ما ، يمكن أن «تحسب» من خلال الفعالية «التطبيقية» التي كسبتها ، ذلك أن مقياس تأثير الثقافة في المجتمع ، هو مقياس وزنها التاريخي ، ومقياس عدم كونها «جهدا مضنيا» فرديا ، بل حقيقة تاريخية ، تلك التي تفترض الوصول الى الوحدة (الثقافية السياسية)، والتي من خلالها تتماسك أعداد كبيرة من الارادات الموزعة لتصبح هدفا واحدا مبنيا على أساس مفهوم للعالم متماثل وشامل ، قاعدته الفكرية عميقة وجذرية ، ومعاشة الى الحد الذي تصبح معه نوعا من الشغف .

الشخصية التاريخية للمثقف الفرد ، هي أيضا نتاج للعلاقة الايجابية بينه وبين المحيط الثقافي ، أي لنوعية الوحدة العضوية الناشئة بينهما .

المعنى المتعالى للايديولوجيا عند العروي :

ان عملية الاقناع الايديولوجي لاتقتصر على المناقشة والاستدلال ،

أو اعتماد الماركسية كمتطلب ذهني ، بل ان الطبقة الاجتماعية تعي من خلال الإيديولوجيا كوظيفة اجتماعية وسياسية ، وبواسطة مثقفيها ، مكانتها ودورها داخل بنية اجتماعية محددة ، كما تعي دورها التاريخي .

والامر الواضح في مفهوم العروي للايديولوجيا هو تجريدها عن حركة الواقع . والحال ان العلاقة بين الواقع والوعي هي علاقة تقييد بوجه عام ، ذلك أن الايديولوجيا هي ذاتها ، تخضع في حالة تشكلها ، وتحقيق فعاليتها ، للظروف الملموسة التي تجتازها طبقة ما ، والذي يكشف ويوجه عملية الاقناع الايديولوجي هو الحلول الطبقي والاختيارات السياسية ،،

ومن ثم تتغاضى عملية الاقناع الايديولوجي التي يدعو لها العروي عن :

أولا : المصالح الطبقية التي تعبر وتدعم ممارسة الاقناع ، ومدى استجابتها لضرورة اجتماعية معينة .

ثانيا : الفصل القسري للايديولوجيا عن بقية النشاط السياسي .

ان تاريخ الانسانية الثقافي ، هو تاريخ الصراع الايديولوجي بين الطبقات ، والذي يتمفصل حسب الحاجيات البعيدة والقريبة لها ،،،

مضمون الخطاب الثقافي الماضوي :

ان معرفتنا بالماضي الثقافي لمجتمعنا هي نتاج علم وايديولوجية معاصرين ، فهذه المعرفة ، رغم انطلاقها من منظور الحاضر ، لاتستوعب الماضي الثقافي الا في ضوء تاريخيته ، أي في ضوء حركته ضمن الزمن التاريخي ، من حيث علاقته بالبنية الاجتماعية السابقة التي انتجته ، وبالظروف التاريخية نفسها التي انتجت تلك البنية الاجتماعية ، مع مالها من خصائص العصر المعين والمجتمع المعين .

ومن هنا نجد أنفسنا أمام مسألتين :

- كيفية استيعاب الماضي الثقافي في أبعاده الاجتماعية والسياسية ؟
- كيفية توظيف هذا الاستيعاب ؟ مادام هذا الماضي الثقافي ليس تراثا وحسب ، وانما هو كائن حي ، متحرك بصيرورة دائمة ، هي صيرورة الحياة الواقعية ، والتي ينبثق منها يحيا فيها ومعها ،،،
- أي عناصر من تراثنا بمقدورها أن تسهم في بناء ثقافتنا الوطنية ، مع التأكيد ، أن الايديولوجية الموجهة للثقافة السائدة ، هي ارتداد نحو الماضي ، وقوة محافظة على الراهن الموروث ؟

كل هذه التساؤلات تستوجب منا ، أن نبحث في معنى ومضمون الخطاب الثقافي الماضوي ، والذي ارتأينا تقسيمه على النحو التالي :

1 ــ الخطاب الثقافي اللاهوتي ،

2 ــ الخطاب الثقافي السلفي ،

1 ــ الخطاب الثقافي اللاهوتي . «ويشير اللاهوت الى فكر الواحد الاحد ،

الوجود أول كعلة أولى (8)» ، لقد كانت حالة المغرب قبل الاستعمار الفرنسي ، تتسم بالجمود والمحافظة في مجال الثقافة (فكرا وابداعا) حيث أن شخصية (المثقف المغربي) كانت منزوية خلف شخصية الفقيه مصطبغا بصبغة دينية فرضتها ضرورة النظام السياسي والاجتماعي وطبيعته ،

لقد كانت مسألة المعرفة في علاقة وثيقة مع الايمان الديني ، الذي حصرها في مصدر واحد ، هو المصدر الالهي ، أي الغاء قدرة العقل : الادراك البشري على تحصيل المعرفة ،

وهذا ناتج عن تظافر عوامل موجهة ومحددة ، منها :

— ان وحدة الكيان الاجتماعي في المغرب قبل الاستعمار الفرنسي ، قد تحققت عبر الاسلام كعقيدة وشريعة ، أي بوصفه ايديولوجية دينية ونظاما من القيم والمثل الاخلاقية ، وكذلك باعتباره تطبيقا قانونيا وماليا وسياسيا ،

ومصدر التبرير الوجودي لجماعات تمتاز بالحظوة والنفوذ ، هو الايديولوجية الدينية التى بلورت الكيان الاجتماعي في واقع سياسي ديني عبر عنه بالامة ،

— كان المغرب قبل الاستعمار الفرنسي ، مجتمعا زراعيا ، يسود فيه النشاط الرعوى ، ويتميز بضعف الاساليب التقنية في المجال الزراعي التي تنحصر في الادوات البسيطة ، واستعمال الطاقة البشرية ،

ويشير الاستاذ ادريس بنعلي ، في أطروحته «التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية المغربية ماقبل الرأسمالية» الى أن تلك المميزات ، قد آدت الى غياب تطور قوي الانتاج ، وانعدام اى ازدهار في مجال الزراعة ، كما أبرز وجود نوعين من العلاقات الاجتماعية ضمن التشكيلة الاجتماعية (في البادية) النوع الاول سائد في المناطق التي تقع تحت سلطة المخزن ، وينحصر في كون فئة اجتماعية (الزوايا ، المرابطون ، القواد،،) قد تمكنت من تملك (أو الحصول على حق الانتفاع) الارض ، مشكلة بذلك فئة الملاكين «الاقطاعيين» الذين يعتمدون في استغلال أراضيهم على عمال المزارعين (خماس ، رباع ، خباز ،،) ،

والنوع الثاني كان يعم (بلاد السيبة) حيث القبائل تعتمد الملكية والاستغلال الجماعيين للأملاك الجماعية (وذلك صحبة الملكية الفردية) ، المؤسسة على التضامن بين أفراد الجماعة ؛

أما الصناعة التقليدية فقد بقي وضعها على ما كان عليه في بداية القرن السادس عشر ، وذلك بسبب سوء طرق المواصلات ، والعوائق التي تعترض سبل تداول البضائع ؛

في حين تميزت المبادلات التجارية بكونها معقدة ومتنوعة وبدائية من حيث طرقها وأدواتها .

— لقد كان العلماء يمثلون الوجه الديني للسلطة القائمة ، كما أنهم تميزوا في المجال السياسي بإبداء الراي والحكم على افعال السلطان ، والاساس المعرفي لهؤلاء العلماء ينبني على اصول العقيدة وقواعد الشريعة فاذا كانت هذه المعرفة الاهية المصدر ، ووحيدة المصدر ، فالمؤدي اللازم لذلك ، هو أن كل ما يتعلق بمعرفة مسائل الوجود وقوانين الطبيعة والمجتمع والفكر ، مرجعه ومصدره غير الجهاز الادراكي الذي يتمتع به الانسان .

فكل ما جاء به الاسلام من عقائد وشرائع ، انما هو أمر نهائي ، يؤخذ كما هو ، لايتبدل ولا يتغير ، وذلك يعني ان معرفة العقيدة والشريعة يتلقاها الناس كاملة تامة بتسليم ايماني مطلق ،

والطابع الالهي الوحيد لمسألة المعرفة عند علماء المغرب قد ادى الى المنع أو الامتناع عن الجدل والمناقشة العقليين في مسائل الاعتقاد الايماني الذي من شأنه أن هيأ المجال لشيوع الفكر الغيبي والنزوع نحو مناهات فكرية ذات طابع خرافـي .

ورد في مقال الاستاذ عبد الله العروي : منهج الفكر المغربي المعاصر (9) . أن مؤلف كتاب سلوة الانفاس محمد بن جعفر الكتاني ، عندما اثار مسألة نعلي النبي ، اللذين كان بعض الاشراف يدعى انه يحتفظ بهما ، قد خلق لدي فقهاء عصره شكوكا كثيرة ،، فيرد الكتاني على هذا بايراد شهادة علماء كبار .

«ان الله حرم على الارض أن تأكل اجساد الانبياء ، وهذه معجزه خص بها أنبياءه ، فلماذا لاتصح هذه المعجزة في نعل النبي أيضا» .

ومثل هذه المواقف التي تؤشر بتوافر الفكر الغيبي ، يمكـن أن نلمسها لدي العديد من العلماء ، نذكر أن محمد بن ابراهيم السباعي المتوفي سنة 1914 ، والذي كان شيخ علماء مراكش ، الف رسالة يحض فيهـا على الاعتناء بالتاليف الخطبة ، ويحذر من الكتب المطبوعة (10) .

وتستوجب الاشارة الى حقيقة مفادها أن هذه الظاهرة الدينيـة ، بمختلف أشكالها وعقائدها وتعاليمها لم تكن مفاجئة ولا منعزلة أو منقطعـة عن حياة المغاربة ، ولا عن حركة تطورهم التاريخي ، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وفكريا ، وانها لاتأتي اتناس وفقا لرغبات ذاتية ، بل ان لها جذورا اجتماعية خاصة ، وأساسا معرفيا وايديولوجيا لما هو واقع .

المكونات العامة للخطاب الثقافي اللاهوتـي :

العلوم الشرعية :

منذ القرن الحادي عشر ، كانت الامبراطورية المرابطية تاخذ بمذهب

عبد الله بن ياسين الذي كان يدعوا الى الرجوع الى الاسلام السني ، فبدلا من استعمال الاجتهاد للبث في مسائل القضاء ، تشبث الفقهاء بآراء علماء مذهب مالك مكتفين بترديد أقوال المتقدمين وشرحها أو اختصارها ، وقد اهملت دراسة الاصول ، بل منعت واستعيض عنها بدراسة الفروع الفقهية من عبادات ومعاملات .

وفي أيام الموحدين ، وقع اصلاح في الميدان الديني تمثل في الرجوع الى الاجتهاد والبحث في القرآن والحديث باعتبارهما مصدري الدين والتشريع .

«منع التقليد المالكي ، وقام أحد الملوك الاولين لهذه الدولة يعطي المثل في ذلك ، فأمر باحراق مدونة سحنون وكتاب ابن يونس وكتاب والنوادر والمختصر لابن أبي زيد القيرواني ، وتهذيب البراذعي والواضحة المثل في ذلك ، فأمر باصراق مدونة سحنون وكتاب ابن يونس والنوادر المختصه لابن أبي زيد القيرواني ، وتهذيب البراذعي والواضحة لابن الحاجب ووقعت الاستعاضة عن هذه الكتب المحروقة ، بموطا الامام مالك بن أنس وسنن البزار ومسند ابن أبي شيبة ، وسنن الدراقطني ، وسنن البيهقي بالاضافة الى الكتب الخمسة الصحاح : سنن أبي دواود وجامع الترمذي وسنن النسائي ، وصحيحا البخاري ومسلم ، وكانت هذه الكتب الخمسة الاخيرة تكون رمز المملكة الموحدية (11)» .

مع المرينيين تم اقرار المذهب المالكي من جديد .

وخلال الفترة الاولى التي امتازت باعتلاء العلويين العرش ظهرت أسماء مقلدة طريقة ابن عرفة التونسي الذي كان يوصي بالاكتفاء بتفهم المتن وتحليل الشرح في تلقين العلوم الدينية .

الزهد :

لقد ولدت جملة الاوضاع السياسية والاجتماعية التي عاشها المغرب قبل الاحتلال الفرنسي ، وحصول بعض التطور ، ردود فعل دينية قوية لدى العلماء ، فالبنسبة للفقه تجلى ذلك في الرجوع الى المنابع الاسلامية الأولى ، كما اصبح العلماء يعتقدون أن المصائب التي حاقت بالمسلمين ، انما هي من أثر غضب الله ، فيزهدون في ملذات الحياة ليعيشوا عيشة التقشف والنسك ، وينتهي الامر ببعضهم الى القيام باداء فريضة الحج حيث يجدون العزاء والتسلية .

الرحلة :

امتاز هذا النوع من التأليف الى حوالي نهاية القرن السابع عشر بطابع ديني ، فلا تجد فيه الا التحليل النادر من وصف الاقطار التي يمر بها الرحالة ، والاشخاص الذين يختك بهم ، ولانكاد نقف على ملاحظات تتصل

بالجوانب الجغرافية والايطنوغرافية والاجتماعية ، وبالمقابل نعثر في هذا النوع على مباحث طويلة في موضوعات فقهية وصوفية ، تتعلق بتراجم الصالحين والاسانيد .

التراجم :

من بين ما ألف في موضوع التراجم نجد على الخصوص كتب سير وفهارس يلتزم فيها كل مؤلف بذكر شيوخه وما قرأ عليهم من مؤلفات .

الادب :

ان دراسة الادب لم تنقطع في المدارس والزوايا ، ومناقشته في الندوات الخاصة ، وذلك ما يفسر توافر عدد كبير من الكتاب المغاربة ، الفقهاء منهم ، الحسن اليوسي مثلا .

الا أن الامر الذي يكتسي أهمية كبري هو الطابع الديني للادب ، ذلك الطابع الذي أفسح المجال للفقه بتلوين أغراض الادب وفنونه .

ومن الاسباب التي دعت الادب الى الاحتماء بأغراض فقهية ودينية ، اثارة بعض المخاوف تجاه الاجنبي بسبب اختلاف الافكار والعادات والتقاليد والقيم الـخ .

ان سلوك الفقهاء الذي كان يكتسي طابع الحض على الجهاد جعل من جل الكتابات الادبية طافحة بانتقاد اخلاق المجتمع ، والتشبث بالمبادىء الانسانية في الاسلام ، والجهاد في سبيل الله ضد الكفار المعتدين .

وتظهر هذه الانتقادات كذلك ، في شكل محاربة شديدة الصرامة للبدع ، وعادات أخرى كاستعمال القهوة والتبغ .

ولم ينج الشعر من هذا النحي الدني ، حيث كان موضوع القصائد يشمل مدح الرسول واولي الامر ، والرغبة الملحة في آداء فريضة الحج ، ووصف البقاع المقدسة ، مع ذكر الاحكام والامثال ، كما تمثل غرض الشعر الظاهر في الوعظ ، وحث الناس على الاخلاص في الاعمال والتخلص من الاوزار وقهر العدو الكافر .

ان الخطاب الثقافي اللاهوتي ، يتسم بالتقليدوية ، وتأسيس الايديولوجية المحافظة التي تتخذ صيغة النشاط الموجه للسلوك والتعامل الاجتماعي .

«انها ايديولوجية تتقاطع سميتها في بنية النخبة ، والتي تتميز بأولوية الفكر على الواقع ، وأولوية الذهن على العاطفة ، واولوية العقل على الطبيعة ، واولوية المجرد على الملموس» .

فالخطاب الثقافي اللاهوتي ، بهذا ، يعيد بشكل فعال ، انتاج بنية النخبة ، وبنية المجتمع التقليدي .

وبالرغم من التنوع الحاصل في بنية الخطاب الثقافي اللاهوتي فاننا

نلمس وساطة منهجية مطبوعة بطابع ايديولوجي تحكمه ، تدعو الى مناصرة التقليد . فالتقليد كممارسة منهجية تتجلى أهميته من خلال الوظيفة التربوية التعليمية ، لذا استدعت الضرورة التاريخية انذاك ، تعميمه في مجمل المرافق ، قصد تأبيد السلطة القائمة وترسيخ قيم موجهة تتسم بالارستقراطية الثقافوية ،،

2 ــ الخطاب الثقافي السلفي :

انه يبنى في أساسه على العودة الى مصادر الايمان الخالصة من كل الحثالات التي نتجت عن عصر الانحطاط .

وهذه العودة تتستر بنفعية جديدة ، تتموضع في اطار ارثوذكسية الايمان ، وهي الايديولوجية التي يتأسس عليها وهم توحيد الامة .

ان الهدف المتوخى هو احياء عظمة الماضي ، حتى ينسجم واحاجيات العصر الحديث ، والمسالة التي يتمحور حولها الخطاب الثقافي السلفي ، تكمن في اعتبار الماضي هو المنطق الوحدوي والمعرفي ، وأساس الكشف عن الحلول اللائقة للحاضر والمستقبل .

فالماضي يبرز وكأنه منطلق وهدف لكل فعالية اجتماعية وثقافية . انه القادر على منح كل فعل انساني مشروعيته الحضارية .

ومن هنا يحاول الخطاب السلفي (المناهض) للاستعمار ، الاستعانة بالسلاح التراثي والتاريخي ، كفاعل قادر على استنفار الماضي والاستغاثة به ، باتجاه بلورته في صيغة تصور ايديولوجي يشمل كل أو معظم قطاعات الوجود .

ويمكننا أن نقسم طبيعة الخطاب الثقافي السلفي الى فترتين :
الفترة الاولى الممتدة من سنة 1900 الى 1930 .
الفترة الثانية من 1930 الى أواسط الخمسينات .

وتجدر الاشارة الى أن الخطاب الثقافي السلفي لاتنحصر امتداداته وتجلياته وفعاليته في التحديد الرسمي المشار اليه ، بل تتعدى ذلك ،،

الفترة الاولى :

لقد اتسمت هذه الفترة بالدعوة الى الاصلاح الديني ، نتيجة السيطرة الاستعمارية على المغرب ، حيث قام العلماء باذكاء الشعور الديني لدى جمهور الناس ، يحضونهم على التمسك بالكتاب والسنة ، والدعوة الى الجهاد ، وهجر البدع والاهواء ، والتقيد بالعصر الذهبي للسلف الصالح .

ومن أنصار هذه الدعوة الشيخ : أبو شعيب الدكالي ، الذي أدخل الافكار السلفية الى المغرب عندما رجع من المشرق في بداية عهد سلطنة عبد الحفيظ (1908/1912) .

وقد تمثلت دعوة شعيب الدكالي في مواجهة أصحاب الطرق الصوفية

حيث كانت «السلطات الاستعمارية تعضد الطرقيين وتحارب الشباب وفئة الاصلاح واستشرى الخلاف حتى إنقسمت البلاد الى معسكرين ، معسكر الطرقيين ويرمي الشباب بالمروق من الدين ومعاداة أهل الخير والصلاح ومعسكر الشباب ، ويتهم الطرقيين بموالاة الاستعمار واستغلال الدين لبلوغ المارب الشخصية (12)» .

ان موقف الخطاب السلفي تاتي من الحرص الصارم على رفض وادانة الشعوذة ، وهو في هذا السياق يجسد نمطا من الاختيار التاريخي والتراثي الذي ينطوى على خصوصية دينية اسلامية وثوقية .

والحاح الخطاب الثقافي السلفي على الماضي الاسلامي ، ينطلق من تصوره له كمرحلة منسجمة ، ذات بعد وافق واحد ، حيث يرى في النص الديني الاصيل (القران والسنة) اتجاها واحدا مؤسسا على التجانس والانسجام ، الذي ينطوى على بعث الماضي المجيد ، وتحويله الى حاضر يراد له أن يكون بنفس الحيوية والعنفوان في مواجهة الاستعمار الدخيل .

وما ينبغي التأكيد هنا هو أنه في هذه المرحلة لم يبرز الموقف الوطني بقدر ما برز الموقف الديني ، خاصة مع أبي شعيب الدكالي .

يقول عبد الله العروي : «ما كنا نعلم أنه كان حافظا (أي شعيب الدكالي) ، متفننا في علوم الحديث ، فنسأل هل كان فن الحديث مندثرا في المغرب الى أن يحتاج الى من يحييه ؟ هذا غير محتمل لما نعرفه من علماء ذلك الوقت ، الواقع ان الحديث يستعمل بطريقتين ، طريقة الفقيه ،،، وطريقة الواعظ المصلح ،، وكل شيء يتغير بحسب تقييد المحدث بقواعد الفقه أم لا .

اذا ادخل العالم الحديث في اطار الفقه كان موقفه على العموم موقف محافظة على النظام الاجتماعي كما هو ، واذا حرر الحديث من قيود الفقه انتحى حتما الى ضرورة اصلاح الحالة الاجتماعية .

ويحس الفقها ءطبعا بالفرق بين الطريقتين من خلال التعامل مع الحديث لا من فحوى الحديث الذي هو عمدة الجميع » .

ولقد كان الخطاب الثقافي السلفي في مجمله ينطلق من النص الديني ، معتمدا في سبيل تدعيمه ما لايحصى من المسوغات والذرائع لاكسابه بشكل أو باخر ، مشروعية اجتماعية وصدقا معرفيا ،ليس من أجل العصر الذي يوجد فيه فحسب ، وانما من أجل كل العصور .

ان بعض ما كتبه محمد الحجوي في فصل الفقه قبل الاسلام ، في كتابه : (التسامي في تاريخ الفقه الاسلامي) ،ليدل على البعد الوثوقي الماضوي في بنية الخطاب الثقافي السلفي :

«أعلم أن الاسلام وجد الامة العربية أمية لاتقرأ ولا تكتب ، ولم يكن

لديها علوم مدونة في الكتب ، تدرسها في مساجد أو مدارس ، وان وجد لديهم معرفة بعلوم تدعو اليها ضرورة حياتهم البدوية كعلم النجوم والقيافة والانساب وغير ذلك مما نسب المؤرخون لهم معرفته وحفظ بعض قواعده ، ومن هذه الانواع ما كان لهم من الالمام ببعض ضوابط فقهية يفصلون بها خصوماتهم ،، ومن ذلك معرفتهم بعض مناسك الحج ، وكانوا يصومون عاشوراء كما في الصحيح ،، وقد ثبت اغتسالهم من الجنابة واختتانهم .

فهذا مثال ما كان عند العرب من الفقه ، وهو ضوابط قليلة الاهمية ليست كافية في بابها ولا رادعة لأهل الفساد والدعارة ، ولا وافية بالنظام الاجتماعي لهذا بقيت الامة العربية متفرقة الاهواء ،، الى أن جاء الاسلام ، فعند ذلك عرفت الحقوق بمعرفة الفقه ، وصار لها المقام الاول في الاعتبار ، والركن الاعظم في الاذهان ، ونسخ حكم التحالف بوجوب التناصف» .

ومما كتب في الشؤون الاجتماعية ما جاء عند محمد السليماني ، في موضوع التبذير ، والاسراف : «علمتنا الشريعة السمحاء طرق الاقتصاد وهدانا الكتاب العزيز والسنة النبوية اليه ، وبرهنت أقوال السلف الصالح عليه ، وذلك أن الاقتصاد مركب من بذل وامساك ،بحيث لا يبسط المرء يده كل البسط حتى لايبقى فيها شيئا ولا يقبضها كل القبض حتى لايخرج منها شيئا ، بل يقيم البينة بحسب وفره ، على مدر غناه وفقره ، مع حفظ حصة من كسبه يعدها للعوارض الغير المنتظرة ، فاذا جمع الانسان بين الامساك عما لايلزمه والبذل فيما هو أحوج اليه ، فقد حاز فضيلة الاقتصاد الممدوح على لسان صاحب الرسالة العامة (ص) بقوله الاقتصاد نصف المعيشة وبيانه أن المعيشة تقوم بامرين الكسب والاقتصاد في انفاق ثمرته ، فمن حصل على المال فقد حاز أحد الامرين ، فان لم يحز الامر الاخر وهو حسن التدبير فقد نصف معيشته ... »

وفي ميدان الشعر ، قصيدة لمحمد السليماني يحث فيها الناس على اليقظة والاخذ بأسباب طلب العلم والاصلاح الديني ، يقول فيها :

حماة الدين هبوا من سبات	فمركزنا يؤول الى الخراب
تركنا الدين خلفا لابنائي	ولم نترك لنا غير التساب
يقول الشامتون هم أضاعوا	كتابهم ويا حسن الكتاب
كتاب جاءنا للحق يدعو	وينذرنا بمفاجأة العذاب

الفترة الثانية :

تميزت هذه المرحلة بتاسيس خطاب ثقافي يلح على توفير الاطار القومي المغربي ، الذي كثيرا ما شابته مواقف دينية اسلامية .

ويستمد هذا الخطاب الثقافي السلفي مشروعيته من واقع المجابهة بالاستعمار الفرنسي ، الذي يشغل حيزا رئيسيا من الوعي الذاتي للانسان

المغربي » ان هذا الوعي الذاتي ، ليس في حقيقة الامر ، حصيلة الوجود القومي فحسب ، وانما كذلك وبشكل رئيسي حصيلة الوجود الطبقي ».

ان المثقفين المغاربة آنذاك ـ كانوا بفعل طبيعة المواجهة الوطنية الراعية ضد الغزو الاستعماري الاجنبي ، يحسون ضرورة الانكفاء الى تاريخهم ، ليستمدوا منه تلاحما ماضويا يوظفونه باتجاه توطيد الانكفاء والاطمئنان الذاتيين.

ان الوعي الذاتي القومي جسد تاريخيا احد اشكال النمو في حركة الجبهة المغربية ضد التدخل الاجنبي ، كما شكل بفضل تراص جهود الحركة الوطنية ـ عنصر استقطاب ثقافي .

ولم يكن الخطاب الثقافي السلفي من حيث مضمونه وتوجيهه ، بمعزل عن الاطار الكلي لحركة المطالبة بالاستقلال . بل انه كان بمثابة رد فعل ضد الاستيلاب الاستعماري ، ينطوي على موقف سياسي وحضاري في ذات الآن كما كان يسعى الى تطويع الفرد اخلاقيا واجتماعيا بالارتباط مع مصالح الامة .

مكونات الخطاب الثقافي السلفي :

«ان المغرب لم يدخل حقا في اتصال مع ذلك الآخر ، الا عبر مؤلفات محمد عبده وتلاميذته وقد بقيت هذه المؤلفات حية زمنا طويلا ، لانها كانت تستخدم اشكالية تطابق بالضبط مستوى التطور الاجتماعي ،، يقينا أن علال الفاسي ليس تكرارا مضبوطا لمحمد عبده ، بل ان له أي علال الفاسي متطلبات اخرى ، وهو يفترض بنفسه معرفة أكثر عمقا للفكر الغربي ، الا أن الرؤية الاسياسية تظل ، مع ذلك متماثلة (13)» .

ان حركة الاصلاح الديني التي جسدتها أعمال الافغاني ومحمد عبده تشكل بعدا اجتماعيا وثقافيا هاما . يقول مرسيل كولاب : «وليس من السهولة ان نوضح اثر هذين الرائدين «الافغاني ومحمد عبده» على الجيل الذي تلاهما ، ومع ذلك فهمة شيء مؤكد ، ذلك انه عندما نبذل المحاولات لجعل الدين يتوافق مع العلم الحديث ، وعندما نتقبل فكرة اعادة النظر في الشريعة الاسلامية كضرورة حتى تتسق مع متطلبات العصر» .

محمد عبده والعدل الاجتماعي :

لقد هاجم محمد عبده الثورة العرابية بحكم دعوتها الرامية الى تحقيق عنصر الانتماء بجانب الشعب والفقراء ولكنني كنت ضد الثورة ، كنت اعتقد أنه يكفي جدا أن نحصل على دستور خلال خمس سنوات ، وكنت أعارض أسلوب طرد رياض باشا ، ومظاهرة عابدين ، وكان سليمان باشا أباضة ، والشريعي باشا يؤيداني ضد الثورة ، لكننا كنا جميعا نطالب بالدستور» .

ويضيف محمد عبده بعدا أخر : « انه لم يعهد في أمة من أمم الارض ان الخواص والاغنياء ورجال الحكومة يطلبون مساواة أنفسهم بسائر الناس وازالة امتيازاتهم واستئثارهم بالجاه والوظائف بمشاركة الطبقات الدنيا لهم في ذلك ، فكيف حصل في هذه المرة ، وفي أهل المجتمع فهل تغيرت سنة الله في الخلق ، وانقلب سير العالم الانساني : أم بلغت فيكم الفضيلة حدا لم يبلغه أحد من العالمين ،حتى رضيتم واخترتم عن روية بصيرة أن تشاركوا سائر أمتكم في جاهكم ومجدكم وتتساوو بالصعاليك حبا بالعدالة والانسانية ؟ أم تسيرون الى حيث لاتدرون وتعملون ما لا تعلمون» .

محمد عبده ومسالة العقل :

لقد أعلن محمد عبده معركته بتجريد رجال الدين من كهنوتهم الذي يحاولون أن يفرضوه على جمهور الناس ، قائلا : «ليس في الاسلام سلطة دينية سوى الوعظة الحسنة ، والدعوة الى الخير والتنفير من الشر ، وهي سلطة خولها الله لادنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم ، كما خولها لاعلاهم يتناول بها من أدناهم» .

ومن ثم كان يدعو لتفتح الفكر الاسلامي حيث يستوعب الحاجات المدنية للمجتمع ، ويتمكن كذلك من أن يقدم الاساس الاخلاقي والمعنوى لهذه الحياة المتطورة ، وكانت وسيلته الى ذلك هي تطوير الازهر وتفتح التعليم فيه وفتح باب الاجتهاد .

الموقف من الاستعمار :

ان الفكرة التي حكمت ممارسة محمد عبده تجاه الاستعمار هي : التطور التدريجي البطيء ، بواسطة التربية والتعليم والتثقيف وتنقية الاسلام من الخرافات التي لحقت به ، وعدم الاشتغال بالسياسة ، بل والتعاون مع سلطات الاحتلال نفسها .

ان العمل لاخراج الانجليز من مصر عمل كبير جدا ، ولابد في الوصول الى الغاية منه ، من السير في الجهاد على منهاج الحكمة والدأب على العمل الطويل ولو لعدة قرون (14)» ◻

الخطاب الثقافي السلفي : (النقد الذاتي) .

ان فهم الخطاب السلفي (النقد الذاتي) ينبغي أن يكون انطلاقا من وضعه التاريخي» في اطار حركة التحرر الوطني ، ذلك أن الحديث عن رجعية الخطاب الثقافي السلفي انما تنطبق على فترة متأخرة نسبيا ، عندما فقدت البرجوازية (الوطنية) دورها «العلماني» وأصبحت عنصرا من عناصر ترسيخ «الثقافة» البرجوازية وبناها الفوقية الاضطهادية التي اعتمدت على تسخير بعض المضامين الدينية لتحقيق الثبات الاجتماعي .

لقد عمل علال الفاسي على بلورة نقد هام للفكر الديني والمجتمع الاسلامي . ووضع مخططا للاصلاح ، ضمنه كتابه (النقد الذاتي) الذي يستهله ببعض الاتجاهات الفكرية المرتبطة بالقضايا الاجتماعية والدينية، كما شدد على فصل الامة بين حياتها القومية وتعاليم الاسلام .

«وما التفكير في فصل الدين عن المجتمع وفي اقامة الدولة العلمانية الا من نتائج المسيحية واختيار أوربا» . وهو تفكير لا يمكن أن يظهر في المجتمع الاسلامي ، وليس من حاجة لظهوره فيه ، اذ أن الدولة الاسلامية لا ترتكز الا على الدين المفسر تفسيرا صحيحا» .

واذا كان خطاب علال الفاسي يسعى الى تخليص الامة المغربية من قيود الاستعمار ، فانه رسم مشروعا اجتماعيا ، يتخذ من الماضي / الشرق أساس انطلاقه ، بهدف التوجه الى النخبة «القادرة وحدها على حمل رسالة التمدن» :

يقول علال الفاسي : «واذا قدر للنخبة المغربية أن تجتمع يوما ما ، لتضع برنامجا مفصلا لكل فروع الحياة ومظاهر النشاط القومي في المغرب ، ووجدت في هذا الكتاب (النقد الذاتي) ما يدلها على سبيل تحقيق غايتها سيكون ذلك خير جزاء على الجهد الذي بذلته (15)» .

لقد كانت محاولة علال الفاسي تستهدف تمكين النخبة من التسلح بالعقل والحرية على أساس سلفي/ليبرالي ، يقوى من خلاله وضع البرجوازية (الوطنية) على مواجهة الاستعمار ومشاريعه التقسيمية ، وفي ذات الآن الحفاظ على المصالح الطبقية الخاصة .

ان الخطاب الثقافي السلفي : النقد الذاتي ، يعد مشروعا تكوينيا للنخبة من موقع اجتماعي بورجوازي ، يخدم (تحرير) الامة المغربية . وهذه النخبة مدعوة للتسلح بالعقل الذي هو جزء لايتجزأ من العقائد الايمانية ، مع حرصها الشديد على التطبيق القويم للشرائع المنزلة . انه عقل ينبني من حيث التمثل والتوجيه على النص الديني ، لذا فان دعوة علال الفاسي لتبنى الافكار الكونية التي يتلمس جذورها في الاسلام ، قد بررت لديه وجوب محاربة كل فكر تقدمي باسم الاصالة ، وكل ممارسة سياسية راديكالية باسم الخصوصية الاسلامية .

« ان الفكر الذي تحتاجه الامة ، ويمكن أن ينقذها من مصائبها ، ليس هو تفكير الشارع الذى ينبني على أصول عادية ، ولكنه فكر الطبقة المتنورة التي تستطيع أن تقلب الاشياء على جوهرها ، وتنفذ الى أعماقها (16)

لقد كان الخطاب السلفي (النقد الذاتي) محكوما ، بمصدرين رئيسيين : الفكر الاسلامى والفكر الليبرالي :

«ان ظاهرة الوعي الازدواجي واضحة في كل موضع من فكر علال

الفاسي ، فهو يحرك مجتمعه عبر وعي ديني وانتقادي للغرب ، انطلاقا من وعي ليبرالي ، وهو ينكر عنه نزعة جبرية يؤكدها بالنسبة للآخر ، انه انتقادي بالنسبة للاخر وساذج بالنسبة للذات (17)» .

والواقع ، ان الغرب مثل مرجعا هاما للخطاب الثقافي السلفي ، الذي حاول استنطاق التراث الاسلامي بمعايير غربية . ذلك أن محاولة اكتشاف الذات والبحث عن الهوية ، والعثور على صيغة ملائمة لتطور حضـــاري (حقيقي) لايتم بنفي الاخر والتقوقع على الذات .

فالخطاب الثقافي السلفي . يميل الى تأسيس التحديث في اتجاه القيم التي يؤيدها المجتمع الغربي ، واعتباره يتلاءم والشريعة نفسها ،، ويمكننا أن نتلمس المحاور التوجيهية للخطاب الثقافي (النقد الذاتي) في كونه :

ايديولوجيا : محاولة استنهاض العهود الاسلامية المشرقة ، والتمســـك بالروح الحديثة بمنأى عن المعطى الديني أحيانا .

اجتماعيا : محاولة تأسيس المنهج التعادلي .

سياسيا : اعتماد أسلوب المعارضة ذات الطابع الاجتماعي الذي لا يخلو من تحبيذ أسلوب التفاوض :

الحصيلة : تكوين تصور خاص ، يعتمد رؤية واقع وآفاق المجتمع المغربي من منظور برجوازي صرف ،،

ماهي الخصائص المميزة للخطاب الثقافي اللاهوتي والسلفي ؟

أولا : انه خطاب مجتمع راكد ، وهو لهذا السبب شكل نظاما فكريا مقفلا ، يمكن حصره في عدد محدود من القوانين الاجتماعية ، التي لاتخرج عن الاطار الديني الضيق .

ثانيا : خطاب ثقافي انتفاعي ، لكونه يتميز بالخدمة العريضة للاستقراطية المغربية ، مما جعله وسيلة للمنافسة ، وأكثر استئثارا بالاهتمام .

ثالثا : خطاب ثقافي استهلاكي وايديولوجي ، قيمته لاتنحصر في ذاته ، بل في وظيفته الاجتماعية .

رابعا : خطاب ثقافي ازدواجي ، استند في التوجيه والتقرير السياسي على مصدرين : الفكر الاسلامي ، والفكر «الليبرالي» الغربي .

يقول هشام جعيط في معرض كتابه (اوربا والاسلام) : «ان الاشكالية القديمة اسلام ، غرب قد ولى عهدها» و «لانقاش اليوم بين أوربا والاسلام لكن هناك نقاشا بين كل أوربي مع ذاته ومع العالم ، وبين كل مسلم مع ذاته ومع أوروبيته» .

كيف يتراءي لنا مداول ومعنى الاصالة استخلاصا من هذا الاستعراض التاريخي للخطاب الثقافي الماضوي ؟

هل الاصالة هي الحفاظ على ذلك التراث الذي يستهدف احياء (عظمة) الماضي ، بتشكيل الرصيد التاريخي المنسجم وحاجات العصر الحديث ؟

ما هي أوجه الخطاب الثقافي الماضوي التي تشكل استمرارية تاريخية فعالة، في اغناء واثراء فكرنا المعاصر ، ومن ثم التعجيل بعملية تطوير مجتمعنا على أساس أصالته الموضوعية التاريخية ؟

أليس من المكن النظر في الماضي أواليه ، الا من الحاضر ، وهذا النظر بنفسه ، يتحدد بالموقع الايديولوجي ، وبالتالي الطبقي الذي ينطلق منه . والموقع ذاته يتحدد من خلال العلاقة التناقضية التي تربطه بالمواقع الايديولوجية الاخرى .

ان النظرة الى الماضي في الفكر الايديولوجي مطلوبة ، انطلاقا من حاجات الطبقة ، وفي سبيل خدمة أهدافها ، وليست مطلوبة من أجل معرفة الماضي في حد ذاته ولذاته .

التفكير التاريخي الايديولوجي ، تفكير جماعي ، انحيازي ، انتقاعى ولا غرابة في أن يتحكم فيه منطق التبرير وعامل الاسقاط .

فالتفسير التبريري يستخدم مقولات التفسير التاريخي من علاقة سببية ووضعية مرحلية ، وتاويل للمعنى وسواها ، لكن استخدامه لها مشروط بالنتيجة الموضوعة سلفا .

ان النظرة الايديولوجية هنا ، فكر مشتق من حاجة عملية جماعية وموجه نحو ممارسة نفعية . فالاقبال على الماضي واستنطاقه واسترجاعه وغير ذلك من أوجه استعماله ، عملية مقصودة ، ان التماثل المعروض في البرنامج الثقافي للاتحاد الاشتراكي ، بين الاصالة والمعاصرة ، انما هو قائم على أساس ايديولوجي ، يعرض لمشكلة الثقافة في شكل خاطيء ، ينحصر في اعتبار الاصالة والمعاصرة تخضعان لتطور تاريخي مستقيم . والحال أن الاختلاف قائم في حركة التاريخ بين الماضي والحاضر ، بانتماء الاول الى وضع تاريخي مختلف عن الذي ينتمى اليه الثاني .

ان مشكلة الثقافة المغربية لا تكمن في أصالتها أو معاصرتها ، وانما تكمن في تحديد الاشكال التي بها تتقارب وتشارك حركة التحرر الاجتماعي والسياسي ،، التي هي الحركة التاريخية الزامنة للواقع المغربي .

والثقافة هنا ليست عينة واحدة ووحيدة ، انها وحدة تناقض بين ايديولوجيات مختلفة تنعكس فيها حركة الصرعات الطبقية داخل البنية المجتمعيـــة .

ان الاشكالية التي تحدد بنية الثقافة المغربية هي مسالة التحرر .

فالتحزر الثقافي ليس له معنى في ذاته ، ولايمكن أن ينجم عن بث دعوة عقلانية أصيلة أومعاصرة ، ولكنه نتيجة للتقدم في حل المسألة الاجتماعية

الغــزو الاســرائيلــي للبنــان

نحو « التسوية » العربية أم نحو « كامب ديفيد » ؟

أحمـد العلمــي

مر أزيد من شهر ولم تنته الحـرب في لبنـان . فالغـزو الصهيوني لا يزال يقف على أعتاب احتمالات التوسع . ومع أن المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية تقف راهنا ، من مواقع الصمود الفعلي للتصدي للغزو الكاسح ، ولتسقط سيلا من الرهانات الصهيونيــة والامبرياليــة والرجعيـــة ـ الانعزالية الجامحة على انهاء الوجود الوطني على أرض لبنان .. الا أنه سيظل الوضع مرهونا بما يمكن أ نيدخل المواجهة من عناصر جديدة تقرر في صيغة النتائج السياسية والعسكريـة التي ستكون لها ـ بالتاكيد ـ انعكاساتفاعلة وعميقة في مسيرة المواجهة الوطنية للمشـروع الصهيـوني ولادواته وجبهاتــه المختلفــة .

ورغم «استقرار» الحرب على حالة الحصار الاسرائيلي لبيروت والتصدي الوطني له، واستمرار الصراع العسكري على جبهة صور ـ صيدا ـ الدامور ـ والمناطق الاخرى المحاصرة ، و « الشجب » العربي الرسمي الخجول للتدخل الصهيوني .. الخ فقد تمت ـ على صعيد التقديرات لعلاقة الحـرب بالسياســة العربية الرسمية ـ صياغة مجموعة من الموضوعات تكاد تظهر على شكل خلاصات سياسية جازمة داخل بعض فصائل التحرر الوطني . لن نتناول ، في هذا المقال القصير ، سوى احداها ، وهي تلخص علاقة الغزو الصهيوني الحالي بمشاريع «التسوية» العربية وعلى قائمتها ـ في المرحلة الراهنة ـ مشروع فهـد ، وعلاقته من جهة ثانية باتفاقيات « كامب ديفيد » .

●

شكل المشروع السعودي حلقة جديدة في تطور الصراع بالمنطقة العربية بين حركة التحرر الوطني العربية ، وتحديدا حركة المقاومة الفاسطينية ، وبين تحالــف الامبــرياليـــة ـ الصهيونية ـ الرجعية . واذا كان المشروع السعودي صيغــة عربية رجعية « للتسوية » ـ بدليل الاجماع الذي حصل حوله

من طرف الانظمة الرجعية ـ فانه جاء في شروط سياسية تميزت بسقوط أو افلاس أو أزمة مجموعة من المشاريع التي غطت مجمل التحرك الديبلوماسي الرسمي ، وحددت نقط وحدود وأطراف الصراع في تلك المرحلة . لم يكن المشروع السعودي مجرد امتداد لهذه المشاريع (« كامبد ديفيد » ، « المبادرة الاوربية ») كما جرى الاعتقاد بذلك ، بل كان له ما يبرره على صعيد علاقته بهذه المشاريع (تناقض ثانوي) مثلما كان له ما يبرره على صعيد علاقته بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية (تناقض رئيسي) .. واذا كانت العلاقة الثانية واضحة في ذهن قوى التحرر الوطني العربية فانه غالبا ما يتم تغييب العلاقة الاولى او القفز عليها على الرغم مما يسجله حضورها في التحليل من أهمية في الامساك بالوضع العربي الذي أفرز مشروع فهد ، وبمجمل الآليات التي تتحكم في هذا الوضع والتي قد تقود الى افراز المزيد من الصيغ « التسووية » التي قد تقترب أو تبتعد عن المشروع ، دون أن تخرج عن منطق « الحل » السياسي كما تفهمه العواصم العربية المرتبطة بالغرب الامبريالي .

*

صحيح كل الصحة أن هناك ترابطا عضويا ـ مرئيا أو خفيا بين مجمل مشاريع « التسوية » العربية الرجعية التي برزت منذ بدء المقاومة الفلسطينية المسلحة في أواسط الستينات الى الان (مشروع بورقيبة ، مشروع الزيات ، مشروع المملكة المتحدة ... المشروع السعودي) وبين مشاريع « الحل » السياسي التي طرحتها الامبريالية والصهيونية لما أسمته « بأزمة الشرق الاوسط » والتي تأتي في سياقها وكتتويج لها اتفاقيتا « كامب ديفيد » .

ان هذا الترابط بين مختلف الصيغ السياسية « للحل » يجد أرضيته المادية التي يقوم عليها في الترابط الموضوعي القائم بين مصالح هذه الاطراف الاقتصادية (تثبيت وجود مصالح الاحتكارات الامبريالية التي يتغذى منها وجود « اسرائيل » ووجود البرجوازيات الكولونيالية العربية) . والسياسية (تصفية وجود حركة التحرر الوطني العربية ، وضمنها المقاومة الفلسطينية ، لما تشكله من تهديد مباشر لوجود تلك المصالح ، ولما يحمله مشروعها من آفاق التغيير الجذري الذى سيخل بمعادلة الصراع في المنطقة لصالح الشعوب العربية وآمالها في التحرر والاشتراكية وذلك بتحجيم الوجود الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي ... والتقدم نحو تشطيبه) .

الا أن هذا الترابط بين المشاريع ـ والمفهوم في اطار الترابط بين المصالح ـ ليس كافيا لادراك نوعية وتميز كل منها طالما أن هناك تناقضات

ثانوية حاصلة بين الرجعية العربية وبين الامبريالية والصهيونية تدفع الاولى الى الانفراد بصياغات سياسية « لحل » « أزمة الشرق الاوسط » .
فما هي باختصار أهم هذه التناقضات التي تؤثر في القرار السياسي العربي الرسمي بصدد القضية الفلسطينية ، فتميزه في بعض أهدافه وتفاصيله عن المشروع الامبريالي ـ الصهيوني الموحد الصيغة والاهداف ؟

نفترض ـ في هذا الصدد ـ أن الموقع الذي تنطلق منه الانظمة الرجعية في صياغاتها لمشاريع « التسوية » يختلف عن موقع كل من الامبريالية و « اسرائيل » . فاذا كانت الامبريالية (وخصوصا الامريكية) ترتكز في حمايتها ورعايتها لمصالحها الى أدواتها الرئيسية في المنطقة العربية (« اسرائيل » والانظمة الرجعية) ، فهي تميز بين هذه الادوات في نطاق عملية فرز وحساب لقوي وأهمية كل من الاداتين في حماية تلك المصالح .
هذا الفرز الذي تقوم به الامبريالية هو ما يدعوها الى الاعتماد بدرجة أكبر على « الدولة » الصهيونية . ان مبرر هذه الاولوية يرجع ـ في نظرنا ـ الى ثلاثة عوامل أساسية :

1 ـ الارتباط العضوي المباشر بين الامبريالية والمشروع الصهيوني كافراز موضوعي لها في المنطقة . هذا الارتباط وان كان قائما بدوره بين الامبريالية والانظمة البرجوازية الكولونيالية العربية ، الا أنه ليس بحجم الاول ولا بالشكل الذي يقوم عليه ويظهر به .

2 ـ الآلة الحربية الاسرائيلية المتطورة (بالقياس الى القدرة العسكرية الرجعية) والتي تمثل الاداة الرئيسية في عملية التثبيت لتلك المصالح في وجه كل عمل وطني ثوري يستهدفها .

3 ـ احتمال قيام هزات أو تحولات سياسية جذرية تسقط بعض تلك الانظمة ، وتفصم علاقة الارتباط التبعي بالامبريالية ، وربما تضرب بقوة مصالحها في المنطقة .

لهذه الاعتبارات ، تأخذ « اسرائيل » موقع الطرف الرئيسي في معادلة الدفاع عن المصالح الامبريالية وافرازاتها في المنطقة ، دون أن يلغي موقعها هذا دور الرجعيات المحلية في هذا الصدد . ولذلك ، فهي (أي الامبريالية) تجد نفسها وراء المشاريع الصهيونية بصورة قد تحتد فيها التناقضات بينها وبين هذه الرجعيات كما حدث حين اجراء مفاوضات « كامب ديفيد » وأثناء وبعد توقيعها . بل ان الامبريالية تذهب في دفاعها عن « اسرائيل » الى استخدام حق « الفيتو » ضد بعض قرارات الادانة أو العقوبات حيث تكون الرجعية العربية أحيانا وراء هذه القرارات .

اما « اسرائيل » ، فهي لا تختلف عن الامبريالية في تصورها « للحل » . فضلا عن أنه ليس هناك ما يمنعها من أن ترسم خريطة موسعة «لحدودها» ـ

على طريقة كتلة « الليكود » ـ أو من أن تعطي تفسيرها التوسعي للقرارات الدولية (القرار 242 ، 338) طالما أن الحدود « الآمنة والمعترف بها » و « السلام » ـ على الطريقة الصهيونية ـ هو ما يحرك ديبلوماسيا وترسانتها الحربية وهو ما يملي عليها أن تكون في موقع القوة ضد كل « الاطراف » التي تتربص بها « الشر » حتى ولو كان لهذا الشر من المرونة والاعتدال كما تسجله بذلك الشكل ـ لفظيا ـ الرجعية العربية في بياناتها السياسية وفي مؤتمراتها وفي المحافل الدولية ... (اليست « اسرائيل » هي التي قامت بنسف المفاعل النووي العراقي ... وهي بذلك لا تضرب الشعب العراقي فقط بل ، وأيضا ، النظام الرجعي بالعواق ... اثباتا عمليا منها انها ترفض التوازن في المنطقة حتى ولو كان الطرف الآخر فعي هذا التوازن هو الرجعية ؟ !!) .

ان « اسرائيل » ـ اذن تصنع « الحلول » وفق مصالحها هي ووفق اهداف المشروع الصهيوني الذي ابتدأ مع تأسيس الكيان الاسرائيلي دون ان ينتهي لا وفق مصالح البورجوازيات الكولونيالية العربية مهما تقاطعت هذه المصالح ومهما تداخلت فيما بينها . ولذلك يظهر ذلك التلازم العضوي بين التصور الامبريالي والتصور الاسرائيلي « للحل » السلمي . فهل يقوم التصور الرجعي « للتسوية » على نفس الاسس ، وهل تحكمه نفس الآليات ؟

اذا كان من الثابت والمؤكد أن الرجعية العربية طرفا أساسيا في التآمر على الشعب الفلسطيني وعلى قضيته المبدئية ونضاله المسلح ـ وهو ما يضعها في وعي وممارسة بعض فصائل المقاومة (اليسار أساسا) موضع التناقض التناحري ـ فانه ليس من الحقيقة في شيء اعتبار مشاريعها « التسووية » صورة طبق الاصل للمشاريع الامبريالية والصهيونية في المنطقة ، مهما بدا ذلك الترابط والتداخل بينها ، ومهما بدا استعدادها العملي للترويج « للحلول » التي تقترحها « البيت الابيض » . ومهما كان أيضا تعويلها على « الضغوط » الامريكية لدرء العنجهية الاسرائيلية ، وارغام « الدولة » الصهيونية على « التعقل » وروح التفاهم الذي يقي المنطقة وأهلها ويلات الدمار والحمامات الدموية ... على ما قد تحمله هذه الوضعية من نتائج لصالح الشعوب العربية وحركاتها السياسية (المتطرفة والارهابية في الخطاب السياسي لهذه الرجعية) في اليوم الذي تدرك فيه ـ هذه ـ « خياراتها » الحقيقية ، وتتلازم فيه ـ في وعي هذه الشعوب وطبقاتها الاساسية ـ العلاقة بين البعد الوطني التحرري ، والبعد الاجتماعي ـ الطبقي لنضالها ... وتلك بداية النهاية ...

ليس من الصحيح ـ اذن ـ اقامة تلك العلاقة الميكانيكية بين مشاريعها والمشاريع الامريكية ـ الاسرائيلية ، ذلك إن الرجعية العربية

تنطلق في صياغاتها السياسية لتلك المشاريع من أوضاع متميزة تدخل فيها جملة من العناصر ليست بذات بال بالنسبة الى امريكا وأسرائيل ، هي التي تقرر في صيغة تلك المشاريع . سنضع هنا بايجاز تلك العناصر حتى نستطيع ـ في ضوئها ـ ادراك نوعية الاختلاف وحجمه بين التصور العربي الرسمي والتصور الاسرائيلي ـ الامريكي « للحل » :

1 ـ ان تدخل الانظمة الرجعيه في القضيه الفلسطينيه قائم على اساس الارتباط التاريخي النضالي للشعوب العربية بهذه القضية والذي تعبر عنه في كفاحاتها المستمرة وعبر برامج قواها السياسية التقدمية والديمقراطية. ان هذا التصور الفعلي للقضيه الفلسطينية في نضال الجماهير الشعبية العربية هو ما يدفع الرجعية العربية الى حسابه وحساب نتائجه بحيث تحاول احتواءه وترسيمه والتعبير ـ بشكل عكسي عنه ـ في « التزاماتها » بـ « الجهاد » من أجل تحرير الاراضي المغتصبة !!! والقدس واحقاق الحق لاصحابه الشرعيين : الشعب الفلسطيني . وهي ترى في الوسائل السلمية الديبلوماسية (مناشدة أمريكا الضغط على « اسرائيل » ، نقل القضية الفلسطينية الى المحافل الدولية ... الخ) خير طريق لاسترجاع هذه الحقوق . وقد تلجأ الى الحرب حينما تكون السياسة متوقفة على الحرب كما هو حال حرب أكتوبر 73 (ألم يصرح السادات أثناءها بأن الحرب حرب تحريك وليست حرب تحرير ؟) .

ان هذا التدخل للرجعية العربية في القضية ليس خيارا ذاتيا ولا هما ترتضيه لسياستها . بل هو محكوم بعلاقتها المباشرة بالجماهير العربية وبحسها (أو وعيها) القومي (أي الجماهيري) (ألم تكن القضية الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة وراء مجموعة من التحولات السياسية (الانقلابات) في بعض البلدان العربية ؟) . لذلك فان الرجعية ـ وهي تسعى الى حفظ ماء الوجه ـ لا تتورط في التأييد السياسي المباشر للمشاريع الاسرائيلية ـ الامريكية ـ لما قد يمثله هذا التأييد من اعلان رسمي منها عن خروجها عن « التزاماتها » القومية وعن « الصف العربي » (1) بل تعمل على الانفراد بتحضير « حل » سياسي سلمي « عادل » و « شامل » على طريقتها.

2 ـ المشروع الصهيوني مشروع توسعي في المنطقة العربية . وهو لا يخشى أن يكون توسعه على حساب سيادة أراضي بلدان تقود دفة القرار السياسي فيها أنظمة رجعية (2) .

3 ـ تقف « اسرائيل » ضد كل اجراء لاحداث توازن سياسي أو عسكري أو تكنولوجي في المنطقة سواء مع الرجعية العربية أو غيرها (مرة أخرى : نفسها للمفاعل النووي بالعراق (3) . وهذان العاملان (الثاني والثالث) يشكلان نوعا من التناقض بين « اسرائيل » وبين هذه الانظمة بحيث يدفع هذه الاخيرة الى التميز في صناعة « التسوية » .

4 ـ الاحتلال الاسرائيلي لاراض عربية أخرى (سيناء سابقا ، الجولان ...) وما يفرضه وضع الاحتلال هذا على الرجعية العربية من « تعريب » القضية طالما أن ميثاق الجامعة العربية ينص على « مبادىء الوحدة » .

5 ـ الوزن السياسي والعسكري الذي اكتسبه ـ عربيا ودوليا ـ نضال الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وفي البلدان المجاورة (الاردن لبنان) وعبر منظمة التحرير الفلسطينية بحيث لم يعد من الممكن على هذه الانظمة الا حساب هذا الوزن الذي فرض عليها الاعتراف بشرعية هذا النضال وبتمثيلية منظمة التحرير للشعب الفلسطيني (مؤتمرات : الجزائر 73 ، الرباط 74 ...) بما يعنيه هذا الاعتراف من اعطاء أي حل للقضية الفلسطينية طابعا عربيا تمليه « الالتزامات » العربية ، المادية والمعنوية ، من هذه الانظمة كما تنص على ذلك مختلف مقررات القمم العربية ومبادىء الجامعة العربية ... الخ .

6 ـ ارتباط هذه الانظمة ببعض الفصائل السياسية داخل حركة المقاومة . وعلى الرغم من أن هذا الارتباط يسمح لهذه الانظمة بضمان « اعتدال » و « معقولية » القرار السياسي الفلسطيني داخل منظمة التحرير ، الا انه يرغم هذه الانظمة على « دعم » المقاومة ـ ماديا ـ وعدم التفريط السياسي في كل مكتسباتها .

ان مجموع هذه العناصر ـ العوامل وعوامل أخرى عديدة تشكل الآليات التي يقوم على أساسها التحرك السياسي العربي الرسمي ازاء القضية الفلسطينية وتعطيه طابعه المتميز ، دون أن يكون هذا التميز عامل اخلال بحقيقة أن المشاريع السياسية الرجعية « لحل » « ازمة الشرق الاوسط » تلتقي في نتائجها وفي أهدافها مع مضمون وأهداف المشروع الامبريالي ـ الصهيوني مهما اختلفت الصيغ والتذبيحات والاخراجات المرافقة لها .

فالانظمة العربية حين تتحدث عن « حل » سياسي « عادل » و « شامل » للقضية الفلسطينية ، فهي تربطه مباشرة بمفهومها لتقرير مصير الشعب الفلسطيني والذي يعني حقه في اقامة كيانه السياسي المستقل على الاراضي المحتلة منذ 5 يونيو 1967 ، ووضع « حل » ديني لقضية القدس يضمن حق جميع الديانات في ممارسة أهلها للشعائر خارج سلطة الاكراه المعتقدي والتهويد التي تمارسها « اسرائيل » ... وغني جدا عن التأكيد القول بأن هذا الفهم المعطى لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ـ والذي تنطلق فيه هذه الانظمة من اتفاقها مع القرارات الدولية المعترف بها ـ لا ينسجم مع المسار الذي أخذه النضال الفلسطيني والنضال العربي الجماهيري منذ اعلان الكيان الصهيوني على أرض فلسطين في 15 ماي 1948 ، والذي يشدد

(أي هذا النضال في منطقته التاريخي والمطلبي) على هدف اقتلاع جذور هذا الكيان الذي لا يمكنه أن يقوم في المنطقة الا على أساس تشريد شعب وتفتيت هويته وعلى أساس منطق التوسع تحت غطاء ديني ـ عرقي : تأسيس كيان قومي لليهود .

فمهما اختلفت لهجة دفاع الانظمة العربية عن حقوق الشعب الفلسطيني فهي لا تمس في الجوهر وجود الكيان الصهيوني ولا « حقه » في العيش في « سلام » وفي « حدود آمنة » كما تنص على ذلك ـ صراحة ـ الفقرة السابعة من المشروع السعودي . ولذلك ليس غريبا أن يجد التصور العربي الرسمي « للحل » السياسي ـ وخصوصا في الآونة الاخيرة وتحديدا مع المشروع السعودي ـ أطرافا مؤيدة على مستوى المنطقة وعلى المستوى الدولي : (ألم يصرح اللورد كارينغتون ـ وزير خارجية بريطانيا ورئيس المجلس الوزاري للسوق الاوربية المشتركة ـ بأن « مشروع السلام السعودي بمبادئه الثامنية لا يتعارض مع اعلان البندقية ... وأن المبادىء الثمانية التي يتضمنها ايجابية وهي أساس سليم لخطوات نحو الامام » (5) ، وهو ما يعني بأن هناك تأييدا ـ وبصرف النظر عن درجته ـ من جانب المجموعة الاوربية للمشروع السعودي ؟ . و ألم يعلن الاتحاد السوفييتي تأييده له ؟ . ثم ألم يبد « حزب العمل » الاسرائيلي (حزب المعارضة) ارتياحه لمبادىء فهد على الرغم من أن حزب العمل « حتى وان كان يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ، ويرفض عملية الاستيطان التي تقودها حكومة « الليكود » في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فهو يفهم تقرير المصير في اطار دولة مع الاردن على الضفتين والقطاع ، أي أنه لا يعترف بحق الفلسطينيين في تكوين دولة مستقلة ، ولا بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني... ونحن نعتقد أن غياب هذه النقطة من المشروع السعودي (منظمة التحرير الفلسطينية) (2) (6) . وحق كل الدول في العيش في سلام وفي حدود آمنة ـ وهي الفكرة التي ينص عليها المشروع ـ هي مبرر ارتياح « حزب العمل » الاسرائيلي الذي يعتبر الاول من نوعه بازاء المشاريع العربية الرسمية ؟) .

ان « التسوية » العربية ـ والمشروع السعودي صيغتها الراهنة ـ محكومة بآلية التقاطب بين التأييد ـ الضمني والصريح ـ والذي تعبر عنه مجموعة من الدول والهيئات العالمية، والرفض الذي تعلنه « اسرائيل » . ومهما قيل عن أن المشروع السعودي يدخل ضمن مجموع المشاريع السياسية الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية وأنه يهدف ـ في حال تنفيذه العملي ـ الى تكريس الوجود الصهيوني في المنطقة بالاعتراف « بدولة اسرائيل » ـ وهذا صحيح ـ ... فان الرفض الاسرائيلي الرسمي له حقيقة لا جدال فيها . فما هي دلالات وأبعاد ذلك الرفض أو بمعنى أدق : ما الذي يدعو « اسرائيل »

ـ عمليا ـ الى رفضه بعد أن تعرفنا على ما يدعوها من حيث « المبدا » الى صياغة تصورها « للحل » في المنطقة والقائم ـ أي « الحل » ـ على مبدا التوسع ؟ ثم هل هناك ـ في النتيجة وبناء على ما سبق من تحليل ـ علاقة بين الغزو الاسرائيلي الحالي للبنان وبين المشروع السعودي أي عل يصب هذا الغزو في ذلك المشروع ؟

●

حيث ترفض « اسرائيل » المشروع السعودي ، فلانه لا يشكل بالنسبة اليها ـ مثله مثل غيره من مشاريع « التسوية » العربية ـ الاطار الملائم « لحل » مشكلة « الشرق الاوسط » . ان تأكيده على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة كاف لان يفقد التاييد الاسرائيلي مهما كان نوع الدولة المستقلة وطبيعتها وطبيعة ارتباطاتها بدول المنطقة ومهما كان الاعتراف « بحق » « اسرائيل » في الوجود أحد أركان المشروع الاساسية . ان نقاط التقاطع والالتقاء بينها وبين المشروع السعودي ـ وهي كثيرة ـ لا تكفي لكي تقدمه « اسرائيل » على أنه الاطار النظري الذي يسمح بايجاد « حل » للمنطقة .

ان « حل » « أزمة الشرق الاوسط » ـ من وجهة نظر « اسرائيل » ومصالحها ـ يمر عبر صيغتين مترابطتين « الحكم الذاتي » للفلسطينيين ، وابرام معاهدات «سلام» مع دول المواجهة. ولقد أعطت هذا التصور في اتفاقيتي « كامب ديفيد » وفي مختلف مراحل وأشواط تنفيذها . فبالنسبة لمعاهدات السلا م :

1 ـ تسعى « اسرائيل » الى اخراج بلدان المنطقة من المواجهة الوطنية لما يشكله دخولها في المعركة من وزن سياسي وعسكري أثبتته ـ مثلا ـ حرب أكتوبر 73 رغم محدودية أهدافها .

2 ـ ان معاهدات « السلام » مع الدول العربية تضمن الاعتراف الكامل من هذه الدول بـ « اسرائيل » ، بما يسمح به هذا الاعتراف من اقامة « علاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية ، وانهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية تنقل البضائع والاشخاص » كما تنص على ذلك الوثيقة الثانية من معاهدة « كامب ديفيد » : « اطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل » . أي : فتح الاسواق العربية للاستثمارات الرأسمالية الصهيونية (ذلك أن « المصالحة » الاقتصادية هي أقصى صيغة « للسلام ») بهدف تحقيق آلية المشروع الصهيوني : التوسع (في الارض والاقتصاد.. الخ)

أما عن مشروع « الحكم الذاتي » :

1 ـ فهو يثبت شرعية « الكيان » الاسرائيلي وذلك باخراج هذا

« الكيان » من معادلة الجدل في « أزمة » المنطقة ليجري بحث موضوع الفلسطينيين في الضفة والقطاع وقضية « مستقبلهم السياسي » على أنه القضية المركزية والوحيدة المطروحة في المنطقة .

2 ـ يهدف الى قطع الطريق على مبدأ حق العودة وتقرير مصير الشعب الفلسطيني بما فيه حقه في اقامة دولته المستقلة (أو سلطته الوطنية على كل شبر يحرر من ترابه : كما جاءت الصيغة في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بطرابلس) ، وذلك باسقاط صفة شعب عن الفلسطينيين (7) بهدف تجريدهم من حقهم في العودة وتقرير المصير .

3 ـ يحاول الغاء تمثيلية م. ت. ف. للشعب الفلسطيني وتنصيب ما أسمته الوثيقة الاولى المتعلقة بمشروع « الحكم الذاتي » : « الممثلون الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة » .

هذه ـ بايجاز شديد ـ هي عناصر « الحل » السياسي من زاوية مصالح « اسرائيل » الاستراتيجية والمرحلية والتي صاغتها بنود ونصوص اتفاقيتي « كامب ديفيد » وهي الاهداف التي جرى التحضير لتنفيذها ـ عسكريا وعلى قاعدة « كامب ديفيد » ـ في حروب الاستنزاف التي يشنها العدو الصهيوني على مواقع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وقوات الردع العربية في جنوب لبنان وفي سهل البقاع وفي مناطق التواجد العسكري اللبناني الوطني ـ الفلسطيني ـ السوري الاخرى خلال سنوات 79 ، 80 وخلال حرب يوليوز 81 الخامسة الفلسطينية ـ الاسرائيلية .

ان اتفاقات « كامب ديفيد » تشكل ـ انطلاقا من الاعتبارات التي سجلناها فوق ـ الاطار الملائم « لحل » مشكلة الشرق الاوسط » بالنسبة الى « اسرائيل » . وان ما يعطي هذا الافتراض صحته هو تأكيد وثيقة « الحكم الذاتي » على هذا الامر في فقرتين أساسيتين :

تقول الفقرة الاولى : « ... ان السلام لكي يصبح معمرا يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير » .

وتقول الفقرة الثانية : « لـذا فانهم (يعني مصر و « اسرائيل ») يتفقون على أن هذا الاطار يناسب في رأيهم ليشكل **أساسا للسلام** لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس » (التسويد من عندي : أ. ع) .

لقد وجه هذا التصور الاسرائيلي « للسلام » مختلف الممارسات السياسية والعسكرية لها بالمنطقة منذ 1978 (تاريخ توقيع معاهدة « كامب ديفيد ») وكان أساسا لرفضها المشروع السعودي ... فهل ينتمي الغزو الاسرائيلي الراهن للبنان الى هذا التصور المبني على قاعدة اوفاق « كامب

ديفيد » أم له علاقة ما بمشروع فهد ؟

*

بناء على ما سجلناه من الحيثيات التي تقوم وراء مجمل الصياغات والمشاريع السياسية العربية الرجعية « لحل » « أزمة الشرق الاوسط » والتي تميز هذه المشاريع عن المشاريع الاسرائيلية ـ الامريكية ، وبناء على الرفض الذي قوبل به المشروع السعودي من طرف « اسرائيل » ... نستطيع القول بأن مشروع « السلام » السعودي لا يدخل ضمن أهداف الاجتياح الاسرائيلي العسكري الراهن للبنان مهما كان هذا الاجتياح ـ في نتائجه السياسية والحزبية ـ عاملا في تقوية مواقع الانظمة الرجعية ازاء حركة التحرر الوطني العربية وازاء الثورة الفلسطينية بشكل خاص ، ومهما ساهم في دعم مجمل خطواتها السياسية التصفوية وفي نقل أوراقها السياسية الى مواقع الحسم في أمور المنطقة ...

ان ما يسمح بالاعتقاد أن للغزو الاسرائيلي للبنان علاقة بالمشروع السعودي هو جملة التطورات السياسية التي عرفتها المنطقة مؤخرا بعد الرد الوطني العريض الذي قوبل به المشروع . لقد تداخلت وتتابعت هذه الاحداث في وعي الكثيرين بشكل أعطى « شرعية » القول بهذه العلاقة بين الحرب الراهنة والمشروع . ويمكن ايجاز هذه الاحداث والتفسيرات والاحتمالات التي رافقتها في العناصر التالية :

1 ـ بعد فشل جميع المحاولات السياسية « العربية » لجر الثورة الفلسطينية وجبهة الصمود والتصدي (خاصة سوريا) لتأييد المشروع ، بات شبه مؤكد أن الضوء الاخضر سيكون ـ هذه المرة ـ « لاسرائيل » من أجل اجبار سوريا ـ تحديدا ـ على الانخراط في عملية « التسوية » .

2 ـ عزز هذا الاحتمال اعلان العدو الصهيوني عن قراره ضم الجولان المحتلة ، وهو الورقة التي افترض (بضم التاء وكسر الواو) أن « اسرائيل » تحتفظ بها للضغط على النظام السوري لقبول « التسوية » .

3 ـ بعد رد الانتفاضة الشعبية العارمة بالجولان على هذا القرار ، وبعد تأكيد النظام السوري عزمه واستعداده لمواجهة التحديات الاسرائيلية وباي ثمن ، وبموازاة مع الهجوم الذي شنه العدو على مواقع المقاومة الفلسطينية بالجنوب ـ خارقا بذلك قرار وقف اطلاق النار الذي تم التوصل اليه في يوليوز 81 ـ بدأ الحديث ـ مجددا ـ على أن طريق « التسوية » ـ في كنف المبادرة السعودية ـ سيمر هذه المرة عبر البوابة اللبنانية وعن طريق تركيع المقاومة بالحاق ضربة قاسية بها ليس هجوم ابريل وماي 82 بالجنوب الا بدايتها .

4 ـ ويستكمل هذا المنطق التجريبي حلقاته بالحرب الاخيرة ضد

الشعبين الفلسطيني واللبناني والهادفة الى كسر شوكة المقاومة والحركة الوطنية ، ثم الصمت الذي قابلت به الانظمة الرجعية الوضع في لبنـان ، بحيث يعتقد ـ حملة هذا المنطق ـ أن كل هذا مؤشر قاطع على أن الحرب الراهنة تمثل السيناريو العسكري للفيلم السياسي : المشروع السعودي .

وعلى الرغم من أن الاغراءات ـ التي تقدمها الاحـداث السياسيـة المتلاحقة في المنطقة ـ بمثل هذا التحليل ، لا نعتقد أن آلية الصراع نحت نحو هذه الشبكة من العلاقات التي يصوغها هـذا المنطـق التجريبـي ـ «التسجيلي» بالمثل ، نعتقد أن الرجعية العربية ستستفيد (8) ـ بالتاكيد ـ وفي نطاق فهمها وصياغتها « للتسوية » ـ من هذا الوضع الذي خلفته الحرب ، دون أن يعني ذلك أنها ـ أي الحرب ـ جسر « تسويتها » .

من الواضح ـ اذن ـ ان الغزو الاسرائيلي للبنان لا يدخل ضمن حلقات المشروع السعودي ، بل له علاقة مباشرة بالمنظور الاسرائيلي ـ الامريكي « لحل ازمة الشرق الاوسط » والقائم على قاعدة « كامب ديفيد » التي تمثل ـ كما رأينا ـ الاطار الملائم ـ اسرائيليا ـ لذلك « الحل » . فما هي ، بنظر الاستراتيجية السياسية والحربية الاسرائيلية الاهداف المطلوبة من الحرب راهنا وعلى المدى المستقبلي ؟

لا شك ان الحرب الراهنة في لبنان ، والتي يشنها العدو الصهيوني على الشعبين الفلسطيني واللبناني وعلى التلاحم الكفاحي الفريد بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية مستخدما في ذلك أرقى التقنيـات الحربية الفتاكة وحاشدا أوسع امكانيات وآليات الدمار التي تنفثها المصانع الحربية الامريكية ومجندا كل ما يملك من الاطر العسكرية العالية التكوين في رسم معارك الابادة وفي توجيه مختلف حلقاتها ... في أول مواجهة طويلة النفس منذ 1948 وبهذه الوحشية والبربرية التي أدانتها بعض الاطـراف الامبريالية نفسها !!! ... لا شك أن هذه الحرب ـ وبهذه الصورة التي تظهر بها ـ تعد ، في نظر الدوائر الصهيونية ـ الامبريالية ، مرحلة الحسـم فـي الصراع الذي تدور رحاه بالمنطقة العربية تمهيدا لتنفيذ الحلقات الرئيسية والاخطر في المشروع الصهيوني المرتكز الى « كامب ديفيـد » ـ السيئـة الذكر ـ باخماد شرراة الثورة التحررية العربية ـ في بؤرة التناقضات : لبنان ـ بهدف تثبيت « دولة اسرائيل » ـ والحاق المنطقة نهائيا بمعسكر النفـوذ الامبريالي الامريكي .

ذلك أنه بعد توقيع اتفاقيتي « كامب ديفيد » بين « اسرائيل » والنظام العميل بمصر ، برزت معطيات نوعية في ساحة المواجهـة كانت العائـق الفعلي أمام تقدم حلقات الاتفاقيتين في المنطقة . فقد فشلت « اسرائيل » في كسب عملاء لها بالارض المحتلة ليلعبوا ورقة التمثيل الفلسطينـي على

حساب الشرعية الجماهيرية والسياسية المعترف بها ـ دوليا ـ لمنظمة التحرير . بل لقد نفذت جماهير الضفة والقطاع حكم الثورة بالاعدام في حق بعض الخونة المتعاونين مع « اسرائيل » (الخازندار مثلا) . كما أن تعاظم وتوسع الانتفاضة الشعبية في الضفة والقطاع أسقط رهانات «الحكم الذاتي» أما الساحة اللبنانية فقد تصدت للاتفاقية وملحقاتهاالسرية والعلنية حين ردت الثورة الفلسطينية ـ والى جانبها الحركة الوطنية اللبنانية ـ على الهجمات الاسرائيلية المتكررة والمتوسعة بالجنوب مجبرة العدو على الاعتراف بأن الثورة في لبنان : « رقم صعب ومعقد في المعادلة » .

ولكن هذا الاعتراف من طرف العدو بدور الثورة في احباط واسقاط رهاناته سرعان ما أعقبته حسابات جديدة منه قامت على أساس أن حربا مدمرة ضد الثورة في لبنان وبما نفترضه من تجنيد وحشد لكل الامكانيات هي ما يمكن أن يقتلع مقومات الصمود الوطني في الجنوب ويضع عملية تمرير المخطط الاسرائيلي موضع الامر الواقع .

وقد بدأ التحضير سياسيا لهذه الحرب ، وكل التصريحات التي كان يدلي بها « مناحيم بيغن » ووزير حربية العدو « اريل شارون » كانت تشير الى هذا الامر . وقد أخذتها فصائل المقاومة على محمل الجد (فقادة العدو لا ينطقون عن الهوى) . كما أنه بدأ عسكريا التمهيد لذلك بالهجوم الذي شننته « اسرائيل » ـ رغم قرار وقف اطلاق النار المعلن في يوليوز 81 ـ على مواقع المقاومة في 21 ابريل وفي 9 ماي 82 . ولم تكن « اسرائيل » تنتظر ـ ايضا ـ ردا عسكريا فلسطينيا تتذرع به ـ على أنه خرق لقرار وقف اطلاق النار ـ يطلق يدها لتبدأ الحرب على الشعبين الفلسطيني واللبناني وعلى حركتهما المكافحة ، اذ لم تكن القرارات الدولية يوما حاجزا أمام مصالح ومخططات « اسرائيل » (ان من يرقص لا يخفي لحيته) . كما لم تنس أن يكون توقيت حربها هو الذكرى الخامسة عشرة لهزيمة 5 يونيو مثلما لم تنس ـ كما قال نايف حواتمة ـ أن تشن حربها في 9 ماي ـ ذكرى اندحار الفاشية ـ لتذكير العالم بانتمائها الى الجبهة الفاشية .

أما عن أهداف الحرب المرحلي منها والبعيد المدى فيمكن اجمالها ـ اختصارا ـ في النقط التالية التي عبر عنها قرار « مجلس الوزراء الاسرائيلي » في الايام الاولى من المعارك ، والتي تعبر عنها الآن مختلف التطورات السياسية والعسكرية :

1 ـ توجيه ضربة قاصمة للمقاومة الفلسطينية بهدف اضعاف وزنها السياسي والعسكري وشلها ازاء متغيرات المنطقة التي ستأتي بها الحرب. كانت « اسرائيل » ـ في بدء المعارك ـ وكما جاء في بيان « مجلس وزرائها » تعتزم خلق شريط عازل بينها وبين المقاومة امتداده ـ عمقا ـ 40 كيلومترا

حتى لا تصل تذائيفها المدفعية الى مستوطنات الجليل الاعلى بشمال فلسطين ، وهو ما يعني أن « اسرائيل » تريد تجميد الجبهة اللبنانية من المواجهة مما يسهل مخططها في تصفية نضال الشعب الفلسطيني بالجنوب على طريق تمرير الحكم الذاتي » . الا أنها وسعت ـ بعد ذلك ـ عملياتها العسكرية على طول وعرض لبنان لتصل الى تخوم بيروت وتحكم حصارها على الثورة ـ وهذا عنصر استراتيجي في أهداف الحرب ـ رابطة بين فكها الحصار عن بيروت وبين انسحاب المقاومة من لبنان، ان هدف التطور الذي عرفته الحرب يبقى دائما ـ وان بدرجة كبيرة عما عرفته في بدء المعارك ـ هو تصفية المقاومة في لبنان لتغيير معادلة الصراع بالمنطقة لصالح « الحل » الصهيوني الفاشي .

2 ـ انهاك واضعاف الحركة الوطنية اللبنانية لتجد نفسها ، بعيد « الاحداث » أصغر رقم في الخارطة السياسية اللبنانية أمام انتفاخ القوى الانعزالية (« والجبهة اللبنانية ») وغطائها المحتشم ، الشرعية . هذا الانهاك ـ علاوة على الضربة الموجعة التي تلقتها الثورة الفلسطينية وتلقاها التلاحم الكفاحي الفلسطيني ـ اللبناني الوطني ـ سيضع المشروع الانعزالي الفاشي على طريق السيطرة مع التكامل الذي تمده به سلطة الرائد المنشق العميل « سعد حداد » في الجيب الجنوبي والذي تستكمله بغطاء « قانوني » سلطة « الشرعية » .

3 ـ ارباك الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بخلق تناقضات بينها وبين الجماهير الشعبية اللبنانية والفلسطينية وذلك بقصف المجمعات السكنية المدنية والمخيمات بشكل وحشي ، والقاء منشورات صهيونية تدعو المدنيين الى الانسحاب وتفادي الموت تحت الانقاض ، ثم قطع الماء والكهرباء والتموين عن بيروت الغربية ومنع الفرق الطبية من الدخول اليها .

4 ـ جر لبنان الكتائبي « القوي والمستقل » ـ حسب صياغة فرسان « البيت الابيض » وبيان « مجلس وزراء » العدو ـ الى مائدة المفاوضات مع « اسرائيل » على قاعدة « كامب ديفيد » لتكون رحلة « السلام » الاسرائيلية المقبلة هذه المرة نحو الاردن .

5 ـ وضع سوريا أمام الامر الواقع . ذلك أن أي ضربة ـ من هذا الحجم ـ تتلقاها المقاومة والحركة الوطنية وأي انسحاب للقوات السورية من لبنان سيضعف من سوريا ـ بالتأكيد ـ أمام العدو الصهيوني ويجعلها اما أمام الخيار السياسي ـ تحت رحمة « كامب ديفيد » والشروط الاسرائيلية ـ واما امام الخيار العسكري الذي تخشاه ـ كما وقع لها عمليا الآن في لبنان ـ بفعل الاختلال الكبير في ميزان القوى العسكري .

6 ـ حين تكتمل الخارطة أمام أنظار البربرية الصهيونية سيكون « الحكم الذاتي » على الابواب ، وعندها فليتعبأ الجيش الاسرائيلي ـ هذه المرة ـ ليواجه حجارة ومولوتوف مناضلي وجماهير الضفة والقطاع ... وليخرس العالم « الارهابي » الذي يعكر صفو « سلام » قادم على ايقاع صهيل دبابات « شارون » وزغاريد « الكنيست » .

*

انها باختصار شديد مجمل الاهداف التي يدخل الاحتلال الاسرائيلي الحالي للبنان في التحضير لها . ولكن ، هل يكفي شهر أو شهران من الحرب ضد المقاومة وضد الشعب الفلسطيني أن يقتلع نضالا راسخا في جسد الوجود الفلسطيني ؟

ان ثورة ما قد تتعثر وقد تنتكس ، ولكنها لن تموت ، لانها حية في دم وفي وجود الذين يصنعونها : الجماهير .

10 ـ 15 يوليوز 1982

هوامش :

(1) ان خروج النظام المصري كان مرفوقا بجملة من الاجراءات « الامنية » و « الوقائية » : « تصفية » الجو السياسي (الاعتقالات الواسعة في صفوف القوى التقدمية والديمقراطية) ، تطوير وتحديث الجهاز القمعي بتسخير الاطر الامريكية وفيما بعد الاسرائيلية وبقايا « السافاك » في خدمته ، بناء القواعد الامريكية ... علاوة على التمويه الايديولوجي بالادعاء السافر أن « السلام » يضمن الحقوق الطبيعية للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع ... ثم الربط بين الازمة الاقتصادية والحرب مع « اسرائيل » ، واخيرا ان الاتفاقية تضمن عودة سيناء « غير منقوصة السيادة » .

تعصف رياح التغيير في البلدان العربية .

(2) ، (3) « اسرائيل » هنا لا تخشى الرجعية ، ولكنها تبني حساباتها المستقبل حين

(4) يستثنى من ذلك : السودان ـ الصومال ـ سلطنة عمان .

(5) جريدة الشرق الاوسط ، الجمعة 6 / 11 / 81 ، عدد 1074 .

(6) لا يستبعد أن يكون غياب هذه النقطة من المشروع مقصودا ، حتى يتم جر م. ت. ف. الى الاشتراك في المفاوضات المتعلقة بالمشروع الذي قد يعترض مبدأ تمثيليتها للشعب الفلسطيني في نقاطه الثمانية و « المفتوحة » ما دام يعتبر ـ في نظر واضعيه ـ مجرد « مقترحات » قابلة للتعديل في نطاق عربي ومن طرف مختلف الاطراف الممثلة في الجامعة العربية . والهدف من ذلك ـ أيضا ـ هو افتعال الضوضاء حول هذه النقطة وتغييب نقط ـ معطيات مركزية اخرى في المشروع (الفقرة السابعة مثلا) .

(7) تستعيض « اسرائيل » ـ وخاصة « الليكود » ـ عن مفهوم الشعب الفلسطيني بعبارة « الفلسطينيون العرب » ، جاء هذا التعبير في الرسالة التي وجهها ـ ابان مفاوضات « كامب ديفيد » ـ الرئيس الامريكي الى مناحيم بيغن والمؤرخة بتاريخ 22 شتنبر 1978 .

(8) ستستفيد على صعيدين : على الصعيد الفلسطيني ـ اللبناني الوطني ـ السوري بتقوية مواقعها ازاءه وبتشديد نفوذها على بعض اطرافه . وعلى الصعيد العربي الشعبي من حيث أن كل ضربة للمقاومة وللحركة لوطنية لها آثار مادية عميقة على مسيرة حركة التحرر الوطني العربية .

الصهيونيـة : الـوعي الشقـي لليهوديـة

مصطفى الريفي

1 ـ تـقـديـم :

لعل من نافلة القول أن يكون موضوع الصهيونية في قلب هموم الفكر العربي الحديث ، بعد أن اقتضت مصالح هـذه الاخيرة اختيار الارض العربية ، وخاصة فلسطيـن ، موقعـا لانـجاز مشروعها الاستيطاني لاعتبارات متعددة ومتشابكة .

غير أنه اذا أخذنا الامر بما يقتضيه منطق الصـراع بين حركة التحرر العربية والحركة الصهيونية من صرامة ، وقسمنا ما اثمره هذا الفكر في مجابهة يرتهن بها الوجود العربي ذاته ، وخاصة في المشرق ، فاننا لا شك سنجد ضعفا كبيرا لا يعادله عكسيا الا ما أنجزته الصهيونية من جهتها لغرس فكرتها وكسب الشرعية لمشروعها عبر العالم ، وخاصة في ضمير اليهـود ، وشعوب الغرب الراسمالي .

ان معاينة عابرة للفكر العربي ـ الفلسطيني على وجـه الخصوص ـ بعد هزيمة يونيو 1967 من شأنها أن تبعث الامل في تجاوز هذا الفراغ ، غير أن هذا البصيص ـ طبعا ـ ما يزال يحتاج للجهود تلو الجهود حتى يسطع ويؤسس لنفسه حيزه الطبيعـي

ضمن هذا المنظور تطرح هذه المقالة نفسها .

1 ـ المحيط التاريخي الذي ظهرت فيه الحركة الصهيونية في أوروبا ، خلال القرن التاسع عشر .

يمكن بصفة عامة وصف الاحوال في أوروبا غداة بـزوغ الافكار الصهيونية كتيار أيديولوجي وسياسي حوالي 1860 (1) بسمات عامة أساسية . غير أنه ، قبل ذلك ، لا بد من التنبيه هنا الى ضرورة التمييز بين أوروبا الغربية من جهة والشرقية والوسطى ـ روسيا ، بولونيا ، المانيا ـ من جهة أخرى : ان هذا التمييز يفرض نفسه بصفة أكثر الحاحا في حال الموضوع الذي نحن بصدده . ذلك لانه اذا كانت مشكلة اليهود المعاصرة

اذا كانت مشكلة اليهود المعاصرة في محتواهـا الاجتماعـي والاقتصـادي والثقافي قد انطرحت واقعيا في أوروبا الشرقية فان صداها النظري ووضعها كـ « مشكلة يهودية » ازدهرت في أوروبا الغربية عبر المانيا .

ان السمات العامة الآنفة الذكر يمكن مسحها كما يلي :

أ ـ كانت فرنسا وانجلترا قد قطعت شـوطا بعيـدا في نمط العيـش الرأسمالي . فالبورجوازية كانت قد انتقلت نهائيا من طور الثورة الى طور السلطة ، وكانت هزيمة الانتفاضة العمالية في باريس عام 1848 والتحولات التي اعقبتها تكريسا لـذلـك .

وفيما يتصل بموضوعنا مباشرة نجد أن تيار الاستيعاب اليهودي ، أي دمج اليهود بما هم مجموعة دينية ، داخل المجتمع الرأسمالي الحديث ، كان قد نفذ عميقا في النسيج الاجتماعي (2) . وذلك بالرغم من ان الهجرات الواسعة لليهود خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي ، مـن أوروبـا الشرقية كان من شانها أن استتبعت مشاكل اقتصادية واجتماعية عرقلت السير الطبيعي لعملية الاستيعاب تلك .

ب ـ في شرق اوروبا نجد اللوحة مغايرة تماما : لقـد كانت عمليـة التحول من المجتمع ما قبل الرأسمالي الى نمط الانتاج والحياة الرأسمالية تحمل معها الى تلك المجتمعات تمزقات وأزمات عنيفة . فمسلسل البلترة شغل قطاعات واسعة من البرجوازية الصغرى ، وادخال الآلة على نطاق هام في عمليات الانتاج نتج عنه اغراق سوق العمل بالعاطلين .

لقد كان اليهود من الضحايا الاول لهذا التناقض الحاد الذي أسفر عن هزات اجتماعية وسياسية .

ج ـ نهوض النزعة القومية في وسط أوروبا وشرقها ، وكان من أبرز نماذجها : حركة الوحدة القومية الالمانية بزعامة بروسيا . واذا كانت هذه المقالة لا تنوي ، فبالاحرى أن تدعي ، استيفاء الخصائص الاساسية التي ميزت وشكلت هذه السيرورة ، فانها بالمقابل ، تود لفت النظر الى أن المثل والشعارات التي جرت في ظلها الرياح القومية تلك كانت مشربة الى حد بعيد بالالوان العرقية والعنصرية الضيقة ، وبذلك كانت تفتقد الكثير من « روح العصر » الذي افتتحته الثورة الفرنسية وفكر « الانوار » (3) .

ان شعارات « الجامعة الجرمانية » و « الجامعة السلافية » هـي من صميم الافكار والحركات القومية التي قادتها البرجوازية . ان هذه الحركات بحكم طبيعتها تلك لا يسعها أن تخلف بالمقابل ـ ايديولوجيا على الاقـل ـ اتجاهات الانكماش و « البحث عن الذات » عند سائر التجمعـات البشريـة الاخرى التي لا تعتبر نفسها من ضمن المجموعة الكبرى النازعة للهيمنة .

ان اليهود الذين كانوا يشكلون في تلك البلدان أكبر تجمـع لهـم (4)

بالقياس الى انتشارهم في العالم (5) كانوا من بين المجموعات الدينية والثقافية البارزة تلك .

واجمالا نقول بان عملية التحول الرأسمالي ـ خاصة في روسيا وبولونيا ـ ترتب عنها : ظهور الطبقة البرجوازية الحديثة واكتساحها لمجالات النشاط الاقتصادي اليهودي التقليدي .

ـ تبلتر القطاعات الواسعة من المنتجين الحرفيين . ومن بينهم أعداد كبيرة من اليهود ، وتحولهم الى مجرد طاقات انتاجية معروضة في سوق العمل دون أن يستطيع الانتاج الرأسمالي الآلي استيعابهم .

ـ احتداد الصراعات الاجتماعية والقومية والطائفية بين مختلف الفئات والجماعات البشرية التي كانت تتعايش في ظل بنيات امبراطورية هرمة .

ـ توسع حركة الهجرة ، نتيجة لذلك ، في مختلف الاتجاهات داخليا وخارجيا .

ونستخلص خلاصة أولى : ان اليهود ، في هذه المناطق عانوا مثل غيرهم من مضاعفات هذه الهزات ، غير أنه يجب القول بانهم عانوا بدرجة أقوى وذلك من جهة : لان التحولات تلك ضربت في العمق الاقتصاد اليهودي ـ اذا جاز القول ـ الذي كان مزدهرا في مجال الحرف ، ويكاد يحتكر الخدمات المالية والتجارية . ومن جهة أخرى تمثلت هذه المعاناة المضاعفة في كون آفات التحول الرأسمالي كانت تنصب بصورة أخص على اليهود ، لان فيها كانت تلتقي عوامل عديدة : الوعي الديني الموروث لدى الشعب وما يحمله من آثار التطاحنات العقائدية السابقة . الذاكرة الجماعية التي تختزن أسوأ الصور عن اليهودي : الوسيط التجاري والمالي المرابي والمستغل . دور السلطة التي كانت مصلحتها تقتضي اغراق الشعب في صراعات تطمس التناقض بينها وبينه ، فتتدخل هي بوسائلها القمعية والقانونية لتزكية تلك الصراعات . وغالبا ما كان تدخلها لغير صالح اليهود (6) « ان المسألة اليهودية » تعكس في الواقع المسألة الاجتماعية) يؤكد الكاتب التقدمي : ن. واينشتوك : ان الصهيونية التي قدمت نفسها منقذا لليهود من مآسيهم الواقعية في شرق اوروبا ، اتخذت هي بدورها موقعها ضمن التيارات العرقية الشوفينية السالفة الذكر مستندة الى تاويلها الخاص للدين اليهودي ، ومستفيدة من تخلف وعي الجماهير اليهودية وغير اليهودية في تلك البلدان ، ومستغلة الحملات القمعية والتناحرات الطائفية في صفوف الشعب الواحد ، فوظفت كل ذلك لانجاز عملية تحوير فريدة من نوعها في عقول الجماعات التي يئست من حل مشاكلها الحياتية في نطاق بلدانها الاصلية . وفي كل ذلك كانت مدعومة من القوى الاستعمارية التي كانت تدق الطبول لاكتساح العالم.

أنها الصهيونية ـ مثل ما تدعوه بـ « معاداة السامية » ـ التي ساهم الصهاينة في تأجيجها (7) وعي مزيف للواقع ، لحقيقة مشاكل اليهود في بلدانهم كمجموعات ذات خصوصيات دينية / ثقافية متميزة .

ا ن دعوة يهود العالم كافة « للخلاص » في « أرض الميعاد » ليست الا غطاء لمشروع استعماري محدد تاريخيا ، لقي صداه لدى يهود أوروبا الشرقية الذين أضناهم الاضطهاد الرجعي . ان هذا الغطاء هو التأويل السياسي لاعتقاد ديني ظل بالنسبة لليهود طوال قرون مجرد ضالة ميسيانية Messianique كما هو الشأن بالنسبة للايديولوجية الدينية عموما . وسنرى بأن الدين اليهودي بعيد عن أن يقبل الصهيونية كتأويل وحيد له .

2 ـ بين الصهيونية واليهودية :

منذ كارثة يونيو 1967 شاع في الساحة العربية تناول عائم للعلاقة القائمة بين الايديولوجية الصهيونية والديانة اليهودية . كان هذا التناول يحاول جاهدا تصحيح السلوك السياسي لقوى حركة التحرر العربية والفلسطينية في حلبة الصراع الاعلامي ضد الصهيونية ، وذلك بالالحاح على فكرة التمييز بين اليهودي والصهيونية باعتبار الاول يعين مسألة الاعتقاد الديني التي تدخل ضمن الحريات البديهية لكل انسان ولا تجوز مناهضتها بحال من الاحوال ، وباعتبار الثانية مغايرة تماما ، اذ الامر يتعلق بحركة سياسية استيطانية عدوانية ضد اتجاه التحرر في التاريخ .

واذا كان هذا التناول فرضته ضرورة الكفاح ضد الحركة الصهيونية ـ وهي ضرورة مشروعة ـ وبالتالي ضرورة تصحيح أخطاء الماضي مثل « القاء اليهود في البحر » ، فان هذا التمييز ، الذي يغلب عليه طابع التكتيك السياسي ، لا يمكن أن يغني عن البحث النظري في الاشكال المطروح ومحاولة استجلاء طبيعته وتناقضاته (8) .

ان الصهيونية الآن من أقوى التيارات الايديولوجية داخل الفكر الديني اليهودي . ولقد تبوأت هذا الموقع بفعل نشاطها السياسي طوال ما ينيف على قرن من الزمن . ان هذا التحديد يقضي بالضرورة بوجود تيارات أخرى وتأويلات أخرى في هذا الفكر غير سائدة ، ومن بين هذه التيارات ما هو مناقض جذريا للصهيونية ولتأويلها .

ويحلو للصهيونية أن تدعي الانتماء للائيكية حين مخاطبتها للرأي العام الغربي الذي تأسس على مبدأ فصل الدين عن الدولة . غير أن هذا الادعاء ، الذي غالبا ما يأتي مما يسمى « باليسار الصهيوني » لا يمكن أن يغالط الا من لديه استعداد مسبق أعمى للتصديق .

الصهيونية تغرف أفكارها ومثلها من الدين والتاريخ اليهودي :

(أحذفوا مفاهيم « الشعب المختار » و « الارض الموعودة » تـرون أساس الصهيونية ينهار) (9) .

وهنا يطرح مشكل ذو أهمية ، يدور حول تاريخ الصهيونية وتوقيت ظهورها ، فهل يمكن اعتبارها بناء على ارتباطها ايديولوجيا بالديـن اليهودي قديمة قدم هذا الاخيـر .

المشكل يكتسب أهميته في الصراع الفكري ضد الصهيونية بقدر ما تزعم هذه الاخيرة امتلاك صك وجودها الشرعي من العمق التاريخي اليهودي.

الصهيونية هي بنت القرن التاسع عشر الاوروبي بما يحفل به من صراعات طبقية وحركات قومية تاريخية ـ وزائفة ـ . ولم تكن الايديولوجيا الدينية اليهودية الا الوعاء الروحي الخاص والضروري لتشكيل « قاعدتها الاجتماعية » وسط الخراب الذي كان يعيش فيه يهود شرق أوروبا ، ولنيل عطف اليهود عبر العالم ، ثم لداعي التميز عن بقية الحركات والاتجاهات المتواجـدة في المحيط .

لقد اجتمعت الصهيونية شروطا مثلى ـ سبق التلميح اليها ـ لتؤسس وجودها ، وفي مقدمتها خروج البرجوازية لاستعمار العالم .

ان مجرد مجموعة من الوصايا الدينية الغائرة في القدم مؤولة تأويلا معينا ، لا يمكنها لوحدها أن تكون دعوة ما الى النجاح ، وهـي تفتقد الـى الوسائل المادية الاولى الضرورية لتحقيق نفسها .

ثم ان الصهيونية واجهت حقيقـة خرافتهـا المتمثلـة في وجـود شعب يهودي عالمي ، فلقد ظلت لمدة طويلة عاجزة عن التأثير في يهود أوروبا الغربية وأميريكا وآسيا ، لقد لبثت الدعوة القومية الصهيونية نبتة غريبة لـدى هـؤلاء .

ان هذه الدعوة المؤامرة كانت محكومة بعوامل ومصالح كبرى كانت هي منطق العصر . لقد أشرنا الى جملة هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والى عنصر الاستعمار . وكانت تلك اشارات من الخـارج . فلنحاول الآن القيام باطلالة داخل التركيبة الايديولوجية للصهيونية ، وهذا بالطبع ، يدخلنا توا الى التفسير الصهيوني الخاص لليهودية .

ان هذه الدعوة عرضت ، أول ما عرضت في كتـابات ونشاط رائديهـا الاولين : موسى هس ، وهرزل .

يؤكد واينشتوك بأن من جملة الوثائق المؤثرة في فكر هس ، والتـي جعلته يتوقف عن البحث في « المسالة اليهودية » من منظور اشتراكي ليتبنى الفكرة الصهيونية ، هي الكراس الذي حرره السكرتير الخـاص لنابليـون الثالث : ارنست لاهارن ، والمعروف تحت عنوان : « المسالـة الشرقيـة الجديدة ، امبراطوريات مصر والجزيرة العربية : اعـادة انشـاء الهويـة

اليهودية » . ان الكراس ، بهذا الاسم الذي يغني عن التعليق ، حرر في 1860 في الوقت الذي جهزت فيه فرنسا حملة عسكرية ضد سوريا .

في هذا الوقت بالذات ، صاغ مؤلفه المشهور « روما والقدس » الذي يعتبر بمثابة بيان بالمبادىء العقائدية الصهيونية . وكان يرتبط ـ أي هس ـ بعلاقات حميمة مع شخصيات مرموقة من عالم المال الفرنسي مهتمة باستعمار الارض في الجزائر » (10)

(« ان اليهود الغربيين هم في طريقهم الى الاندماج ... وهم مرتاحون في البلدان التي يعيشون فيها منذ مئات السنين . انهم لن يهاجروا اذن انى فلسطين حتى ولو أعيدت البلاد للشعب اليهودي » (11) .

ليست رغبة هس اذن تخليص اليهود من معاناتهم ، وانما بكل بساطة استعمار فلسطين ارضاء لحمية عقائدية وتحقيقا لمطمح استعماري لم يكن هس ليجهل مواتاته للعصر : « لانه سيأتي اليوم الذي ستكون فيه الاحداث العالمية التي ستجري في المشرق لصالح البدء في بناء الدولة اليهودية (...) في فلسطين » (11)

ان يهود أوروبا الغربية ـ والغرب عامة ـ كانوا قد وجدوا منذ أمد طويل الطريق لحل مشكلتهم كمجموعة دينية بالاندماج في محيطهم الطبيعي، ولكن هذا بالضبط هو ما يغيظ هس ويتحسر عليه .

ان يوتوبياهس الصهيونية ليس لها ما تحسد عليه أختها الغربية ، فكلتاهما تحفزهما الرغبة الاقتصادية الجامحة :

« الحصول على الارض القومية المشتركة ، الطموح الفعلي الى توفير شروط شرعية يجري في ظلها وبفضلها العمل على تأسيس شركات يهودية للزراعة والصناعة والتجارة انطلاقا من مبادىء اليهودية ـ أي من مبادىء اشتراكية (كذا ! !) . هذه هي القواعد التي ستمكن اليهودية الشرقية من الخروج من المزابل ... والتي بقوتها ستنبعث اليهودية كلها » (11) .

هكذا تأتلف عوامل الاضطهاد الواقعي المعاش ، والعقيدة المسيانية العتيقة والمقولبة على مقاس العصر الغربي الاستعماري
في دائرة الوعي الشقي لتصنع « مدينة فاضلة » قد لا يعادلها فضيلة وفضلا على العالم الا فضل المهاجرين والمستعمرين الاوروبيين على هنود أمريكا الشمالية .

هذا عن موسى هس ، أما عن تيودور هرزل ، فقد كان في بدايته الفكرية ، ضعيف الايمان بالفكرة الصهيونية ، بل قل كان يائسا منها الى حد الهزء ممن كانوا يعتقدون فيها . كتب يقول في معرض تعليقه على رواية « زوجة كلود » لاكسندر دوماس ـ الابن ما يلي : « (...) وحتى لو رجع اليهود الى وطنهم حقيقة ، فانهم سيلقون أنفسهم منذ اليوم التالي ليس

عندهم شيء يأتلفون عليه . انهم انغرسوا في أوطان جديدة منذ قرون طويلة ...)

ومع ذلك ، فان هذا الحلم يأتي بعد موجة الاضطهاد العنيفة التي شهدتها روسيا على الخصوص سنة 1882 . غير أنه يأتينا شيئا ما في هذه العبارات يمكن للمرء أن يتوقع من مؤلف هذه الدراسة النقدية ، ان يصدر بعد وقت وجيز نسبيا ، انجيل الصهيونية المتمثل في كتاب : « دولة اليهود » سنة 1896 . ذلك أن عبارات التحسير التي ينطق بها هذا النص يمكن تفسيرها فقط بالاماني العقائدية والايديولوجية لهرزل التي سينبني عليها المشروع القادم بعد سنتين (11) بهذه العبارات تتبين الصهيونية حتى في صورها الاولى اللاواعية ايديولوجية خارج التاريخ ، وبالتالي قيامها على منطق التعسف النظري وغياب العلم التاريخي ، وذلك على افواه روادها أنفسهم .

في المؤتمر الصهيوني الاول المنعقد ببال (سويسرا) سنة 1897 (12) تقرر « دعم الاحساس اليهودي والوعي القومي للشعب اليهودي » أي الدعوة الواضحة للحفاظ على جذر مآسي اليهود ماضيا وحاضرا . وأشد ما يفزع الصهيونية هو اندفاع اليهود في حياتهم بشكل طبيعي مع الآخرين .

ان رفض هرزل ، ومن قبله هس للحل الطبيعي للمشكلة اليهودية بالاندماج في مجتمعاتهم والنضال جنبا الى جنب مع مواطنيهم غير اليهود بهدف التحرر من السلطة الرجعية المعادية لجميع وارساء دعائم حياة جديدة تضمن حقوق الافراد والجماعات ، ان هذا الرفض هو هوس الصهيونية الايديولوجي والمرضي .

ناثان واينشتوك (كاتب مستنير) N. Weinstock يقرر بان الصهيوني تنتقل اليه عدوى العنصرية التي عانى منها اليهود ، فيطالب بدوره ليس بالاعتراف بالخصوصية ، وانما بكونه وجودا آخر أساسيا ومنفصلا .

والحقيقة أن تفسير رد الفعل ذاك بالموقف « العنصري » للآخر لا يصح الا جزئيا ، ذلك لأن رفض الصهيوني الاندماج في مجتمعه وبلده الحقيقي ، بل ورفضه اندماج اليهود مع بقية مواطنيهم في الظروف التي تسمح لهم بذلك كما هو الشأن في الغرب ؛ ان هذا الرفض متولد أساسا عن الهوس الصهيوني المشار اليه ، والناشيء عن فهمه المؤول للعقيدة الدينية في الشروط التاريخية الرأسمالية والاستعمار الغربي .

ان هذا الرفض هو الفعل الاصل من قبل الصهيوني ، والموقف « العنصري » للآخر هو رد الفعل الذي يمكن أن تجتمع عوامل متعددة ، وتاريخية في تكوينه وتكييفه .

من هنا فالصهيوني يسبغ المشروعية الكاملة على كل ما تعرض له اليهود في العصر الحديث ـ وحتى في الماضي ـ من اضطهاد ، هو يتبنى ، في نهاية المطاف الدوافع الرجعية التي وقفت وراء ذلك الاضطهاد منذ اللحظة التي يضع فيها نفسه / ويدعو اليهود الى الوقوف خارج الاطار الاجتماعي الطبيعي ، ومنذ اللحظة التي يدعي فيها أنه كيان آخر ، بهذا تزول الغرابة التي قد تنتاب الكثيرين حول المسلك الميكيافيللي (13) الذي يطبع الصهيونية . لقد تعاملت هذه ـ والامثلة كثيرة سواء من الفكر الصهيوني نفسه أو من النشاط العملي للصهاينة ـ مع الحركة المعادية لليهود كعنصر حيوي بل وضروري لنجاح خططها وشق طريق توسعها .

لقد عانى رجال الدين اليهود غير الصهاينة الكثير من نتائج هذا المسلك ، ولم يترددوا في ادانته واعتباره تحريضا مموها لاثارة ما يسمى « معاداة السامية » ، هذه الفزاعة التي لم تفتأ الصهيونية ، الى يومنا هذا توخز بها الضمير الغربي حتى تبقى عليه خاضعا ومساندا لها بلا شروط من جهة ، ومن جهة ثانية تعكير صفو الحياة على الجماهير اليهودية في أوطانها تمهيدا لحملها على الهجرة الى « اسرائيل » .

هرزل لا يتميز في شيء عن سابقه هس في تصور اليوتوبيا الصهيونية وفي السبل العملية لتحقيقها : دولة اليهود ستكون ذراع المصالح الراسمالية الغربية في المنطقة التي تقام فيها .

« كان يرى الرجوع الى صهيون وفق نموذج شركات الاستعمار الانجليزية بتأسيس «الشركة اليهودية» (14) ويندفع حماسه قائلا : «بالنسبة لاوروبا ، نحن سنشكل هناك موقعا أماميا ضد آسيا ، سنكون طليعة الحضارة ضد البربرية » (15) . و « لبلوغ هدف الصهيونية » يجب القيام بخطوات تمهيدية للحصول على رضى الحكومات الضروري » (16) .

من هذه العجالة الانتقائية حول الايديولوجية الصهيونية ، ننتقل الى رسم صورة ـ بالضرورة مختزلة ـ عن التيار العقائدي والفكري المعادي للصهيونية من داخل اليهودية نفسها وكما عبر عن نفسه على لسان بعض رجال الدين اليهود .

بطبيعة الحال ، فان هذه المقالة لا تعتزم الخوض في مناقشة أطروحات حول الدين من أية زاوية كانت . الذي يهمنا أساسا في هذا الحديث هو ابراز اشكال نعتبره جوهريا في الصراع ضد الصهيونية : علاقة هذه الاخيرة المزدوجة باليهودية : كيف تستقي الاولى من الثانية دون ، بل بعيدا ، عن أن تستغرقها .

نعتقد بأن من المبادىء الاساسية في الفكر والاشياء : التناقض . فالمرء لا يكاد يجد حرجا في الاقرار بانه ما من نظرية او عقيدة ترسخت عبر التاريخ

الا وتحمل على جنباتها وفي طياتها بصمات الاجيال المتعاقبة مـن زوايـا ومنظورات متنوعــة .

ان الدين اليهودي ، شأن الاديان الاخرى ، اعتراه هو الآخر ، ما اعتراها من تأويلات مختلفة ومدارس متناقضة تبعا لتغير الامكنة وتعاقب الازمنة . ولهذا ينبغي الحذر من المعالجة التي تقبض على طرف واحد ، وتصر على رفض ما عداه . ان العلاقة : اليهودية / الصهيونية هي بالذات علاقــة ، أي ليست انسجاما تاما وتطابقيا كما انها ليست انفصاما مطلقــا . والنيــة هنا ، هي مجرد اعادة لطرح هذا المشكل ، ومحاولة دفعه خطوة الى الامام من حيث الفهم والتحديد .

لقد سبق أن حكمنا بأن الصهيونية هي تيار فقط في عالم اليهوديــة العقائدي والفكري ، ولكنه التيار السائد في الحقبة الاخيرة . غير أن الامـر لم يكن كذلك على كل حال في النصف الثاني من القرن التاسع عشـر . ان تأثيرها لم يتعد نسبة قليلة محدودة من سكان المناطق الآهلة باليهود مثل غاليسيا وأكرانيا وبيلوروسيا وبولونيا (17) .

ولكن الذي أكسب الصهيونية الحظوة فيما بعد لـدى جماهير اليهود في مختلف البقاع هو تشكلهـا كحركـة سياسيــة داعيــة وذات مشــروع سياسي / عملي ذي طبيعة استعمارية . غير أن هذه النقطة هي بالضبط التي تشكل مركز التناقض والصراع مع الصهيونية من قبل تيارات أخرى مـن داخل اليهودية نفسهــا .

في البدء ، هناك اشارة جديرة بالاهتمام تتعلـق بنوعيــة تعامـــل الصهيونية تجاه المفكرين ورجال الدين اليهـود المخالفين لهــا في الــرأي والتأويــل .

سنعتمد في هذا الباب مـن البحـث على نشــرة تـدعى : « تصديــق TSE DE K » (18)

لقد ذيل المقال الاول من هذا العدد بهامش يعرف بالحاخام الاكبر ليبر Liber ، الذي يبدو انه من الاعضاء الروحيين للرابطة كما يستفاد مـن الجملة التي تتصدر العدد والمنسوبة اليه « ان روح اليهودية كما يعكسها تاريخها ، هي ادانة الصهيونيــة » .

من بين ما ورد في الهامش ما يلي : « لنذكر بأن الحاخام الاكبر ليبر (...) كان يعتبر الحاخام الفرنسي علامة القرن ،، وبعد التحريــر (مـن الاحتلال الالماني) واستحواذ العناصـر الصهيونيــة والاميريكيــة علـى اليهودية الفرنسية ، بذلت مساعي جاهدة للقضــاء عليــه ، واستهدفتــه متابعات أرهقت صحته ، وكانت سببا في موته المبكر » (18) .

ان الارهاب الصهيوني لم يطل الشعب الفلسطيني فحسب ، انمـا

اليهود أنفسهم . وبالطبع من البديهي أن الصهيونية بما هي ايديولوجية عرقية فاشية ألا يتسع صدرها لخصوم من عقر دار اليهودية ، بل من الطبيعي الا ترى فيهم غير مخربين خطرين على بنيانها كله .

كتب ليبر في مقال بعنوان . « للصهيونية والتاريخ اليهودي » ما يلي « فقد اليهود وطنهم ولم يعودوا للحصول عليه زمنا طويلا ـ وها هم الآن يجدونه حيثما أرادوا . لقد تخطو المرحلة القومية مبكرا . لقد لفظوا ، لما فيه مصالحهم . الطموحات والمكاسب السياسية . حيثما وجدوا هنالك وطنهم . هل ننشىء رومانيا يهودية أو صربيا يهودية ؟ شكرا لكم ، أن لدينا أشغالا أخرى أفضل من السهر على برلمان أو انشاء جيش . لنكن يهودا قبل كل شيء ، مخلصين لروح اليهودية . إن روح اليهودية كما تتجلى في تاريخها هي ادانة للصهيونية » (19) .

سيلاحظ القارىء قوة هذا المفكر وخطورة فكرته على بنيان الصهيونية . إذ بالنسبة اليه لا مجال في اليهودية لتحويل هذا الدين الى مغامرة سياسية مدانة في كل الاحوال .

في هذا المقال ذاته لا نعدم أن نلاحظ اشارات معبرة لدور اليهود تجاه عقيدتهم وثقافتهم من منظور علاقة مفتوحة مع الطوائف الاخرى التي يتعايشون معها في بلدانهم ، وبما يناقض أمثيولوجيا الصهيونية عن الصفاء اليهودي ونقاء عرق اليهود الذي استطاع ـ حسب زعمها الكاذب ـ أن يتحصن على مر العصور من الامتزاج بدماء الشعوب الدنيا ، والذي يجب الحفاظ عليه لتدعيم التميز ، باقامة حواجز عمودية بين « الشعب المختار » وبين الشعوب الاخرى استعدادا « للعودة » الى « الارض الموعودة » .

خلاصة القول من مقالة ليبر هي بالضبط ابعاد اليهودية عن الدعوة السياسية التي تستهدف تشكيلها كدولة ، ويستند ليبر في ذلك على المعطيات اللاهوتية والتاريخية لليهودية نفسها .

هناك جماعة دينية أخرى تدعى : « نتوراي كارطا . Netourci Car » (20) . نشر لها مقال باسمها في المجلة المذكورة « تصديق » بعنوان (« استقلال » اسرائيل والتراث) (22) . والمقال نقاش لاهوتي محض يهدف الى تقويض الاطروحة الصهيونية من أساسها اليهودي . والمقال يتصدره تصريح مبدئي سنكتفي عنا بنقله دون حاجة الى التعليق : « نحن نحارب الدولة الصهيونية ونناهض أساسها ذاته ليس لضعف تعقلها بالدين ، اذ لو كانت في أقصى التطرف الارثوذكسي ، فاننا سنقاتلها . نحن نناضل ضد الدولة وليس فقط ضد سياستها » .

وفي نفس العدد من المجلة المذكورة نجد مقالة على شكل رسالة منسوبة الى اليهودي المغربي ايمنويل ليفي يعلن فيها اهتمامه الكبير بفكرة

فلسطين العربية الموحدة والديمقراطية ويؤكد بأن (« اسرائيل » لا حاجة له الى دولة خاصة به) . ويسجل بأسى بانه « ما دامت الدولة اليهودية في فلسطين فانه يصعب علينا نيل ثقة العرب ... » ويحذر « الدولة الصهيونية قنبلة في فلسطين بتفجيرها يتفجر كل ما لدينا . لهذا يجب فكها بالبرهنة للجماهير اليهودية بأن الصهيونية ضد مصلحتهم ، وبانها تستخدمهم لحما للمدافع قصد خدمة مصالح الرأسمالية » .

ولكن اليهودية منذ عهودها الغابرة مجال للتيارات والمذاهب المتضاربة التي لا يجمعها سوى الاعتراف المشترك ـ على الخصوص ـ بالتوراة وتعاليمها . بل ان الاختلاف يمس حتى المسائل الجوهرية المتعلقة بالنص الديني . وبصفة عامة يمكن رسم صورة جد فضفاضة لهذه الاختلافات بما هي اتجاهات تتبنى الهوية الكونية للدين وروحه الانسانية وتؤكد على الدين كدين بعيدا عن السياسة (الدولة) من جهة . ومن جهة أخرى الاتجاه « القومي » « العنصري » المنغلق ، وهو الاتجاه الذي وجد تعبيره الامثل في العصر الحديث في الحركة الصهيونية .

ولا بأس أن نورد بعض الاشارات هنا حول النزعة الاولى . خاصة وأنها الوجه الذي عملت الصهيونية على طمسه في أعين الجماهير اليهودية المعتقدة .

فالنصوص التورانية المتعلقة بالعلاقة بين اليهودي وغيره ، حافلة بالدعوة الى ارساء علاقات المودة والاخاء . وفي « عصر الانبياء » الذي يبتدىء بالقرن الثامن قبل الميلاد (23) ، نجد ازدهارا هاما لهذه النزعة . فالاله اليهودي كف عن أن يكون « قوميا » اثنيا ليصير الها لكل البشر يعاقبهم ويرعاهم كما يعاقب ويرعى الاسرائيليين . ونجد النبي ايساي ISAIE يقول : « ان (الناس) سيصقلون من سيوفهم سككا للمحراث ، ومن رماحهم مشاذب . ولن تشهر امة أبدا سيفها في وجه أمة أخرى . وسيكف الناس عن تعلم فن الحرب » (24) .

وفي مجال العلاقة بين الدين والسياسة (الدولة) . نجد أنه ، منذ عهد سحيق ، كانت تعطى الاهمية القصوى لروح التوراة وتعاليمها الايمانية (24) . اما (الدولة) فكانت مسألة ثانوية .

غير أن أكبر ثورة حققتها اليهودية على نفسها ، أو على بعضها ، كانت في العصر الحديث الاوروبي مع هبوب رياح الثورة الفرنسية و « الانوار » كما أسلفنا الذكر . فقد نهضت حركة « هسكالة HASKALA » الاصلاحية تدعو للاندماج البديهي في المجتمع . ولقد قاد هذه الحركة المفكر الشديد الايمان والتدين : مندلسون . لقد أكدت هذه الثورة الفكرية والعقائدية على أن « المشكلة اليهودية » هي مشكلة المجتمع الذي يحضنها ، مشكلة تناقضاته

الداخلية المتشابكة ، وأن حلها يتحدد داخل خطوط الحياة العامة لذلك المجتمع .

لقد انتزع يهود فرنسا حقوقهم المدنية منذ السنوات الاولى للثورة ، وصاروا يهودا فرنسيين بكل معاني الكلمة . أما يهود المانيا فقد حاولوا تجاوز حدود الانحماج الاجتماعي الى الدعوة الى اصلاحات من شأنها تغيير كثير من التعاليم اليهودية نفسها ومن بينها الامنية الميسيانية وموقع (القدس) داخل البنية العقائدية الخ ... (25)

هكذا نجد أنفسنا ، أولا : أن في اليهودية كدين ، في أصولها نفسها ما يقوم ضد الصهيونية ـ بأساسها . ثانيا : نجد أنفسنا ، كذلك أمام يهودية متفاوتة التطور حسب مواطنها المختلفة وأزمانها المتعاقبة .

ان الصهيونية ، من 1860 حين ظهرت آراء هس ، وبعده هرتزل ، الى فترة الحرب الثانية ، لم يكن لها أن تحقق ذلك التوغل الهام ، وان كان مع ذلك جزئيا (26) ـ في صفوف اليهود عبر العالم ، لو اقتصرت على مجرد التبشير الديني والاقناع العقائدي بصحة أفكارها واجتهاداتها النظرية : ان العامل الايديولوجي ذا وزن له اعتباره في سلوك البشر ، ولكنه لا يمكن أن ينوب أو يبعد من مجال حياة الافراد والجماعات آثار العوامل المادية الاخرى التي تكيف واقعهم وتشكله . وهذا ينطبق على اليهود وعلى غير اليهود .

ان النشاط الصهيوني لاستجلاب المهاجرين اليهود واستيطان فلسطين قد استند اضافة الى دعم الاستعمار العالمي ، الى شبكة هائلة من الوسائل المالية والتنظيمية والعسكرية مستفيدة من الكوارث والازمات التي مر بها العالم المعاصر ، ومن تردي الاوضاع السائدة في المنطقة العربية . من هذه العجالة نود أن نصل الى خلاصة ؛ نطرح المشكل ونتركه على علاته : اليهودية تركيب شديد التعقيد ، وليس بدعة التمييز بين (اليهودي الواقعي) الذي يجد مثاله في المجتمع الرأسمالي و (اليهودي الجوهري Juif essentiel) الذي يسعى لانعتاقه ضمن سعي الآخر غير اليهودي للانعتاق هو الآخر . واذا كان الصهيوني ينتمي للاول دون أن يستوعبه كلية (البرجوازيون والراسماليون اليهود فضلوا دائما البقاء في الولايات المتحدة واوروبا الغربية على الهجرة الى « اسرائيل ») فان الثاني يحمل قيما انسانية عالية في وعيه ـ وفي لا شعوره أيضا ـ طمستها الصهيونية بغطاء كثيف من وعيها المزيف والرجعي .

واذا كان من الصعب ، بعد 1948 ، التمييز على خط النار بين اليهوديين (27) . اذ لا موقع منطقي للثاني على ارض فلسطين ـ فان ، المحاولة ، واعادة الكرة ، مرة وثانية وثالثة ما زالت واردة ، غير ان المخاطب

في هذه المقالة هو الفكر العربي التقدمي المعاصر الذي يتوجب عليه أن يتجاوز في عملية التمييز تلك السطح ليغوص شيئا فشيئا في قلب المعضلة .

3 ـ بين الصهيونية والاشتراكية :

لا شك أن عامل التزامن بين هاتين المنظومتين الفكريتين ، قد فرض نشوء علاقة بينهما . سنتبين أنها كانت علاقة صراع وتضاد .

ان التعرض هنا لهاته العلاقة يتضح مدلولها أكثر بالنظر الى ما درج عليه الفكر العربي الرجعي من تشويه للاشتراكية ، اذ نجده قد أجهد نفسه في طبخة لا نكهة فيها بتقديمه الاشتراكية ومفكريها على نفس البساط مع الصهيونية والصهاينة . ان لم تكن الاولى أعتى وأشد ضررا للعرب والشعوب التي تدين بالاسلام .

ان هذا الفكر تتوزعه تيارات متنوعة تتراوح بين المذهب القومي العربي (البعث) ، والمدارس التي تنصب نفسها حكما وصيا على الاسلام ، وتخول لنفسها حقوق الافتاء في كل شيء وبدون منازع . وهو ـ الفكر هذا ـ ينطق باسم مصالح ، على العموم ، سائدة في الخارطة العربية ، واختياره المغالطة بين الاشتراكية والصهيونية لتسفيه الفكر الاشتراكي والحركات الاشتراكية العربية المناضلة لم يتم عفوا ، ذلك لان حساسية الجماهير العربية للخطر الصهيوني دقيقة ، والضرب على هذا الوتر ناجع في التأثير على هذه الجماهير لدفعها الى العزوف عن القوى التقدمية الساعية للارتباط بها والتعبئة للنضال ضد قوى الاستغلال والتبعية والتعامل مع الصهيونية .

واذا كانت أخطاء الاحزاب الشيوعية العربية التقليدية قد قدمت ، بأخطائها الفادحة في المسألة الفلسطينية ـ مرتكزات الاستغلال السياسي من طرف هذا الفكر ورموزه ، فانه في المجال النظري لا نعثر له الا على الوان من الاتهام العقائدي للاشتراكية .

ونحن نحاول ، هنا ، تجنب الافتراء وفتح نقاش حول هذه العلاقة : الاشتراكية والصهيونية ونضع من الآن حدود هذه المحاولة في :

1) ماركس و « المسألة اليهودية » 2) أطروحات بورخوف 3) بين لينين وحزب البوند .

(1) الاشتراكية ـ الماركسية خاصة ـ ، والصهيونية اتجاهان فكريان متعاصران ، أولهما تاريخي تحرري انساني والثاني زائف (لا تاريخي ، ولا عقلاني) رجعي واستعبادي . واذا كان الصراع بينهما لم يعبر عن نفسه بصورة مستحكمة (28) فان نقطة التماس في حدودهما الفاصلة هي بالذات مسألة « الهوية القومية » وما يحيط بها .

ان ماركس في « المسألة اليهودية » لا يظهر أنه يواجه مشكلا قوميا ما . فالفكرة الصهيونية سنة 1844 حين ظهر هذا المؤلف ، كانت في حكم

المجهول ، انما مع ذلك ، يبقى المشكل المطروح هو « المسألة اليهودية » التي رأى ماركس أن حلها يكمن في حل « المسألة العامة للعصر » أي الرأسمالية ومعضلة تجاوزها بهذا الطرح كان هم ماركس هو تخطي المفهوم الذي وضعه برنو باور ـ الذي يعتبر الكتاب ردا عليه ـ الانعتاق اليهودي : أي الانعتاق السياسي بتخلي اليهودي عن يهوديته والدولة المسيحية عن مسيحيتها . ان تحرير الدولة من الدين لا يمكن ان يكون انعتاقا شاملا حسب ماركس .

ان كتاب ماركس ذو طابع مجرد . وهو تناول « المسألة اليهودية » في العصر البرجوازي الذي تحققت فيه ـ حسب ماركس ـ الوحدة التامة بين الايديولوجية اليهودية والراسمالية . ان اليهودي (الواقعي) صار لا جنسية له غير المال ، وصار « انعتاق اليهود وفق مفهوم باور ، لم يتحقق في نظر ماركس الا « بمقدار تحول المسيحيين الى يهود » بمجيء الرأسمالية .

غير أنه يجب ألا ننسى أن ماركس انتقد وضع اليهودي (الواقعي) في العصر الحديث قياسا بالضبط الى يهودي العقيدة ، تماما كما انتقد الدين في صورته الواقعية ـ أي في الصراع الاجتماعي قياسا للدين الـذي يعكس آلام البشر والاحتجاج عليها : « الدين روح عصور بلا روح » .

ويبقى ان في معالجة ماركس لمشكلة اليهود يفترض دائما وجودهم فـي المجتمع بشكل منعزل وبالتالي لا حل الا في النضال العام ضد الرأسمالية هـذا النضال الذي يجب أن يندمج فيه اليهود . كجزء لا يتجزأ من المجتمع ككل . وهذا يعني ان ركنا أساسيا في المشكل اليهودي طرح لماركس وان هذا الاخير اجاب عنه جوابا ماديا بربطه بالصراع العام الدائر في المجتمـع وبالثـورة الاجتماعية .

2) كانت روسيا ، مع نهايات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي مسرحا لنشاط حركات ايديولوجية وسياسية من مشارب مختلفة . من بينها الحركات ذات النزعة الاشتراكية كما كانت هناك أيضا ، مجموعات ذات هوية يهودية فيها الصهيوني وغير الصهيوني .

ونحن سنتناول بالحديث محورين يقدمان هذه الصفة التي تهمنا وهي : طبيعة العلاقة بين الاشتراكية والصهيونية : 1) التيار البروخوفي . 2) صراع لينين ضد البوند .

1) يعتبر بورخوف المفكر والمنظر لمجموعة حزبية صهيونية صغيرة ظهرت قبل ثورة 1917 ، وكانت تدعى « باولي صهيون » (عمال صهيون) . ألف بير بوروخوف كتابا أسماه « الطبقة والامة » كما تعرف له وثيقة « برنامجية ». ونحن سنتناوله هنا بالاستعانة من العرض المركـز الـذي يسوقـه ناثـان واينشتوك لافكاره (29) المتعلقة بما يسميه « بالقومية » أو « الامة اليهودية »

أول ما يستوقف النظر في أطروحات بورخوف هو لغتها ومصطلحاتها التي

يريدها أن تكون من قاموس الماركسية . ان تحليله يعج بمفاهيم : نمط الانتاج ، قوى الانتاج ، علاقات الانتاج ، شروط الانتاج . انه اذن يلح على أن تكون هذه وسائله لبناء نظريته الصهيونية من موقع « بروليتاري » خارج « موقع البورجوازية اليهودية ! » التي تسلك نهجا « غير نضالي » باعتمادها على الاتصالات الديبلوماسية « لتحقيق أو خدمة القضية الصهيونية .

لندع الشكل ولنقترب أكثر : يميز بوروخوف في « شروط الانتاج » ثلاثة أصناف من العناصر « الشروط الطبيعية ، الشروط التاريخية ،،، ثم هناك الشروط الانتروبولوجية (كذا !) وهذه الاخيرة يحددها بوروخوف بعنصر العرق !! .

منذ البداية نتساءل : ما دخل العرق في تحديد وضبط شروط الانتاج في المجتمعات البشرية ؟ كيف يتدخل العرق في التمييز بين نمط انتاج وآخر ؟

لا نعتقد أن في الاشتراكية الثورية سبيلا للاجابة ايجابيا على هذه الاسئلة . ان موقف الاشتراكية من النظريات العرقية في تفسير أحداث التاريخ والمجتمع مبدئي وبديهي . اللفظ بلا هوادة والسعي في طريق البحث العلمي المادي .

ولكن لا يفوتنا أن نسجل لبوروخوف خدمة يستحق عليها الثناء . انه صنف نفسه في موقعه الحقيقي دون أن يكلفنا عناء ما في البحث عن ماهية هذه « الماركسية » الغريبة التي ما أن اخرجها الى الضوء حتى فاحت بعرقية وعنصرية فاضحة .

يمضي بوروخوف في اجتهاداته الصهيونية « داخل » عالم التحليل المادي فيجري تفريقا آخر بين صنفين من التناقضات مختلفين في نظره من حيث طبيعتهما ونتائجهما :

التناقض : قوى الانتاج / علاقات الانتاج ويتولد عنه صراع الطبقات.

التناقض : شروط الانتاج / قوى الانتاج ويتولد عنه الصراع القومي.

بعيدا عن اية نزعة نحو ثرثرة سكولائية فارغة حول كلمات ، نود أن نحدد بديهية تخصنا ، وقد لا تعني بوروخوف في شيء وهي : ان التحديد الذي عرفناه في الماركسية لكلمة شروط الانتاج الاجتماعي هو أنها مجموع قوى الانتاج وعلاقاته ، وأن النزاع الداخلي الدائم داخل الكيان الذي تعينه هذه المفاهيم ليس شيئا آخر غير صراع الطبقات الذي من بين أشكاله المعقدة ، في العصر الحديث خاصة ، هو الصراع ذو الطابع القومي . فلا مجال اذن ، في هذه الحال ، للتعسف على المفاهيم واعادة تنضيدها بلا مبرر ؛ ولكن أحقا ليس لبوروخوف مبرر ؟ أليس له هدف قبلي هو الآن بصدد التمهيد له ؟ . نعتقد أنه يحق لنا أن نرسم خطا يربط المنطلق بالهدف توا :

فشروط الانتاج - من بينها الانتربولوجية - العرق يجب فهم العرق اليهودي - يتولد عنه الصراع من اجل « الامة اليهودية » . هذه هي الورشة الصهيونية التي أراد بوروخوف تشييدها على أرض الماركسية التي فشل في الاحتماء بها

نأتي الآن الى بدعة ثالثة :

يدخل بوروخوف ثنائية جديدة يحور بها مفهومين أساسيين لماركس هما : الطبقة في ذاتها والطبقة لذاتها .

يشكل بوروخوف ثنائيته كالتالي : الوعي في ذاته ويمثل الشعب . الوعي لذاته ويمثل الامة . هذا الوعي لذاته يتحدد كوعي « لروابط النسب » الت يتمخض عنها تاريخ أو ماض مشترك . ها نحن نقف على حقيقة اللغز الذي كان قائما منذ البداية واضحا . ان وعي الامة لذاتها اذن يكمن في نقاوة سلسلتها النسبية (بفتح النون والسين) التي لم يعتورها قط أي تغير أو صدأ في مفاصلها أو حلقاتها .

هكذا يصل بنا بوروخوف الى خرافة العرق اليهودي الذي « صمد » عبر آلاف السنين لاغراءات وعوامل التمازج مع الاجناس الاخرى ، بالرغم من الامثلة الكثيرة والمعروفة عن اختلاط اليهود بالاقوام الاخرى في الماضي بل وفي عصر بوروخوف نفسه .

بهذا تتبين الصهوينية - الوعي الشقي لليهودية - سعيا عقيما ، قبليا يستطيع المرء أن يكشفه منذ بداية الطريق . مسلك مغلق ، الهدف فيه هو بالضبط الخلفية العقائدية اللاعقلانية « للشعب المختار » الموعود « بالارض المقدسة » . تتبين الصهيونية كذلك مهما تنوعت المساحيق المستعارة .

ان « القومية » أو « الامة » اليهودية المزعومة لدى بوروخوف هـي نفسها لدى هس وهرزل وكل الصهيانة « البرجوازيين » . والبوروخوفيـة بدورها كانت محكومة بذات العوامل الاجتماعية والاقتصادية والايديولوجية لروسيا القيصرية وآثارها على اليهود واليهودية ، كمـا تشكلت كجـواب مشوه اضافي على المشاكل التي ترتبت على ذلك .

ونود الآن أن نعلل هذه الخلاصات بفكر ونص بورخوف نفسه :

ان اليهود ، يقول بوروخوف ، ضعفـاء اقتصاديـا ، « معلقـــون في الهواء » (30) و « الطبقة العاملة ، اليهودية معاقة بفعل البنيـة الاجتماعيـة **غير العادية** (التسطير منا) لليهودية . ان العمال اليهود بتمركزهم في أسفل درك للأنتاج - والذي يغلب على أكثرهم الحرفيون المدمـرون اقتصاديـا وأجراء الصناعة الصغيرة المانيفاكتورية شديدو الحساسية لادنى تقهقـر اقتصادي . والى جانب ذلك فان التنمية الاقتصادية تتجه نحو القضاء على الشركات الصغرى للصناعة الاستهلاكية ، ويجد العمال اليهود أنفسهـم معرضين لمنافسة **وطنية** (التسطير منا) لا ترحم » (31) .

ما يهمنا مناقشته من هذا النص هو هذا المفهوم غير العادي حقا : « البنية الاجتماعية غير العادية » ومفهوم : « المنافسة الوطنية » الموجهة ضد العمال اليهود . ان هذه الفاهيم مدخل لوضع المشكل على أرضية أخرى وخارج اطاره المادي . انه ينطوي على خلفية مسبقة على المعطى التاريخي ذاته مقحمة عليه ضمنيا ، هذا المعطى المتميز بديناميته الذاتية وغير القابلة لتقلبات الاهواء والتأويلات من خارج طبيعته الفعلية الملازمة له .

ويحق لنا بعد هذا ، التساؤل : وما هي البنية « العادية » لليهودية ؟ يجيب بوروخوف : « في هذه الشروط نظرا لانعدام « قاعدة استراتيجية (كذا !) » لا تستطيع البروليتاريا اليهودية ولا جماهير البرجوازية الصغيرة أن تتبلتر ، يجب اذن **تطبيع** (التسطير مني) البنية الاجتماعية اليهودية . ومن هنا تبدو الصهيونية كضرورة تاريخية » (32) .

ليس غريبا أن يصاب عقل بهذا التخبط الفكري الذي تلغي فيه الفكرة اللاحقة الفكرة التي تسبقها مباشرة : البروليتاريا اليهودية لا تستطيع أن تتبلتر ! فاما ان هذه البروليتاريا موجودة . وفي هذه الحال هي جزء من البروليتاريا الروسية . واما انها غير موجودة . اما أن هناك بروليتاريا في انتظار التبلتر طبعا في « قاعدة استراتيجية » مزعومة ـ فهذا لا يصدر الا عمن اختلط عليه الواقع والتاريخ بيوتوبياه الخاصة . ومن العبث أن نأمل من بوروخوف أن يدخل شيئا من النظام في مطبخه الفكري .

نعود مرة أخرى الى النص ، ونتساءل م نجديد : ما هو هذا التطبيع الذي يحدثنا عنه بوروخوف ؟ الجواب سيكون في اطار « استقلال ترابي سياسي يهودي » يجب تأسيسه في « بلاد متخلفة (...) » لانه على مثل هذا التراب فقط يستطيع الرأسمال اليهودي المهاجر ، الصغير والمتوسط، وقوة العمل اليهودية المهاجرة أن يستقيم وجودهما » (33) « آنذاك (يقول بورخوف) تستطيع البروليتاريا اليهودية أن تخوض صراعها الطبقي » . ويتم ـ بهذا الشكل ـ لبروخوف ما لم يتم لانسان من قبل : ان الصراع الطبقي صار مشيئة يشاؤها فرد أو أفراد فيكون !

كلمة أخيرة لفك ارتباط هذه المقالة ببوروخوف : يقول في النص السابق : (« ويجد العمال اليهود أنفسهم معرضين لمنافسة وطنية لا ترحم ») العمال اليهود اذن في جهة ويقابلهم من الجهة الاخرى الوطن (روسيا) كلها تقف معادية ومنافسة لهم بلا رحمة .

أين يقف مئات الآلاف من يهود روسيا في نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين وقد قضى فيها أجدادهم قرونا متوالية ؟

ان بروخوف ، والصهيونية كلها بتأكيدها على عداوة الآخر الفطرية والابدية لليهودي ، وضربها على وتر الاغتراب والتفرد اليهودي الذي لا

ينتعش الا في فترات الازمات الحادة التي تواجه المجتمعات ، ان الصهيونية يحق لها بذلك أن تفخر بانجاز مأساة استئصال الجماهير اليهودية من مواطنها حيث بنت ثقافتها واثلت باسهاماتها التي لا تنكر . وتحويلها فيما بعد الى عصابات للقتل والعدوان على فلسطين وشعبها وشعوب البلدان المجاورة .

وفي هذا خلطت الصهيونية جميع الاوراق ، وتلبست بكل الشعارات والايديولوجيات المتاحة .

ولا يجب ان يغيب عن البال بأن ما يسمى بـ « اليسار الاشتراكي » داخل الفكر والتنظيمات الصهيونية والذي يعتبر بوروخوف نبيه الروحي ، استطاع ان يكيف السياسة الصهيونية بديماغوجية طوال الفترة التي خلت من هذا القرن ، وان ما يدعى اليوم بـ حزب العمل » وغيره ليس الا امتدادا لهذا التيار (34) .

بالطبع ، يعرف القارىء ، باننا لا نسوق كل هذا الكلام لتحصيل حاصل : البرهنة على أن الصهاينة من بوروخوف وغيره كانوا صهيانة . ان قصدنا هو الوقوف على التركيب النظري لهذه الحركة في فترة منشئها على الخصوص . ومهما كان هذا الوقوف جزئيا فهو ضروري في نظرنا للفكر العربي التقدمي المعاصر ، وفي حاجة الى مزيد من الجهد .

لينين وحزب « البوند »

لم تكن المنوعة البوروخوفية في الحقيقة غير رزمة من الهواجس الصهيونية فشل صاحبها في ان يحزمها في لفافة ماركسية ، ومن الناحية التنظيمية والعملية ، لم يكن حزب « باولي صهيون » سوى جماعة ذات صدى ضئيل وسط العمال اليهود .

خارج هذه المنظومة عرف العمال اليهود الروس تجارب أكثر تقدما وارتباطا بمشاكل الجماهير وأمانيها الفعلية . فالى جانب الاشتراكية الديمقراطية التي كان ينضوي تحت لوائها عمال ومناضلون يهود أو ذو أصل يهودي استطاعوا بفضل نضاليتهم ووعيهم الاشتراكي التحرري أن يتبوأوا مكانة مرموقة داخل الحزب ، بل وداخل البلاد الروسية كلها بعد انتصار ثورة 1917 ، الى جانب حزب لينين كان هناك تنظيم آخر متميز بتجربته : البوند BUND (35) . لقد كان حزبا يحدد نفسه كحزب لليهود العمال في الامبراطورية الروسية . ونظرا لانعدام مصدر فكري لهذا الحزب فاننا سنعتمد على ما يرد في مقالات لينين في الرد على زعماء البوند خاصة وأن محور الصراع بين البوند ولينين كان هو شعار : « الثقافة الوطنية » .

ومنذ البداية يلزمنا تسجيل أن « البوند » ظل خارج مدار الصهيونية النظري وكان يعارض برنامجها العملي (36) . وكان تميزه مرتبطا بالمسألة

المركزية في فكره ونشاطه السياسي : « الثقافة الوطنيـة المستقلـة (أو الذاتيه Autonomie) لليهودية في الامبراطورية الروسية . كان محتوى هذه الثقافة يتشكل من عنصرين : الدين واللغة اليديشية .

ومهما كانت التسميات ، واختلفت المصطلحات ، فبالنسبة الينا هناك مقياس حاسم فيما يتعلق بالفصل بين ما هو صهيوني وما هو غير صهيوني : المنظور الذي يتم فيه تصور وجود اليهودية واليهود ، ومشكلاتهم وطـرق حلها . فاما اعتبار هذا الوجود ضمن الكيان المجتمعي التاريخي الذي يعيش فيه اليهود في تفاعل مع بقية العناصـر الاجتماعيـة ، وبالتـالي وضـع مشكلاتهم الخاصة في اطارها الطبيعي ، وسن البرامج السياسية وغيرهـا وخطط النضال لانعتاق هذه الجماعة البشرية ضمن النضال العام الـذي تخوضه القوى الحية لذلك المجتمع ضد النظام القائم للذي يضطهد ويقهـر الجميع .. وهذا هو المنظور التاريخي السليم الذي يكفل لليهـود وثقافهتـم دورا ثوريا وانسانيا في التاريخ ؛

واما اعتبارهم ـ أي اليهود ـ قومية منفصلة عن الكيان العام حيث يتواجدون ، ومن ثم اعتبار انعتاقهم مستحيلا الا بالارتحـال الـى « بلـد متخلف » ـ « فلسطين » لصنع مجتمع هناك قطعة قطعة . وهذا هو المنظور اللاتاريخي ، اللاعقلاني والاستعبادي .

« البوند » كافح انطلاقا / وفي دائرة الطرح الاول ، ولا يرد في النصوص التي بين أيدينا اطلاقا أية نزعة لانفصال قومي ما مرتبط « بالارض الموعودة » لدى البوند ، كما أنه ليس في ردود لينين اية اشارة للايديولوجية الصهيونية. وهذا يؤكد ان الصراع النظري والسياسي بين الطرفين كان محدد الرقعـة الجغرافية والاجتماعية ، كما أنه كان يستند الى معطيات واقع الامبراطورية الروسية التي تضم خليطا من الشعوب والاقليات الثقافية .

في البداية انطلق الصراع بين لينين والبوند حول مسالة التنظيـم الحزبي للعمال اليهود . فالحزب الاشتراكي الديمقراطي لعامة روسيا انكر على البوند أحقية التفرد بتمثيل العمال اليهود . كان لينين يلح على الوحدة التنظيمية ، بينما كان البوند ينادي ببنية حزبية فيدرالية . والحقيقة انه ليس من السهل الا يعير المرء اهمية لراي البوند مقابل راي لينين الذي لا شك أنه مستوحى من الستراتيجية التنظيمية المعروفة في كتاب : ما العمل ؟

كما أن الانكار على « البوند » انتماءه الى هوية ثقافية متميزة ، باسم ان البروليتاريا شعارها هو الاممية ، أمر لا يمكن أن يستسـاغ بسهولـة . والخطورة في هذا الموقف تبرز لنا اليوم اكثر بعد مضي عشرات السنين على ثورة 1917 ، حقبة كاملة ارتكبت خلالها الدولة السوفياتية أخطاء فادحة في مجال حل هذه المشكلة سواء داخل حدودها او في نوع علاقتهـا مـع المشـروع الصهيونـي .

ان البوند كان حزبا يضم الشغيلة اليهود (45000 عضوا سنة 1917) (37) . واليهود ان كانوا لا يشكلون أمة قائمة الذات كيهود ، فانهم كانوا في روسيا الشاسعة الاطراف يمتلكون حقا مقومات ثقافية تتمثل في الدين واللغة المشتركة أساسا ، ومن الطبيعي والمشروع بكل المقاييس - حتى البروليتارية - ، ان يكونوا قد طالبوا بالاعتراف بخصوصياتهم . ان هذا المطلب عند البوند لم يكن يعني الانفصال السياسي عن الدولة ، كما انه كان بعيدا عن الانسياق وراء الدعاوي الصهيونية التي كانت نشيطة ، ولو في حدود ضيقة والتي كانت لا تتردد في استغلال ثغرات وأخطاء الحركة الاشتراكية الديموقراطية لصالحها .

والحقيقة ، أن الموقف العام للينين فيما يخص شعارات « الثقافة الذاتية Autonomie » و « حق الامم في تقرير المصير » من شأنه أن يترك قارئه في نوع من الحيرة المحاذرة :

أ - فمن جهة ، يبقى موقف لينين من شعار البوند حول وجود « ثقافة وطنية ذاتية لليهود هو الرفض البت ، على الاقل لصيغة الشعار . وحجرة الزاوية في أطروحات لينين بهذا الخصوص هو أن الاشتراكيين الديمقراطيين (الماركسيين) لا يتوجب عليهم أن يدافعوا عن الافكار القومية في أوساط العمال عملا بالهوية العالمية - الاساسية في فكر لينين - للبروليتاريا .

ب - من جهة ثانية دافع لينين على ضرورة اتاحة أوسع الفرص الديموقراطية حتى النهاية « Le démocratisme conséquent » للشعوب والاقليات، والتنصيص على ذلك في دستور الدولة ، وذلك كله طبقا لمبد (المركزية الديموقراطية) بمفهومه الواسع .

ج - من جهة ثالثة خاض لينين صراعا نظريا مبدئيا للدفاع عن رأيه في ضرورة الاقرار بحق الامم في تقرير المصير بما فيها الحق في الانفصال السياسي وتكوين دولة مستقلة ، وكان من بين معارضيه في الرأي البوند لاعتبارات متعددة .

هكذا ، فمن موقف الاعتراض على الحقوق الثقافية الخاصة الى الاصرار على الاقرار بحق الامم في تقرير المصير مسافة يصعب عبورها في اطمئنان .

حقا ان لينين حرص دائما في هذا الميدان الشائك على استخلاص الموقف المبدئي للاشتراكيين الديمقراطيين هو عدم الدعاية للامتيازات القومية لان ذلك لا تستفيد منه غير البرجوازية سواء كانت منتمية للقومية المهيمنة أو للاقليات الخاضعة ولكن هل تضع المقومات الثقافية الذاتية حدودا داخل البروليتاريا في روسيا مثلا - لا يمكن عبورها من طرف عمال الاقليات المختلفة ؟ لا نعتقد ذلك .

والذي يهمنا أن نحتفظ به هنا هو أن لينين رفض شعار البوند وفي الوقت ذاته ، دافع على فكرة افراز الديموقراطية الحقة في بنية الدولة فيما يتصل بالاقليات وخصوصياتها . ويمكن للمرء أن يتساءل حول ما اذا كانت ظروف الصراع الحزبي قد كيفت الى هذا الحد أو ذاك النقاش حول مسألة الخصوصيات الثقافية .

وعلى كل حال ، فان العلاقات بين الحزب الاشتراكي الديموقراطي والبوند عرفت تقلبات عديدة : فتارة تتحسن العلاقة فيتوحد الحزبان وتارة يحدث الطلاق ، وتبعا لذلك كانت المواقف المتبادلة السياسية والتنظيمية تتغير بينهما .

اما عن موقف لينين حول وضع اليهود في المجتمع فيستنده من تقييمه الايجابي العام للاتجاه الاندماجي بين الاجناس والقوميات (الحالة الولايات المتحدة مثلا راقيا على ذلك في نظره) وكان لينين يناهض معارضي الاندماج اليهودي في المجتمع باعتبارهم ضد اتجاه التاريخ .

تتبين لنا هكذا ، بخطوط عامة ، العلامات الفارقة والحدود الواضحة بين ايديولوجيتين متقابلتين : الاشتراكية ، الصهيونية . فلا مزاعم « اليسار الصهيوني » الذي يروق له أن يحمل يافطة الاشتراكية ، ولا البناءات النظرية الواهية ، على شاكلة البوروخوفية ، ولا تخبطات الدولة السوفيتية في سنوات 47 ـ 48 ـ 1949 ، في وسعها ان تترك بذرة شك فيما يتصل بطبيعة العلاقة التنافرية ـ من حيث الاساس الفكري ذاته ـ بين الاشتراكية والصهيونية .

الصهيونية واليهودية الشرقية

ذكرنا آنفا بأن الصهيونية ، بما هي حركة سياسية داعية لاستيطان فلسطين ، نشأت واستتام عودها على أرضية « المسألة اليهودية » في أوروبا الشرقية ، وأنها لم تستطع التوغل داخل الجماعات اليهودية في الشرق العربي، ويمكن ارجاع أسباب ذلك عموما الى كون هذه الحركة كانت في بداية نشوئها من جهة ، ومن جهة أخرى فان اهتمامها السياسي والتنظيمي كان منصبا كلية على يهود شرق أوروبا .

ونحن نود الآن الرجوع الى هذه الزاوية من المشكلة قصد التمهيد ليس الا لفهم ما حدث من بعد ما تم الاعلان عن الكيان الصهيوني سنة 1948 : ذلك لانه اذا كان الكيان الصهيوني هذا يتكىء في هذه الفترة على 650.000 مهاجر من الاشكناز (38) لاستيطان البر الفلسطيني الواسع (ثلثي المساحة) الذي أجلي عنه أصحابه الشرعيون .

فان هذا الكيان تغيرت صورته السكانية رأسا على عقب ابتداء من الخمسينات من هذا القرن حيث اجتاح المد الصهيوني الجماعات اليهودية

في العالم العربي والشرقي بشكل مريع ، اذ تبدلت البنية السكانية لـ « اسرائيل » تبدلا كيفيا وصارت تتكون من أكثر من 60 ٪ من اليهود العرب والشرقيين .

ان هذه الحقيقة القائمة الآن ، والتي ليست من البساطة بمكان بالنسبة للضمير العربي المستشرف لآفاق التحرز هي أليمة بقدر ما هي راجعة الى شبكة من العوامل لا يمكن أن يستقصيها الا تظافر جهود من اختصاصات متعددة . ولعل الحاجة الى اقتراب تاريخي من المسألة تبرر نفسها ، ولو في حدود اللمس الاولي للمشكلة .

بيد أن « تاريخ اليهود » في حد ذاته اشكال يواجه فيه الباحث منذ البداية معضلة الموضوع نفسه ومشروعية تحديده . ماذا يقصد بتاريخ اليهود ؟ .

نود ان نميز بهذا التساؤل بين نظريتين : الاولى تتضمن ظاهريا أو ضمنيا مسلمة ايديولوجية تتبنى المعتقد الديني أكثر مما تؤرخ لمادة موضوعية ذات حركة في الزمن المحدد . هذه تتعاطى لموضوع اليهود باعتبارهم شعبا أو أمة واحدة ذات وجود تاريخي منسجم وذات دينامية تتبع خطا تصاعديا ، وذلك بالرغم من أن المعنيين بهذا (التاريخ) ، بعد فترة بدائية من حياتهم السياسية في فلسطين وبابل القديمة ، لم يعد لهم كيان اجتماعي ولا اقتصادي ولا سياسي مستقل وقائم الذات مع استثناء التجربة الخزرية من القرن السابع الى القرن العاشر .

ويكرس هذه النظرة باحثون محدثون كثيرون أحيانا بوعي وقصد سياسي واضح (الصهاينة) وبغير قصد أحيانا أخرى عند باحثين لا يأبهون كثيرا لتدقيق مصطلحاتهم . (39) .

والثانية تؤكد على التأريخ للهيود بما هم جماعات دينية وثقافية تبعا للمحيط الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي عاشوا فيه .

ان الجماعات اليهودية خضعت دائما لشروط الحياة العامة التي مرت بها مجتمعاتهم ، بل ان فترات الاضطهاد نفسها « معاداة السامية » ، لا يمكن اعتبارها شذوذا خارج منطق الحروب الدينية التي طبعت حياة المجتمعات البشرية في المرحلة ما قبل الرأسمالية ، ولا يمكن عزل ذلك الاضطهاد عن عوامله الاقتصادية اذ أن اليهود بشكل عام كثيرا ما كانوا يحتلون مواقع حساسة في المبادلات الاقتصادية والمالية ، كانت تجعلهم في تناقض مباشر مع قطاعات واسعة من الجماهير ، وخاصة الفلاحين .

هناك ، طبعا الرابط العقائدي / الروحي الذي كان يحدد وجود اليهودي المتميز داخل المجتمع الواحد من جهة ، ويربطه من جهة أخرى بعلاقة « فوق ـ اجتماعية » مع بقية اليهود في العالم ، غير أن هذا الرابط مرهون ـ في

قوته وضعفه ـ هو نفسه بالمحدد الاجتماعي المادي ، اذا أن الايديولوجية العقائدية اليهودية نفسها لم تمثل بالمرة ذلك الحصن المنيع الذي لا تناله المؤثرات المحيطة .

التاريخ يحدثنا عن وقائع استبدال اليهود فرادى وجماعات لدينهم بعقائد اخرى توحيدية ، بل ان اليهوديه ، دين الاجداد الضارب في القدم ، قد اضطرت لان تتكيف وتدخل في بنيتها الايديولوجية اصلاحات واجتهادات ومذاهب تبعا لاختلاف الزمان والمكان .

فالقبالة Cabale قد عرفت انتشارا في اسبانيا الاسلامية ، وكان شبه مجهول عند يهود شرق اوروبا الى غاية القرن الماضي . وفي الشرق الاسلامي الوسيط ظهرت حركة Karaisme واستطاعت ان تستقطب جماهير غفيرة من اليهود القراء ، واعتبرت وقتها من طرف اليهودية الارتودوكسية بدعة وزندقة . وبعض الباحثين لا يعزل ظهور هذه الحركة عن تيار الاجتهاد والجدل حول المسائل العقائدية التي كانت تجتاح بلاد الاسلام .

ان اضطرار « اسرائيل » اليوم للاعتراف بسلطتين دينيتين في اليهودية احداهما تمثل الاشكناز والاخرى يهود الشرق ، وتجسيد ذلك الاعتراف بوجود حاخامين كبيرين في القدس لا يمكن شرحه الا بهذه الوقائع التي تكذب الادعاء الصهيوني بوحدة الدين والعرق اليهودي (40) عبر العصور الطويلة و « صمودهما » في وجه المتغيرات .

بعد هذه الاعتبارات المنهجية والاجرائية نعود الى كلمتنا حول تاريخ اليهود في الرقعة العربية . يجمع بعض الباحثين ، ومن بينهم من لا يمكن اتهامهم بالعطف على الاسلام والعرب ، بأن شروط الحياة اليهودية داخل جغرافية الخلافة اسلامية بشقيها الشرقي والغربي ، خلال عصورها الاولى كانت افضل بكثير مما كان عليه الامر في أوروبا الاقطاعية البابوية .

ان الاسلام النظري بلور وجهين متناقضين لعلاقته مع اليهودية واتباعها ، وذلك تبعا لتطورات الدعوة الجديدة في الميدان العملي / الزماني ولمقتضيات اثبات استقلال الدعوة الجديدة على المستوى اللاهوتي ، فمن الهدنة مع اليهود في المدينة الى الحرب والاجلاء ، ومن الاعتراف باليهودية كدين توحيدي ، وبأحقية أنبيائها ـ بنو اسرائيل ـ أهل الكتاب ، الى دحض هذه العقيدة والحكم ببطلانها وتقديم الاسلام بديلا عنها ، بل وختاما لكل الديانات .

لقد تحدد الوجود اليهودي ـ في التاريخ الاسلامي ـ استنادا لروح الاسلام النظري بما يسمى بـ « الذمة » ، وتعني : 1) حق اليهود في حماية الدولة الاسلامية لهم في أرواحهم وأموالهم واحياء شعائرهم . 2) واجب اليهود في أداء مقابل اقتصادي للدولة على تلك الحماية وعلى اعفائهم من

بدأ يتبلور لقاء سيتمو بدون توقف بين الغرب الرأسمالي « الحامل لرسالة حضارية ! » وبين اليهود العرب . في اطار هذا اللقاء سيعمد الغرب - انجلترا وفرنسا على الخصوص - على تجسيد أماني اليهود في الانتماش الاقتصادي والاجتماعي وعلى اتاحة موعد الصهيونية بالجماهير اليهودية العربية . هذا الموعد سمح بتغلغل الفكرة الصهيونية في صفوف هذه الجماهير - وإن كان تغلغلا بطيئا ومتأخرا - عبر البنيات الاكليريكية اليهودية ، وبالارتكاز على الاسس الصهيونية داخل العقيدة الدينية ذاتها .

لقد كان ذلك بمثابة عملية تاريخية تكتمل حلقاتها ببطء وفي صمت وتضرب البنية التقليدية العربية لتحقق من بين أهدافها فصل اليهود العرب عن أوطانهم . وما أن أشرف منتصف القرن الحالي على نهايته حتى بدأ مسلسل التهجير الجماعي لهؤلاء بهدف تعمير الكيان الجديد الذي أقيم في فلسطين سنة 1948 .

يقول هاليفي بهذا الصدد : « هكذا يتبدى لنا تظافر العناصر المتعددة التي أتاحت للتجربة الصهيونية انجاز هذا الانتقال الثاني (يقصد انتقال يهود الشرق - العرب خاصة - الى « اسرائيل » بعد الانتقال الاول لليهود الاشكناز) : الامبريالية الغربية - الصهيونية القبلية التقليدية المنغرسة الخدمة العسكرية . هذا هو الاطار الشرعي العام الذي في ظله عاش اليهود الشرقيون فترة من أكثر فترات تاريخهم اشراقا . غير ان هذا الاشراق لم يكن ليدوم دون أن تطمسه غيوم الاضطهاد الديني الذي كابده اليهود - وحتى تيارات الاجتهاد الاسلامية - وخاصة في عصور الازمات الحادة .

على أية حال ، فان رقعة الامبراطورية الاسلامية الواسعة أتاحت للجماعات اليهودية على ضفاف المتوسط أن تحقق ذاتها ، وتسهم بقسطها في خلق عناصر الحضارة العربية الاسلامية في العصر الوسيط . وان وضع الامان والطمأنينة الذي تمتع بهما اليهود ، والذي انقطع هنا وهناك لفترة أو فترات تختلف طولا وقصرا ، هذا الوضع عاد ليشيع من جديد ، بعد أن أصبح العثمانيون سادة المنطقة . بل ان هذه الاخيرة تحولت الى ملجأ للفارين من الاضطهاد الكاثوليكي الذي استحكم في اسبانية سنة 1492 . « في بداية القرن السادس عشر نجد ريب كابسالي (...) يمجد الرعاية الربانية المتمثلة في التسامح وحسن الضيافة العثمانية » (41) .

بيد أنه مع بزوغ القرن الثامن عشر بدأت تظهر ملامح أخطر تحول في تاريخ حياة الجماعات اليهودية العربية . انه التحول الذي تمخض شيئا فشيئا الى أن استقام واكتمل في القرن الحالي على الصورة التي نعرف . هاليفي يسميه « الحركة ذات الوجهة الواحدة » (41) .

فمنذ بداية التوسع الاستعماري الاوروبي في المرحلة الميركانتيلية ،

بنفس المقدار في حركة سير المجتمع نفسها ، وفي المؤسسة الرهبانية rabbinique المتوارثة . ان هذه العناصر ساهمت بنسب مختلفة في ذلك الانتقال تبعا لاختلاف الامكنة والازمنة . ان اجتماع هذه العلل أدى الى استجابة عدد قليل (من اليهود) لهذا الاقتلاع والى الرفض الواعي بالنسبة لعدد أقل ، ثم الى لا مبالاة أكبر عدد من المضللين « (بفتح السلام الاولى وتشديدها) (42) .

ان عامل الاتصال بالغرب : هذا الغرب الذي عبر البحر حاضنا بين جنباته رسل الدعوة الصهيونية (روتشيلد صار مثالا كلاسيكيا) ، باختصار ان الغرب والصهيونية استطاعا أن يدفعا بعملية الاقتلاع تلك فقط **بالارتكاز** الى طبيعة البنية المجتمعية التقليدية وضمنها خصوصيات الوجود اليهودي الايديولوجية / الاكليريكية والاقتصادية في البلاد العربية .

ان المجتمع القبلي والمسلح كان أبعد ما يكون عن تذويب الحدود بين الافراد والجماعات والعقائد ، وبالمقابل كانت اليهودية تستمد من هذه البنية ذاتها ـ ولكن أيضا من نمط الحياة كما ترسمها شرائعها الخاصة ـ شكل وجودها الاجتماعي المطبوع هو بدوره بالطابع القبلي الى هذا الحد أو ذاك .

بيد أن هذه البنية العامة ـ وضمنها اليهودية ـ لا يمكن اختزالها الى مجرد تكوينات قبلية بدوية متناحرة تارة ومتآلفة أخرى . فالمجتمع الاسلامي ذو تقاليد تجارية عريقة ، ولقد لبث طوال عصور متعاقبة مجتمعا حضريا تلعب فيه المدن ـ الساحلية على الخصوص ، دورا اقتصاديا حيويا . داخل هذه المدن من فاس وطنجة الى بيروت عبر الاسكندرية ، كانت البرجوازية اليهودية تمارس نشاطا اقتصاديا ملحوظا موظفة لصالحها سياسة المحاباة والامتيازات التي كان يقدمها المتعامل الاوروبي .

انه عبر هذه المدن تم التوغل الاستعماري الى عمق البلاد ، وعبر هذه البرجوازية اليهودية ، ذات الحظوة لدى السلطة الدينية اليهودية ، تم استيعاب وصهينة الجماهير اليهودية العربية المسحوقة بالرغم مما تكون لديها فوق هذه الارض من تقاليد ثقافية عميقة .

ان هذه العملية ـ الصهينة ـ تمت بمقاييس وأشكال درامية فعلا ، وهيئت لها اطارات متنوعة من منطقة عربية الى أخرى ، نذكر على سبيل المثال ، الرابطة الاسرائيلية .

فيهود الجزائر مثلا الذين آثروا جماعيا الاندماج في الحياة الفرنسية على الذهاب الى « اسرائيل » منذ أن منحوا قبل الحرب الاولى المواطنة الفرنسية ، لم يكونوا كيهود اليمن الذين كانوا من أول المهاجرين الى فلسطين المحتلة من اليهود العرب . كما أن هجرة اليهود المغاربة

(300.000 أو أكثر) والتونسيين خلال الستينات تمت في ظروف مغايرة تماما لهجرة العراقيين .

لهذا لا بد من الالحاح هنا على أن دراسة تقف عند مستوى التفسير العام والمسح ، لا بد أن تتعرض للتقصير . غير أن هذه المقالة ، في حد ذاتها ، اذا استطاعت أن تتحسس المشكل وتثير نباهة القارىء وتدغدغ غريزة ارتياد المجهول لديه في موضوع يتصل بقلب هموم الوجود العربي ، فانها تكون قد أتت مهمة حميدة .

ان هذا المجهول يمكن حصره في الاسئلة التالية :

أية علة ؟ أية طريق ؟ أية أحلام ساحرة استطاعت أن تجتث مليون يهودي عربي من أحضان مواطنهم ومواطنيهم ليشكلوا آلة عسكرية في أبشع الصور تزرع القتل والحقد والدمار في شعوبها وبلدانها الاصلية .

الهوامش :

(1) في هذه السنة ظهر كتاب موسى هس Moïse Hess « روما والقدس » . في هذا الكتاب يعرض هس الخطوط الكبرى للموقف الصهيوني من « المسألة اليهودية » ، وكذا لاستيطان فلسطين وبناء كيان « قومي » يهودي هناك .

(2) « ان ظهور الرأسمالية المانيفاكتورية والصناعية في أوروبا الغربية الغى جذريا الوظيفة الخاصة لليهود ، وذلك بتعميم الاقتصاد التبادلي والانعتاق السياسي والقانوني الذي حملته الثورة الفرنسية الى القارة ، والذي حمله من قبلها استقلال اميركا الى العالم الجديد ... لقد تحطمت الحواجز بين اليهود وغير اليهود ، وبالتالي فان عملية الاندماج كانت تتقدم بسرعة مذهلة ...

في المجال الديني كان هذا التطور يعلن عن نفسه عن طريق التيارات الاندماجية . وهذا موسى مندلسون يكيف عقيدة الاجداد مع عصر الانوار » . ن . وايشتوك — كتاب : « الصيهونية ضد اسرائيل » ص. 21 .

(3) أديب ديمتري يسحب هذه النزعة الرجعية على الايديولوجيا الاوروبية بكاملها ، ويعتبرها هزيمة للعقل الانواري ولثورة 1789 ، واذا كان هذا التعميم يحمل نصيبا من الصحة ، لان اوروبا كانت تستعد لولوج عصر الامبريالية ، فانه لا يجوز اغفال اهمية التيار الثوري النقيض المتمثل في ازدهار الفكر الاشتراكي ، بل وحتى الفكر الليبرالي . — شؤون فلسطينية ، العدد 86 ، ص : 60 وما يليها ، السنة يناير 1979 .

(4) التجمعات الكبرى اليهودية كانت تتواجد في مناطق غليسيا ، أوكرانيا وبيلوروسيا .

(5) غني عن البيان ان هذا « القياس » لا يجب أن يفهم منه اي اعتبار لكيان يهودي على صعيد عالمي .

(6) في ماي 1882 صدرت في روسيا مراسيم مجحفة بحقوق اليهود المدنية والانسانية ، وكذلك في بولونيا . ومعلوم أن هذه السنة — كما حدث فيما بعد سنة 1903 — شهدت أحداثا دموية رهيبة كان اليهود ضحيتها واتسعت لتشمل 160 مدينة وقرية ، ودامت عدة شهور .

(7) راجع رودنسون (مكسيم) : « افكار بسيطة حول مسألة معاداة السامية » مجلة شؤون فلسطينية بالفرنسية ، عدد : 1 ص : 5 .

(8) لا ينبغي الاستخلاص من هذا الكلام أي ادعاء بالسبق في طرح هذا الموضوع . ان تطور الصراع ضد اليهودية أملى عناصر جديدة من يونيو 1967 الى الآن على الفكر الفلسطيني والعربي التقدمي الذي تناول هذه النقطة في العديد من الاعمال .

(9) ن. وايشتوك — المرجع السابق . ص : 315 .

(10) حسب واينشتوك ، فان هذه الشخصيات تكون قد أسرت اليه عطفها على فكرة انشاء مستعمرات لليهود في فلسطين والمناطق المجاورة ، وخاصة بالقرب من قناة السويس ـ المرجع السابق ص : 49 .

(11) ن. واينشتوك ، المرجع السباق ، ص 48 ـ 49 ...

(12) كان من زعمائه المؤتمر : هرزل !

(13) الامثلة الواقعية كثيرة : هرزل نفسه لم يتردد في اللقاء والحديث مع أعتى أعداء اليهود مثل فون بليهف وزير داخلية القيصر الروسي الذي قاد مجازر 1882 مباشرة . ولقد كان ، من جهة أخرى ، يراهن لتذليل المصاعب التي تواجه مشروعه على الراسماليين اليهود في الغرب ليتخلصوا من اليهود المهاجرين من اوروبا الشرقية وذلك بتهجيرهم الى فلسطين .

(14) واينشتوك المرجع السابق ـ عن كتاب « دولة اليهود » ، ص : 50 ـ 51 .

(15) واينشتوك المرجع السابق .

(16) واينشتوك المرجع السابق ص : 55 .

(17) ان هذا التحديد الجغرافي / البشري لمجال نشاط وتأثير الحركة الصهيونية يصلح فقط في حدود تصور هذه الحركة كبنية سياسية وتنظيمية نشيطة وليدة القرن الماضي ! اما الايديولوجية الصهيونية ، بما هي كذلك فهي تمد جذورها الى أعماق العقيدة اليهودية الاصلية وتتجاوز حدود البقعة التي اشرنا اليها ، فاليهودية الشرقية ذاتها ـ مع تأملي الوعي بالطابع الخصوصي لهذا المفهوم ـ تؤمن بالاستقلال الذاتي لليهود وتؤكد حتى ان السبيل لذلك هو « انشاء وطن قومي يهودي في الارض المقدسة » ـ راجع مقال خوسي فاور Jose FAUR . الازمنة الحديثة ع : 253 ، محرر بعنوان : «اسرائيل الثانية» ان هذا المقال يؤكد بديهية انتماء الفكر الصهيوني لليهودية عموما بما فيها الدعوة الى استعمال العنف المسلح لافراغ « الارض المقدسة » من أصحابها الشرعيين .

(18) Tse de K : نشرة الجالية اليهودية المعارضة للعنف : « رابطة ابراهام » شعاراتها : الحقيقة ، العدل ، السلم . العدد 10 ، يناير 1970 ، السنة الخامسة عشرة كانت تصدر في باريس .

(19) TSE DE K

(20) جماعة دينية يهودية معتكفة في القدس وترفض أي حوار مع الدولة الصهيونية .

(22) المزد وجتات موجودتان في النص الاصلي . أما كلمة اسرائيل فهي لا تفيد ـ من خلال النص ـ الكيان السياسي المعروف ، وانما مزيجا من المفاهيم مرتبطة بالديانة اليهودية : اسرائيل النبي الذي اصطفاه الاله هو واتباعه ليقدسوه ..

(23) و (24) و (25) :

راجع كتاب : Les religions (Dictionnaire) Jacque Dumont : 11

Les dictionnaires Marabout - Université - Le Judaïsme

: وهو قاموس يعرف بتوسع بمختلف الديانات .

(26) تجمع بعض الابحاث على أن الهجرة الى فلسطين ـ عصب الدعوة الصهيونية ـ لم تشمل الا اقلية ضئيلة من يهود شرق أوربا في الربع الاخير من القرن الماضي والاول من القرن الحالي . اما اكثرية المهاجرين فقد توجهوا الى الولايات المتحدة واوروبا الغربية حيث الاندماج لم تكن تعترضه عوارض جدية أو خطيرة .

(27) ان الثورة الفلسطينية بما هي النقيض الشامل للصهيونية ، تعمل لا محالة على زحزحة الشبح ، وبعث الضمير اليهودي الانساني لبناء مجتمع الحرية على انقاض الخرافة والعرق والاستعباد .

(28) لم يتابع ماركس هذا الموضوع في بحوثه ومؤلفاته اللاحقة ، كما أن لينين لم يكن مركز صراعه ضد البوند هو الصهيونية لان هذه لم تكن واردة في ذلك الصراع .

(29) ن. واينشتوك ، المرجع السابق ص : 268 ـ 269 ثم ص. 58 وما يليها .

(30) ان الوجود الاقتصادي لليهود ، في روسيا ، كان محكوما بروابط جماعية تعكس خصوصيتهم

كجماعة (المشظون اليهود كانوا يؤثرون اليد العاملة اليهودية) ، ومن جهة اخرى كان هذا الوجود مرتبطا طبعا بالبنية الاقتصادية للمجتمع ككل . ومن جهة ثالثة لا ينبغي اغفال دور الهرم الاكليركي الذي كانت وظيفته مزدوجة . الرعاية الدينية والاجتماعية لافراد الجماعة ، ووظيفة العلاقة مع السلطة . ان هذا النمط من الحياة لا يعني البتة قيام اسوار صبينة بين الجماعة اليهودية وبقية النسيج الاجتماعي .

(31) ن. واينشتوك ، المرجع السابق ص. 58 ، 59 .

(32) ن. واينشتوك ، المرجع السابق ص : 59 .

(33) ن. واينشتوك ، المرجع السابق ص : 59 .

(34) ان الطابع « العمالي » و « الاشتراكي » لهجرة اليهود من أوربا الشرقية الى فلسطين ، وشكل الاستيطان (الكيبوتزات) كان مستوحى من هذا التيار الفكري الصهيوني ، ولقد وفر ذلك للصهيونية عطفا و « تفهما » واسعة ولفعالية لدى اليسار الاشتراكي الانتهازي في الغرب .

(35) البوند : « الاتحاد العام للعمال اليهود للتوانيا وبولونيا وروسيا » .

(36) في مقال مشترك لـ : ج. توت G. Tout وم. وارشاوسكي M. Warskausky نجد ما يلي : « ان العمال والحرفيين اليهود ظلوا غرباء تماما على الايديولوجية الصهيونية لانهم لم يكونوا يتصورون كيف يتوصلون الى تحسين حياتهم البئيسة في في بلد متخلف مثل فلسطين ، وكثيرون منهم من الذين عارضوا الصهيونية عن وعي ، من وجهة نظر مصلحتهم الطبقية . لقد كانوا منظمين في « اتحاد العمال اليهود » (البوند) وداخل المنظمات الاشتراكية والحركات الجماهيرية بقيادة المنظمات العمالية . اما الاحزاب والمنظمات « الصهيونية الاشتراكية » والمجموعات المقربة منهم والعاملة داخل الطبقة العاملة ، ظلت دائما ظواهر هامشية » راجع مجلة الاممية الرابعة العدد 7 ، السنة الاربعون ، يناير ـ فبراير ـ مارس ـ 1982 .

(37) ن. واينشتوك ، المرجع السابق ص 37 .

(38) أي اليهود الاوروبيون الشرقيون الناطقون باليديشية .

(39) واينشتوك مثلا ، رغم اقراره بالتغيرات والتحولات والاختلافات التي اعترت وجود اليهود من حيث المكان والزمان ، خلال آلاف السنين فانه يتعامل معهم كشعب .

(40) يكفي أن نورد مثالا واحدا لتفنيد خرافة العرق اليهودي الواحد والمتوارث : ان دولة الخزر اليهودية التي كان لها شأن كبير في الفترة من القرن السابع الى القرن العاشر ، انشأتها قبائل تركية لا تعتنق أي دين توحيدي ، اعتنقت اليهودية بعد انشائها الدولة لضرورات عدة من بينها الاستقلال السياسي تجاه الخلافة الاسلامية وبيزنطة المسيحية راجع : القبيلة الثالثة عشرة : أ. كوستلر Kœstper : Le Treizième Tribu

(41) « دراسات فلسطينية » بالفرنسية ، العدد الاول ، الصفحة 51 و 52 .

(42) « دراسات فلسطينية » بالفرنسية ، العدد الاول ، الصفحة 36 .

الحرب الفلسطينية اللبنانية الاسرائيلية : تـوثيق وقراءة

محور من اعداد : ادريس السالمي .

التاريخ يتطور حين يتعفـن .
ك. مـاركس .

❋

« بيروت ليست محصـرة ...
انها تحاصر الآن عواصم وخونة ومتخاذلي المنطقة .
تحاصر أولئك الذين اكتفوا بالتفرج على الكفاح البطولي للقوات الفلسطينية اللبنـانيـة المشتركـة ... » .
من افتتاحية « وفـا » 15 ـ 6 ـ 82 .

❋

- يـوميـة الاحـداث .
- يـوميـة الاحتجـاج .
- قراءة سياسية للحرب الفلسطينية الاسرائيلية .
- ادانات يهودية أو نهاية التضامن الصهيوني .
- اسرائيل : الايديولوجيا التي تحققت .

يـوميـة الأحـداث

مسرد لبعض وقائع الحرب والديبلوماسية في الحرب اللبنانية الفلسطينيـة ـ الاسرائليلية .

82/6/4 ❋ تحت ادعاء الانتقام من محاولة اغتيال السفير الاسرائيلـي ببريطانيا ، اسرائيل تشن هجوما على المخيمات الفلسطينية بجنوب لبنان تخلف أكثر من 100 قتيل وآلاف الجرحى .

82/6/6 ❋ الاجتياح الاسرائيلي للبنان يبدأ من الجنوب في اتجاه بيروت مستخدما 3 محاور رئيسية .

1 ـ المحور الساحلي في قطاع صور بقوات محمولـة جـوا وكتائب مشاة مدعمة بحوالي 100 مدرعة .

2 ـ المحور الثاني بالقطاع الاوسط انطلاقا من الحـدود في اتجاه طبية والشقيف والنبطية .

3 ـ المحور الثالث هو القطاع الشرقي انطلاقا من شبعة في أسفل جبل الهيرمون باتجاه النبطية كذلـك مستعمـلا فيلقا من المشاة والمدرعات . بهذا تكون النبطية عدفا مطوقا من 3 جهات وشارك في الهجوم من فصائل العسكـر الاسرائيلي : البرية والبحرية والجوية .

❋ احتلال الشقيف وصور وتقدم الصهاينة نحو العمق .

82/6/7 * احتلال حصبية والنبطية والوقوف عند أبواب بيروت لمحاصرتها .

82/6/8 * ربع الاراضي اللبنانية سقطت تحت الاحتلال . عدد جنود الاحتلال بدأ خلال الغزو بـ 20 الف جندي واستمر ليصل 60 الفا ثم 80 الفا بعد 10 أيام منذ البداية .

* لبنان يطالب عقد مؤتمر قمة عربي عاجل !

82/6/9 * معارك في البقاع حيث تغير اسرائيل على بطاريات الصواريخ السورية وتعمل على اخراج السوريين من لبنان .

82/6/10 * اتفاق حول وقف اطلاق النار بين سوريا واسرائيل .

* ميتران يدين الغزو الصهيوني بشدة ، وامريكا تستخدم ثاني مرة الفيتو ضدمشروع لمجلس الامن .

* اتفاق ثان لوقف اطلاق النار سوري ـ اسرائيلي .

10 ـ 11 ـ 12 / 82/6 * قصف مستمر لبيروت وحرب شوارع مستمرة في صيدا وصور والنبطية وغيرها .

82/6/14 * الجنيرال ايتان يدعي أن عدد الضحايا الاسرائيليين كان كما يلي :

170 قتيلا 700 جريح 10 مفقودين .

الجانب الفلسطيني 2000 قتيل و 6000 اسير .

الجانب السوري 1000 قتيل و 60 أسيرا .

الفلسطينيون يبينون زيف هذه الارقام .

* الحكومة الفرنسية تطالب بالحاح اسرائيل بالانسحاب وتبدا في تحركات ديبلوماسية أكثر أهمية .

* انذار اسرائيلي يطالب سوريا بالجلاء عن البقاع يقابل بالرفض ، ليتجدد القتال السوري ـ الاسرائيلي .

* تجدد القتال في بيروت وضواحيها بعد ان خرقت اسرائيل وقف اطلاق النار .

* حسب مصدر اسرائيلي أقيم جسر جوي بين دمشق وموسكو.

* وصول المبعوث الفرنسي كولنمان الى بيروت .

* 500 متطوع ايراني من 3000 يغادرون طهران الى لبنان عبر دمشق في اول دفعة .

* البابا يطالب بحل النزاع ويعرض الذهاب الى لبنان اذا كان ذلك يخدم السلام .

* اسرائيل تطالب عقد اتفاق سلام مع لبنان بعد رحيل الفلسطينيين .

82/6/15 * ميتران يستقبل شامير وزير خارجية اسرائيل .

* انذار سوفياتي الى اسرائيل .

82/6/18 * الحركة الوطنية تطالب في بيان لها بنقل مقر الرئاسة من المناطق المحتلة (بعبدا) الى مكان يمكن السلطة من التحرك بحرية كما تطلب من الياس سركيس أن يعلن احتلال لبنان من طرف الصهاينة ويدعو الى تعبئة الرأي العام العربي والدولي لادانة اسرائيل .

82/6/19 ❋ قرار ادانة جديد من مجلس الامـن .

82/6/20 ❋ انباء تؤكد وجود جنود أمريكيين في القتـال الـى جانـب الصهاينة ، وتؤكد أن القوات المشتركـة قتلـت ضابطيـن امريكيين يوم 82/6/19 بالنبطية .

❋ رؤساء بلديات وقرى الارض المحتلة يدينون الصمت والتآمر العربي لدى الانظمة .

❋ تمديد وقف اطلاق النار الى اجل غير محدد من طرف اسرائيل (نظريا طبعا) .

❋ سوريا تقبل مبدأ نزول قوات امريكية سوفياتية للمرابطة في لبنـان . وترفض خروج قوات الردع وتصـرح ـ تغطيـة لعجزها ـ بان سوريا لم تدخل لبنان لتحارب اسرائيل .

❋ اجتماع « لجنة الانقاذ الوطني اللبنانية » بعـد تشكلها مـن الطوائف السياسية والدينية .

82/6/21 ❋ مجلس السوق الاوروبية المشتركة (   ) يطـالـب اسرائيل بالاجابة على 10 أسئلة حول تطبيقهـا لاتفاقيـات جنيف حـول الحـرب .

82/6/22 ❋ معارك فلسطينية اسرائيلية تخلف 20 قتيلا ومشاداة جوية اسرائيلية ـ سورية بعد محاولات اسرائيل التقدم لاختراق المواقع السورية

82/6/23 ❋ استقبال قدومي رئيس الدائرة السياسية لـ (م. ت. ف.) من طرف باباندريو باليونـان .

82/6/24 ❋ اغلاق سفارة أمريكا وبريطانيا وفرنسـا ببيـروت تحسبـا للهجوم عليهـا .

❋ نداء من بورقيبة لعقد قمة عربية عاجلة حول لبنان .

❋ عصام سرطاوي يطالب برندت بعقد اجتماع للاممية الاشتراكية

❋ الصهاينة يتقدمون في الجبل المسيحي .

❋ نداء من كرايسكي مستشار النمسا للقوتين العظميتين لتحمل مسؤوليتهمـا .

❋ اعلان في واشنطن عن توجه قطع امريكيـة مـن البحريـة « لترحيل الرعايا » .

82/6/25 ❋ جنبلاط ينسحب من « لجنة الانقاذ الوطني » احتجاجا علـى موقف امريكا الراغب في التصفيـة الجسديـة والمعنويـة للفلسطينييـن .

❋ استمرار الزحف الاسرائيلي باحتلال مواقع سورية .

❋ أحد مقاتلي القوات المشتركة يحصد 7 صهاينة برشاشتـه ويفجر نفسه في قلب دبابة للعدو بصور ويدمرها ويقتل من فيها كما أخبر راديو اسرائيل أن أشبالا فلسطينيين عمرهم يقل عن 16 سنة يهاجمون الدبابات بالاحزمة الناسفـة .

❋ الوزان يستقيل من الحكومة ومعه وزراء احتجاجا على المؤامرة العالمية ضد لبنان ومحاولات الابتزاز الاسرائيلـي لتركيـع بيروت وذبح الفلسطينييـن .

42/6/26 ※ رسالة من أبي عمار الى ميتران يشكره فيها على موقفه من الغزو ويوافق على اقتراح فرنسا بعقد جلسة طارئة لمجلس الامن جديدة .

※ استقالة هيغ وهير للخارجية الامريكي وتعيين شولتز مكانه

※ فيتو امريكي ضد القرار الفرنسي الذي تبنساه مجلس الامـن بالاجماع ماعدا امريكـا .

※ انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب بتونس وفشله .

82/6/67 ※ منظمة التحرير الفلسطينية تتسلم مقترحات امريكية عبـر الخارجية الفرنسيــة .

82/6/28 ※ استئناف المفاوضات الفلسطينية ـ اللبنانية حول شكل جديد للكفاح المسلـح .

82/6/29 ※ صحيفة معاريف الصهيونية تنشر أسماء 7 ضباط اسرائيليين قتلوا في الغـزو .

※ كولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي مدى الحياة يطالب بوقف الحرب والتفاوض مع الفلسطينيين .

82/6/30 ※ فشل مؤتمر وزراء الخارجية العرب بتونس واكتفاؤه بتشكيل لجنة متابعـة .

※ القذافي يرسل برقية الى الرؤساء العرب يطالب فيها بارسال جنود عربية الى لبنان ومقاطعة أمريكا .

82/7/1 ※ اعتراف اسرائيل بعدم نجاح التمشيط في الجنوب .

82/7/2 ※ كولدمان وماندييس فرانس وكلوتزنيك الرئيس الحالي للمؤتمر اليهودي العالمي ينشرون بيانا تاريخيا يدينون فيه الغـزو الصهيوني ويطالبون بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينـي من طرف أسرائيل (انظر البيان في مكان آخر من هذا المحور).

82/7/3 ※ تظاهرة مائة ألف اسرائيلي في تل أبيب تلبية لنداء من حركة « السلام الآن » .

※ بشير الجميل يلتحق بالطائف للاجتماع بلجنة وزراء الخارجية العرب ويبدي تشددا اتجاه بقاء الفلسطينيين .

82/7/5 ※ المبعوث الفرنسي يصل الى دمشق .

※ عسكرة الادارة في الاراضي اللبنانية الجنوبية المحتلة .

82/7/7 ※ السيناتور بيريس يدعو الى تفاوض امريكا مع م. ت. ف.

82/7/8 ※ انفضاح نية امريكا ببعث 1500 جندي من البحرية للمساعدة على ترحيل الفلسطينيين .

82/7/9 ※ اغلقت القوات الصهيونية ممرات المرور أمام شفيـق الوزان للحيلولة دون وصوله الى القصر الجمهوري .

※ ايتان رئيس الاركان الصهيونية يجرح يوم 7 يوليوز .

※ فاروق القدومي يجتمع بكلود شيسون .

※ اغلاق جامعة بيرزيت لمدة 3 أشهـر .

82/7/15 ※ اجتماع استثنائي لدول عدم الانحياز يطالب في آخـره بدورة استثنائية للامم المتحدة .. وفعلا انعقدت .

82/7/18 ※ تشييع رسمي في عدن لـ 5 شهداء يمنيين سقطوا في لبنان .

82 / 7 / 25

8 يونيو : * أثينا : 30 ألف يتظاهرون ادانة للغزو الصهيوني الهمجي .
* كالكوتا بالهند : تعرف مظاهرة أحرق فيها المتظاهرون تمثالا كارطونيا لريغان احتجاجا على غزو لبنان .

10 يونيو : * مارسيليا : تظاهرة عفوية للمهاجرين ادانة للاحتياج .
* كرونوبل : تظاهرة من حوالي 2000 شخص تلبيه لنداء الجمعية الطبية الفرنسية ـ الفلسطينية ومنظمات يسارية فرنسية .
* باريـر : تظاهرات صغيرة بالضواحي .
* ليون : تظاهرة نظمها الاتحاد الفيدرالي لطلبة فلسطين بمساندة الحزب الشيوعي ومنظمات أخرى احتجاجا على حرب الابادة الصهيونية .
* تولوز : مظاهرة تلبية لنداء الحركة المناهضة للميز العنصري.
* بوردو : مظاهرة تلبية لنداء الحزب الشيوعي والكونفدرالية العامة للشغل .
* رين : مظاهرة تلبية لنداء الجمعيات العربية بالمدينة وبمساندة الحزب الشيوعي .

11 يونيو : * في باريز تظاهرة لاكثر من 10 آلاف متظاهر تلبيه لنداء من الحزب الشيوعي والعصبه الشيوعيه ومنظمات اخرى .

14 يونيو : * باريز تظاهرة واعتصام الطلبه السينابيين بمدبب الجامعه العربية .

15 يونيو : * تظاهرة يهودية تلبية لنداء مجموعة من المثقفين اليهود امام سفارة اسرائيل حيث سيعقد شامير ندوته الصحفية في نهايه زيارته لفرنسا .
*13 مثقف من الحاصلين على جائزة نوبل للسلام يبعثون برقية لبيغين يطالبون فيها وقف الغزو (من بينهم شوارتز وجانكليفتش) .
* 100 مثقف يوجدون بفرنسا من بينهم جزيل حليمي ورودنسون ومينكوفيسكي يصدرون بيانا ادانه للغزو الاسرائيلي والصمت الاوروبي الرسمي .
* تظاهرة احتجاجية بباريز تلبية لنداء جمعية المساندة العربية الفرنسية للشعبين اللبناني والفلسطيني .
* تظاهرة بمارسيليا نظمها الحزب الشيوعي الفرنسي ادانة للعدوان الصهيوني وذلك أمام قنصلية اسرائيل .

16 يونيو : * تظاهرة للنساء العربيات بباريس ادانة للمجزرة الصهيونية.

17 يونيو : * جنيرال الاحتياط الاسرائيلي بيليد والصحفي يوري أفنيري ينظمون ندوة صحفية بباريز حول « 6 ايام من حرب لبنان » .
* أكثر من مائة مثقف يهودي يصدرون بيانا هاما استنكاريا للعدوان الصهيوني (لنظر لومند 17 يونيو 1982) .

18 يونيو : * نداء من لجنة فرنسا ـ القدس المشكلة من مثقفين يهود ومسلمين ومسيحيين يطالب برفع الغزو .

* تظاهرة مساندة للشعبين الفلسطيني واللبناني تلبية لنداء جمعية التضامن العربي الفرنسي .

22 يونيو : * الكنفدرالية العامة للشغل والكنفدرالية الديمقراطية وفيدرالية التعليم ينظمون مظاهرة دعم للفلسطينيين بباريز .

30 يونيو : * المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي تقاطع جلسة مخصصة لنقاش العلاقات مع الكنيست الاسرائيلي .

* نداء من 120 شخصية فرنسية بينهم شارل بتلهايم تطالب اسرائيل بالانسحاب الكامل من لبنان والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

* نداء آخر من مجموعة من الفنانين من بينهم كوستاكافراس وكي هانيبال .

2 يوليوز : * أمنستي تطالب اسرائيل بتطبيق الاوفاق الدولية على الاسرى الفلسطينيين وضمن ذلك نشرة لائحة باسمائهم .

3 يوليوز : * تظاهرة مائة ألف اسرائيلي للمطالبة بوقف الغزو نظمتها حركة « السلام الآن » .

5 يوليوز : * احتجاج من طرف الحركة المناهضة للعنصرية بباريز لدى السفارة الاسرائيلية .

7 يوليوز : * 86 عسكريا احتياطيا اسرائيليا يوقعون رسالة الى بيغين يطالبون فيها عدم تعيينهم للخدمة بلبنان « لانهم سئموا خوض حروب يجهلون لماذا يخوضونها » .

8 يوليوز : * ندوة مشتركة ببروكسيل بين عصام سرطاوي مستشار ياسر عرفات والجنيرال ماتيو بيليد .

* 150 أستاذا للرياضيات يطالبون بقطع العلاقات العلمية مع المؤسسات الصهيونية (ضمنهم منديس فرانس) .

ملاحظة هامشية :

ـ لم نرد ردود الفعل الاحتجاجية العربية وأساسا في الارض المحتلة لوفرتها.
ـ لم نرد كذلك الكثير من الاحتجاجات في العديد من الدول مثل الهند وباكستان وغيرها . كان تركيزنا على الرأي العام الغربي مقصودا باعتباره حصنا تقليديا للدعاية الصهيونية .

يوليوز 1982

قراءة سياسية للحرب الفلسطينية الاسرائيلية

1) ـ الاجتياح الراهن والمنطق الصهيوني :

الاجتياح الكاسح الذي أصاب لبنان على يد جنود الكيان الصهيوني في بداية يونيه 1982 لم يكن مفاجئا ولا غريبا . والكل كان يترقب حدوث شيء ما من هذا القبيل منذ اقتراب 26 أبريل المشؤوم تاريخ « الانسحاب الاسرائيلي » من سيناء في اطار الكامب دافيد .

مع اقتراب هذا التاريخ . كانت تقترب المواجهة الحاسمة بين العنصرين الاساسيين في معادلة ما اصطلح على تسمينه جيوبوليتيكيا بـ « نزاع الشرق الاوسط » ، هذان العنصران هما منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني المشرد والمحتلة أراضيه وبين الدولة الاسرائيلية ممثلة للكيان الصهيوني الاستيطاني .

واذا كان 6 يونيه هو التاريخ الذي ظهر فيه بوضوح حجم المواجهة ونوعية المخطط الصهيوني فان بدايات 1982 شهدت العمليات الاولى لهذه الحرب مجسدة في الهجوم السياسي والعسكري على الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع والاراضي المحتلة . فمنذ يناير 1982 والاجراءات الاستعداديه جارية على دقم وساق بدءا بتأجيل الانتخابات البلدية في الضفة الغربية ومرورا باقالة رؤساء البلديات الوطنيين . ثم القمع الدموي لتظاهرات الفلسطينيين وانتهاء بموجة الاستيطان والهجوم على المسجد الحرام . في يوم « الانسحاب الاسرائيلي » من سيناء نفسه كتب شارون وزير الدفاع الصهيوني في مذكرة للجيش الاسرائيلي : « لقد وصلت اسرائيل الآن حدود التنازلات الممكنة ، ويجب الآن مضاعفة الجهود لتوسيع المستوطنات في الجولان و « يهودا وسمراء » وقطاع غزة » ويضيف بيغين في نفس اليوم وفي جواب على سؤال لممثل عن التلفزة الامريكية حول مستقبل الضفة الغربية : « كيف تريدون أن تحتل اسرائيل قطعة من أراضيها الاقليمية ؟ (ويعني بها الضفة) » ...

انه بالنسبة للكيان الصهيوني ممثلا في ادارة بيغين الاراجوني (نسبة الى عصابة الاراجون الصهيونية اليمينية المتطرفة) ، ليست هناك أرض تسمى محتلة وليس هناك شعب يسمى الشعب الفلسطيني . كل أرض مر منها الجندي الاسرائيلي (ولو على جثة صاحبها) هي قطعة اسرائيلية من مملكة داوود الكبرى وكل مواطن فلسطيني هو في عرف بيغين ارهابي ، عميل للسوفيات ويريد تقويض الحضارة الغربية .. وهذا شيء طبيعي في منطق الكيان الصهيوني الذي نشأ على فكرة اقتلاع شعب بكامله بقوة السلاح والايديولوجيا واحلال الشتات اليهودي مكانه .

2) ـ خلفية العدوان الصهيوني وأبعاده :

اذا كان هذا هو المنطق الصهيوني والارادة الصهيونية فان الواقع شيء آخر . وعلى امتداد السنين الاخيرة صارت الغضبة الفلسطينية تنمو وتنمو في حلق الادارة والعسكرتارية الصهيونية وتكبر معها منظمة التحرير الفلسطينية واقعا تتكسر على صخرته الاحلام الصهيونية ويراكم المكتسبات تلو المكتسبات الديبلوماسية والعسكرية على طريق فرض دولته الوطنية المستقلة في أفق فلسطين الديمقراطية التي تتعايش فيها الاديان والطوائف والقوميات المختلفة .. من هنا انطرح في جدول الاعمال الصهيوني كنقطة مركزية تكسير تلك الصخرة واقتلاعها نهائيا ، الاطار العام للغزو الصهيوني

الراهن للبنان هو اذن القضاء نهائيا على الشعب الفلسطيني وتدمير مؤسساته السياسية والعسكرية وغيرها ، ومن طبيعة الحال تستتبع هذه الخطة اهداف اخرى تتعلق باستكمال الكامب دايفيد عبر التهدئة النهائية للجبهات العربية المتبقية بعقد اتفاقات « سلام / استسلام » على شاكلة الاتفاقية الاسرائيلية ـ المصرية . مع لبنان وسوريا والاردن . لكن من يقف وراء هذا الهجوم العدوان الصهيوني الاخير واهدافه ؟ اليس ثمة طرف (او اطراف اخرى) ضالعة في العدوان وتخطيطه ؟ ... ان الجواب جاهز في البيت الابيض الامريكي منذ توقيع الاتفاقية الاستراتيجية الامريكية ـ الاسرائيلية في السنة الماضية بين ريغن وبيغين . حلت تلك الاتفاقية (اضافة الى عناصر اخرى تتعلق بدور الانظمة العربية « المعتدلة » بمثابة اشارة مرور امريكية لقوات شارون كي تعبر الحدود الاسرائيلية باتجاه المنطقة العربية .

بعد جعل ريغن من دحر النفوذ السوفياتي وتطويقه واعادة الاعتبار للقوة الامريكية الضاربة المركز الاساسي لسياسته الخارجية . ومن كونه موقعا تقليديا « للمصالح الحيوية » و « النفوذ الامريكي » يحتل الشرق الاوسط اهتماما مركزيا في تلك السياسة خاصة بعد ان خرجت ايران من دائرة هذا النفوذ ووقعت سوريا معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي وبدأ وبدا يظهر أن ليبيا تسير على الطريق نحو المعاهدة ذاتها .. لا بد اذن من اعادة ترتيب امريكي للاوضاع في الشرق الاوسط . وخاصة المنطقة العربية .. واذا كانت الانظمة العربية المتأمركة او السائرة في الطريق الامريكي بامكانها ان تساهم في ذلك .. فقد اظهرت الاحداث والوقائع بانها غير قادرة بالمرة على انجاز المهمة لوحدها . ومن ثمة كان اللجوء الى الدركي العريف في الشرق الأوسط : اسرائيل ... لانجاز التطويع العسكري على طريق اعادة الترتيب الجغرافي السياسي في المنطقة حرصا على البترول والعروش الخليجية التي تلعب دورا كبيرا في تحريك الآلة الامريكية الضخمة بدءا بالارصدة وانتهاء بالنفط في شرايين الاقتصاد الامريكي ثم بالقواعد الاستراتيجية كنقط ارتكاز للعدوانية الامريكية .

هكذا تتداخل المصالح الصهيونية بالمصالح الامبريالية الامريكية والرجعية بالمنطقة لتتكامل عناصر خلفية العدوان الصهيوني على لبنان : استكمال الكامب دايفيد الاستسلامي .

القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وقواعد ارتكازها بلبنان (باعتبارها عنصرا تحريضيا نحو التحرر العربي) ، واقامة نظام رجعي بلبنان قادر على السير على خطى السادات في توقيع معاهدة استسلام ، وفتح الباب اكثر للمصالح الاقتصادية واستراتيجية الامريكية خاصة والغربية عامة ، وتكريس الاستيطان الصهيوني بالاراضي المحتلة عبر تحقيق مشروع الادارة المدنية . من أجل هذه الخلفية اجتاحت قوات صهيونية تعدادها أكثر من 20 ألفا من الجنود (تصاعد العدد ليصل 60 ألفا يوم 8 يونيه) لبنان بدءا من الجنوب . انطلقت تلك القوات نحو العمق اللبناني عبر 3 محاور رئيسية :

ـ المحور الساحلي في قطاع صور بقوات محمولة جوا ، وكتائب مشاة مدرعين بأكثر من 100 مدرعة .

ـ المحور الثاني اخترق القطاع الاوسط انطلاقا من الحدود باتجاه طيبة والشقيف والنبطية .

ـ المحور الثالث يتمثل من القطاع الشرقي انطلاقا من شبعة في اسفل الخليل باتجاه النبطية .

وفي ظرف يومين تقدمت هذه القوات في العمق اللبناني لتقف عند بيروت وتحاصرها من كل الجهات . ولن نقف هنا عند الجرائم البشعة والنكبات التي مرت عليها تلك القوات لتصل الى حصار بيروت .. فقد اوردت وكالات الانباء وغيرها ذلـك .

3) ـ حصار بيروت وفشل العدوان الصهيوني :

بعيدا عن الادعاءات العنترية لارييل شارون بان اسرائيل قد حققت اهدافها من الغزو في اليومين الاولين .. فان صمود بيروت المحاصرة منذ اكثر من 6 اسابيع يؤكد العكس .. صحيح انها استطاعت الحاق خسائر فادحة جدا على المستوى العسكري بمنظمة التحرير الفلسطينية واساسا الشعبين اللبناني والفلسطيني على مستوى الارواح والاسرى .. ولكن بالنظـر الـى الاهداف الاستراتيجية للغزو فانه لحد الان لم تتحقق وخاصة منهـا تصفـه الفلسطيني المتعلق بالقضاء نهائيا على منظمة التحرير الفلسطينية . وعلى العكس من ذلك نلاحـظ :

1 ـ لاول مرة في تاريخ حروب الشرق الاوسط تستمر المواجهة اكثر من شهر . فبطول النفس العسكري والسياسي الذي لم تصطدم به اسرائيل في حربها مع ثلاثة أنظمة مدججة بالسلاح والعتاد في حرب يونيو 1967 ، وبعدها في حرب اكتوبر 1973 (رغم بعض مكاسبها العسكريـة لصالـح العـرب) ولا قبلهما في حرب السويس .. اصطدمت به في أكبر مواجهـة اسرائيلية ـ فلسطينية جنود شارون الذين انطلقوا بعقلية جولة سياحية عسكرية فـي لبنان ليومين أو ثلاثة قصد القضاء على « مجموعة الارهابيين » وجدوا انفسهم بعد اربعين يوما من القتال ينتظرون الحل السياسي على أبـواب بيـروت المحاصرة .

2 ـ اذا كانت اسرائيل في الحروب السابقة قد واجهت جيوشا نظامية في مناطق شبه صحراوية في الجبهة السورية والمصرية ومن ثمة استطاعت تحقيق الانتصار عبر الضربة القاضية السريعة .. فانها في هذه المرة وجدت نفسها في مواجهة حرب عصابات فلسطينية وسط تغطية مكانية قوية . ورغم السلوك الهمجي والنازي للجنود الصهاينة وغطرسة شارون والـذي تميـز بنهج الابادة الجماعية عبر القصف المكثف للتجمعات المدنيـة بالقنابـل العنقودية ، فانه لم يستطع الوصول السريع الى أهدافه . وأكثر من أي وقت آخر اتضحت معالم النازية الجديدة في السلوك الصهيونـي . واذا كانـت الخسائر العسكرية الفلسطينية كبيرة ، فبالمقابل تكبدت اسرائيل افـدح الخسائر بالمقارنة مع الحروب السابقة وانطلاقا من موازين قوى الاطراف المتحاربة .. لاول مرة على ما نعتقد تفقد اسرائيل جنيرالا في الحرب وسقط أكثر من 20 ضابطا اسرائيليا في الاسر الفلسطيني كما يبلغ عدد الضحايا الرسمي قرابة الالف بين قتيل وجريح .

3 ـ كان من ضمن الاهداف الداخلية لبيغين من عدوانه على لبنان تحقيق « اجماع وطني » واعادة تبييض وجهه أمام الاسرائيليين بعـد أن افلتـت حكومته مرتين من السقوط .. ولم يعد يرتكز في شرعية حكومته سوى على صوت واحد أو اثنين أو تحالفات تاكتيكية لضمان استمراريته على رأس النظـام الصهيـونـي .

غير ان الذي حدث هو العكس .. فلاول مرة في تاريخها تشهد اسرائيل انشقاقا واسعا في الرأي العام اتخذ اشكال تظاهره المسريين الف ثم المائه الف والعديد من عرائض الاستنكار من داخل اسرائيل وحدا من الشتات اليهودي بالخارج (انظر مكانا آخر من المحور) . لقد وجدت اسرائيل نفسها هذه المرة اكثر من اي وقت مضى في موقع امريكا خلال الحرب الفيتناميه ... واسرائيل التي ليست سوى الربيب للغرب الامبريالي وجدت نفسها تتلقى الصفعات منه .. ان أول من حركته هذه الحرب هو الرأي العام الغربي .. وايتاليا هي اول مدينة تظاهرت ضد الحرب في بداية يونيو .

4 ـ بالنسبة للشعب الفلسطيني ومعه اللبناني عمد عبرا عن مقاومة متميزة . في هذه الحرب عبرت منظمة التحرير الفلسطينية على انها الصيغة التحررية للجماهير العربية عامة وعلى أنها العنصر الرئيسي في « ازمة » الشرق الاوسط . انه بدون احراز الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية فلا سلام في المنطقة .

لقد خرجت القيادة الفلسطينية من هذه الحرب اكثر قوة من الناحية السياسية والمعنوية . ومهما يمكن أن يقال عن المواقف الاوروبية الاخيرة (خاصة موقف الراي العام الغربي وموقف فرنسا الرسمي) فانها لم تات نتيجة رغبة انسانية غربية ... فلم تنطق فرنسا رسميا حتى مرت 9 ايام على الحرب لولا صمود البندقية الفلسطينية ـ اللبنانية المشتركة لاصبحت منظمة التحرير في وضع آخر .

هذه اذن بعض خلاصات الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية والتي يظهر منها الفشل الصهيوني في تحقيق النقطة المركزية المتوخاة من الغزو .

4) ـ وقفة حول الموقف العربي :

غالبية العواصم الرسمية العربية صمتت حتى تلك التي عودتنا على الزعيق الثوري . كل العواصم العربية أصابها الخرس في الايام الاولى من الحرب ، واتضحت منذ الايام الاولى المشاركة المقصودة لعدد من الانظمة العربية في مؤامرة التصفية .. غير أن هذا بدوره لم يكن شيئا مباغتا ، فلقد عرفت الشهور الاخيرة لما قبل العدوان العديد من التحركات العربية الرسمية المشبوهة .. وظهر واضحا أن شيئا ما يطبخ في الكواليس تشترك فيه انظمة معروفة الى جانب الامبريالية الامريكية .

ان الصمت الجماهيري الذي ساد المنطقة العربية (نستثني من ذلك نسبيا القاهرة والكويت وتونس) له ما يفسره .. فمن الطبيعة القمعية للكثير من الانظمة العربية الى القهر والكبت الذي تعاني منه الجماهير العربية .. الى التضليل الايديولوجي والسياسي الذي يحول دون يقظة الجماهير تتعدد الاسباب المفسرة لذلك الصمت . ان الذي أدهشنا هو موقف النخبة العربية وضمنها القوى التقدمية العربية ... في هذه الحرب ظهر مكشوفا البون الشاسع في المسافة التي تفصل الخطاب السياسي التقدمي ... الذي يتردد على المسمع العربي صباح مساء .. وبين الممارسة الفعلية لخلاصات ذلك الخطاب .

الحرب الأخيرة طرحت بوضوح هذا السؤال : كيف الوصول الى تقليص ذلك البون .. نحو ممارسة فعلية للموقف في سلوك النخبة باعتبارها عاملا أساسيا من عوامل وعي وحركة الجماهير ؟

يوليوز 1982

ادانات يهودية أو نهاية التضامن الصهيوني

صمود البندقية الفلسطينية المحاصرة في بيروت .. على [illegible]
في ادراك جزء هام من الرأي العام الدولي حقيقة الحرب الصهيونية وتشتيت
الاطراف المتصارعة : قوات عربية تجاوزت حدود [illegible]
الديموقراطيات [illegible] مشروع ابادة جماعية لشعب كامل يعيش [illegible]
خارج وطنه الذي انتزع منه ..

وبالمقابل في الجانب الآخر الطليعة [illegible] لشعب يخوض معركة البقاء وحق الوجود والاستمرار .

وعبر مسلكية الغزاة الصهاينة التي تميزت بغطرستها وهمجيتها وكحقد ضد هذا الشعب .. تمزقت الاقنعة الايديولوجية التي غطت زمنا طويلا الطبيعة العنصرية للكيان الصهيوني .. لم تعد خرافة « الشعب اليهودي الصغير المضطهد » والذي « يحارب من اجل وجوده وامنه » تنطلي على جزء كبير من الرأي العام اليهودي والغربي .. كما ان تهمة « مناهضة السامية » المعلقة سيف ديموقليس فوق راس كل من تسولت له نفسه انتقاد الكيان الصهيوني.. لم تعد كافية لردع الديمقراطيين اليهود . هكذا شهدت الحرب الاسرائيلية الفلسطينية تحول جزء هام من القطاعات المساندة تقليديا بدون شروط لاسرائيل الى قطاعات منتقدة من داخل اسرائيل نفسها ثم من خارجها ارتفعت اصوات الاحتجاج تندد وتطالب بوقف الغزو مباشرة والتفاوض ..

لن نكون طوباويين فنعطي المسألة اكثر من حجمها وابعادها الحقيقية.. غير انه لا يمكن اعتبار مواقف يوري افنيري .. وكولدمان .. وغيرهم سوى دلالات على امكانية التعايش اليهودي الفلسطيني في ظل فلسطين الديمقراطية.. المسافة الى هذا لا زالت بعيدة .. وبعيدة .. وقد يبدو الآن حلما ليس الا الوصول اليها . لكن الحرب الاخيرة أكدت لنا بما لا يقبل الجدل بأن ما بين الحلم وتحقيقه ، الحاسم هو تلاحم النضال العربي التحرري بالنضال التقدمي الديمقراطي اليهودي داخل اسرائيل وخارجها من اجل وضع أسس متينة لمشروع المستقبل .. والمواقف التي نقدمها في هذا المحور لا بد وانها مساهمة هامة على هذا الطريق من كونها تجاوزا أوليا للطبيعة العنصرية الصهيونية المكشوفة .

<u>الوثيقة الاولى</u> : نداء منديس فرانس رئيس الوزراء الفرنسي السابق .
وناحوم كولدمان الرئيس مدى الحياة للمؤتمر اليهودي العالمي . وفيليب كلوتزنيك الرئيس الحالي للمؤتمر اليهودي العالمي .

« السلام لا يعقد بين الاصدقاء ولكن بين أعداء صارعوا وتعذبوا . ان ادراكنا وفهمنا للتاريخ اليهودي وضرورات الساعة تدفعنا الى أن نعلن ان الوقت قد حان للاعتراف المتبادل بين اسرائيل والشعب الفلسطيني . يجب أن تضع نهاية للجدل العقيم الذي ينازع فيه العالم العربي حق اسرائيل وينازع فيه اليهود حق الفلسطينيين في الاستقلال .

ان المسألة الحقيقية ليست في معرفة هل للفلسطينيين هذا الحق ، ولكن السبيل الى تحقيقه مع ضمان أمن اسرائيل وكذا استقرار المنطقة .

ان مصطلحات كـ « الاستقلال الذاتي » لـم تعد تكفي لانهـا استعملت للمغالطة أكثر مما استعملت للتوضيح . لقد أصبح الآن الاتفاق السياسي بين

القوميتين الاسرائيلية والفلسطينية يفرض نفسه .

يجب أن تتوقف الحرب في لبنان ويرفع الحصار عن بيروت من أجل تسهيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية للوصول الى حل ، كما يجب البحث بجدية عن الاعتراف المتبادل ، ومباشرة مفاوضات تهدف تحقيق التعايش بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني على قاعدة تقرير المصير » .

ماندیس فرانس : رئيس وزراء فرنسا السابق .

ناحوم كولدمان : رئيس مدى الحياة للمؤتمر اليهودي العالمي .

فيليب كولتزنيك : الرئيس الحالي للمؤتمر اليهودي العالمي .

الجمعة 2 يوليوز 1982

عن جريدة « البيان » بالفرنسية
5 ـ 7 ـ 82 .

*

الوثيقة الثانية : موقف عبر عنه مكسيم رودنسون في جريدة لوموند الباريسية بتاريخ 12 يونيو 1982 .

يقول رودنسون : « 1 ـ منطق الصهيونية موسس على استبدال بعضه لسكان بسكان آخرين . في القرن العشرين لا يمكن لهذا الاستبدال الا ان يجلب الرد المسلح لسكان الاصليين المجتثين والنتيجة هي الحرب المستمرة حيث يمكن ان نتسك حتى في حالة اضافة 40 كيلومترا امنية الى الحدود بامكانية انطلاق المقاومة من جديد من الكيلومتر 45 ؟ من بمكانه ان يصدق بان تدمير قيادة المقاومة لا يستتبعه ظهور قيادة جديدة ؟

2 ـ بداخل المجتمع ، هذا المنطق لا يمكنه ان يؤدي الا الى الانتشار المبرمج لاخلاقية المحارب الاسبرطي الصارمة (من اسبرطا) وبالتالي الى سياسة لا يمكن وصفها الا بالعنصرية » .

*

الوثيقة الثالثة : موقف عبر عنه البروفيسور الدكتور مينكوفسكي :

يقول مينكوفسكي : « ان المجتمع اليهودي صهيوني بدون شروط ... وحتى اذا كانت هذه الصهيونية يمثلها بيغين وشارون .. من طبيعة تحال صهيونية انتصاروية (   ) لكن على المدى البعيد انتحرت اسرائيل وجرت معها على نفس السكة المجتمع اليهودي ... والآن رسالة الشتات اليهودي يظهر أنها انتهت تقريبا مع انتهاء اليهود البولونيين ... هذه الرسالة التي كانت تعتمد مبدأ مد اليد ونشر الافكار في كل الميادين واغناء المجتمع الدولي .. هذه الرسالة انتهت مع مجزرة لبنان .. نعم للمرة الاولى في وجودي أخجل من يهوديتي .. ولست أنا الوحيد .. »

*

الوثيقة الرابعة : رسالة من اسرائيل للاستاذ الجامعي بنجامين كومين من

جامعة تل أبيب أرسلها الى بيير فيدال ناكي بباريز بتاريخ 8 يونيو 1982 .

تقول الرسالة : « اكتب اليك وأنا استمع الى المذياع يعلن « انسا » بصدد « تحقيق هدفنا في لبنان » : تأمين السلام لسكان الجليل . هذه الاحاديث الكولوبليزية (نسبة الى النازي كوبلس) تدفعني نحو الحمق .

واضح بان هذه الحرب الوحشية والاكثر بربرية من كل سابقاتها لا علاقة لها لا بعملية اغتيال السفير بلندن ولا بأمن الجليل ، لكـن اذا كـان قـادة المعارضة وأساتذة « محترمون » وصحفيون يدعـون الموضوعيـة يـرددون كببغاوات ، شعارات بيغين وشارون ، ماذا يمكن أن نطالب به رجل الشارع ؟ . حتى الآن (لكن لا أعتقد بأن هذا سيستمر طويلا) « الوحدة الوطنية » شبه تامة « انها أحسن ساعات اسرائيل » . هكذا قال بيغين في الكنيست حيث ارتفعت 3 أيدي فقط ضد الحرب (وآخرون تجرؤوا على الامتناع عن التصويت). ماذا تبقى مما يمكن فعله في مواجهة هذه الشوفينية المعربدة المشتركة قبل أن يعرف عدد خساراتنا وتعرف النتائج السياسية ؟ لسنا سوى مجموعـة صغيرة من المعارضين . نحن هنا كالفلسطينيين هناك معزولون ، متخلى عنا حتى من أقربائنا ... ومهزومون ، على الاقل حتى هذه الساعة . اضافة الى هذا يأتي دعم ريغين المفضوح ومساعديه . لم يعد الكلام عن غـزو فـي حدود 40 كيلومترا من الحدود .. انه اجتياح كاسح بدون حدود ولا جبهة ولا قواعد خلفية ، ولا تحفظات ... اسمع بدون انقطاع ضجيج طائراتنا تمر ليل نهار لتقصف القرى والمدن الآهلة بالسكان ومخيمات اللاجئين الذين كانوا قد تركوا مرة سابقة ديارهم بعد أن طردناهم . لا شفقة اذن ! اليهود .. ابناء ابراهيم « الرحماء » بلا شفقة ؟ اليهود الذين هم أنفسهم ضحايا وحشيات متعددة .. أيمكنهم أن يتحولوا الى مجرمين كهكذا ؟ يا للعار . ان أكبر نجاح للصهيونية ليس اذن سوى نزع اليهودية (اذا كانت هذه الكلمة توجد) عن اليهود . اعملوا ، ارجوكم ، أصدقائي الاعزاء كل ما في وسعكم لكي لا يصـل البيغينيون والشارونيون الى هدفهم المزدوج : القضاء النهائي (استعمل هنا الآن كلمة موضة) على الفلسطينيين كشعب والاسرائيليين كآدميين » .

بنجامين كوهين ـ تل ابيب ـ 8 يونيو 1982

* بقي لنا أن نشير في هذا المحور الى أن تل ابيب شهدت مظاهرتين ضخمتين من أجل السلام لم تشهد لهما مثيل . كان تعداد الاولى في أواخر يونيو 20 ألف متظاهر وتعداد الثانية في بداية يوليوز مائة الف متظاهر .

على طول مسيرتها التحررية والقومية . لم تكن القوى التقدمية العربية اقرب من حالة اليأس اتجاه هدف تدمير أجهزة الدولة الصهيونية واقامة فلسطين الديمقراطية بفعل نضال ثوري مشترك بين القوى التقدمية اليهودية والمقاومة الفلسطينية مثلما هي عليه الآن بعد الغزو الصهيوني للبنان . وحشية الآلة الحربية الاسرائيلية وهي تقتل وتدمر وتشرد وتفتك بالمواطنين العزل كأنها قوة يستحيل قهرها دون هزة عنيفة للضمير العالمي كالتي أحدثتها الجرائم النازية ، هذه الوحشية عامل أساسي « نعوامل هذا اليأس .

من الحق القول أن الغزو كان مترقبا منذ مدة طويلة خاصة في تحاليل المنظمات الفلسطينية ومنظمة التحرير التي دعت لأكثر من مرة دول « الصمود والتصدي » للتهيء لتفادي نتائج الكارثة . لكن من الحق كذلك أن نقول بأن حجمه الخطير والواسع لم يكن متوقعا . ولولا صمود المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين وفعاليتهم القتالية لتجاوزت المسألة حدود المأزق الخطير الذي توجد فيه هذه القوى الى تصفيتها النهائية بحكم الطاقات الكبيرة جدا التي وفرتها اسرائيل للهجوم .

حالة « اليأس » العربي ووحشية الاجتياح اللذان يميزان الواقع الراهن يضاف اليهما تهافت الانظمة الرجعية والبورجوازية والبيروقراطية العربية على الاعتراف بالواقع الاسرائيلي والتعامل معه ككيان شرعي ثم اعتبار بعض القوى التقدمية صلابة البنية المجتمعية الاسرائيلية لاستخلاص استحالة تدميرها غاضة الطرف عن الطاقات الهائلة البشرية والمادية وغيرها التي تختزنها الشعوب العربية . كل هذه العناصر تطرح على بساط البحث اشكالية طبيعة الكيان الصهيوني : هل يشكل هذا الكيان دولة أمة أم لا ؟ وبالتالي من أين يستمد وجوده ؟ وهل هذا الوجود وجود حقيقي مستقر ومنخرط في الواقع التاريخي الحقيقي أم لا ؟ ضرورة بحث هذه الاشكاليات تنبع من حتمية وشرطية فهم الواقع للتمكن من احداث تغييرات فيه انطلاقا من أهداف واضحة ليست في النهاية سوى المشروع البديل . بشكل أوضح نطرح المسألة كما يلي : فلسطين الديمقراطية لن تكون الا نتيجة لتطور ممكن للصراع العربي الفلسطيني اليهودي التقدمي / الامبريالي الصهيوني الرجعي .

هل الهجوم الاسرائيلي الراهن الذي يستهدف ابادة م.ت. ف. والحركة التقدمية اللبنانية غير أو يجب أن يغير الهدف أم لا ؟ هل عبر الكيان الصهيوني في المرحلة الراهنة عن جديد في طبيعته غير كونه ظاهرة استعمار ؟

1) اسرائيل : الدولة .. الايديولوجية وتحقيقها :

ان الكيان والدولة الصهيونية لم يقوما على أساس تطور وحركة اجتماعية بل قاما على أساس الايديولوجية الصهيونية التي ظهرت في أواخر القرن الماضي عبر تجميع تيارات متعددة تشترك في مشروع اعطاء يهود العالم وطنا في فلسطين . المنظومة الايديولوجية التي تشكلها تلك التيارات تقوم على أساس ديني ينطلق من الاعتقاد بوجود حقوق تاريخية أبدية لليهود على أرض فلسطين غير أنها (المنظومة) اتخذت شكلا سياسيا في شروط تحول الرأسمالية الى امبريالية وانتشار الاستعمار على البلدان المتأخرة اقتصاديا وسياسيا وعلميا ، هذا الواقع الذي ذكرنا في أصل الكيان الصهيوني

يضع الصهيونية في صف ايديولوجيا كولونيالية تستعمل لتحقيقها المشاعر الدينية اليهودية كأسطورة العودة وتقديس القدس ، لكن هذا لا يكفي بل يجد بالاخذ باعتبار مشاكل ووقائع أخرى لفهم انتشارها في صفوف اليهود : الاضطهاد الذي كانت تعاني منه الجماعات الفقيرة من يهود أوروبا ووضعية الاستقلال والدونية التي يعيشونها وضمنها انعدام التوفر على حقوق سياسية وثقافية ـ أمام المشكلة السياسية والثقافية اليهودية أعطت الصهيونية حلولا ايديولوجية وان كان يهود روسيا قد وضعوا حلها في اطار حل مسالة الاقليات وبالتالي الحكم الذاتي والاستقلال الثقافي . كما ان الاتحاد السوفياتي بقيادة الحزب البلشفي أول دولة منحت اليهود الاستقلال الذاتي في أراضيها ولا مال اقليم بيوردجان يعتبر رسميا اقليما يهوديا مستقلا ذاتيا . غير أن الصهيونية اتجهت بالمشكل الى اتجاه آخر بطرحها قيام دولة صهيونية على ارض فلسطين وبذلك تكون قد استغلت مشاكل ثقافية وسياسية لتلبسها قناعا دينيا ، اختلقت الصهيونية مفهوم الشعب اليهودي وصبغت عليه صفات مطلقة من الصفاء والاختيار دافعة باليهود الى تمثل العنصرية حتى تمكن نفسها من رفع الحواجز المنتصبة أمام مشروعها للتحقيق ولو ادى ذلك الى اقتلاع الشعب العربي الفلسطيني الذي عاش طول وجوده بفلسطين . والى زرع نوع من الكراهية لدى اليهود اتجاه العرب واستعمال كل الاساليب أمام تطور العرب وتقدمهم لان هذا سيكسبهم قوة تمكنهم من معارضة المشروع الصهيوني .

المشروع الايديولوجي اذن هو نقطة البداية . ومنذ ذلك الحين باشرت الصهيونية رفع الحواجز اما عبر العمل على اقناع الرأي العام بعدم معارضته ومباركته للعنصرية .. الدولة الاسرائيلية لا يمكن أن تكون واقعا حيا حقيقيا لان الشعوب تتكون من خلال تاريخ مشترك طويل لا يشكل الدين سوى أحد عناصره التاريخية المتعددة (الاقتصادية ـ السياسية ـ الاجتماعية) .

ان العنصر الاساسي الذي دفع الى نشأة اسرائيل واستمرار تماسكها لحد الآن هو العنصر الايديولوجي الذي وجد مناخا نفسيا وفكريا عالميا يميل (بعد موجة معاداة السامية في العهد النازي) الى تأكيد ضرورة كسب اليهود كيانا وطنيا . كيف أمكن للايديولوجية أن تكون بمثل هذه القوة في اصطناع الاشياء ؟ التاريخ الانساني حافل بالامثلة التي لعبت فيها الايديولوجية دورا فعليا : على الاساس الايديولوجي الديني شيدت امبراطوريات واستمرت قبل أن تندحر ، وانطلاقا من الايديولوجيا زهقت أرواح عديدة بدعوى الالحاد والكفر ، وعلى أساس الايديولوجيا استطاعت النازية في مدة قصيرة أن تغزو أجزاء واسعة من العالم ومن الاكيد أن الواقع النازي لم يستمر طويلا بينما استمر تالدولة الاسرائيلية وتركزت وصارت واقعا قويا لحد دفع بعض التقدميين العرب الى تأكيد بعض المبادىء الصهيونية في وجود شعب يهودي وضرورة الاعتراف باسرائيل . لقد تعدت قوة الايديولوجية الصهيونية اليهود الى جزء كبير من الرأي العام العالمي والعربي . غير أن التاريخ أكد غير ما مرة أنه لا يمكن تشكيل شعب على أساس الايديولوجية . بلغ الاسلام ذروة هامة في الانتشار لكنه لم يفلح في بناء أمة اسلامية ولا في القضاء على الاسس القومية والثقافية لكل شعب من شعوبه .

من الممكن فهم الصهيونية ضمن أبعاد قومية من طرف البعض . فالاطار

التاريخي الذي نشات ضمنه كان يتميز بسيادة الايديولوجيات الوطنية مع ظهور طموحات البورجوازية العربية الى توحيد بلدانها واسقاط الحواجز أمام توسيع السوق الداخلي الرأسمالي وانهاء البنيات الاقطاعية نهائيا ، لكن تلك الحركات القومية نمت فوق أرض شكلت ميدانا تاريخيا لشعوبها ولعلاقاتها الاقتصادية ، السياسية ، الثقافية بين السكان كما أن ايديولوجياتها اللائكية التقدمية آنذاك في اطار مسيرة التاريخ أجابت على العديد من اشكالات التطور آنذاك : مسألة دعائم الدولة المركزية وشرعيتها وقابليتها من طرف السكان . الخ ... كما أن فعاليتها أخذتها من الانجازات التاريخية التي حققتها لصالح المجتمع كله كحركة شاركت فيها كل طبقات الشعب وليست انجاز اقلية .

وضمن الصيرورة التاريخية يشكل مسار الحركة القومية وايديولوجيتها لحظة انتقالية هي لحظة نمو البورجوازية وتخلف البروليتاريا سياسيا وثقافيا . الخ ... ونشاهد حاليا ملامح تجاوز الايديولوجيا القومية في العالم المتقدم .

على العكس من هذا تعتمد الصهيونية في منطلقها الاساسي الدين وان كانت تنفي ذلك ظاهريا . اذ كيف يمكن هذا النفي في الوقت الذي تتشبث فيه بالارض الفلسطينية وتؤكد على امتياز اليهود ؟ انها ايديولوجية عرقية تعتمد على الدين غطاء للعنصرية وتنسب وجودها الى الوحي الالهي ... من جهة ثانية لم تقم الصهيونية على مساحة أرض محددة عاش « الشعب » الذي تخاطبه بداخلها تاريخا مشتركا حطم فيه حواجز الاقطاع مثلا وعوائق أخرى ليستمر وينصهر . من حق المرء أن يتساءل كيف نجحت الايديولوجية الصهيونية على ارض فلسطين ولماذا تبدو الآن قوية وصعبة التدمير ؟

في رأينا لقد رافقت الحركة الصهيونية الحركة الاستعمارية التي كانت تعتبر كل مجال خارج اوروبا والغرب مجالا للاستعمار ومن ثمة كان تقسيم الامبراطورية العثمانية المتدهورة .. واستعمار مستعمراتها مرافقا لنشاة اسرائيل بموافقة الامبرياليات .

نشرت احدى الصحف الاسرائيلية أثناء حرب 1967 مقالا تضمن ما يلي : « عندنا أسباب لنؤمن بان ما فعلناه خلال هذا الاسبوع سيساعد انجلترا على الاستمرار لمدة طويلة في عدن .. وفي جنوب الجزيرة العربية والخليج الفارسي » تداخل مصالح الاستعمار الغربي والايديولوجية الصهيونية هو الذي اكسب هذه الاخيرة قوتها الراهنة .

2) اسرائيل ظاهرة استعمارية :

« ان الحركة الصهيونية ليست شيئا آخر سوى استغلال لفائدة راسمالية يهودية مرتبطة باهداف الامبريالية في المشرق العربي بمشاعر « شعب » عاني من القهر . الصهاينة فاوضوا شقاء اليهود مقابل مشروع تجاري وأرضية استعمارية . هكذا قال رئيف خوري الشيوعي اللبناني سنة 1946 ... وفي 1962 قال عبد الناصر : « ان ارادة شعبنا لوضع حد للتحركات العدائية الاسرائيلية على جزء من الوطن الفلسطيني يساوي قرار انهاء احدى الجيوب الخطيرة الهجوم الامبريالي ضد نضال الشعوب . وان سياستنا التي تهدف مطاردة التسلل الاسرائيلي لافريقيا ليست الا مجهودا لحصر انتشار سرطان امبريالي فتاك » . ان الايديولوجية الصهيونية استعمارية . فالحركة

الاستعمارية التي أخذت تتطور في أواخر القرن 19 هي التي دفعت بها الى الوجود . وليس غريبا أن تكون الصهيونية فكرت كثيرا في اوغندا قبل فلسطين. أي لم يخرج تفكيرها عن المجال الممكن للاستعمار في مشاريع الدول الرأسمالية الامبريالية . المحاولات التي سبقت قيام الدولة تؤكد بوضوح الاحتلال الاقتصادي كمدخل للاستيطان ، في مرحلة لاحقة .. وقد بدأت تلك المحاولات سنة 1901 حينما طلب هرتزل من عبد الحميد السماح له بانشاء مستعمرات يهودية في فلسطين مقابل ضريبة للحكومة العثمانية . وقرض من البنك اليهودي للاستيطان ، غير ان السلطان رفض الطلب . ومع بداية الحرب العالمية الاولى قدم الزعيم الصهيوني هربرت سمويل مذكرة (تضمنت تصميم اليهود على انشاء دولة في فلسطين) للحكومة البريطانية والبرلمان . واستمرت مفاوضات بين وايزمان وبريطانيا توجت بتصريح بلفور سنة 1917 بمساندة اليهود لانشاء دولة في فلسطين . وعد بلفور كان النتيجة المنطقية للتحالف الصهيوني الامبريالي ، كما يؤكد ذلك هذا التصريح للقائد البريطاني آميري :

« من الوجهة البريطانية فان انتشار سكان يهود في فلسطين يدينون باستقرارهم وامكاناتهم للسياسة البريطانية ... سيكون مساعدا جديا للدفاع عن قناة السويس ضد هجمات الشمال ونقطة اتصال للطرق البحرية نحو الشرق بالنسبة للانجليز .. ان التحالف الصهيوني البريطاني يمكن تفادي بلوغ التأثير الفرنسي الى الاراضي المقدسة وتهديد المصالح البريطانية في المنطقة » : المساعدة على حماية الطرق صهيونيا والمساعدة على تحقيق البرنامج والمشروع الصهيوني بريطانيا هو أساس التحالف . والمؤامرة الصهيونية تنسجم كليا مع أساليب الغزو التقليدية الاستعمارية ممثلة في محاولة القضاء على الارادة الشعبية واخضاع السكان والميز العنصري ونزع الملكية وتطبيق سياسة استبدال سكان أصليين بتعمير اسكاني متدرج ، غير أن الاستعمار الاسرائيلي أكثر عنفا وبشاعة لكونه قام على الابادة والتشريد والاقتلاع .

ان المآسي الراهنة التي نعيشها لا يجب أن تدفع بنا الى البحث عن الحل الممكن مهما كان الثمن بعيدا عن اتجاه الواقع التاريخي الفعلي وعن وجهة نظر التاريخ والعلم الاجتماعي الذي تأخذ كل ظاهرة في اطارها العام الآني والمستقبلي لتحدد ما اذا كانت ظاهرة سطحية وسائرة الى الزوال تحت تأثير تناقضات انخرطت في تركيبها أم انها ضاربة الجذور في الواقع الحقيقي وأن تناقضاتها لا تسير بها الى الزوال . المسألة تأخذ خطورتها الكاملة من الغزو والوضع الراهن للبنان وللمقاومة والقوى التقدمية . وأمام عجز أو تآمر الانظمة العربية . في وضع كهذا من الممكن أن تنقلب الحقائق وتفرض القوة الرجعية منطقها وتصوراتها القاضية بالاعتراف بكيان استعماري وبشرعيته مما يشكل خطأ تاريخيا لن يزيد الا من تعميق التناقض في صفوف الشعب والقوى المضطهدة (وليس العدو كما يقال الذي لا يؤمن الا بقوة السلاح) التي ستخسر وضوحها النظري وثقتها لتبتعد عن أهدافها . اثبتت تجارب الشعوب أن قساوة الظروف لا تمنع حركاتها من الانتصار اذا ما هي اصرت وثبتت في الاصرار

الدولة الاسرائيلية تشكلت نتيجة استعمار طرد السكان ودمر القرى

واستولى على ممتلكات الشعب الفلسطيني واغتال الشعب داخل وخارج الارض.
كل هذا مرسوم في الذاكرة التاريخية ولا بد أن ينمي وعي حتى الجماعات اليهودية التي كانت تعيش في مأمن نسبي ورحلت لتعيش في أمان أكثر ، لا لأن تطبق هدف الصهيونية بالتدمير والقهر والقتل وخدمة الامبريالية ، صحيح أن الواقع الاستعماري مستمر وقوة الايديولوجيا كذلك مما يرجح الاحساس بواقع وكينونة الدولة الاسرائيلية كدولة أمة تضيق داخل المجال العربي الواسع الذي يحيط بها ولا بد لها اذن من حدود آمنة . وبالتالي يسقط طبيعتها وواقع نشأتها الاستعماري في النسيان ويعمل لصالح تشكلها الفعلي كدولة تتجاوز تناقضاتها التي باتت تهدد استمراريتها خاصة وقد منحها كامب دايفيد المدخل نحو ذلك ، لكن بوادر تجاوز هذا الواقع موجودة فيه .

من الملاحظ عادة أن الاستعمار يثير استنكار الراي العام العالمي الذي يقاومه ويدينه ... لكن الغزو الاسرائيلي المستمر واحتلاله لاراض جديده باستمرار لا يثير ردود فعل قوية ، فكيف يمكن ان نفسر انقلاب المستعمر الصهيوني الى ضحيه والضحية الى ارهابي ؟ . عوامل متعدده تفسر ذلك :
آلام ومآسي اليهود خلال الحرب الثانية ومحارق النازيه ركزت صورة اليهودي المضطهد المقهور في الوعي الغربي وضخم هذه الصوره الاعلام الصهيوني الامبريالي من اجل تسهيل مسانده الراي العام للواقع الاستعماري الاسرائيلي..
لكن العامل الاساسي هو الدعم الامبريالي اللامحدود خاصه منه الامريكي ديبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا . ورغم خروقات اسرائيل للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة فانها تجد الى جانبها امريكا تحجب عنها العقاب . اما ماديا فيكفي ان نسجل بأن اسرائيل حصلت سنه 1967 على 7 ملايير دولار اي اكثر من نصف ما حصلت عليه اوروبا في مخطط مارشال بعد الحرب الثانيه .

ان « المعجزة الاسرائيلية » ليست الا كذبه ايديولوجية تحاول طمس حقيقة الدعم الامبريالي لاسرائيل وتحجب عن حركة التحرر العربيه ضروره النضال ضد الامبريالية الامريكية وحلفائها ضمن استراتيجية تأخذ الصهيونية والامبريالية في آن واحد كحلقة مركزية في الصراع ... ان اسرائيل لا يمكن أن تستمر في الوجود الا بالدعم الامبريالي .

(3) الدولة الاسرائيلية : مرحلة الانحدار :

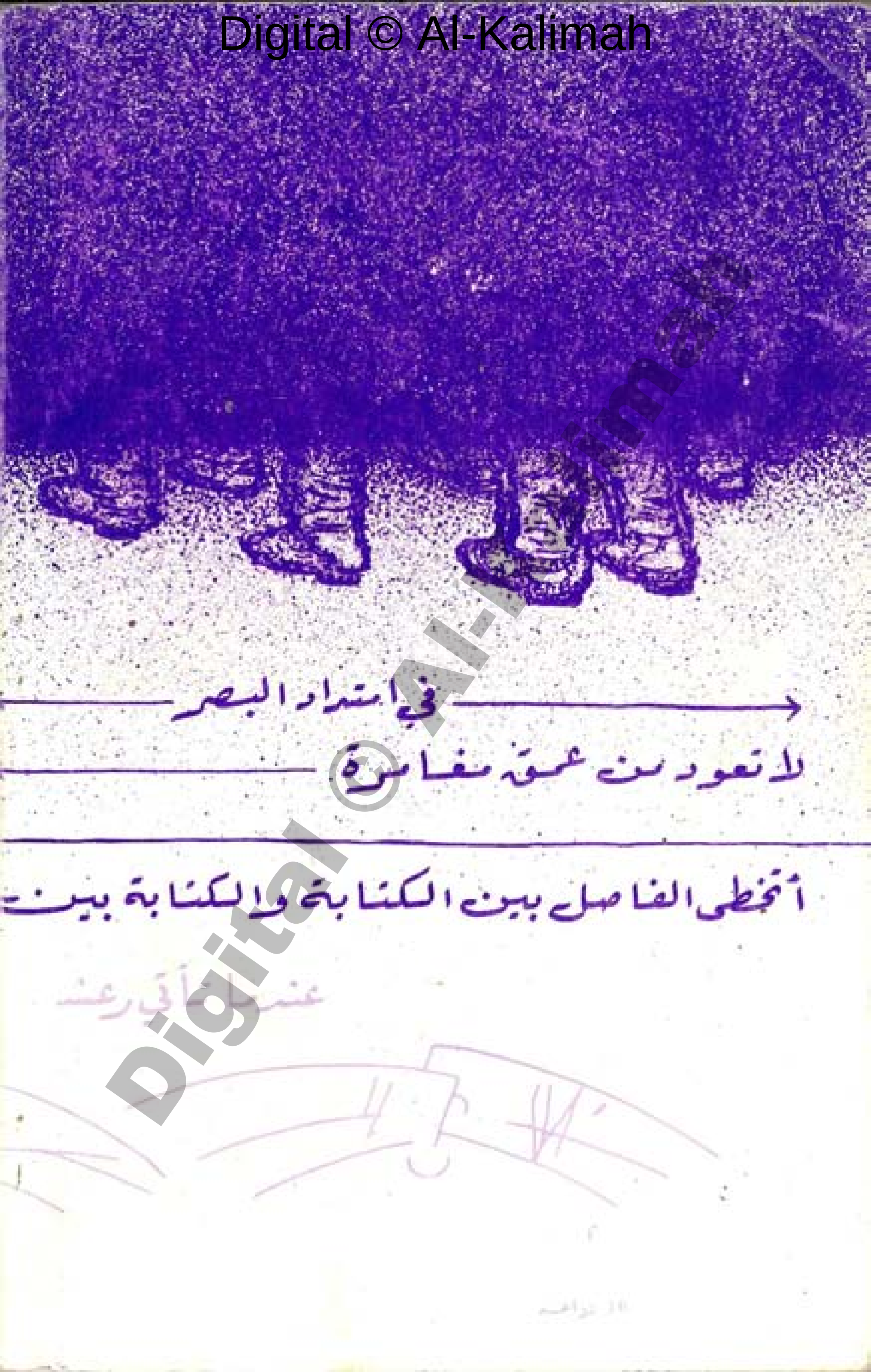
من الغريب أن تطرح الآن مسألة الاعتراف باسرائيل في وقت بدأ التماسك الصهيوني الاسرائيلي يتفكك . فالمعارضة التي اخذت تتعاظم ضد الصهيونية داخل فلسطين وخارجها تبشر بذلك . لقد اصبح بعض القادة التاريخيين للصهيونية مثل كولدمان (توفي بعد تحرير هذا المقال) ينتقد الجوهر الاستعماري لاسرائيل ، وغالبية اليهود الذين يتشكلون من الاشفناز (اليهود المشارقة) وجدت نفسها تفقد هويتها الثقافية الاصلية دون اكتساب الهوية الجديدة بل تعيش على هامش الاشنخار (يهود الغرب) . فالدولة الاسرائيلية لم تعط حلا حقيقيا لمشاكل اليهود خاصة وان الامن لم يعد مضمونا . الدولة لا تهتم الا بالآلية العسكرية والتوسع والحروب . فأين السلام والامن والاستقرار ؟
ومن ناحية أخرى بدأ ينشأ وعي جديد لدى اليهود بعد شفائهم من عقدة المضطهد، وعي يدفع نحو التآخي والسلام والاندماج بالآخر بدون عقدة التفوق وأسطورة « الشعب المختار » ... في اسرائيل حركة السلام جديدة بدأت معها النظرة للعرب تبتعد عن الايديولوجية الصهيونية لدى العديد من اليهود ، ان هذا الوعي

لا زال جنينيا لكنه بدأ يطرح شروطا ملائمة للتقدم على طريق اقامة فلسطين الديمقراطية التي يتعايش فيها اليهود والعرب بشكل متساو . وهذا كان اكيدا ان هذا الهدف يرتبط ارتباطا وثيقا بتحرر بلدان الشرق الاوسط العربية وفلسطين من النفوذ الامبريالي ومن نفوذ الانظمة البورجوازية والبيروقراطية كشرط لتقدم حركة التحرر الفلسطينية ولاحداثها قفزة نوعية في الوعي اليهودي فهو يرتبط كذلك بضرورة القضاء على الصهيونية العنصرية .

ان واقع الاضطهاد وحصر طاقات الشعوب الذي تعرفه المنطقة يشكل حاجزا امام تسريع وتيرة المسيرة الثورية . لكننا نلاحظ الان ان الرأي العام الدولي (باستثناء الدول الامبريالية كدول وليس كلها) بات يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بعد ان كان يرفض حتى الكلام معه . وذلك نتيجة للكفاح الفلسطيني بمستوياته المتعددة الذي استطاع ان يعري حقيقة الكيان الصهيوني . كما ان فهم الكيان الاسرائيلي ككيان استعماري بدأ ينتشر خاصة وأن العلاقة المتينة بين الصهيونية والامبريالية تتكشف يوما بعد يوم مما سيدفع أكثر الى ازمة وعي ذاتي داخل الكيان الصهيوني نفسه ويعبئ ضده الشعوب المناهضة للاستعمار ويدفعها الى المزيد من دعم الكفاح الفلسطيني .

من هنا يظهر بأن الاعتراف به ودعوة بعض التيارات الى ذلك خطأ تاريخي فادح يجب تجنبه ، فاذا حدث فسيكون ذلك أول سابقة تاريخية يعترف فيها بواقع استعماري وبدولة تقوم على الابادة والتوسع .

يوليوز 82


في امتداد البصر
لا تعود من عمق مغامرة
أتخطى الفاصل بين الكتابة والكتابة بين